محمود بكرى

أيام فى السجن

الناشر
جزيرة الورد
٢٠١٠

إهداء

إلـى "أمـى"

التـى دفـعـت من صـحـتـهـا وأعـصـابـهـا ثـمـن مـواقـفـنـا الـوطـنـيـة

.. وتحـمـلـت

ـ بـخـوف الأم ومـشـاعـرهـا ـ كـل المتـاعـب الـتـى تـعـرضـت لـهـا

عـبـر مـشـوارنـا المـفـروش بالمـعـانـاة والآلام.

«محمود بكرى»

كلمة لابد منها

لم تكن محنة السجن التى تعرضنا لها -أنا وشقيقى مصطفى- فى الثانى من يونيو لعام ٢٠٠٣م، هى أولى تجاربنا فى مشوار دفاعنا عن الموقف الوطنى والكلمة الحرة .. ولم تكن الأزمة التى ألمت بنا أكثر من ضريبة دفعناها بنفس راضية .. وقلب عامر بالصدق .. وثقة فى صحة المنهج الذى اخترناه طواعية ليشكل دربنا فى الحياة.

فى العام ١٩٨١م، وحين كان الوطن برمته عند مفترق طرق، اقتادونا إلى ليمان طرة معًا بعد أن تم اعتقالنا فى مشهد مثير، عصر السادس عشر من أكتوبر لعام ١٩٨١م من مسكننا فى ضاحية المعادى بالقاهرة، حيث كنا نقطن شقة واحدة معًا، وبعد اثنين وعشرين عامًا. وفى فجر الثانى من يونيو لعام ٢٠٠٣م تم القبض علينا من مسكنينا، حيث تم اقتيادنا إلى سجن مزرعة طرة.

فى المرة الأولى عوقبنا على مواقفنا الوطنية، التى تعارضت مع سياسات الرئيس الراحل أنور السادات، سواء على صعيد الأزمة الاقتصادية، أو الغلاء الفاحش الذى شهدته البلاد. وأرهق الفقراء، أو على صعيد سياسات الصلح مع أعدائنا الصهاينة والارتماء فى حضن الأمريكان.

وأمّا فى المرة الثانية فقد كان حبسنا مثيرًا للجدل؛ لأن من سجنا فيه بتهم سبه وقذفه باعتباره فاسدًا ومرتشيًا، شاءت الأقدار أن يسبقنا إلى السجن بأسبوع واحد فقط، محكومًا عليه بعشر سنوات بتهمة الرشوة والفساد.

وما قبل وبعد سجن ١٩٨١م وسجن ٢٠٠٣م، كان شقيقى مصطفى قد تفرد عنى بدفع ثمن أكبر فى دفاعه اللانهائى عن الوطن، حيث سجن ثلاث مرات إضافية فى مشواره الطويل للدفاع عن الحق وذلك فى الأعوام ١٩٧٧م و١٩٨٠م و١٩٩٤م.

وإذا كان مصطفى قد سُجن وحده داخل الأسوار خلال هذه السنوات، فقد كنت أنا - أيضًا - سجينًا معه بمشاعرى وجوارحى وروحى، وإن كنت خارج الأسوار .. حتى أصبح لقب: «الشقيقان السجينان» ينطبق علينا واقعًا وفعلاً.

لقد رأيت فى تجسيد تلك المرحلة، والمحنة التى ألمت بنا فى العام ٢٠٠٣م، وإظهارها فى هذا الكتاب بمثابة إبراز للدلالات التى رافقتها، حيث بلغ التعاطف والتضامن الذى آبداه معنا قراؤنا ومحبونا، والزملاء الصحفيون، ووسائل الإعلام الداخلية والخارجية، وشعبنا على امتداد العالم العربى مدى غير مسبوق .. وبات استخلاص الدروس والعبر من قلب تلك «الملحمة»، أمراً بالغ الأهمية؛ كونه يمنح كل المدافعين عن الحق، والمتمترسين فى خندق الشرف، ثقة بأن الجماهير لن تتوانى عن نصرة ومساندة كل من تثق فى تعبيره الصادق عن تطلعاتها، وانحيازه الأمين لمصالحها.

"المؤلف"

[١]

درس «عبد العال» وكل «عبد العال»

الخميس.. الثانى والعشرون من أكتوبر عام ١٩٩٨م.. كنت أشارك فى الاحتفال بيوم الإنتاج الحربى .. تلبية لدعوة من الدكتور محمد الغمراوى وزير الإنتاج الحربى آنذاك.. كان الاحتفال مقامًا بمصنع (١٠٠ الحربى) بطريق القاهرة ـ بلبيس.

عند نحو الساعة الثانية ظهراً انتهى الاحتفال الذى حضره المشير محمد حسين طنطاوى، وزير الدفاع والإنتاج الحربى.. وبينما كنت عائدًا بسيارتى من الاحتفال وبصحبتى مصور «الأسبوع» الزميل مجدى إبراهيم.. رحت أحدثه عن توقعاتى للحكم الذى سيصدر من الدائرة الثامنة جنايات بمحكمة جنوب القاهرة بعد لحظات فى القضية المرفوعة من محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة، ورئيس تحرير صحيفة "الوطن العربى" ضدى وضد شقيقى الأستاذ مصطفى بكرى، بعد أن اتهمنا فى دعواه أننا وجهنا له اتهامات بالرشوة والفساد.

كان توقعى على الجلسة القصيرة التى شهدتها المحكمة فى العشرين من أكتوبر.. أى قبل الحكم بيومين.. فقد كانت المرة الأولى التى تنظر فيها المحكمة بتشكيلها الجديد الدعوى المرفوعة بالادعاء المباشر من محمد عبد العال -ضدنا- والمقيدة برقم ١٥٦٦ لسنة ١٩٩٦م جنح حدائق القبة، وذلك بعد تحولها -فجأة- من محكمة شمال القاهرة الدائرة الثانية والعشرين، والتى ترأسها المستشار إبراهيم شبانة، والتى نظرت القضية فى جلسات على مدار العام ونصف العام، حيث كان عدم حضور أحد من طرف عبدالعال سببًا فى تأجيلها المستمر.. فيما حرصت أنا وشقيقى مصطفى بكرى على المثول أمام هيئة المحكمة الموقرة فى كل جلسة على مدار العام ونصف العام.

وبقدر ما أثار دهشتنا هذا الانتقال المفاجئ للقضية من محكمة شمال القاهرة إلى محكمة جنوب بقدر ما توقعنا حكما أكيداً بعد الجلسة القصيرة التى عقدتها "الدائرة الثامنة جنوب" يوم الثلاثاء العشرين من أكتوبر.

لقد انتظرنا فى قاعة المحكمة منذ الصباح الباكر.. مرت الساعات بطيئة وثقيلة داخل القاعة.. ومع نهاية عمل المحكمة قرر رئيس المحكمة نظر قضيتنا بالذات فى غرفة المداولة.

من الباب الجانبى.. وصلنا إلى غرفة المداولة وبصحبتنا الأستاذان محمد الدماطى وعلى عبدالعزيز المحاميان عنا.. وفى المحكمة انضم إليهما الأستاذان إبراهيم بسيونى ومصطفى ناصف.. وقفنا أمام هيئة المحكمة المشكلة من المستشار حسيب عبدالسلام البطراوى رئيساً، وعضوية المستشارين ماهر سامى يوسف ومجدى مرسى خليل.

راحت هيئة المحكمة تسجل أسماء المحامين فى محضر الجلسات.. ودون سابق إنذار وجه رئيس المحكمة الحديث للأستاذ محمد الدماطى المحامى قائلا له: عاوزين نسمع كلمتين من الدفاع فى الموضوع.. إلا أن الأستاذ الدماطى الذى فوجئ بطلب رئيس المحكمة رد قائلا: «ولكن سيدى الرئيس نحن لنا طلبات مهمة.. منها طلب وقف نظر الدعوى واستخراج صورة رسمية من القضية الثانية المرفوعة من محمد عبدالعال وتتناول نفس الوقائع التى تنازل فيها عن بعض الخصوم بشكل لاحق لوقائع القذف المعروضة أمامكم.. وهو ما قد يقضى بانقضاء تلك الدعوى بالتنازل».

كان الأمر المثير للدهشة أن رئيس المحكمة رفض كافة الطلبات لتى تقدم بها المحامون رغم أهميتها.. وصمم على الاستماع للمرافعة.

ومن هنا لم يجد الأستاذ محمد الدماطى بدأ من المرافعة، كما واصل الأساتذة المحامون مرافعتهم بينما اكتفى غريب هلال المحامى عن مرسى الشيخ محامى محمد عبدالعال بتقديم مذكرة للمحكمة.

فى فترة لم تتجاوز ثلث الساعة انتهت المحكمة من نظر القضية.. وفور انتهاء المحامين من دفاعهم قرر المستشار رئيس المحكمة حجزها للحكم بعد المداولة فى نهاية الجلسات

وفى نفس اليوم.. إلا أن المحامين الذين استشعروا شيئًا ما.. عادوا يطلبون أجلاً لتقديم مذكرات.. غير أن المستشار حسيب البطراوى، رئيس المحكمة صمم على رفض أية طلبات.. وقرر فقط تأجيل موعد حجز القضية للحكم لجلسة ٢٢ أكتوبر، أى بعد يومين فقط من ذلك التاريخ.

ما أن خرجنا من غرفة المداولة حتى رحت أبلغ الاستاذ مصطفى بكرى والإخوة المحامين بما تَكَوَّن لدىّ من مشاعر، وقلت لهم: «سوف يصدر حكم حبس ضدنا».. لم يصدق أحد ما قلته.. فقط شقيقى مصطفى الذى هاله هذا الرفض المتكرر من رئيس المحكمة لكافة طلباتنا.

حملنا مخاوفنا إلى بعض الأصدقاء.. ولكن لم يكن بيدنا شيء نفعله سوى انتظار الحكم

***

هكذا جاء يوم الخميس ٢٢ من أكتوبر لعام ١٩٩٨م وبينما كنت عائدًا من الاحتفال بيوم الإنتاج الحربى وعند مفترق الطريق أول شارع الأزهر هبط الزميل المصور مجدى إبراهيم من السيارة.. بينما واصلت أنا طريقى تجاه المنزل.. حيث كان مقرراً أن أتوجه بعد ذلك إلى صحيفة «صوت حلوان» التى أترأس تحريرها، لحضور اجتماعات مجلس التحرير ومجلس الإدارة كما هى عادتى كل أسبوع.

وصلت إلى منزلى بالمعادى فى نحو الساعة الثالثة.. وكان أول ما فعلته هو أننى اتصلت بشقيقى مصطفى على التليفون المحمول؛ لأعرف منه آخر الأخبار.. وما أن بلغه صوتى على الهاتف.. حتى فاجأنى بالقول: «المحكمة أصدرت حكمًا بالسجن لمدة سنة مع التنفيذ لى ولك فى قضية محمد عبدالعال.. فاستعد فنحن الآن سندخل السجن فى أية لحظة».

وبرغم أن الحكم كان بالغ القسوة، إلا أننى تعاملت معه بهدوء شديد.. لأننى كنت أتوقع شيئًا من هذا القبيل بعد كل ما شاهدته قبل يومين فى جلسة الثلاثاء.

لم يكن هناك مجال لأى حديث فى تلك اللحظات سوى تنظيم العمل فى الصحف التى نديرها، حتى لا تنهار فى غيابنا خلف الأسوار.. وعلى الفور انطلقت إلى صحيفة «صوت حلوان».. وهناك وجدت الزملاء والزميلات فى حالة حزن شديد بعد أن بلغهم الخبر.. فقد أصيب عدد من الزملاء ومنهم: أحمد عبدالمعطى وعيد شوقى بحالتى إغماء وانهيار.. بينما انخرط حمدى أبو زيد وزملاء آخرون فى حالة بكاء شديد.

لم يكن بكاؤهم ضعفًا.. بل كان حزنًا على المبادئ التى تتساقط أمام أعينهم.. فقد عايشوا تلك القضية معنا، كما عايشوا غيرها، وكانوا يتوقعون مكافأة من يلاحقون الفاسدين والمرتشين وينذرون حياتهم للدفاع عن الوطن وقضاياه.. ولكنهم فوجئوا بدلا من ذلك بصدور أحكام بالسجن لمن كرَّسوا كل جهدهم للدفاع عن الحق فى مواجهة الباطل.

حاولت من جانبى طمأنة الزملاء إلى أن هذا الحكم مصيره الإلغاء من محكمة النقض، وأنه لو قدر لنا دخول السجن فهذه ضريبة الدفاع عن الوطن فى مواجهة اللصوص والفاسدين.. وأوكلت للزميل (مجدى البدوى) مدير تحرير «صوت حلوان» فى ذلك الوقت إدارة أمور الصحيفة فى غيابى.

وعلى مدار يومى الخميس والجمعة انهالت علينا المكالمات الهاتفية التى لم تنقطع حتى الفجر، تستفسر عن هذا الحكم المفاجئ وعمّت حالة من الحزن الشديد الجميع، وخيّم جو من الكآبة فوق الوجوه.. وأدركنا فى هذين اليومين مدى التقدير والحب اللذين نحظى بهما ــ شقيقى مصطفى وأنا ــ فى نفوس وقلوب المحبين، وما أكثرهم!

وعلى مدار هذين اليومين تلقينا اتصالات من عدد من السادة المحامين للتشاور فى وقائع ما جرى.. وكان من أبرزهم الأساتذة: عادل عيدوسامح عاشور ود. محمد سليم العواً.. وجرت عمليات تنسيق تم الاتفاق خلالها على تقديم طلب عاجل إلى النائب العام صباح يوم السبت ٢٤ أكتوبر ١٩٩٨م لوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى طلب الطعن بالنقض، الذى شرعت هيئة الدفاع فى اتخاذ إجراءاته.

وقد توجّه الأستاذ سامح عاشور بصحبة الأستاذ محمد الدماطى إلى مكتب النائب العام، حيث قدم الأستاذ سامح عاشور الطلب إلى المستشار رجاء العربى النائب العام آنذاك، والذى وعد بدراسة الطلب بعد استعجال طلب القضية من هيئة المحكمة.

وبينما كنت أواصل ترتيب الأوضاع فى مقر عملي بوحدة التجهيزات الفنية التابعة لـ«الأسبوع» فى ٢٠ (أ) ش عدلى؛ استعداداً لتنفيذ حكم الحبس فى أية لحظة.. إذ بالأستاذ مصطفى يبلغنى فى اتصال هاتفى فى نحو الساعة الواحدة والنصف بأن المستشار رجاء العربى، النائب العام أصدر قراراً بإرجاء تنفيذ الحكم ضدنا لحين بحث طلب وقف التنفيذ.

جاء الخبر ليبعث البهجة فى قلوب جميع الإخوة والأصدقاء والعاملين والمحبين وراح الزملاء بـ «الأسبوع» يعدون لنا احتفالاً طارئًا بهذه المناسبة، وراحت البرقيات والاتصالات تنهال علينا، بينما راح أهل حلوان من مؤيدى مصطفى بكرى يعلنون ابتهاجهم بالمناسبة، وقرر الزملاء بصحيفة «صوت حلوان» إقامة احتفال آخر بالمناسبة..

وعلى الصعيد العام لقى قرار النائب العام، بإرجاء تنفيذ الحكم، ارتياحًا واسعًا فى كافة الأوساط.. حيث أبدت الصحف والوكالات والإذاعات العالمية اهتمامًا واسعًا به.. بينما أصدرت نقابة الصحفيين بيانًا رحبت فيه بالقرار واعتبرته سابقة يمكن انتهاجها فى قضايا حبس الصحفيين.

❊ ❊ ❊

وبقدر ما أثار قرار وقف تنفيذ الحكم علينا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم إلى محكمة النقض.. بقدر ما استغل بعض الحاقدين ورموز الفساد وعملاء التطبيع ورجال الحلف الأمريكى هذا القرار فى محاولة الإساءة المتعمدة إلينا.. حيث سقط كل من يدعون الديمقراطية ممن تأسوا على عدم تنفيذ الحكم فى الاختبار وأكدوا أنهم ليسوا أكثر من مستبدين لا يريدون للصحافة الحرة دوراً أو موقعًا.

كانت قد مضت خمس سنوات منذ صدور هذا الحكم فى عام ١٩٩٨م.. وكانت القضية لاتزال أمام محكمة النقض.. وكأن إرادة الله أرادت أن تقول كلمتها بعد كل هذه

السنوات.. فقد جـاء الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات وأمن الدولـة العليا يوم الأحد ٢٥ من مايو من ذات المحكمـة -جنوب القاهرة- والذى قضى بالسجن لمدة عـشر سنوات على «محمـد عبدالعال» وما تبـعه من غرامات وكفـالات ونص الحكم هو رسالة لكل من يتـستـرون على الفـسـاد.. جاء الحكم بكل مـا اشـتمل عـليه، وكـأنه نصـر إلهى.. ليس لـ «مصطفى ومحمود بكرى»، اللذين صمدا فى كل الحروب الموجهة ضدهما، ولكنه انتصار للوطن الذى يحتـاج إلى الكثير من هذه الأحكام الرادعـة، حتى يتطهر قـاعه مما لحق به من شوائب.. وما أكثرها.

* * *

[٢]

عجائب «الأقدار» فى قضية «عبدالعال»

كنت غارقاً فى النوم فى هذا الوقت المبكر.. فقد كانت عقارب الساعة تشير إلى نحو الرابعة والنصف فجراً حين دق جرس الهاتف فى منزلى.. رحت مسرعًا أرفع سماعة الهاتف لأفاجأ بصوت حرم شقيقى الأستاذ مصطفى تقول لى بصوت خافت: «فيه حد جالك»؟.. رحت أسألها عما تقصد بـ«حد جالك» قالت: «البوليس» رددت عليها بسرعة: أى بوليس؟ ولماذا؟ قالت: ضباط مباحث تنفيذ الأحكام جاءوا للقبض على مصطفى وهم موجودون الآن داخل الشقة، وسيأتون إليك ليأخذوك معهم.

بدا الأمر بالنسبة لى غريبًا ومفاجئاً.. ورحت أسأل حرم شقيقى: أحكام إيه اللى جايين ينفذوها علينا الآن؟

قالت: حكم السنة حبس الصادر ضدكما فى قضية محمد عبدالعال.

زادت دهشتى ورحت أقول: ولكن حكم السنة موقوف بقرار من النائب العام منذ صدوره فى أكتوبر ١٩٩٨م.

قالت لى: الضباط بيقولوا إن محكمة النقض نظرت القضية بالأمس ١ / ٦ وقررت تأييد الحكم.

أصابنى الذهول، ورحت أتساءل عن كيفية نظر قضية معروضة منذ خمس سنوات أمام محكمة النقض دون أن نعلم، أو يتم إخطارنا، أو يعلم محامونا أى شىء.

لم أصدق الأمر.. ورحت بعد أن أغلقت سماعة الهاتف أطلب شقيقى مصطفى على

الهاتف لأحادثه هو هذه المرة.. فقد تصورت أن الأمر خدعة، لأنه من غير المعقول ـ حسب ما أرى ـ أن تنعقد محكمة النقض وتؤيد الحكم دون أن نأخذ فرصتنا حتى فى الاستعداد لتنفيذ الحكم، ثم إننى توقعت أن يكون هؤلاء القابعون فى شقة شقيقى من المنتحلين لصفة الضباط، وقد يكونون من العصابات التى تستأجرها بعض جماعات الفساد ـ ممن نلاحقهم ـ للانتقام من ملاحقاتنا لهم على صحفات «الأسبوع».. فلم أكن أتوقع، ونحن فى القرن الحادى والعشرين، وفى العام ٢٠٠٣م منه أن يأتى ضباط مصريون على هيئة «زوّار فجر» يقتحمون مسكن رئيس تحرير، ونائب رئيس تحرير عند هذا الوقت المبكر جداً، ليروعوا الأطفال، ويثيروا الذعر فى المكان.. وقلت فى نفسى: «لو أنهم ضباط حقيقيون لرفعوا سماعة الهاتف، أو أرسلوا إلينا قصاصة ورق، ولذهبنا إليهم بأنفسنا إلى إدارة تنفيذ الأحكام.. فلسنا نحن مَنْ نخاف مِنْ تنفيذ حكم ـ أيًا كان ـ ولسنا نحن ممن يفكر فى الهرب حتى يتعاملوا معنا بهذا الشكل.. فلقد قررنا منذ زمن بعيد أن نحمل رسالتنا فى قلوبنا، وأن نتمسك بأرض الوطن حتى آخر لحظة فى حياتنا».

كانت هذه الهواجس التى انتابتنى حافزاً لأن أطلب من شقيقى مصطفى أن يتأكد من شخصية هؤلاء الضباط.. وكانت المفاجأة أنه أكد لى أنهم ضباط مباحث تنفيذ الأحكام، وراح يحثنى على سرعة الاستعداد، لأنه على وشك النزول مع الضباط، وأنهم سيتجهون إلى منزلى لاصطحابى.

توقعت أن يصلوا إلىّ فى غضون عشر دقائق لا أكثر.. فالمسافة من مسكن مصطفى حتى مسكنى لا تستغرق أكثر من هذا الوقت.. على الفور رحت استعد للمغادرة، فيما انخرطت زوجتى فى إعداد حقيبة صغيرة بها بعض اللوازم الضرورية لمثل هذه الرحلة التى تمتد لنحو العام.

بهدوء شديد تعاملت مع الأمر.. وخلال دقائق كنت قد هبطت إلى الشارع، حيث استقبلت الضباط ومعهم شقيقى مصطفى، والذين توجهوا بنا على الفور إلى قسم حدائق القبة.. فمن هناك تبدأ رحلة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم.

وفيما كانت السيارات المصاحبة لنا تشق طريقها صوب قسم الحدائق.. رحت أسترجع بذاكرتى هذا الحكم المثير، الذى كنا نتوقع تنفيذه فى أى وقت منذ أصدره ضدنا المستشار حسيب البطراوى بعد جلسة لم تستغرق ثلث الساعة فى الثانى والعشرين من أكتوبر لعام ١٩٩٨م، والذى تم إيقاف تنفيذه بقرار من النائب العام المستشار رجاء العربى آنذاك.. لحين الفصل فى الطعن بالنقض.

أقول.. كنا نتوقع تنفيذه فى أى وقت إلا هذا الوقت على وجه التحديد.. لأنه وقبل أسبوع فقط على موعد صدور حكم النقض، والذى صدر يوم الأحد (١/ ٦) كان الأحد الذى يسبقه (٢٥/ ٥) يحمل شهادة تامة ببراءتنا المطلقة من الاتهامات التى وجهناها لـ (محمد عبدالعال)، وتم بسببها صدور الحكم بحبسنا لمدة عام.

لقد اتهمناه بالفساد، والرشوة، والابتزاز، ثم شاءت الأقدار أن تقرر نيابة أمن الدولة العليا إحالة محمد عبدالعال إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا بتهمة الابتزاز وتقاضى رشاوى، وبعد جلسات استمرت لعدة شهور أصدرت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة السيد المستشار وصفى ناشد حكمًا تاريخيًا أثلج صدورنا.. إذ جاء مؤيداً لكل ما حوكمنا بسببه فى قضية عبدالعال، حيث قررت المحكمة معاقبة محمد عبدالعال بالسجن لمدة عشر سنوات مع الشغل، وتغريمه ٤٠ ألف جنيه، وفصله من موقعه كرئيس للحزب الذى يترأسه وهو «حزب العدالة» ومن موقعه الصحفى كرئيس لمجلس إدارة صحيفة «الوطن العربى».

بعد أن صدر الحكم فى الخامس والعشرين من مايو بسجن عبدالعال، بلغت ثقتنا مائة بالمائة بأننا سنربح النقض ونحصل على البراءة بمجرد تقديم صورة تنفيذية من الحكم الصدر بحقه إلى محكمة النقض ليضم إلى الطعن المقدم، والذى سيدعمه بلا شك، ويثبت، وبما لا يدع مجالاً للشك، أننا حين تصدينا له مبكراً على صفحات جريدة «الأحرار» خلال عامى ٩٥ و١٩٩٦م لم نقل غير الحقيقة.

كانت ـ فى تلك اللحظات ـ تتردد فى مسامعى الكلمات البليغة اتى أعلنتها المحكمة برئاسة السيد المستشار وصفى ناشد وهى تعن الحكم على عبدالعال.. وتوقفت عند الكلمات التى أهابت فيها بالصحافة وأصحاب الأقلام ونقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة أن يتصدوا لهؤلاء الدخلاء على الصحافة من أمثال عبدالعال.. وألا يتركوهم يسيئون بأفعالهم الدنيئة، وابتزازهم للشخصيات العامة إلى سمعة الصحافة.

وبينما كانت السيارات تقترب من قسم حدائق القبة.. رحت أردد فى داخلى معلقاً على الكلمات البليغة والمناشدة الموضوعية للمستشار وصفى ناشد. فقلت فى صمت: «لقد تصدينا لصاحب مدرسة الابتزاز الرخيصة.. والنتيجة أننا وبسبب هذا فى طريقنا إلى السجن لتنفيذ حكم بالحبس لمدة عام.. لأننا قلنا فى عبدالعال.. أقل بكثير مما قالته المحكمة».

***

حين أوقفت السيارات محركاتها أمام قسم الحدائق.. هبطنا أنا وشقيقى مصطفى من سيارة العقيد محمد هاشم، مدير إدارة تنفيذ الأحكام بالقاهرة، حاملين معنا حقائبنا إلى حيث الطابق الثانى، حيث وضعنا فى غرفة رئيس المباحث.

كانت الساعة قد تجاوزت السادسة بقليل من صباح الاثنين حين صعدنا لغرفة رئيس المباحث.. وعلى الفور بدأ العقيد محمد هاشم إجراءات الحبس والترحيل.. ولم تمض لحظات حتى كان الزملاء بـ« لأسبوع» يتوافدون علينا بعد أن انتشر الخبر بسرعة فائقة فى هذا الوقت المبكر من الصباح.. كان الزميل السيد جمال الدين، رئيس قسم الحوادث بـ«بالأسبوع» أول الوافدين بعد أن ترك تشييع جثمان عمته، التى توفيت وكانت على وشك الدفن، ثم وصل الزميل عبدالفتاح طلعت مدير التحرير وبصحبته شقيقنا عبدالحميد بكرى.. وهكذا راح الزملاء يتوافدون للاطمئنان، ثم المغادرة.

بعد قرابة خمس ساعات قضيناها فى قسم الحدائق،. توجهنا بصحبة ضباط تنفيذ الأحكام إلى نيابة غرب القاهرة الكلية الكائنة بمحكمة جنوب القاهرة بباب الخلق.. قضينا

نحو الساعتين داخل النيابة فى انتظار الإجراءات المتممة لعمليات الحبس.. وكانت المفارقة المثيرة التى واجهتنا فى النيابة أن أوراق القضية التى نحبس من أجلها لم تصل بعد من محكمة النقض إلى النيابة. وحين تساءلنا: إذن على أى أساس يتم تنفيذ الحكم، بينما الأوراق التى تحمل الصيغة التنفيذية للحكم لم تصل بعد إلى النيابة؟! جاءنا الرد على لسان المحامى العام بأن الحكم تم تبليغه بإشارة تليفونية.

علت الدهشة ملامحى، وزادت الأسئلة الغامضة التى راحت تتراكم منذ الصباح.. فلماذا هذه السرعة فى التنفيذ؟ ولماذا يتم التنفيذ فجرًا؟ ولماذا اختيار يوم الاثنين الذى كن هو موعد وصول السفاح جورج بوش إلى مصر لعقد قمة شرم الشيخ فى أول زيارة يصل فيها الرئيس الأمريكى لمصر؟! ولماذا؟! ولماذا؟! ولماذا؟!

وبينما كنت غارقاً فى جمع التساؤلات، وربط الأحداث.. أبلغنا رئيس النيابة المختص أن إجراءات نيابة غرب القاهرة قد انتهت.. وكان علينا آنذاك أن ننتهى من المرحلة الثالثة من الإجراءات.

من الباب الخلفى لمحكمة جنوب القاهرة اصطحبنا الضباط إلى مبنى إدارة تنفيذ الأحكام الملاصق لمبنى مديرية أمن القاهرة.. هناك كان علينا التوقيع على نماذج الحبس،وعمل الفيش والتشبيه المكون من ثلاث نسخ.. وعند تلك المرحلة ـ مرحلة عمل الفيش والتشبيه ـ وبينما كان مساعد الشرطة ينهى هذا الإجراء، وبالرغم من كل التعاطف الذى شهدناه من الضباط منذ الصباح وحسن المعاملة، فإن أحد ضباط الشرطة فى إدارة تنفيذ الأحكام أقدم على موقف دفع بدمعة من عينى لأن تخرج عنوة.

كان شقيقى مصطفى قد سبقنى إلى عمل الفيش والتشبيه.. وما إن أنهى إجراءاته، وفيما كنت استعد بدورى، فوجئت بأحد ضباط مباحث تنفيذ الأحكام يهرول مسرعًا نحو أحد الدواليب ويخرج منه «فوطة وصابونة» وراح مسرعًا يتجه نحو الأستاذ مصطفى الذى كان يغسل يديه على الحوض من آثار الحبرالأسود الذى ملأ يديه بسبب عمل الفيش.. راح الضابط يعطى الصابونة لشقيقى مصطفى ليغسل بها يديه، وحين انتهى من ذلك، وجد

الضابط واقفاً إلى جواره حاملاً لـه «الفوطة».. حينذاك راح الأستاذ مصطفى يشكره على هذا التصرف النبيل.. فما كان من الضابط إلا أن رد عليه قائلاً: «أنا لى الشرف أن أخدمك يا أستاذ مصطفى.. فأنت صاحب قلم حر.. وبتعبر عنا جميعًا».

كانت تلك الكلمات تعبيراً حقيقيًا عن المشاعر الوطنية التى قابلتنا خلال تلك الساعات العصيبة.. سمعناها من ضباط ووكلاء نيابة، ومحامين، ومواطنين عاديين قابلونا ونحن نتنقل داخل تلك الأماكن.. وكانت محصلتها أن شعوراً متزايداً بالمواقف الوطنية ها نحن نلمس نتائجه على كل المستويات.

****

كان الاتجاه فى بداية إجراءات الحبس هو أن نودع سجن الاستئناف ـ أكثر السجون المصرية سوءاً ـ ولكن يبدو أن بعض من يديرون الأمور برؤية أمنية مستنيرة فى وزارة الداخلية استدركوا الأمر وقرروا تغيير مكان احبس إلى سجن مزرعة طرة.. خاصة بعد أن أبدينا اعتراضنا على سجن الاستئناف.

عند الساعة الثالثة والربع عصراً تقريبًا كانت الإجراءات قد انتهت من إدارة تنفيذ الأحكام.. وما هى إلا لحظات حتى انطلق طابور السيارات الذى يصحبنا إلى خارج مبنى المديرية، حيث ودعنا الأصدقاء والزملاء الذين تجمعوا خارج المبنى لوداعنا.. كان بعضهم يذرف الدموع.. وكنا نحن نشجعهم ونقول لهم: «هذه ضريبة محاربة الفساد... ونحن راضون عما أصابنا، ومؤمنون بقضاء الله وقدره أيًا كان.. وطلبنا من زملائنا الصحفيين أن تستمر «الأسبوع» رغم٨٨ غيابنا كما هى طريقاً للباحثين عن الحقيقة.. وسوطاً يلهب أجساد الفاسدين، ويقتص للمقهورين والمحرومين».

انطلقت السيارات إلى حيث المحطة الأخيرة فى هذا اليوم وبعد رحلة استمرت لأكثر من عشر ساعات.. وبعد نحو ثلاثة أرباع الساعة كنا قد وصلنا إلى مدخل منطقة سجون طرة على طريق الأوتوستراد.. عند المدخل كان على السيارات التى جاءت من خلفنا أن تعود، حيث لن يسمح لها بالمرور إلى الداخل فى الطريق إلى سجن المزرعة.. كان الحاج

رفعت بشير عضو مجلس الشعب عن السويس قد علم بخبر القبض علينا.. وفوجئنا به عند مدخل السجن يهبط من إحدى السيارات ومعه أحد المواطنين.. كان النائب رفعت بشير متأثراً للغاية بالخبر المؤسف.. وأراد أن يودعنا بطريقته فاقترب من باب السيارة التى تحملنا وراح يقبل يد مصطفى، فيما انخرط من معه فى بكاء مرير.. رغم أننا لم نتشرف بمعرفته من قبل.

لحظات وكنا نودع العالم الخارجى،ونتجه صوب بوابة صغيرة، كتب فوقها عبارة «سجن مزرعة طرة العمومى».. من غرفة المأمور العميد سمير عبدالغفار.. إلى غرفة نائب المأمور لعقيد أسامة أبو الهيثم إلى غرفة ضابط المباحث رائد شيرين، رحنا نتنقل لإنهاء المرحلة الأخيرة من الإجراءات قبل أن نتجه إلى أماكن الحبس فى الداخل بعد أن جلسنا مطولاً فى مكتب المقدم محمد عشماوى ضابط مباحث أمن الدولة.

ولأننا «محكومون» بلغة أهل السجون.. فقد أخذت منا الفلوس التى معنا وأودعت فى الأمانات، فيما صودرت الملابس غير الزرقاء التى لا تتناسب مع ملابس السجون بالنسبة للمحكوم عليهم..وتمت إعادتها.. ومن هذه اللحظات أصبحنا مسجونين بالملابس الزرقاء ننفذ حكمًا بالحبس، وننقطع عن عالمنا وعملنا ووطننا وعائلاتنا لأننا كشفنا فاسدًا أثبت القضاء فساده.. وبدلاً من أن نكافأ لأننا سبقنا الجميع فى كشف فساد محمد عبدالعال.. وبدلاً من أن يتم تقديرنا لتصدينا لهذا الفاسد.. بدلاً من كل ذلك.. هانحن نقضى عقوبة الحبس فى سجن مزرعة طرة وفقاً لسيناريو بدا لنا أكثر درامية ومأساوية مما كنا نتخيل.

***

«هذه إرادة الله.. وما علينا إلا أن نصبر ونحتسب».. هكذا قلت لشقيقى مصطفى ونحن نجتاز مبنى الإدارة إلى حيث محبسنا.. ورحت أذكره بالكلمة التى قلتها له يوم تآمروا عليه فى «الأحرار» فجر ٢٨ من أغسطس لعام ١٩٩٦م.. قلت له آنذاك :«رب ضارة نافعة.. وكانت بالفعل نافعة.. فلم تمض ستة أشهر حتى كانت صحيفة «الأسبوع» تخرج إلى الدنيا.. لتتحول خلال سنوات معدودة إلى ملء السمع والبصر، وقبلة لكل الوطنيين والأحرار والشرفاء فى مصر..

كنا نخطو نحو محبسنا، ولدىَّ فى داخلى إيمان عميق بأن الخير فيما هو قادم.. وأن بعد العسر يسرًا.. كان قلبى فى تلك اللحظات مليئا بالعزيمة والإيمان والطمأنينة. ورحت أمازح شقيقى مصطفى وأقول له: «ها نحن يا أخى نعود للحبس سويًا مرة أخرى.. ففى العام ١٩٨١ ـ كنا صغارًا ـ حين جمعنا ليمان صرة بعد مقتل السادات، وها نحن وبعد ٢٢ عامًا نعود سويًا لسجن مزرعة طرة، ورحت أضيف: «أنا فى منتهى السعادة فى هذا اليوم بالذات» سألنى مصطفى: لماذا؟ قلت له: لأننا مازلنا رغم كل هذه السنوات ثابتين على مواقفنا.. فالحمد لله أننا لم نضعف يومًا.. ولم نضل الطريق.. فهل هناك من سعادة أكثر من أن يجد الإنسان نفسه محترمًا أمام ذاته؟!.. أومأ لى مصطفى برأسه قائلاً: «ولو قدر لنا أن نعيش مثل هذا العمر أو أكثر فلن تتبدل مواقفنا بإذن الله.. وسنظل ندافع عن شعبنا ووطننا حتى ولو قضينا بقية عمرنا خلف الأسوار».

كنا فخورين بأنفسنا ونحن نقترب من محبسنا.. وما هى إلا لحظات حتى وجدنا أنفسنا وجهًا لوجه مع الدكتور محيى الدين الغريب، وزير المالية السابق، الذى رحب بنا بحرارة وراح يطرح علينا أمام الضباط المصاحبين لنا سؤالاً استفهاميًا: «طيب إحنا ومعروفين جينا هنا ليه.. وأنتم إيه اللى جابكم هنا؟».. كان السؤال أصعب من أن نجيب عنه فى تلك اللحظات التى كنا ننتظر فيها تجهيز المكان الذى سنتخذه محبسًا لنا على مدار سنة السجن المحكوم بها علينا، والتى تحسب هنا بتسعة أشهر وليست سنة كاملة.

كان علينا أن نتعرف على زملائنا فى الحبس.. فبعد الدكتور محيى الدين الغريب كان الوزير السابق لشئون مجلسى الشعب والشورى توفيق عبده إسماعيل، وفؤاد الهجرسى.. وغيرهما من رفاق الحبسة والذين يبلغ عددهم اثنى عشر فردًا.

بسرعة غريبة تأقلمنا على أجواء السجن، وسرعة أكثر رحنا نتقابل مع نزلاء السجن الآخرين أمثال النائبين السابقين والمتهمين فى قضية نواب القروض: خالد حامد محمود وإبراهيم عجلان.. وعلى طه رئيس مصلحة الجمارك السابق، والشباب الذين حاولوا اغتيال نجيب محفوظ، وبعض المسجونين فى قضايا قتل الرئيس السادات، وجماعات

الإخوان المسلمين، وبعض القضاة والمستشارين المحبوسين على ذمة قضايا مختلفة، وضباط شرطة سابقين، والمتهمين فى قضية حزب التحرير الإسلامى وغيرهم.. وغيرهم.

الحكايات داخل السجن أكثر من أن تستوعبها الذاكرة.. ولكن ملامح الشخصيات تبدو فى داخل السجن، وكأنها وجدت فى هذا المكان مستقراً للأمان.. فالدكتور محيى الدين الغريب هو أكثر من يواظب على الصلاة فى مجموعتنا، وتجده كل يوم يتلو القرآن من بعد صلاة المغرب حتى العشاء.. ويتعامل مع النزلاء وكأنه واحد منهم ويتولى بمهارة الإشراف على الخدمات الخاصة بالمجموعة المسجونة معه أما الوزير السابق توفيق عبده إسماعيل فيتمتع فى أوساط المساجين بشعبية كبيرة.. وربما يعود ذلك إلى خفة الدم التى يتمتع بها، وتاريخه كواحد من الضباط الأحرار والذى يروى الكثير من حلقاته هنا بين المسجونين، ناهيك عن حيويته وتمتعه بالنشاط الرياضى اليومى المبكر رغم بلوغه السادسة والسبعين من عمره.

أما مفاجأة هذا الحبس.. فهو خالد حامد محمود النائب السابق ونجل الوزير السابق والسجين فى عنبر (٤) مع المجموعة الرئيسية لنواب القروض.. فالمساجين هنا يتحدثون عنه بكل خير.. خاصة بعد أن انقطع للعبادة، ولم يعد يخرج من محبسه إلا للضرورة، كأن يصلى الجمعة فى مسجد السجن، أو يخرج لاستقبال زائر.. وحين التقيناه فى اليوم الثانى لحبسنا بالسجن كان استقباله لنا حميميًا.. قال وهو يسلم علينا بحرارة رغم أن هذا أول لقاء بيننا: «أنا أختلف مع بعض ما تكتبونه.. ولكنكم تكتبون بصدق.. وهذا أحترمه فيكم.. وأمثالكم ليس هذا مكانهم.. أنتم مكانكم هناك فى صحيفتكم لتقولوا كلمتكم لصالح الناس».

بشكل متسارع رحنا ننخرط فى حياتنا الجديدة «حياة السجن» فللحياة هنا طقوسها وتقاليدها الخاصة.. فاليوم خارج العنابر يبدأ عند السابعة والنصف صباحًا، وينتهى فى الخامسة والنصف مساءً.. فخلال هذه الفترة امتلكنا حرية التجوال داخل السجن.. وحين يغلق الباب تنقطع علاقتنا إلا بمن هم مسجونون معنا، حيث نتعايش مع النزلاء المحكومين نسمع حكاياتهم ورواياتهم.. ونتبادل الرؤى فى عالم يتشوق كل من فيه إلى الخروج.. من دائرة الحبس إلى آفاق الحرية.

[٣]

«السجن»
عالم من الإثارة.. والمرارة..
والمفارقات الباكية

فى عالم السجن.. تكثر الحكايات.. وتتناثر الروايات.. وحين رحنا أنا وشقيقى مصطفى ننصت لبعض أطراف حكايات المسجونين، تصورنا لبرهة من الوقت أن كل من استمعنا إليهم «أبرياء».. فهكذا راح كل من نسمع منه يصور الأمر من وجهة نظره ليؤسس موقفًا يمنحه ولو براءة شكلية أمام رفاق السجن.

وبقدر تنوع الحكايات، وفصولها الدرامية، ومأساويتها.. بقدر ما يحمل عالم ما داخل السجن مؤشرات لأناس جاءوا إلى السجن.. لا لجريمة ارتكبوها.. بل لأن آخرين أكثر خبرة فى أمور النصب نجحوا فى دفعهم خلف الأسوار، بعد أن حاصروهم بأدلة كانت سند المحاكم فى إدانتهم.

ومن بين الحكايات التى لا تنتهى تأثرت شخصيًا بحكاية المحاسب محمود محمد الرشيدى الذى يقضى عقوبة السجن ١٠ سنوات بتهمة تزوير رخصة.. فقد أوقع به فى كمين أفضى إلى سجنه.. وقد قضى أكثر من ٥ سنوات من العقوبة المحكوم بها عليه.. ولأنه يشعر ـ كما تعبر عن ذلك انفعالاته ودموعه التى لا تنتهى ـ بظلم مرير، فقد راح يقص حكايته بمرارة تكسو ملامحها كل حرف ينطق به.. وكأن إرادة الله أرادت أن تنصفه بعد كل هذه المدة خلف الأسوار.. فقد ظهرت مستجدات فى قضيته يمكن إذا ما أخذت مسارها الطبيعى أن ترفع عنه بعض ما يعانيه من آلام لا تهدأ.

وحكاية محمود الرشيدى ليست الوحيدة، فهناك من المآسى ما يؤكد لنا المثل الشعبى الذى يقول حقاً: «ياما فى السجن مظاليم».

وفى السجن فرصة لتسمع مباشرة للكثير من المحكومين فى قضايا كانت مثار جدل فى الإعـلام لسنوات طويلة.. وها هم أطرافـهـا المبـاشـرون يقصـون عليك الوجـه الآخـر من الحقيقة.. فالدكتور محمد طارق إبراهيم أحد المتهمين فى قضية اغتيال السادات والمسجون منذ اثنين وعـشرين عـامًا يحكى لك بـلغة بالغـة الإثارة كيف تمت عـملية اغـتيـال الرئيس السابق، وكيف تعـامل المتهمون مع الضـباط والمحاكم المختلفة وكـيف تبدلت الأحوال فى السجـون منذ أوائل الثمـانينيات وحـتى اليوم.. ورجل الأعمـال ياسر سـعودى يروى بألم كيف أنه قضى عقـوبة السجن ثلاث سنوات فيما سمى بقـضية نواب القروض، وهى المدة التى حكم عليه بـها سابقاً.. وحـين أعيدت المحـاكمة ذهب وهو لا يخـالجه أدنى شك فى تأكيد ذات الحكـم، وهو ما يعنى خروجه فورًا لقـضائه العقوبة المقـررة.. ولكن الحكم جاء على غـير مـا يشتـهى.. فقـد ارتفع الحكم من ثلاث سنوات إلى اثنتى عـشرة سنة.. وفـؤاد عـبدالمنعم هجـرس عضـو مـجلس الشعب السـابق يروى بتـسلسل منطقى، وبلغـة يملك ناصيتها وقائع خافية فى قضايا شغلت بال المجتمع المصرى لفترة طويلة.

يتنوع المتهـمون فى سجن مـزرعة طرة بتنوع قضـاياهم.. ففى عنـر (٣) يوجـد عدد لا بأس به من المحكوم علـيهم بـأحكام تتـراوح مـ بيـن ٣ و ٥ سنوات من جـماعـة الإخـوان المسلمين، فيمـا يخضع للتحقيق عدد آخـر يتقدمهم الدكتور إبراهيم الزعـفرانى، أمين عام نقابة الأطباء بالإسكندرية.. أما الجماعات الإسلامية من مختلف التيارات "جماعة إسلامية أو تنظيم الجهـاد» أو غير ذلك فـيكتظ بهم عنبر (٣) و(٤) أمـا ضباط الشـرطة المحكومون فقـد خصص لهم عنبـر (٥).. فيمـا تم توزيع بعض الشخـصيات المضـبوطين فى قـضايا مخـتلفة على كل هذه العنابر، وخـاصة عنبر (٤).. أمـا من عرفـوا باسم (نواب القروض) فقد أودع أغلبهم فى عنبر (٤)، وبعضهم الآخر فى مستشفى السجن

* * *

الظاهرة اللافـتـة للنظر فى عـالم السـجن تكمن فى حـرص المسـجـونين على ممارسـة الرياضة يومـيًا حرصًـا على أجسادهـم من التكلس جراء الفتـرات الطويلة التى يقضـونها داخل الزنزانة.. ومـا إن يفتح الصـول مفـتاح والصـول حبـشى أبواب العنابر حـتى ينطلق المسجـونون عند السـابعة والنصف صـباحًـا لممارسـة التمريـنات الرياضيـة والجرى لفـترة

محـدودة من الوقت قـبل أن يعودوا إلى زنازينهم مـرة أخرى.. ومنذ اليـوم الأول لإيداعنا سجن مزرعة طرة حرصنا أنا ومـصطفى على ممارسة رياضة المشى بشكل يومى، ثم ما لبث أن تطورت إلى الجرى وممارسة التمرينات، ثم قـفزت إلى ممارسة الريضة، كنا نبدأ طابورنا الرياضى فى نحو السبعة والنصف.. كان من المعتاد أن يسـتيقظ مصـطفى مبكرًا كعادته فى نحو الخامسة صـباحا. حيث يتصفح بعض الكتب التى معـه، ويستمع لآخر التطورات من المذياع الصغير الذى حاءه هدية من العميد مـحسن رمضان.. وحين يـتح باب العنبر أكون بصحبته أول الخارجين من عنبر المستشفى لممارسة الرياضة اليومية.

وقد كنا على موعد مع القدر يوم الأربعاء ١٨ يونيو، فبينما كنا نتدرب على لعب الكرة أنا ومـصطفى ومعنا رجل الأعـمال إيهـاب برعى والمحامى أحـمد الـندى.. وبينمـا كنت أحاول شق طريقى بالكرة بسـرعة كبيرة انزلقت قـدمى بشكل غير متـوقع، ووجدت نفسى طائرًا فى الهواء، ثم ما لبث أن سقطت على وجهى بشكل مثير.

كان شـقيقـى مصطفى هو الأقرب إلى مكـان سقوطى، ومـا إن شـهد وجهـى مخضـبًا بالدمـاء حتى راح يبـدى انزعاجه الـشديد، مطالبًـا بسرعـة نقلى إلى أى مسـتشـفى خارج السجن، خـاصة بعـد أن تبين أن جرحًـا فى الجهـة اليمنى من الوجـه ـجوار العيـن اليمنى يحتاج إلى «خياطة».

فى تلك اللحظات تجمع حولى كل من كانوا قـريبين منى، حيث انهمك طارق إبراهيم المسجـون فى قضـية الـسادات، فى وضع الكمـادات المثلجة حـتى لا تتورم المنطقـة المحيطة بالعين، وتم استدعاء أحد المسجونين مـن التيار الإسلامى وهو جراح يدعى «د. سعد» قبل أن يتم استـدعاء أحد كـبار جـراحى السجن وهو الدكتـور هانى إسكـدر، الذى وصل فى وقت قياسى، حيث أجرى سبع غرز للجرح بمهارة كبيرة.

فى هذه الأثناء.. تم إبلاغ إدارة السجن بما حدث، فتم على الفـور انتقال ضباط الإدارة لمتابعـة الواقعة، فلم تمض دقـائق حتى وصل الرائد شـيرين رئيس المباحث، وتبـعه العمـيد سمير عبدالغفار مأمور السجن، ثم المقدم محمود البساطى ضابط المباحـث بالمنطقة.

كنا نعــرف أن والدتنا سـوف تزورنـا فى هذا اليـوم.. وكـان تـوقـعنا بأن رؤيتــهـا لى

والضمادات فوق وجهي سوف تزيدها تعبًا على تعبها.. لذا استغل مصطفى وجود الشخصيات الزائرة للسجن، فطلب منه الاتصال بزوجته، وإبلاغها بالتصرف بأية طريقة ومنع الوالدة من زيارتنا بالسجن اليوم، طالبًا منه توضيح صورة ما حدث لزوجته، وطمأنتهم بأن المسألة بسيطة.

كان هدفنا من وراء هذا التصرف هو إبعاد والدتنا عن المزيد من المتاعب الصحية التى بدأت تتزايد عليها فى تلك الأيام.. ففى كل أزمة نتعرض لها تدفع هي ثمنها من صحتها، وفى الأزمة الأخيرة كان الثمن مضاعفاً..

لقد تعودنا منذ زمن طويل أن يكون أحد واجباتنا الأساسية اليومية هو الاتصال بوالدتنا حيث تقيم فى منزل العائلة بقنا، لطمأنتها، خاصة أن الأزمات المتعددة التى مررنا بها فى مسار نضالنا، وفى مشوارنا أصابتها بهاجس دائم من القلق.. فغيابنا عن الاتصال بها، ولو ليوم واحد تفسره بالشيء غير الطبيعى، الذى إما أن يكون مرضًا، أو سفرًا لمكان خطر، أو حبسًا فى معاركنا الصحفية الممتدة.. ومن المثير أنها تمتلك شفافية غريبة، تكشف من خلالها رؤية قريبة لما نتعرض له دون أن نبلغها بذلك.

ففى بدايات هذا العام كان شقيقنا «أحمد» يجرى عملية لزرع الكلى فى مستشفى وادى النيل.. وقد قررنا جميعًا ـــ كما هى العادة ـــ أن نخفى عنها الخبر لحين شفائه.. ولكن حين رحنا نحادثها بالتليفون لإعطائها مزيدًا من التطمينات صباح هذا اليوم، فوجئنا بها تسأل عن «أحمد» وحين تساءلنا عن سبب هذ السؤال الخاص الملح .. قالت إنها حلمت الليلة السابقة أنه موجود على سرير أبيض بملابس بيضاء، وأن اثنى عشر شخصًا يحيطون به.. وكانت المفاجأة حين سألنا عن عدد الأطباء والمساعدين الذين أجروا العملية أن علمنا أنهم نحو هذا العدد من جراحين وأطباء تخدير ومساعدين وغيرهم.

وحين تم القبض علينا فى هذه القضية، وعند نحو الثامنة صباحًا، وبينما كانت إجراءات تنفيذ الحكم تتواصل فى قسم حدائق القبة، حاولنا طمأنتها عبر تليفون شقيقنا عبدالحميد الذى جاء لزيارتنا.. وبينما كان شقيقى مصطفى يحدثها لطمأنتها، خاصة أننا لم نكن نعرف متى سنراها مرة أخرى.. جاء، صوتها حزيناً وحائرًا ـــ كما روى لى ـــ

وسألته عما حدث له ولى، وحين طمأنهـا بأن لا شىء قد حدث.. قالت له فى لغة صارمة: «لقد حلمت الليلة أنك ومحمود نائمان على سريرين بجوار بعضكما، وأنكما محجوزان، وفى ضيقة».

حتى هذه اللحظات لم نكن ندرى أين سيكون محبسنا، ولكن حين أودعنا سجن مزرعة طرة، كانت المفاجأة هى أن هناك بالفعل سريرين متجاورين خصصا لنا فى عنبر المستشفى بالسجن.

وبقدر تزايد يقيننا يومًا بعد يوم، وأزمة بعد أزمة بشفافية والدتنا المثيرة، بقدر ما كان حرصنا على إبعادها عن همومنا المتتالية أمرًا نتشارك فيه جميعًا كأشقاء، سواء المقيمون فى القاهرة «مصطفى وأنا وعبدالحميد والقاضى/ جمال بكرى» أو المقيمون فى بلدتنا «المعنى» بقنا «أحمد وناصر وشقيقتانا اللتان تتحملان العبء الأكبر فى إحاطة الوالدة، ومحاصرتها خلال فترات الأزمات، حتى لا تصلها الأخبار السيئة».

مثل هذا الحرص هو الذى دفعنا فى أزمة حبسنا الأخيرة لأن نخفى عنها الخبر «رسميًا» وظلت ورغم يقينها الداخلى تجهل تحديداً ما الذى جرى لنا، حتى كان اليوم الحادى عشر من سجننا، حيث رأينا فى اطمئنانها علينا ونحن داخل السجن، أفضل كثيراً من تركها أسيرة لمشاعرها المتضاربة، خاصة بعد أن انقطعنا عنها تمامًا.. ولم يعد ثمة اتصال بيننا وبينها.

فى يوم الخميس ١٢ يونيو، وهو اليوم الحادى عشر لحبسنا، أرسلت إلينا إدارة السجن عند نحو العاشرة والربع صباحًا لوجود زيارة لنا.. على الفور توجهنا إلى مبنى الإدارة.. وكانت المفاجأة أن وجدنا أنفسنا وجهًا لوجه مع والدتنا.. كنا نرتدى ملابس السجن الزرقاء.. وكان المنظر وحده كفيلاً ببعث الأسى فى نفس والدتنا التى كانت غارقة فى بكاء مرير.. فقد جاءت قبل لحظات فقط بعد وصولها من البلد بنحو الساعة، وكان بصحبتها شقيقنا أحمد وشقيقتانا وشقيقنا الأصغر ناصر.

رغم كل محاولاتنا لطمأنتها، فإن قلبها لم يستقر إلا حين تقدم منها مأمور السجن العميد سمير عبدالغفار ليسلم عليها ويطمئنها فى تصرف إنسانى نبيل أقدم عليه أعاد

لوالدتنا إحساساً بالأمان كانت تفتقده منذ علمت أننا مودعان فى سجن طرة الذى يبعث على الرعب وفق مفاهيم آبائنا وأمهاتنا، أكثر مما يبعث على الارتياح.

❊ ❊ ❊

كانت المعاملة الإنسانية داخل السجن التى لمستها والدتنا، وأفراد أسرتينا خلال زياراتهم لنا هى نتاج ومحصلة سياسة فريدة يقودها السيد/ حبيب العادلى وزير الداخلية.. وهى سياسة وضعت السجون الآن فى مرحلة مختلفة تماما عما كان فى السابق.. فالسجين يعامل بما يليق بآدميته فى غالبية السجون المصرية.. بل وامتدت هذه المعاملة بشكل إيجابى وبناء فى التعامل السياسى مع المسجونين فى القضايا السياسية، خاصة من الجماعات الإسلامية المختلفة، والذين استمعنا للعشر ت منهم يشيدون بالأداء الأمنى بالغ الذكاء الذى كان يقوده اللواء صلاح سلامة مساعد لوزير لقطاع أمن الدولة السابق، والذى كان له أبلغ الأثر على استقرار الأوضاع الأمنية فى البلاد على مدار سنوات طويلة مضت.

وفى هذا تبدو القضية الأساسية التى تشغل عناصر الجماعات الإسلامية ممن أجروا مراجعة تامة لأفكارهم وأصبح غالبيتهم يسمون بالتائبين، وخاصة أولئك الذين قضوا سنوات طوالاً خلف الأسوار هو أن تبادر الدولة المصرية، وبعد أن استقرت الأوضاع، وتبددت الأفكار السابقة فى أن تطلق سراحهم، حتى يقضوا ما تبقى لهم من عمر بين ذويهم وأفراد أسرهم، الذين حرموا منهم طويلاً.

هذه السياسة الجديدة فى قضية التعامل مع السجون، والمسجونين كانت الدافع الأساسى وراء القرار الذى أعلنه السيد حبيب العادلى وزير الداخلية بالتحقيق مع عدد من ضباط مباحث تنفيذ الأحكام لقيامهم بتنفيذ أمر القبض علينا فجراً، وهو ما يتعارض مع الدواعى الاجتماعية والإنسانية التى أكد عليها وزير الداخلية.

وتمثلت هذه السياسة أيضا فى انتقاء نوعية معينة من الضباط لإدارة السجون، حيث يدير منطقة سجون، ومزرعة طرة عدد من الضباط الذين يتمتعون بوعى ثقافى وفكرى رفيع المستوى، مثل العميد محسن رمضان والمقدم محمد العشماوى من ضباط أمن الدولة المتمرسين على إدارة الحوارات السياسية والفكرية، وضباط إدارة السجن يمتلكون وعياً

ثقافيًا وسياسيا عاليًا يبدو أنه كان الحافز لاختيارهم للتعامل مع هذه النوعية من المسجونين.

* * *

لقد تجلى ذلك بوضوح حين قام الشاعر الكبير عبدالرحمن الأبنودى بزيارتنا فى السجن، حيث جلس لفترة من الوقت مع ضباط الإدارة الذين أداروا معه حواراً مثيراً حوله الأبنودى بروحه المرحة، وخفة ظله إلى حوار «قفشات» يجيد الإمساك بها بشكل مثير.. حتى أن الضباط كانوا يتمنون لو أن الأبنودى سجين لكان أضفى على جو السجن حالة من الكوميديا المفقودة.

أما الإعلامى القدير حمدى قنديل، فحين جاء لزيارتنا خلَّف وراءه تساؤلات حائرة وسط جمهور المسجونين.. حيث يبدو أن عملية منع برنامجه «رئيس التحرير» من التليفزيون المصرى، وضعته فى خانة «المغضوب عليهم» والمؤهلين لدخول السجن.. ففى مساء زيارته وبينما كنت أتجاذب أطراف الحديث مع بعض المسجونين ومنهم هشام محمود عبدالعزيز ومحمد يوسف مدنى، تطرق الحديث إلى وصول حمدى قنديل إلى سجن المزرعة.. راح هشام يسألنى عن التهمة التى جاء من أجلها حمدى قنديل إلى السجن .. فقلت له إنه جاء فقط لزيارتنا، ولم يأت متهمًا أو مقبوضًا عليه.. راح يقول لى: «أنت كده فسرت لى الموقف لقد انشغل السجن طوال النهار بترديد شائعة أن حمدى قنديل جاء مقبوضًا عليه، وأن الحيرة التى تتملك جميع المسجونين هى أن أحداً لا يعرف العنبر الذى أودع فيه».

كان ترديد هذه الإشاعة فى حد ذاته، هو تأكيد أن عالم السجن، وبرغم كل ما به، يتفاعل مع ما يدور فى الخارج.. ويعتبر أن احتمالات القبض على المخالفين فى الرأى، أو أصحاب المواقف هو أمر وارد فى كل لحظة وحين، بالرغم من أن الأمر بالنسبة لنا كان يتعلق بتنفيذ حكم قضائى.

ومن الأمور المثيرة التى عشناها خلال فترة السجن أن عدداً من القيادات السابقة فى الأجهزة الأمنية كان لهم وقعهم الخاص خلال زيارتهم لنا فالعميد سمير عبدالغفار مأمور سجن المزرعة عمل ضابطًا فى فترة تولى اللواء محمد عبدالفتاح عمر موقع مدير أمن

الغربية، حيث كان احتفاء المأمور باللواء عبدالفتاح خلال زيارتنا بالسجن واضحًا.. أما اللواء منصور العيسوى مدير أمن القاهرة ومحافظ المنيا الأسبق فعدد لا بأس به من الضباط عملوا تحت إمرته.. أما فاكهة الزيارات فتمثلت فى اللواء رفعت دنقل حكمدار فرق الأمن الأسبق، والذى تصادف أنه يعرف عددًا من ضباط السجن بالاسم، ولايزال يذكرهم بدقة منذ أن عملوا معه.. وكان لوقع «تخريجاته» التى يتمتع بها ناهيك عن روح الدعابة التى تكسو شخصيته أثرها فى رسم البسمة فوق شفاه من شاهدوه فى تلك اللحظات.

* * *

فى حياة السجن صور مثيرة لحياة وقتت أوضاعها خلف الأسوار.. ووضعت أسس تواصلها لفترات تمتد من الحكم لمدة سنة وحتى السجن المؤبد، حيث يقضى الإنسان حياته أو ما تبقى له داخل جدران السجن لا يبرحه إلا لسبب قهرى، كالعلاج فى مستشفى المنيل الجامعى، أو لحضور إحدى جلسات المحاكم أو للتحقيق أمام النيابات بالنسبة لمن هم رهن التحقيق، أو لحضور جلسة نقض لمن صدرت فى شأنهم أحكام باتة.

وعلى الرغم من رضاء المساجين عامة على المتغيرات والتطورات التى شهدتها السجون المصرية، والتى أعادت للإنسان الشعور بكرامته فى محنة السجن، فإن عملية ترحيل المساجين، سواء إلى المحاكم أو النيابات أو غيرها مما يتطلب خروج المتهمين أو المحكومين تتطلب وقفة خاصة. فسيارات الترحيلات التى تحمل المساجين تفتقد المقومات الإنسانية الأساسية، حيث يجرى تكديس المساجين بأعداد تفوق كثيرًا قدرة سيارة الترحيلات على الاستيعاب، ناهيك عن خلوها من أية مقاعد أو دكك يمكن أن يستريح فوقها من هم من المرضى أو كبار السن، إضافة إلى أن سيارة الترحيلات الواحدة تنقل المساجين من عدة سجون مختلفة، فى وقت واحد، وتنتقل بهم إلى عدة نيابات ومحاكم حيث يتطلب ذلك لمن هو ذاهب للعلاج بالمستشفى مثلاً انتظار كل الوقت الذى سيقضيه الآخرون فى النيابات والمحاكم.

ومن المشكلات التى تثيرها سيارة الترحيلات بالإضافة لكل ذلك، هو ما يتحمله

المسجونون من متاعب إذا ما قدر للسيارة أن تتعطل فى الطريق، وقد حكى لنا أحد المحكوم عليهم فى سجن المزرعة أنه ومن معه كانوا سيقضون أجلهم بسبب الحر حين تعطلت بهم السيارة على طريق الأوتوستراد وهى فى طريقها لحلوان لنقل بعض المتهمين.. حيث استغرقت عملية إصلاحها ما يقارب الساعتين، قضاها السجناء بأعدادهم الكبيرة فى صندوق السيارة الملتهب والمغلق من الخارج، والتى شاء القدر أن تتعطل فى عز الحر، وفى أجواء خانقة للغاية..

ولقد طلب منا الكثيرون ممن يعانون مشكلة الترحيلات تلك أن نرفع أصواتهم مناشدين السيد وزير الداخلية والذى أعاد للمسجون اعتباره وكرامته داخل السجن أن يمد هذا الاعتبار وتلك الكرامة إلى عمليات الترحيل التى تشكل عاملاً مرهقًا ومؤلمًا للمسجونين المختلفين.

وإذا كانت مشقة الترحيلات تشكل قلقًا متواصلاً لمن يعانون آثارها، فإن الحياة داخل السجون المصرية تسير وفق نظام إدارى دقيق ومحكم.. فمنذ وصولك لباب السجن تخضع لإجراءات ولوائح مختلفة عن تلك التى تعيشها فى الخارج.. وحين دخلنا سجن المزرعة كان أول إجراء اتخذ معنا هو تجريدنا من ملابسنا المدنية وارتداء الملابس الزرقاء المخصصة للمحكومين وتلا ذلك تجريدنا مما معنا من أموال، حيث أودع جزء منها أمانات السجن، فيما تم تسليم جزء آخر لأصحاب الكافيتريا والبقالة الداخلية للسجن والتى يتولاها المسجونان «صبرة» و«مقبولى» وكلاهما من عناصر الجماعات الإسلامية سابقا.. على أن يترك لك قضاء مصالحك داخل السجن من مأكل ومشرب وملبس بالسحب على تلك الأمانات.. أما وسيلة التعامل بين المسجونين فى الداخل فتعد السجائر هنا هى العملة الأساسية الرائجة التى تحقق كل الأهداف، وتنجز المطالب الضرورية.

وعلى الرغم من أن الزى الرسمى هو «بدلة السجن» الزرقاء التى تمنحها الإدارة فإن الغالبية العظمى من المسجونين تعتمد فى انتقاء ملابسها الزرقاء بتدرجاتها المختلفة على ترزى السجن (عمرو إبراهيم) المحكوم عليه بالمؤبد فى محاولة اغتيال نجيب محفوظ حيث يستطيع فى لحظات أن يوفر لك ما تشاء من قمصان أو بنطلونات أو تى شيرتات متقيداً فى ذلك باللون الأزرق المحدد للمحكومين كما يتولى والطاقم المعاون معه كى ملابس

المسجونين التى تقوم على شأن تنظيفها مغسلتان كبيرتان يتولى إدارتهما عدد من المحكوم عليهم فى قضايا الجماعات الإسلامية.

ولأن السجن أصبح مؤسسة متكاملة للاكتفاء الذاتى، فيمكنك انتقاء «الشوز» الذى يناسبك من المسجون هشام محمود عبدالعزيز الذى يدير ورشة لتصنيع الأحذية، وإذا أردت منضدة للطعام أو القراءة، أو كرسيا للجلوس عليه فعليك بأحمد سليم صاحب ورشة الموبيليا داخل السجن.. وإذا أصاب نظارتك سوء فعليك بالسجين أحمد إمام لإصلاحها.. أما الشيخ صلاح فهو بارع فى تصميم البراويز التى يمكن أن تستغلها كهدايا للمقربين منك.. وقد اشترينا منه بروازاً انيقاً دفعنا فيه خمسين جنيهًا بعد أن أكرمنا فى سعره وخصم لنا خمسة وعشرين جنيهًا حين حلت مناسبة عيد ميلاد نجلى «خالد» الذى لم أستطع أن أتجاهل مناسبة عيد ميلاده تمر دون الاحتفاء به، كما هو حال كل عام.. حيث أقمنا له أنا وعمه مصطفى حفلاً قدمنا له خلاله هدايا من صنع ورش لسجن.

ومن عادات السجن أن تؤجر درجًا أو أكثر من الثلاجات التى يملكها المسجونون بمبالغ متفق عليها، حيث تستطيع أن تحفظ فيها زجاجات المياه المثلجة، والعصائر، والمأكولات الزائدة.. التى تأتيك كمياتها المحددة يوميًا وفقا للنظام المتفق عليه مع صاحب الثلاجة نظير أجر شهرى.

وفى سجون اليوم يمكنك أن تدفع اشتراكًا شهريًا حتى تصلك الصحف التى تطلبها بانتظام، خاصة الحكومية منها، ويعرف السجن بالإضافة لذلك نظام تأجير المجلات المتخصصة، حيث يمر عليك كل يوم أحد المسجونين حاملاً كمية لا بأس بها من المجلات التى يؤجرها لقراءتها لمدة يوم واحد، ثم يستردها زهاء مبلغ معلوم فى اليوم التالى، على أن يخصم المبلغ من الأمانات مع نهاية كل شهر.

ومن المفارقات التى شهدتها فى سجن المزرعة أننى ظللت أقرأ كتبا ومقالات حول مراجعات الجماعة الإسلامية وقضية التائبين.. وتوقفت فى قراءاتى الصحفية عند المحكوم عليه أحمد راشد الذى كان قد أعلن توبته قبيل بضع سنوات، وتحول إلى نجم تليفزيونى

بعد أن كـشف علاقـاته السابقة بالجـماعـات الإسلاميـة وأوكارهم، وأفـردت له الصحف والمجلات المختلفة صفحات مطولة للحديث عن تجربته فى صفوف الجماعات الإسلامية.

كان الحديث يشغلنى عن هذا المحكوم عليه الذى تساءلت عن مصيره وتوقعت الإفراج عنه وأين هو الآن.. ولكم كانت الإجابة مـثيرة لى حين علمت أن أحمـد راشد الذى أسأل عنه هو بائع الزبادى الذى يأتينا بها فى نحو الخامسـة من مساء كل يوم، وقبل أن يغلق عنبر المستشفى أبوابه.

❊ ❊ ❊

حين تغـرب الشمس.. وتغرق المنطقـة فى الظلام..، وما إن يقـترب الليل من منتصـفه حتى يعم السكون منطقة السـجن.. فى هذا الوقت تترامى إلى مسامعك من بـعيد أصوات العساكر المنطلقة من أبراج الحراسـة المحيطة بالسجن.. كل يصرخ فى البرية معلناً أنه «تمام» أى يقظ فـيـمـا يرد عليـه زمـيله الذى فى البـرج الآخـر، ثم الذى يليـه.. وهكذا تتـواصل الأصوات فى عـتمة الليل.. حـيث تلقى بأصدائها فـوق أجواء المنطقة المكتظة بالسـجون.. وتظل تصدح حتى تسطع أشعة يوم جديد. وتتعالى نسمات صبح جديد فى عالم ما خلف الأسوار.



[٤]

مفارقات مثيرة.. وعالم من الغرائب.. والحكايات الخلابة

فى عالم السجن يكتسب كل سجين سمات خاصة به .. تتجسد ملامحها فى تصرفات وسلوكيات تعكس الطابع الخاص لشخصيته .. وكلما طال أمد السجن .. تبينت الملامح الخاصة لشخصية السجين، وتكشفت كل تفاصيلها العميقة.

بعض من يتأقلمون مع عالم السجن تبدو تصرفاتهم انعكاسًا لما يعيشونه من حياة يومية .. وبعض الرافضين لواقع السجن تبرز سلوكياتهم رافضة، ومتعضة .. وغير قادرة على التجاوب مع متطلبات حياة ما خلف الأسوار.

المهندس أحمد البنداري الذى كان يقضى عقوبة السجن فى مستشفى المزرعة هو نموذج لمن اندمج مع حياة السجن .. فتراه دائمًا «ابن نكتة» لا يتوانى عن الضحك فى أكثر المواقف صعوبة .. يصحو مبكراً كل يوم، ويعشق سهر الليالى .. فيما يقضى غالبية نهاره أسيرًا للنوم .. وقد اتخذ البندارى لنفسه موقعًا متميزًا فى أحد أركان عنبر (أ) بالمستشفى، وحوله إلى ما يشبه الجمهورية المستقلة التى يقضى فيها فترة عقوبته .. وقد لا يسمعك حين تمر من أمامه ملقيًا عليه السلام، حيث وضع سماعات الراديو فى أذنيه، ولم يعد يسمع سوى أم كلثوم وهى تشدو، أو عبدالحليم حافظ وهو يغنى.

وبرغم حياة السجن التى تتطلب شظف العيش، فإن البندارى يصمم على أن يعيش حياته، فتراه لا يشرب إلا سجائر المارلبورو، ويأكل وفق نظام غذائى خاص به .. ويمتلك صراحة فى النقاش والحوار غير معهودة، فهو لا يخجل أبدًا من مواجهة أى شخص بأخطائه، مهما يكن مركزه، وأيًا كانت النتائج.

وقد تعرضت لموقف غريب مع البندارى .. فحين دخلنا إلى عنبر المستشفى بالسجن أنا

ومصطفى، كـان البنداري من أوائل المسجونين الـذين جاءوا للترحيـب بنا ليلة وصولنا .. وقد رأيت فيه رجـلاً كهلاً يشارف الثمانين من عـمره .. فقد أطلق شاربه، ولحيتـه البيضاء التي امتدت إلى صـدره .. هكذا عرفناه منذ يوم دخولنا السجن .. إلا أنه وبعد مـضى أكثر من أسـبوعـين، وبينما كنـا عائدين من طابور الرياضـة الصـباحي، فـوجئت بشـخص ذي ملامح غريبة يتجول في العنبر المسجونين فيه .. وهو أمر غير معتاد .. وحين أبديت دهشتي لهذا الغريب الذي توقعته سجينًا جديدا حل الـيوم على السجن .. فاجأني شقيقي مصطفى بالقول: دا .. المهندس أحمد البنداري .. وحين سألته: كـيف عرفت؟ أجاب: من شبشبه الذي يرتديه في قدمـه .. لقد حلق ذقنه وشاربه وأصـبح شخصًا مـختلفًا يصعب التـعرف عليه.

أما رامى إلياس سـياج ـ رجل الأعمال ـ وأحد أصـحاب فندق سياج بيـراميدز الكائن بمنطقـة الهرم .. فـيبدو أنه لم يتـعود على طريقـة الأكل بالسجن .. فـعند المواعيـد المحددة لتناول وجباته الغذائية، تجـده وقد أعد المائدة الخاصة به إعدادًا جيدا .. وأعد معـه مشهياتها من كاتشـاب، وبهارات، وغيـر ذلك، ولا يأكل إلا وبيده الشوكـة والسكينة البلاسـتيك حيث يضفى على نظام أكله ذات أجواء حياة الفنادق والعالم الخارجي.

أما حامد الشربيني والذى كان موجودا في عنبـر (ب) بالمستشفى، فتشعر وأنت تحاوره، أو تسمع منه، كأنك أمام شخص مطلع على كل العـالم الخفي للدنيا . وهو يروى بتلقائية بعض المحطات المثيرة في حيـاته، وكيف تعـرض لمآزق شتى .. غيـر أنه نجح في اجتـيازها بسهولة .. مستخدما قدراته الهائلة في إقناع الآخرين بغير الحقيقة.

ومن المواقف الطريفـة التي تعـرض لها حـامد الشـربيني، وراح يقصـهـا علينا بتلقائيـة شديدة هـذا الموقف الذي تعرض له يوم صـدر أمر بحبـسه من المحكمـة المختصـة . فـقد أضـمر في نفسه الهـرب من داخل المحكمة .. وحـين فـوجئ بالحكم الذي يبدو أنه كـان يتوقـعه . صور الأمـر لجنود الحراسة، وكأنـه حصل على البراءة، حـيث راح يوزع عليهم الإكراميـات، قائلا لهم: شربات البراءة . واتجه بثقـة يحسد عليها إلى سـيارة كانت تنتظره

على مقربة، حيث انطلق بها بعيداً مختفيًا وسط الزحام فى لحظة خيَّم فيها الذهول على كل من كانوا يعلمون بإدانته وسجنه.

وإذا كانت السجون تستضيف أناسًا يتسم بعضهم بالفظاظة والعنف، بيد أنها وعلى الجانب الآخر تضم فى جنباتها من هم فى قمة الرقة .. فالمهندس أحمد رياض والمسجون لاتهامه فى قضية مخالفات المبانى بعمارة «ويصا» الشهيرة، والتى سقطت فى مصر الجديدة قبيل سنوات يعيش جل وقته فى السجن لمتابعة شئون وحياة المواليد الصغار التى تنجبها القطط، والتى تتكاثر بشكل مثير داخل عالم السجن. أما ضابط الشرطة السابق ناجى أبو المعاطى فتجده يقف فى معظم الليالى خلف باب عنبر المستشفى المغلق، ويبدأ فى إطعام القطط التى ما إن تشم رائحة اللحم الذى يلقى إليها خارج الباب حتى تأتى مهرولة من كافة أرجاء السجن لتستمتع بوجبة شهية من اللحوم.

***

والملاحظ داخل السجن أن كل فرد سجين، أو مجموعة قد وطنوا أنفسهم على قضاء العقوبة، أو انتظار الفرج بشكل منظم ودقيق، فحين نستيقظ فى الصباح الباكر كنا نشاهد الوزير السابق توفيق عبده إسماعيل غارقًا فى الكتابة، وحين سأله مصطفى فى إحدى المرات عما يكتب، قال إنه يدون مذكراته منذ التحاقه بتنظيم الضباط الأحرار، وحتى دخوله السجن، وأنه يأمل فى إصدارها فى ثلاثة كتب مستقلة .. أما الوزير د.محيى الدين الغريب، فيبدو وهو يرتدى نظارة القراءة ويراجع بعض الأوراق، وكأنه يدير عمله فى مكتبه .. وحين تابعنا ما كان يشغله خلال فترة حبسنا، علمنا أنه منكب على دراسة حيثيات الحكم الأخير ضده بالسجن استعداداً للطعن عليه بالنقض .. أما المحامى أحمد الهندى، والذى تربطه علاقات واسعة خارج السجن بالعديد من الشخصيات المهمة .. فيتسم بالنظام والانضباط الشديدين .. وتجده دومًا وقد أعد ملفاته بشكل مرتب .. فيما تتزايد لديه الثقة أن الأيام ستكشف براءته، وسيخرج من السجن عائداً إلى عالم ما خارجه قريبًا .. وقد حدث.

ومن المفارقات الطريفة فى عـالم السجن هو ما روى لنا من حكايات عن ماهر الجندى، محـافظ الجيزة السابق .. والذى كـان مودعًا بنعس العنبـر الذى أودعنا فيه .. فـقد روى لنا البعض كيف كـان يذرف الدموع لعدم تعوده على حـياة السجن .. وقد كان من مـفارقات القدر أن شقيقـى مصطفى ـ والذى كان الزميل مجدى شندى أول من نشر التحـقيقات فى قضيـة ماهر الجندى، والتى كان نشرها سـببًا فى وصوله للسجـن ـ احتل ذات السرير الذى كان يقيم عليه (الجندى) خـلال وجوده بعنبر استشفى بالسـجن، وقبل الإفراج عنه بعد أن قررت محكمة النقض إعادة محاكمته.

وخلال وجودنا بالسجن .. وبينما كانت المحكمة تعيد مـحاكمته سرت إشاعة قوية فى داخل السـجن بأن المحكمة أمـرت بالقـبض عـيه وإيداعـه السـجن .. وهنا تكهرب الجـو، سواء داخل عنبـر السجن، أو داخل إدارة السجن، حيث يعلم الجـميع مدى الخصـومة بين مصطفى بكرى، وماهر الجندى .. إلا أن الشائعة سرعان ما تبددت.

وكان من عـجائب القدر أن تأمر المحكمـة بالقبض على ماهر الجندى وإيداعـه السجن بعد خروجنا بأيام قليلة .. وكان من المفارقـات أن يعود الجندى ويحتل ذات سريره السابق الذى احتله مؤقتًا مصطفى بكرى.

ومن أكثر مـا آلمنا داخل السجن حالتان لاثنين من المسـجونين فى قضايا مخـتلفة .. أما الأول فهو محـمد كامل عبدالصمد، والذى يعـتبر سجنه مضاعفًا لكونه يعـيش حياته فوق كرسى متحرك، الأمر الذى يثير حـالة من الرثاء إزاء حالته .. فمثل من هو فى حالته يعانى عدم القدرة على الحياة خارج السـجن، فما بالك بداخله؟ .. ولكن مما يخفف من آلامه أنه يقضى جل وقتـه يتسلى وهو فوق كرسـيه المتحرك بلعبـتى "الدومينو" و"الشطرنج" .. ومما يهون عليه حركـته أن الله سخر له السجين الشـاب هيثم محفوظ أحمـد، والمتهم بالتهرب من الخدمة العسكرية لمعاونته فى حركته وتنقلاته.

أما رجل الأعمـال السابق محسن جـابر، والذى كانت لديه مصانع تقـدر قيمتـها بنحو ستين مليونًا من الجنيـهات .. فلم يعد يمتلك من ذكريات الدنيا سـوى بقايا إنسان، وأسرة تعانى ويلات الفراق بعد سجنه، وبعد أن تبدل الحال وانقلب.

الحياة فى السجن تسير وفق وتيرة منضبطة .. فما بين الساعة السابعة والنصف صباحًا وحتى الخامسة والنصف مساء تسير الحياة خارج العنابر بعد فتحها وقبل إغلاقها .. وما بين داخل العنابر وخارجها يتعامل المسجونون وفق نظام صارم يشبه إلى حد كبير نظام اللوائح غير المكتوبة .. فاستخدام الحمامات مثلا، يتم وفق نظام يجرى الاتفاق عليه، حيث يتم توزيع المساجين على الحمامات وفقًا لنظام تقسيم داخلى يهدف إلى الحفاظ على نظافة الحمامات، ومنع تكدسها .. وقد كان من حظى أن تقرر أن أستخدم أحد الحمامات الذى يشاركنى فيه الوزير السابق توفيق عبده إسماعيل والنائب السابق فؤاد عبدالمنعم هجرس والسجين محمد رضا والدكتور طارق ابراهيم أحد المتهمين فى قضية اغتيال السادات، بينما كان من نصيب شقيقى مصطفى مشاركة الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية السابق وآخرين حمامًا آخر.

وقد تعود المسجونون على أن يصلوا جماعة فى صالة عنبر المستشفى، حيث يحمل كل منهم سجادة الصلاة الخاصة به عند كل صلاة ويؤم الصلاة فى أغلب الأحوال الشيخ السجين منصور عبدالرحمن، وفى بعض الأحيان الدكتور طارق إبراهيم، الذى يتميز بصوته الساحر فى قراءة القرآن، أما صلاة العصر فيؤمها فى الغالب الوزير السابق محيى الدين الغريب، فيما تقع مسألة إقامة الصلاة على النائب السابق فؤاد هجرس.

أما صلاة الجمعة داخل السجن فتتم فى مسجد السجن، حيث تتم الاستعانة بشيخ من الأوقاف لإلقاء الخطبة وإقامة الصلاة التى يشارك فيها جميع المساجين من العنابر المختلفة، ويحضرها فى الغالب ضباط من إدارة السجن كالمأمور العميد سمير عبدالغفار، أو نائب المأمور العقيد أسامة أبو الهيثم أو مفتش المباحث العقيد سمير سالم أو المقدم محمود البساطى، الذين يتسمون بقدرة هائلة على إدارة الحوار لتنوع ثقافاتهم وتعدد قراءاتهم.

ولأن بعض المسجونين كجماعة الإخوان وغيرهم لا يسمح لهم عادة بمغادرة عنابرهم فى معظم أيام الأسبوع، باستثناءات قليلة، فإن يوم الجمعة يعد بمثابة يوم التلاقى بين المساجين من العنابر المختلفة.

وفى يوم الجمعة تتعطل الحياة داخل السجن، حيث تغلق الورش والكافيتريا أبوابها .. وتقل حركة البيع والشراء، ويقبع المسجونون معظم النهار داخل عنابرهم .. أما فى باقى أيام الأسبوع، فإن الحياة تدب بقوة فى جميع أرجاء السجن .. وتنشط حركة التجارة، من بيع ملابس إلى شراء السلع واللوازم الضرورية، إلى غسل الملابس وكيها، وغيرها من دروب الحياة داخل السجن.

وقد اعتدنا أنا ومصطفى أن ننزل ضيوفا لبعض الوقت على منطقة الكافتيريا، حيث نجلس تحت شجرة كبيرة تظلل المكان ونشرب الشاى، وقد اخترنا منذ البداية يوم الجمعة من كل أسبوع أن نتناول الفول والطعمية كوجبة إفطار لهذا اليوم . وكان النزلاء محمد إبراهيم وهشام عبدالعزيز وصبرة يقومون بالواجب وزيادة معنا .. وخلال تواجدنا معهم داخل الكافتيريا كنا نشاهد بعض المساجين يدخلون إلى منطقة البقالة، يلقون علينا بالسلام، ثم يتجهون ليأخذوا بعض السلع كالمعلبات وغيرها، ثم يرحلوا .. وكنا نشاهد فى الوقت ذاته كلا من صبرة أو محمد إبراهيم يسجلان فى دفتر خص الأسماء والسلع الخارجة .. وقد علمنا أن هذا النظام متعارف عليه داخل السجن، فمن يرد أية سلعة يمكنه أخذها، ويتولى المشرف على الكافتيريا والبقالة تسجيلها فى الكشوف، وتقييدها باسم صاحبها، لحين السحب من حسابه بالأمانات فى نهاية الشهر.

ولأن المحاسبة داخل السجن تعتمد على لسجائر كعملة للسداد، فقد فوجئت يوما بالدكتور محيى الدين الغريب ينتحى بى جانبًا ويبلغنى بصوت هامس بأنه، وفقًا للنظام داخل عنبر المستشفى بالسجن، فإن من يتولون نظافته من المساجين الشبان يحصلون على خرطوشة سجائر شهريًا من كل نزيل بالعنبر .. فهمت الرسالة .. وفى صباح اليوم التالى كنت أضع بين يدى الوزير السابق خرطوشتى سجائر كليوباترا كمقابل لى ولمصطفى.

وفى السجن تختار كل مجموعة متآلفة من بعضها أن تتناول طعامها معا وفقًا لنظام محدد ومتفق عليه، وقد أعجبنى فى عنبر المستشفى هذا النظام الصارم الذى تفرضه مجموعة الوزير السابق توفيق عبده إسماعيل، حيث تتناول وجباته وفقًا لمواعيد ثابتة لا

تتأخر، ولا تتقدم دقيقة .. فعند الرابعة إلا ربعًا من بعد ظهر كل يوم يمكنك أن تضبط ساعتك وأنت تشاهد هذه المجموعة وقد جلست حول مائدة الغداء بعد أن تكون قد أعدت قبيل فترة وجيزة.

****

الزيارات هى أكثر ما ينتظره السجين خلف الأسوار .. فحين ينادى على السجين بأن لديه زيارة تجده يلبس أفخر ما عنده من ملابس «زرقاء» يقص شعره، ويحلق ذقنه، ويتأهب فى أحلى صورة .. ثم يحمل معه «تذكرة الزيارة» التى لا يسمح له بالزيارة بدونها، ويخرج إلى زائريه الذين يتعايش معهم للحظات عما يشغلهم فى الدنيا، ويتنسم منهم أخبار عالم ما خارج الأسوار.

وقد كانت الزيارات بالنسبة لنا فى محبسنا فرصة لاختبار حجم حب الأصدقاء لنا .. وقد كان للزيارات المتعددة التى جاءتنا أثرها العميق فى نفوسنا .. كما اشتملت بعضها على مفارقات غريبة.

فالسيناريست الكبير وحيد حامد حين جاء لزيارتنا، وجلس معنا مطولاً .. لم نعرف فوزه بجائزة الدولة التقديرية إلا بعد مغادرته السجن، حيث فوجئنا بعد أن وصلتنا الصحف ورحنا نقرؤها باسمه وصورته تتصدر الصحف، وقد كان مغزى زيارته لنا يوم إعلان فوزه بمثابة لمحة إنسانية غاية فى الرقة والبراعة .. أما الفنانة الكوميدية الراحلة خفيفة الظل سناء يونس، فقد جاءت لزيارتنا مبكرًا، وحين أبلغنا بخبر الزيارة كان مصطفى جاهزًا فخرج لمقابلتها، بينما لم أكن قد استعددت بعد لانشغالى بالطابور الرياضى الصباحى، وحين أعددت نفسى وتوجهت لإدارة السجن لمقابلتها كانت قد غادرت، الأمر الذى أفقدنى رؤية ومقابلة فنانة وطنية كنت أكن لها كل التقدير والاحترام ويومها جاءت محملة بعلب الحلوى والمأكولات.

أما شاعرنا الكبير فاروق جويدة فقد أبلغتنا إدارة السجن أنه حصل على تصريح لزيارتنا، إلا أنه تأخر، ولم يحضر إلا بعد يومين من إبلاغنا .. وعلى مدى هذين اليومين

كنا حريصين على مقابلته .. وحين جاء كان لقاؤه دافئًا وشاعريًا، ويحمل مشاعر وطنية متدفقة. وفوجئنا معه بزيارة د.أسامة أبو طالب رئيس المركز القومى للمسرح والذى كان لزيارته وقع كبير فى النفس.

ومن الزيارات المثيرة كانت تلك الزيارة التى قام بها اللواء سفير نور، رئيس مجلس إدارة المعاهد القومية السابق ومعه د. نبيه العلقامى عضو الأمانة العامة للحزب الوطنى، حيث تمت فى وقت متأخر، وحضر معهما اللواء رشيد مدير منطقة سجون طرة، وصحبهما الشاعر مصطفى كامل مؤلف أغنية "بابا فين".

****

وإذا كانت الزيارات التى قصدتنا داخل محبسنا قد شملت شخصيات من كل فئات المجتمع المصرى دون ارتباطها بحزب أو تنظيم أو فئة بعينها .. فقد كان لبعض الزيارات طعمها الخاص .. ففى اليوم الثانى من دخولنا السجن جاء لزيارتنا وفد من نقابة الصحفيين ضم الزملاء: يحيى قلاش، السكرتير العام لنقابة الصحفيين وسعيد عبدالخالق، رئيس تحرير الميدان وعضو مجلس النقابة وأحمد موسى، رئيس قسم الحوادث بالأهرام، ثم تلى ذلك زيارات للزملاء حمدين صباحى، عضو مجلس نقابة الصحفيين وأيمن نور عضو مجلس الشعب وياسر رزق، عضو مجلس النقابة ومحمد صلاح الزهار، ثم زارنا الأساتذة: سناء السعيد ومحمد حسن الألفى ومحمود مهدى نائب رئيس تحرير الأهرام والكاتب الكبير الراحل محمد عودة والأستاذ يوسف الشريف والأستاذ عبدالعظيم مناف وإبراهيم حفنى رئيس تحرير «صوت قنا» وعبدالهادى تمام الصحفى بالأهرام وحمدى حمادة الصحفى بصوت الأمة وحسين عبدالقادر رئيس قسم الحوادث بأخبار اليوم والزميل أحمد رفعت رئيس تحرير مجلة «أفراح» وعبدالله تمام رئيس تحرير أخبار أسيوط وناجى الشهابى رئيس حزب الجيل ورئيس مجس إدارة الصحيفة والذى تابع قضيتنا منذ اليوم الأول ومختار عبدالعال رئيس تحرير الجيل ومحمد مصطفى مدير مكتب صحيفة السياسة الكويتية بالقاهرة وأحمد يوسف الصحفى بجريدة الرأى والزميل عصام كامل مدير تحرير الأحرار ومصطفى عبدالعزيز من صحيفة الوفد وغيرهم.

كان وصول هذه الأعداد المتنوعة من الصحفيين للزيارة هو تعبيراً عن تعاطف وتضامن الصحفيين مع قضيتنا، وتعبيراً عن تلاحمهم فى معركة رفض حبس الصحفيين فى قضايا النشر، حيث كانت قضية حبسنا سببًا فى إعادة طرح القضية مجدداً كما عبر عن ذلك بصدق الصحفى الكبير صلاح منتصر فى مقالته الرائعة بالأهرام.

ومن الأمور التى بعثت فى نفوسنا البهجة والراحة فى آن واحد هو ما علمناه من مجهودات ومتابعة دقيقة لقضيتنا من قبل أستاذنا الكبير محمد حسنين هيكل، الذى بذل كل ما يستطيع من جهد فى الدفاع عن موقفنا، كما كلف مكتبه بأن يبلغ أسرتينا بأنه على استعداد لتوفير كل المتطلبات اللازمة لنا خلال فترة السجن، وكانت اتصالات الأستاذ هيكل بأسرتينا شبه يومية.

أما إبراهيم نافع نقيب الصحفيين الأسبق فما قام به من جهد فى قضيتنا إنما كان تجسيداً لدفاعه الدائم عن حرية الصحافة، ورفضه المطلق لقانون حبس الصحفيين فى جرائم النشر، وتأكيدا على دوره فى حماية الصحفيين وأسرهم خلال تعرضهم للمحن.

***

وإذا كان الصحفيون قد توافدوا على زيارتنا من كل مكان، ناهيك عن الزملاء بـ«الأسبوع» الذين استطاع عدد محدود منهم الوصول إلينا .. بينما عاد العشرات من أمام بوابة السجن بعد أن رفضت الإدارة السماح لهم بالزيارة .. فإن تجمعات أخرى تمكنت بعض رموزها من الزيارة كالفنان الكبير حمدى أحمد والفنان سامح الصريطى اللذين كانت وقفتهما تعبيراً عن إيمانهما العميق بحرية الصحافة، وحرية الوطن .. كما جاء لزيارتنا وفد يضم ممثلين عن رابطة أبناء قنا بالقاهرة ضم: د.أنور رسلان عضو مجلس الشورى والعميد السابق لحقوق القاهرة والأستاذ محمود مهدى وماهر الجربوعي وفاروق معتوق والحاج عبد النعيم آدم عضو مجلس إدارة شركة المقاولون العرب والراحل د.عصمت دنقل وكيل وزارة الصحة بقنا وممدوح رمزى المحامى وغيرهم حيث جاءوا إلينا ناقلين لنا تحيات الأستاذ فكرى مكرم عبيد رئيس رابطة أبناء قنا والذى بادر منذ اليوم

الأول لتبنى قضيتنا .. أما المحامون فقد توافد علينا العشرات منهم يعرضون الدفاع عنا أمام المحكمة. ومنهم الأستاذ ممدوح قناوى الذى زارنا مرتين والأستاذ سمير عيسى بالإضافة للأستاذين محمد الدماطى وعلى عبد العزيز.

وكان للأستاذ سامح عاشور نقيب المحامين السابق مع كتيبة المحامين الشرفاء الدور البارز فى متابعة تطورات القضية منذ لحظة القبض علينا وحتى إطلاق سراحنا.. وحين توجه إلى المغرب لحضور اجتماع لاتحاد المحامين العرب كان يجرى الاتصالات المستمرة مع حرم شقيقى مصطفى لمتابعة الموقف أولا بأول.

وكان من مفاجآت الزيارات تلك الزيارة التى قام بها المفكر القبطى الدكتور نبيل لوقا بباوى الذى أهدانا نحن وإدارة السجن بعضًا من مؤلفاته الأخيرة التى استمتعنا بقراءتها خلال فترة الحبس.

***

فى سجن المزرعة بطرة رحنا نسمع حكايات لا أول لها ولا آخر عن مسجونين سابقين مروا يوما من هنا .. وكان بينهم قائد تنظيم ثورة مصر محمود نور الدين الذى وصف لنا أحد المسجونين كيف أنه شاهده يقف فى أحد الأماكن بفناء السجن ويتأمل السماء بعينيه، وفى اليوم التالى سقط شهيدا فى ذات الموقع الذى كان يتأمله فى اليوم السابق.

أما بقية أبطال ثورة مصر: نظمى شاهين وسامى فيشة وحمادة فقد تركوا بصمات واضحة داخل السجن الذى قضوا فيه خمسة عشر عامًا من أعمارهم بتهمة مطاردة جواسيس «الموساد» والـ«سى.آى.إيه» على أرض مصر المحروسة.

***

[٥]

فى السجن.. طقوس.. وعادات.. ومواقف لا تنسى

فى العالم الداخلى للسجون.. يتحول المسجون إلى مجرد رقم.. يدون به فى السجلات.. ويرفق فى الاستمارات.. ويكتب فى صدر التذكرة الخاصة بكل سجين.. وإذا كان المواطن يعرف خارج السجن، وتدون بياناته فى الأوراق الرسمية من واقع وظيفته، ومهنته.. فما أن ينتقل داخل الأسوار.. حتى يتغير حاله، ويتبدل.. حيث سرعان ما يستبدل لفظ الأستاذ أو السيد إلى لفظ «المحكوم» أو «النزيل» وبدلا من تحديد وظيفته فى البيانات الرسمية كوزير أو صحفى أو محام أو رجل أعمال، تملأ الخانة المحددة بدلا من ذلك بالعقوبة المحكوم بها على السجين وفقا للجريمة المنسوبة إليه، فقد يوضع بدلاً من خانة الوزير «تهمة» أموال عامة، وترفع وظيفة الصحفى لتحل محلها تهمة السب والقذف» ويستبدل لفظ «المحامى» بجريمة «النصب» و«رجل الأعمال» بـ«السرقة».. وغير ذلك.. ووفقاً لذلك تخضع حالة السجين لقواعد ولوائح السجن التى تطبق على الجميع.

فما أن تطأ قدماك السجن، حتى تجد نفسك أسير سلسلة من الإجراءات.. فبعد التسكين وتدوين البيانات وملء الاستمارات اللازمة.. وما أن بدأنا الانخراط فى عالم السجن صبيحة اليوم التالى حتى فوجئنا بالصول مصطفى المساعد بسجن المزرعة يتجه نحونا، طالبًا منا أن نتبعه لعمل الفيش والتشبيه الخاص بالسجن هذه المرة.. وإذا كانت إدارة تنفيذ الأحكام حصلت على ثلاثة فيشات لكل منا، إلا أننا فوجئنا بالصول مصطفى يغرق أصابعنا فى الحبر لعمل (٥) فيشات دفعة واحدة.. وفيما كان الصول مصطفى يواصل فى همة يحسد عليها عمل الفيشات بمهارة وخبرة عالية، راح شقيقى مصطفى يسأله عن نوعية الحبر الذى يستخدم فى الفيش والتشبيه.. فأجاب على الفور «ده حبر امريكانى».. عند ذاك قلنا له «هى كل حاجة فى حياتنا بقت أمريكانى.. ألا يوجد حبر مصرى؟.. فنحن لا نحب

الأمريكان، ونقاطع كل منتجاتهم".. وهنا قال الصول مصطفى: "لو استخدمتوا الحبر المصرى، مش هيطلع من ايديكم ولو بعد يومين.. ولكن الحبر الأمريكانى نظيف وبيطلع من الأصابع بسرعة".

لقد شعرنا آنذاك أننا مرغمون على التعامل مع "الحبر الأمريكانى".. وإن كنا غير راضين عن ذلك.. وما أن أنهى الصول مصطفى عمل (٥) فيشات لكل منا، حتى فوجئنا بمصور السجن يطلب منا الوقوف بجوار أحد اجدران لالتقاط الصور الرسمية باعتبارنا من المحكوم عليهم، وحتى توضع هذه الصور فى ملفنا الرسمى.

فى هذه اللحظات جالت بخاطرى تلك اللحظات الكئيبة من عام ١٩٨١، حين اعتقلنا أنا ومصطفى فى السادس عشر من آكتوبر لعام ١٩٨٠، وأودعنا ليمان طرة بتهمة معارضة سياسات السادات مع إسرائيل قبيل اغتياله فى لسادس من أكتوبر من العام ذاته..فى هذا الوقت كان المسجونون السياسيون يقابلون بتشريفة خاصة.. وقد كان من الأمور المبتكرة لدى إدارة سجن الليمان الذى تم إيداعنا فيه أن السجين يلقى فور دخوله "ترحيبًا حاراً" فما أن يعبروا بك الباب الخارجى للسجن، ويدلفوا بك إلى داخله، حتى تفاجأ بأحد الصولات غليظ البدن والقلب والمشاعر يعبث فى جسدك، ويحرك يديه فى كل مناطق جسمك دون اعتبار لحرمة بعضها.. وحين رحت يومها اسأل الصول عما يفعل.. رد على بقوله: "يمكن تكون مخبى حاجة فى ملابسك الداخلية".. ولم نكد ننتهى من صدمة التفتيش الحار يومها.. حتى فوجئنا بالعميد محمد صفوت جمال الدين مأمور السجن آنذاك.. يقف على رأس مجموعة من الجنود مفتولى العضلات، أقوياء البنية.. يتأهبون للانقضاض علينا، وكأنهم ينتظرون فريسة آنت لحظة التهامها.. صفن من الجنود وقفوا على أهبة الاستعداد وبأيديهم عصى جلدية مكهربة.. راحوا يمطروننا بها، بينما نحاول نحن مقاومتهم بكل ما أوتينا من قوة.. رحنا نواجههم بشجاعة رغم أن عددهم كان يتجاوز العشرين.

ووسط وابل الشتائم الذى أطلقناه فى مواجهتهم كان عدد منهم يمسك بذراعى كل

منا، بينما انقض على كل منا «جزار» يوصف كذبًا بأنه «حلاق السجن» ففى ضربتين متوازيتين بماكينة الحلاقة كان قد حفر فى رءوسنا نهرين متقاطعين، أحدهما مار بوسط الرأس من أوله لآخره طولاً، والآخر بعرض الرأس، فيما ترك لنا باقى شعرنا وكأنه أشجار وتلال وتضاريس تحرس شواطئ النهر آنذاك..

تذكرت هذه اللحظات التى مضى عليها اثنان وعشرون عامًا الآن، بعد أن وجدت ذات المنظر يتكرر.. وإن كان شتان الفارق بين صورة الأمس واليوم:

فى ذلك الوقت البعيد أصرت إدارة السجن على أن نقف فى طابور طويل، فى سلسلة لا تنتهى من المسجونين.. كل منا ينتظر دوره للتصوير.. حاولنا يومها أن نذهب للحلاق لنقص ما تبقى من شعر الرأس.. لكن الإدارة أصرت على أن تأتى الصورة مشوهة، وكأن المقصود هو الإيذاء النفسى وليس البدنى فقط.. فحين وصلنا إلى مصور السجن، وبعد أن وقفنا لأكثر من ساعتين تحت الشمس الحارقة، أعطوا لكل منا رقما لنحمله على صدرنا حيث تلتقط لنا صورة بكافة ملامح وجوهنا، ثم يوضع الرقم فى جانب الكتف حتى تلتقط لنا صورة جانبية.. الأمر الذى ذكرنى آنذاك بصور المجرمين الهاربين الذين تنشر صورهم فى الصحف ووسائل الإعلام بحثًا عنهم حين يهربون.

هذه الصورة المأساوية اختفت تمامًا فى هذا الزمان الذى يدير فيه دفة الأمن ببلادنا أناس يحفظون للإنسان قيمته وكرامته، فقد وقفنا أنا وشقيقى مصطفى حاملين أرقام السجن، مبتسمين للكاميرا التى دارت لالتقاط الصور فى لحظات دون أن نتحمل أى عبء، أو نتعرض لأية متاعب.

****

كان أكثر ما شغلنا فى تلك اللحظات هو موقف الصحفيين والمؤسسات الصحفية المختلفة إزاء ما حدث معنا، خاصة بعد أن تبين للجميع أن قضيتنا عادلة، فقد سبق ذلك بأيام، إدانة محمد عبد العال رئيس حزب العدالة السابق وسجنه لـ١٠ سنوات فى اتهامات تتجاوز بكثير ما نشرناه ضده، وكان سببًا فى الحكم بسجن كل منا لمدة عام.. لم يكن

شاغلنا آنذاك لسبب ذاتى أو شخصى، بل كان شاغلنا هو قضية حبس الصحفيين التى تحولت إلى ظاهرة لم تطل حتى الآن إلا الشرفاء من الصحفيين.

وبقدر انشغالنا، بقدر ما بدت قلوب وسواعد الصحفيين منذ اللحظات الأولى على قلب رجل واحد، وكانوا جميعهم أو غالبيتهم العظمى عند مستوى التحدى المأمول منهم.. وإذا كان العديد من الصحف والزملاء قد اتخذوا مواقف واضحة وبليغة إزاء ما جرى.. وأكدت وقوف كل الصحفيين فى خندق واحد دفاعًا عن حريتهم.. إلا أن الأزمة التى تعرضنا لها، كانت لها ــ ومنذ لحظاتها الأولى ــ جوانب إيجابية، فقد أطاحت بكل الخلافات التى تراكمت بفعل العمل الصحفى بيننا وبين بعض الزملاء فى الحقل الصحفى إبان السنوات الماضية.. فيما ظهرت مواقف ناصعة البياض لزملاء أعزاء كانت وقفتهم أكبر من مفاجئة بالنسبة لنا.

فحين كنا نشق طريقنا صوب السجن، وبينما كانت اجراءات الحبس تتواصل تلقى شقيقى مصطفى اتصالاً من الأخ والزميل جمال فهمى الكاتب والصحفى البارز بجريدة العربى.. الناصرى.. كانت كلماته تقطر ودًا، وتطوى بحلاوتها صفحة تمنينا كثيرًا أن تذهب بلا رجعة.. وعلى هاتفى تلقيت اتصالا من الدكتور رفعت سيد أحمد كان محملا بكلمات وعبارات حماسية، ومجاملة رقيقة على نبل المواقف رغم مساحة الخلاف.. وجاءت كلمات ياسر زارع سكرتير تحرير «الأسبوع» السابق لتؤكد أصالته.. فيما راح العشرات من الزملاء، من صحفيين ومحامين يتحركون ويحتشدون فى مبنى النقابة وصحيفة «الأسبوع» وساحة المحكمة، يقدم كل منهم نموذجًا فريدًا فى العطاء والوفاء.

ولم تمض أيام، بل لحظات على عملية القبض علينا، حتى راحت معظم الصحف تكسر حاجز الخلاف، وتقتحم بوابات القطيعة، وتعبر فى شكل تضامنى غير مسبوق عن واقع جديد لحالة فريدة انطلقت فيها كل الأقلام الحرة، لتذود عن الكلمة الحرة.. وقفت صحيفة «العربى» بقيادتها ممثلة فى الزميلين عبدالله السناوى وعبدالحليم قنديل وأسرة تحريرها موقفاً مشرفًا وعظيما، وبمهنية عالية قاد الأستاذ عادل حمودة كتيبة «صوت الأمة» فى دعم

موقفنا، وبتأييد عارم صمدت «الميدان» بقيادة المخلصين سعيد عبدالخالق ومحمود الشناوى فى قلب ميدان الحق.. تدفع عن الصحافة هذه الهجمة. وانبرت صحيفة «الجيل» بقيادة ناجى الشهابى ومختار عبدالعال تكشف للمصريين أبعاد ما جرى، معربة عن تضامن غير مسبوق، وراحت صحيفة «النبأ» وبتوجيه مباشر من رئيس مجلس إدارتها ممدوح مهران الذى فقدناه برحيله المفاجئ عنا، راحت تقف فى الخندق الأمامى، بينما وقف الزملاء بالأحرار، وفى القلب منهم الزميل عصام كامل، مدير التحرير موقفاً محترمًا.. وكتب الزميل أسامة الكرم فى «حديث المدينة» كلمات ممزوجة بحب فريد، وكان للزميلين مؤمن أحمد وهشام أبو المكارم دورهما الجسور فى جريدة «الصدى».

وكانت المفاجأة الكبرى فى موقف الزميل الراحل ياسر فرحات رئيس مجلس إدارة صحيفة «الملتقى» الذى كان لموقفه أثر كبير فى نفوسنا بعد أن تبنى قضيتنا وحملها على عاتقه بشكل اتسم بالفروسية والشجاعة.. وكان لصحيفة الحقيقة برئاسة الأستاذ الراحل محمد عامر دورها المؤثر فى الدفاع عن الحريات.

وإذا كانت صحيفة «الأهرام» قد سبقت الجميع فى موقفها الذى يليق بتاريخها فى الدفاع عن الحريات فإن الاستاذ عباس الطرابيلى كان صادقاً مع نفسه حين عبر عن وقفته المبدئية فى صحيفة «الوفد».. واتخذ صحفيو «الأهالى» موقفاً واضحًا فى التضامن مع قضيتنا، وتضامنت صحيفة «آفاق عربية» بقوة، ووقفت جريدة «المصريين» برئاسة المستشار أحمد الفضالى ذات الموقف، وراحت الصحف العربية، وعلى امتداد العالم العربى تتخذ موقفاً داعمًا، وتدفع بالقضية إلى آفاق أوسع وأرحب.. واتخذت صحيفة «الوقائع العربية» برئاسة تحرير أسامة شرشر موقفاً مبدئيًا.

ووقفت القنوات الفضائية وفى مقدمتها «المنار» و«العربية» و«الجزيرة» و«أبو ظبى» والـ «A.N. N» و«قناة النيل للأخبار» وغيرها تتابع القضية أولاً بأول.. واتخذت منظمات حقوق الإنسان واللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأى موقفاً رافضاً للحبس.. فيما تكدست مواقع الانترنت بالمقالات ودعوات التضامن التى لا أول لها ولا آخر.

أما الزملاء بـ«الأسبوع» فقد علت قامتهم وموقفهم أى كلام يمكن أن يقال.. فقد كانوا كتيبة مقاتلة بحق كما وصفهم الأخ مصطفى بكرى.

وكان من المواقف تلك التى عبر عنها الأساتذة صلاح منتصر وسلامة أحمد سلامة وأسامة سرايا فى الأهرام، وجمال الغيطانى فى أخبار الآدب وعبدالرحمن الأبنودى فى الوفد ومحمد عبدالقدوس فى آفاق عربية وعصام العريان وملك إسماعيل وأيمن نور ود. محمود جامع فى الميدان ومحمود المراغى فى البيان الاماراتية ومحمد الخولى والسيد الغضبان فى العربى ومحمد حسن الألفى فى الوفد وغيرهم من كبار الكتاب بالاضافة للمئات من الزملاء الصحفيين، سواء من كتبوا فى صحفهم أو اعتصموا فى نقابة الصحفيين أو اتخذوا موقفا داعمًا لحرية الصحافة والصحفيين.

وإذا كانت الصحافة العربية قد اتخذت فى مجملها موقفاً تضامنيًا من أزمة حبسنا، فقد كنا نتوقع، ومنذ اللحظات الأولى للقبض علينا أن تبادر الصحافة الكويتية وعلى ضوء ما بيننا وبينها من خلافات بشن حملة شرسة ضدنا.. بيد أن الأمر جاء بمثابة مفاجأة لنا.. فحين تابعنا ما نشر فى الصحافة الكويتية، خاصة صحفيتى الوطن والسياسة أدركنا كيف أعلت تلك الصحف من شأن حرية الصحافة والصحفيين على ما عداها من أمور سياسية خلافية اتخذت طابع الحدة فى الأشهر الأخيرة.

***

فى السجن تتباين المشاعر، وتختلف الرؤى حول كل من تقابلهم.. وقد حاولنا أنا ومصطفى منذ اليوم الأول لإيداعنا سجن المزرعة أن نتعامل بطبيعتنا، وعلى سجيتنا كما يحدث تمامًا فى عالم الخارج، متفقين على أن العلاقة الإنسانية مع المسجونين هى الأساس الذى يحكم هذه العلاقة، وأن كون أى إنسان سجين مجرمًا أو مظلومًا.. قبض عليه وحوكم لأنه ارتكب جريمة ما، أو زج به ظلمًا . فذلك أمر لا يعنينا فى تلك الظروف لأن الله سبحانه وتعالى أعلم بما داخل النفوس، ولأن القضاء ولسنا نحن هو الذى اطلع على الأدلة وأصدر حكمه.

مثل هذه النظرة كانت الدافع وراء انفتاح علاقتنا بكل من تعاملنا معهم داخل السجن، ولأننا بشر تتحرك قلوبنا بمشيئة الله سبحانه وتعالى فإن كيمياء إلهية ربطت بين قلوبنا وبين بعض من هم خلف الأسوار.. وإذا العديد منهم قد احتل مساحة من الود الإنسانى داخل قلوبنا، فإن بعضهم احتل مساحة كبيرة من مشاعرنا جراء عوامل شخصية ربطت فيما بيننا منذ اللحظات الأولى للقائنا خلف الأسوار.

وكأن شيئاً إلهيًا، وخيطاً موصولاً ربط بيننا وبين خالد حامد محمود نجل الوزير السابق.. فمنذ ليلة وصولنا الأولى سمعنا من المسجونين كيف انعزل عن الدنيا فى العنبر المسجون فيه وكيف راح يستغل جل وقته فى العبادة والصلاة.. كان الكثيرون يتحدثون عنه بلغة طيبة.. وبدا واضحاً أنه اكتسب موقعاً متميزًا فى قلوب المسجونين.. لم نكن نعرفه من قبل.. وقد أردنا جراء ما سمعنا عنه أن نتعرف عليه.. فأرسلنا فى طلبه مع المهندس يحيى الذى يقيم معه بذات العنبر، ولكنه جاء ليبلغنا أنه مستغرق فى الصلاة ولن ينتهى قبل ساعتين.. وحين انتهى من صلاته وخرج من العنبر باحثاً عنا كنا مشغولين بزيارة لنا فى إدارة السجن.. وهكذا مر يومان قبل أن نلتقى معا.. وحين التقينا كانت مشاعر إنسانية رقيقة تتسلل بداخلنا تجاهه.. وبدأ هو الآخر يعبر عن ذات المشاعر، لدرجة أننا وهو أمسكنا دموعنا بالعافية لحظة خروجنا من السجن بعد أن تمكنت العلاقة الإنسانية والتى هى بعيدة عن أية أمور أخرى من مشاعرنا.

وخلال وجودنا بعنبر المستشفى لاحظنا أن شخصًا يقيم بعنبر «ب» المقابل للعنبر الذى نقيم به.. يتخذ لنفسه ركناً خاصًا فى نهاية العنبر لا يكاد يغادره إلا للخروج للتريض صباحًا بصحبة الدكتور طارق إبراهيم، أو للخروج للزيارة، وحين تلاقينا فى صالة العنبر للمرة الأولى راح يطلب الجلوس مع شقيقى مصطفى ليروى له بعضاً من فصول مأساته.. وقد وطد هذا اللقاء من لقاءاتنا معه، ثم فوجئنا بحالة من التقارب اليومى فى علاقتنا ومشاعرنا وأصبحت علاقة خاصة تربط بيننا وبينه.. كان هذا الشخص هو الشاب ياسر سعودى الذى حمل فى داخله قلبًا نقيًا، وروحًا أخاذة.

وإذا كانت علاقات السجن تحكمها المعايير الإنسانية بالدرجة الأولى.. فقد توطدت أواصر الود مع السجين السياسى هشام محمود عبدالعزيز منذ اللحظات الأولى لدخولنا السجن، حيث هون علينا كثيراً، وبما لديه من خبرات من أعباء السجن ومتطلباته، وكان عوناً لنا فى تلبية متطلباتنا واحتياجاتنا، كما كان ابن الاشراف بقنا السجين محمد يوسف مدنى عاملاً مساعدًا لنا فى التغلب على بعض المتاعب.

***

المتأمل لحالةالسجن والسجناء يلمس كل صنوف البشر.. ويكتشف ما بداخلهم من معان.. فالسجن محنة يتعايش فيها السجين مع نفسه أولا، ومع الآخرين ثانيا.. وأول ما يبحث عنه السجين هو أن يجد لنفسه صديقاً، يكون كمستودع الأسرار الذى يحمل عن كاهل صديقه كل هموم غربة السجن.. ويتشاور معه فى كل شئون حياته.. ولعل نظرة تأمل لحال المسجونين فى الداخل تكشف أن كل اثنين يجمعهما رابط مشترك، فنجدهما يتحركان معا، ويجلسان معا، ويأكلان معا.. ومع أن علاقات ممتدة تجمع بين السجناء عمومًا إلا أن البعض، وهم الغالبية يتعايش وفق علاقة ثنائية.. والقليل - القليل فقط - هو من يفضل العيش بمفرده.. لا صاحب له سوى نفسه، وإن كانت عزلته لا تمنع من تلاقيه مع الآخرين، حيث تفرض ضرورات السجن ومتطلباته مثل هذا التلاقى.

والسجن ملىء بالظواهر المثيرة، وأصحاب الرؤى المختلفة.. ويمكن وصف حال سجن المزرعة بأنه ملتقى لكوكتيل من البشر الذين تتنوع اتجاهاتهم وأفكارهم، واهتماماتهم واتهاماتهم.. فهناك المسجونون على ذمة التنظيمات الإسلامية المختلفة.. هناك عناصر الجماعة الإسلامية، ومن تنظيم الجهاد.. من السلفيين، وهناك الاخوان المسلمون، وهناك المنضوون تحت لواء حزب التحرير الإسلامى، وهناك من هم متهمون بازدراء الأديان، والقرآنيون.. وغير ذلك ممن تتعدد رؤاهم ومواقفهم.

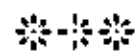
وهناك أيضاً من أسمتهم الصحافة بنواب القروض، وبعض المحكوم عليهم من ضباط الشرطة أو رجال النيابة أو عساكر الجيش الهاربين، وهناك من هم متهمون فى جرائم قتل

وناهبو المال العام، والمضبوطون فى قضايا رشوة وغير ذلك ممن تضمهم عنابر السجن أرقام ٣ و٤ و٥ بالاضافة إلى عنبر المستشفى.. والذين يتجاوز عددهم الـ ٣٥٠ سجينًا، ينتظر زيادتهم بعد الانتهاء من عمليات إعادة بناء وترميم عنبرى (١ و٢) اللذين كان يجرى العمل فيهما آنذاك.

وقد تعود بعض المساجين الذين يسمح بخروجهم من العنابر صباحا على ممارسة الرياضة وفقاً لامكانات السجن المتاحة فمنهم من يعشق لعب الحديد للحفاظ على عضلاته.. ولأن وجود أدوات حديدية للتدريب عليها أمر مرفوض داخل السجن فقد استعان المسجونون ببعض علب الصفيح، وملأوها بالأسمنت، وأمدوا عمودا فى الوسط، وراحوا يستخدمونها فى رفع الأثقال.. ويهوى بعض المساجين ممارسة المشى فقط مع بعض التمرينات الرياضية، كما هو حال ياسر سعودى وطارق إبراهيم، ويهوى البعض ممارسة المشى وحده بشكل يومى ومنتظم وفى مواعيد محددة، كما هو حال رجل الأعمال إحسان دياب والمهندس ماجد البدرى والمحامى أحمد الهندى الذى انخفض وزنه كثيرا جراء حرصه على ممارسة الرياضة يوميا.. وهناك من يمارس الرياضة فى وقت مبكر بداخل العنبر بعيدا عن الشمس لأسباب صحية، كالوزير السابق توفيق عبده إسماعيل والذى يمشى لمدة ساعة يوميا فى مسافة لا تتعدى السبعة أمتار طولا.. وهناك ظاهرة غريبة عايشناها فى السجن، متمثلة فى حالة الشيخ على السيسى الذى يعالج بالتداوى بالأعشاب من الصلع وخلافه من الأمراض، حيث يمتلك هذا الشيخ السجين قوة خارقة فى جسده.. ففى إحدى المرات أراد أن يثبت لنا قوته غير العادية.. فطلب من مصطفى أن يحاول بيديه أن يحكم قبضته حول رقبته.. وقد ضغط مصطفى على رقبة الشيخ على السيسى بكل ما يملك من عزم، لكنه لم يتأثر بشيء.. وفى مشهد آخر طلب منه أن يضربه فى بطنه.. وحين حاول مصطفى فعل ذلك ارتدت قبضته بفعل عضلات الشيخ على الذى تأكدنا بالفعل من قوته الجبارة والخارقة.

****

منذ لحظة القبض علينا لم تهدأ التحركات لأطلاق سراحنا، فقد تحركت نقابة الصحفيين بقوة بقيادة النقيب إبراهيم نافع. وتحرك الأساتذة المحامون.. وتصاعدت التحركات فى كل الأنحاء.. وأخيرًا تحدد يوم الثالث والعشرين من يونيو لنظر الاستشكال فى الحكم أمام الدائرة ١٩ بمحكمة جنايات شمال القاهرة.. راحت الأيام تقطع طريقها نحو هذا الموعد. ورحنا نتأهب للحظة سوف تحدد ما هو قادم.. ورحنا نعيش لحظات ما قبل وأثناء وبعد المحكمة.



[٦]

يوم المحكمة.. العظيم

قبيل ساعات من نظر الاستشكال فى الحكم الصادر بسجننا.. كانت الأمور داخل السجن تسير باتجاه الإفراج عنا.. كان هذا توقع كل من معنا فى السجن.. لدرجة أن ياسر سعودى المسجون معنا فى عنبر المستشفى أقام يوم الأحد ٢٢ يونيو مأدبة غداء خصيصًا تكريمًا لنا.. قائلاً بلغة ضاحكة: «أنا عامل الغدا ده علشان منشوفش وشكم تانى هنا.. إحنا بنتمنى لكم الخير وعاوزينكم تخرجوا».. هكذا راح حديث يشبه أحاديث الوداع يدور بيننا تحت إحدى الأشجار فى حديقة السجن التى اتخذنا من ظلها مكاناً لتناول الغداء الذى شاركنا فيه الدكتور طارق إبراهيم ومحمود الرشيدى وصلاح عيد وعلاء الشلقانى.

وقبيل أن تغلق العنابر أبوابها جاءنا الحاج خالد حامد محمود زائرًا، ومودعًا.. فيما جاء المقدم مصطفى عبدالعزيز لوداعنا قائلا: «أنا بكرة ورديتى بالليل وإذا أخذتم إفراج مش حشوفكم.. وللاحتياط أودعكما الآن.. وأطلب منكما أن تكونا جاهزين فى السابعة من صباح الغد لتتوجها للمحكمة».

وحين أدركنا أن الأمور يمكن أن تسير على هذا الصعيد.. وفى هذا الاتجاه.. رحت أدون التليفونات الخارجية لأسر كل المسجونين معنا حتى نطمئن عليهم من خلال أسرهم.. وفى المساء رحت ومعى الشاب السجين محمد يوسف مدنى نعد العدة، ونحزم الحقائب استعداداً لتطورات الغد.

كان التوقع والشعور يتزايد فى هذه الليلة بأن شيئاً ما سيحدث فى المحكمة.. صباح اليوم التالى، وأن مغادرتنا أسوار السجن أصبحت مسألة وقت لا غير.

وبينما خلد شقيقى مصطفى للنوم مبكرًا.. رحت أنا ألعب «الدومينو» وأواصل سماع

الحكايات من المسجونين معنا، فيما رحت، عبر الراديو الصغير، أتابع أخبار المقاومة العراقية المتصاعدة ضد قوات الاحتلال الأمريكي، وتطورات اجتماعات منتدى دافوس المنعقد بالأردن بحضور "بول بريمر" الحاكم الأمريكي للعراق، وتطورات الوضع داخل الأراضي المحتلة، وغير ذلك من أخبار.

في وقت متأخر من الليل خلدت إلى النوم.. وبعد بضع ساعات محدودة كان شقيقي مصطفى يوقظني استعدادًا لوصول السيارة التي ستنقلنا إلى دار القضاء العالي، حيث ينظر الاستشكال المقدم أمام الدائرة ١٩ شمال القاهرة برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوي.

عند الساعة التاسعة صباحًا انطلقت بنا السيارة التي تقرر أن تحملنا إلى مقر المحكمة وتبعتها سيارات أخرى، فيما تقدمها أحد الموتوسيكلات.. جلست أنا ومصطفى متجاورين في السيارة الزرقاء وإلى جوارنا أحد الجنود ومن خلفنا وأمامنا بعض ضباط وجنود فرقة الحراسة التي تقرر أن تصحبنا إلى المحكمة.. ذهابًا وعودة.

***

كانت تلك هي المرة الأولى التي نخرج فيها من أسوار السجن بعد اثنين وعشرين يوما من الحبس بداخله.. وقبيل أن ينطلق الموكب صوب المحكمة كانت تعليمات العقيد حسين والي قائد فرقة الحراسة للجميع أن التعليمات بشأن معاملتنا يجب أن تصدر منه هو شخصيًا.. كان الرجل ومعه زملاؤه من الضباط يتعاملون معنا معاملة إنسانية رائعة.. وكان سلوكهم معنا يدعو لتقدير قيادتهم وتوجهاتها.

سلك الموكب طريق الأوتوستراد، متجهًا إلى شارع صلاح سالم عبر كوبري القلعة.. ومن هناك إلى كوبري الفردوس، فنفق الأزهر، فميدان الأوبرا، إلى شارع عدلي ومنه إلى شارع عماد الدين يميناً، ثم شارع ٢٦ يوليو، ثم إلى شارع شامبليون، حيث توقف الموكب أمام الباب الرئيسي لدار القضاء العالي.

كان وجه وليد زكي رفاعي مدير مكتب الأستاذ مصطفى هو أول وجه شاهدناه أمامنا فور هبوطنا من السيارة.. وسرعان ما راحت الوجوه تظهر أمامنا.. فها هو أمير كامل وفرج

الله إبراهيم وغيرهما من الزملاء.. وحين اتجهنا صوب السلالم الرئيسية لدار القضاء العالى كانت عدة محطات فضائية فى الانتظار، حيث استطاع مندوب قناة «العربية» إجراء لقاء سريع مع مصطفى أكد فيه أن الأزمة الراهنة لن تثنينا أبدًا عن التخلى عن ثوابتنا، ومواقفنا المعادية للفساد، والمناوئة للأطماع الأمريكية والصهيونية فى المنطقة.

ما أن خطونا صوب المدخل الرئيسى لدار القضاء العالى حتى فوجئنا بالمئات يتدفقون نحونا فى مشهد فريد.. وراحت الحاجة «أم نظمى شاهين» بطل ثورة مصر تحتضننى وتقبلنى بحرارة.. وراح العشرات يلقون بأنفسهم على صدر الأستاذ مصطفى.. بعضهم يذرف الدموع، وبعضهم يهتف: «الله أكبر» فيما راح الضباط يحاولون بصعوبة شق الطريق وسط الجماهير المندفعة، والذين لم يتعرض لهم أحد من الأمن بأى سوء.

وفى لحظات وصلنا إلى غرفة قائد الحرس بالمحكمة.. وبعد نحو ٥ دقائق جاءنا شقيقنا أحمد الذى جلس إلى جوارنا، ثم أعقبه وصول نجلينا خالد وأحمد حيث كان لقاؤنا معهم حارًا ومؤثرًا.. وكنا ـ مصطفى وأنا ـ فى قمة السعادة أن بلغ نجلانا هذه الحالة من النضج فى هذه السن المبكرة من حياتهما، وأدركنا آن لدينا الآن سندًا إضافيًا لمواجهة حروبنا المتواصلة ضد الفساد ورموزه، وانعكاساتها الإنسانية على أسرنا.

بعد فترة وجيزة علمنا أن المستشار أحمد العشماوى وهيئة المحكمة وصلوا إلى غرفة المداولة، ولم تمض دقائق حتى جاء قائد حرس المحكمة ومعاونوه لاصطحابنا إلى داخل قاعة المحكمة.

عبر ممر خلفى دفع بنا الحرس إلى معبر خاص إلى قفص المحكمة الذى كنا ندخله للمرة الأولى فى حياتنا.. لقد بدا لنا الأمر طبيعيًا جدًا فى تلك اللحظات، وتزايد لدينا الشعور بالفخر بأننا نسجن، ونودع قفص المحكمة لأننا حاربنا الفساد ورموزه.

كان المشهد داخل قاعة المحكمة بليغاً ومؤثرًا.. فلم نكد نضع أقدامنا فى القفص حتى شاهدنا الجمهور المحتشد، وراح المئات يصفقون، ويهللون فى مشهد لم تألفه المحاكم من قبل، خاصة دار القضاء العالى التى تضم أعلى المحاكم المصرية ومجلس القضاء الأعلى ومكتب النائب العام ورئيس محكمة الاستئناف وغير ذلك من هيئات قضائية رفيعة.

***

فى العادة لا تستوعب قاعة المحكمة أكثر من مائتين أو ثلاثمائة فرد على أقصى تقدير.. لكن التدفق الجماهيرى وصل بعدد المحتشدين بداخلها إلى نحو سبعمائة فرد على الأقل، الأمر الذى انعكس على درجة الحرارة التى ارتفعت بشكل ملحوظ داخل القاعة وأثرت على انعقاد هيئة المحكمة فى موعدها المحدد.

كان الشاعر الكبير عبدالرحمن الأبنودى والفنان حمدى أحمد وسناء يونس وسامح الصريطى هم الأقرب إلى قفص المحكمة، وبالتالى - منا نحن - وكعادته كان الأبنودى متألقاً فى قفشاته، وروحه المرحة التى تبعث على البهجة حتى فى اللحظات الصعبة.. وما أن جُلنا ببصرنا داخل القاعة حتى رحنا نتلقى السلام والتحية من الكثير من الوجوه الشريفة التى احتشدت داخل المحكمة منذ الصباح الباكر.. وكأننا فى مشهد عظيم، جاء كل واحد ليحجز له موطئ قدم بداخله.. رحنا من جانبنا نرد السلام والتحية.. عشرات الوجوه نعرفها جيدا.. ومئات أخرى نشاهدها للمرة الأولى.. هؤلاء شباب قريتنا الحبيبة «المعنَّى» وأبناء قنا.. العشرات منهم يتقدمهم الدكتور عصمت دنقل وكيل وزارة الصحة بقنا والأستاذ محمد رشاد الخطيب نقيب المحامين بقنا والبحر الأحمر قطعوا أكثر من ستمائة كيلومتر ليكونوا بجانبنا فى تلك اللحظات.. وهؤلاء شرفاء حلوان والتبين و١٥ مايو المقربون من قلب مرشحهم فى انتخابات مجلس الشعب مصطفى بكرى وقد احتشدوا بشكل يبعث على الفخر والاحترام.. وها هم الصحفيون الشرفاء من كل المؤسسات الصحفية.. زملاء أعزاء يتقدمهم أعضاء مجلس النقابة: يحيى قلاش السكرتير العام للنقابة وحمدين صباحى عضو مجلس النقابة وآخرون، فيما تواجد الأستاذ النقيب إبراهيم نافع فى موقع قريب ليتابع تداعيات القضية لحظة بلحظة.. عن بكرة أبيهم جاء صحفيو «الأسبوع» و«صوت حلوان» وجاء عبدالحكيم القاضى مدير تحرير «أخبار قنا».. وها هم أبناء شعب مصر الشرفاء من الإسكندرية لأسوان، ومن وجه بحرى ومدن القناة، وحتى سيناء.. جاءوا جميعهم يحملون حبًا للقيمة والمبدأ، وللكلمة الحرة التى أدركنا فى هذه اللحظات مجدداً كم هى غالية وعزيزة ومؤثرة.. وتستحق كل التضحية من أجلها.

كانت لحظات، اختلطت فيها الدموع بالمشاعر الفياضة، وامتزج فيها الانفعال بعلو الصوت.. وترافق فيها الدعاء مع الرجاء والأمل بالفرج من الله سبحانه وتعالى.. رجال كبار كانوا يبكون.. فى قاعة المحكمة.. مواطن جاء من محافظة البحيرة راح يخطب فى جمهور الحاضرين معتبراً أننا ندفع الآن ثمن كلمتنا الحرة ومواقفنا الوطنية، تمامًا كما دفع كل المخلصين من أجل مصر تضحيات جسامًا حبًا وعشقاً فى سبيل نهضتها.. شيخ طاعن فى السن كان يهتف كل لحظة «الله أكبر.. الله أكبر».. الفنانة الوطنية سناء يونس اشتبكت مع أحد الصعايدة حين قال لها: «شكرًا لحضورك» فردت عليه بخفة ظلها المعتادة: «انتو فاكرين نفسكو بتحبوا مصطفى ومحمود أكتر مننا».. مواطنون عاديون يلقون بعشرات علب المناديل والعصائر والمياه المثلجة داخل القفص، الكل كانوا هناك.. يلهجون بالدعاء.. وينتظرون على أحرّ من الجمر أن يتحقق ما جاءوا منذ الصباح يأملونه.

وبينما كنا نتصفح الوجوه التى امتلأت بها قاعة المحكمة.. ظهر أمامنا فجأة وجه الأخ والصديق مصطفى النوبى المحامى.. لقد بدا وجهه شاحبًا.. وجسمه هزيلاً.. أدهشنا حضوره.. ورحت استغيث بابن شقيقته سيد فراج الذى جاء خصيصًا من الأقصر، طالباً منه أن يعيد مصطفى النوبى من حيث أتى.. فنحن نعرف أن مصطفى النوبى خرج من المستشفى منذ أيام فقط بعد أن تم استئصال الكلية التى تم زرعها له منذ عدة سنوات، وأصبح الآن بلا كلية، وندرك أن حالته الصحية متدهورة بشكل متواصل.. حين تلاقت يدانا عبر القفص الحديدى، تساقطت دموعه الضعيفة، وراح يبكى كالأطفال.. صرخت فيه: لماذا جئت يا مصطفى؟.. اذهب أرجوك وعد لبيتك.. رد علىّ بقول أثر فى نفسى كثيراً: «أنا كنت حاموت، لو مكنتش جيت علشان أشوفكم النهاردة».

ومن قلب وجوه المحبين والمخلصين الذين احتشدوا جاءتنا وجوه لا نعرفها، راح بعضهم يقف أمامنا بعد أن شقوا طريقهم بصعوبة وسط الزحام.. ويطلبون منا أن نردد خلفهم بعض الأدعية والأحاديث النبوية وبعضاً من آيات القرآن الكريم.. كانت بانوراما مثيرة تجلت فيها الصورة المصرية كأنبل ما تكون.. بانوراما شاعرية رسمها نحو خمسة

آلاف مواطن احتشدوا فى قاعة المحكمة.. وكانوا مجرد تعبير عن مشاعر شعبنا المصرى العظيم الذى كانت وقفته فى المحنة مشهودة وتاريخية ومؤثرة لأبعد الحدود.

***

بعد أكثر من ساعتين ونصف الساعة، وبينما بلغت درجة الحرارة مداها داخل القاعة، نادى الحاجب عند نحو الثانية عشرة ظهرًا: "محكمة" معلنًا دخول هيئة المحكمة برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوى.. وفور دخوله أعلن المستشار رئيس المحكمة أنه، بالاستناد إلى القانون، تقرر نظر القضية فى غرفة المشورة، على أن يكون الحضور مقصورًا على المحكوم عليهما ومحاميهم المختارين والموكلين منهم رسميًا.. ثم رفع الجلسة عائدًا إلى غرفة المداولة..

كان قرار رئيس المحكمة يعنى أن القاعة لا تصلح فى ظل هذا الوضع المزدحم لنظر القضية.. لذا رحنا نسعى مع الحاضرين والمحامين والصحفيين لإفراغ القاعة حتى يتسنى للمحكمة الانعقاد بداخلها.. وبعد نحو ثلاثة أرباع الساعة نجحت المحاولة، وعادت هيئة المحكمة لنظر القضية داخل القاعة بعد أن عدلت عن قرارها السابق.

بدأ المستشار أحمد عزت العشماوى فى تدوين أسماء المحامين الحاضرين الذين تجاوز عددهم الأربعين محاميًا يتقدمهم الأستاذ سامح عاشور نقيب المحامين والدكتور محمد سليم العوّا.. وقد تحدث عدد محدود منهم أمام هيئة المحكمة، حيث بدأ الأستاذ سامح عاشور المرافعة، تلاه الدكتور محمد سليم العوّ، ثم الأستاذ صبرى بسيونى، فالأستاذ عادل عيد، فالأستاذ محمد الدماطى.. ثم الأستاذ أحمد عبدالحفيظ المحامى.. بعد سبعين دقيقة من المرافعة أعلن رئيس المحكمة رفع الجلسة، وبعد عشر دقائق فقط، عاد المستشار أحمد عزت العشماوى إلى داخل القاعة، وراح يتلو قرار المحكمة حيث قال: "قررت المحكمة قبول الاستشكال المقدم من المحكومين شكلاً.. وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الالتماس المقدم للنائب العام.

عند هذه اللحظات.. وقبل أن يكمل المستشار رئيس المحكمة قراره، انفجرت القاعة

بالهتاف، واقتحم المئات من خارجها الباب، ودخلوا إلى القاعة يهتفون ويهللون ويبكون، لقد خرجت القاعة عن السيطرة، ولم يعد أحد يستطيع السيطرة على تلك الجموع المنفعلة.. جاء الجميع يهنئوننا، وانطلقت الزغاريد وراحت الهتافات بالعدالة ترتفع فى الخارج حتى زلزلت جدران دار القضاء العالى.. الشاعر الكبير عبدالرحمن الأبنودى انخرط فى موجة بكاء مثير.. الفنان سامح الصريطى راح يحتضن شقيقنا أحمد فيما دموعهما أكبر من وصفها.. مئات الشباب يهتفون "بالروح بالدم نفديك يا بكرى".. حالة من الانفعال العارم عمت داخل وخارج المحكمة.. انطلق المارد الشعبى ليعبر عن مكنون تلك القلوب الشريفة التى جاءت زاحفة لتناصر من لا يملكان سوى قلميهما يذودان بهما عن وطنهما، ويحاربان بهما رموز الفساد.. كانت وجوه ولدينا خالد وأحمد تنطق سعادة حين اقتربا من القفص.. وكان أهلنا، وأحباؤنا، واخوتنا، وأصدقاؤنا، وأساتذتنا.. أكثر سعادة.. ملحمة من الحب تجلت فى أبهى صورها فى تلك اللحظات.. التى لم تشهد دار القضاء العالى لها مثيلاً منذ إنشائها.. لقد انطلق خمسة آلاف مواطن من أبناء شعب مصر يهللون ويرقصون داخل وخارج المحكمة وكأن كلا منهم حصل على البراءة لنفسه.

***

كان المستشار رئيس المحكمة قد رفع الجلسة، ولم يستطع استكمال إعلان قرار المحكمة بفعل التدفقات الجماهيرية، وامتلاء القاعة بالجماهير.. وبعد نحو ربع الساعة، وبعد أن تمكنا بصعوبة من إقناع الجماهير بالخروج وإخلاء القاعة حتى يتسنى لرئيس المحكمة العودة واستكمال منطوق القرار.. عادت هيئة المحكمة ليعلن رئيسها فى قرار مكتوب أنه "كان بإمكان هيئة المحكمة بذات تشكيلها أن تعيد إلقاء القبض على المحكوم عليهما، وأن تحكم عليهما بذات العقوبة، وأن توجه إليهما تهمة إهانة المحكمة بعد أن دنس الحاضرون من الجماهير قاعة المحكمة، ولكن المحكمة لن تفعل ذلك تقديراً منها للظروف التى صدر فيها الحكم" ثم راح يستكمل تلاوة القرار الذى اشتمل على فقرة إضافية تقول: بإدراج اسمينا على قوائم الممنوعين من السفر لحين الفصل فى الالتماس المقدم.

وما أن أعلن رئيس هيـئة المحكمة رفع الجلسـة، حتى راحت الجمـاهير تواصل هتافـها لعدالة القـضاء، وتعبر عن فرحـتها، وانتظرنا نحن لأكـثر من ربع ساعة حـتى جاء الحرس لإخراجنا.. وما أن خطونـا أنا ومصطفى خطوات محدودة حتى فـوجئنا بمندوبى المحطات التليفـزيونية والإذاعيـة والصحف المصرية والـعربية والدوليـة يغرقوننا فى بحـر من أضواء فلاشات الكامـيرات.. فيمـا اندفع المئات من المواطنين من خلفنا محـاولين اللحاق بنا وهم يهتفـون: بالروح.. بالدم نفديك يا بكرى... إلا أن رجال الحـرس الذين أصابهم القلق من الحشـود المندفعة أسرعـوا بنا عبر باب جانبـى لا يعرفه أحد، وأغلقـوه من الخلف فى وجه الجماهير الزاحفة.

لحظات.. وهبطنا إلى خلـف دار القضـاء العالى.. واسـتـقللنا السـيارة التى جـاءت بنا صباحـا.. وحين خرجت إلى شارع شامبليـون.. كان الشارع قد أغلق تماما أمـام السيارات الأخرى... فيما اندفع العشرات خلفنا يحاولون اللحاق بنا.

اندفع رتل السيارات عـائدًا بنا مرة أخرى الى سجن مزرعـة طرة ولكن عبر الكورنيش هذه المرة.. مـرورا بكوبرى طرة، إلى الأوتوستـراد ومن هناك وصلنا باب السجن فـى نحو الساعة الثالثة والنصف..

***

كان الدخول إلى السـجن هذه المرة مختلفاً.. تأملنا المنظر الخارجى قبـل أن نجتاز البوابة الرئيسية إلى مبنى إدارة السجن.. وما أن وطئت أقدامنا بداخله حـتى فوجئنا باستقبال حار وبهجـة بالإفراج عنا، تطغى على مشـاعر الضباط الذين قـابلونا بفرحة حـقيقيـة.. وكانت مشاعر إنسانية أصيلة.. هذا ما لمسناه خلال استقبال الضباط لنا، وفى مقدمتهم العميد سمير عبدالغفار مأمور السجن ونائبه العقيد أسامـة أبو الهيثم والعقيد سمير سالم مفتش المباحث والمقدم محمد عشماوى ضابط أمن الدولة والمقدم مـحمود البساطى مفتش المباحث والمقدم مصطفى عبدالعزيز ضابط السجن والرائد شيرين رئيس المباحث.. وكان السرور باديا أيضا على وجوه المسـاعدين والجنود الذين احـتفوا بنا جـميعـا.. فيمـا عبّر النـزلاء بالسجن عن تهانيهم الحارة، وراحوا يباركون ما حدث.

كان الوقت يمضى بسرعة.. وقد كنا نتوقع أن تنتهى إجراءات الإفراج عنا، والتى اصطحب أحد الضباط شقيقنا أحمد لإنجازها من نيابة غرب القاهرة.. بسرعة.. فآثرنا الاستعداد للرحيل قبيل أن تغلق عنابر السجن أبوابها فى الساعة الخامسة والنصف حسب ما هو معتاد.

حين اتجهنا إلى الداخل.. كانت وجهتنا أولاً إلى عنبر رقم ٤ ـ زنزانة رقم ٦ ـ حيث يتواجد الأخ خالد حامد محمود الذى ما أن بلغه خبر قبول الاستشكال حتى اغرورقت عيناه بالدموع فرحًا وابتهاجًا.. وقد آثر ألا يتركنا حتى ننهى إجراءاتنا ونخرج من السجن.. فجاء بصحبتنا إلى عنبر المستشفى.. حيث حملنا حاجياتنا، وودعنا كل زملاء السجن الذين هنأونا بالقرار ثم عدنا إلى مبنى الإدارة بصحبة العميد محسن رمضان، وهناك خلعنا للمرة الأولى ملابس السجن الزرقاء، وارتدى كل منا البذلة التى جاء بها يوم إلقاء القبض علينا.. بدأنا فى تلك اللحظات نشعر باقتراب موعد الحرية.. انتظرنا كثيراً فى غرفة المأمور، وكنا لا نزال نتوقع إنهاء إجراءات الإفراج الليلة.. ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن.. فقد جاءنا الضابط المختص بصحبة شقيقنا أحمد معلناً أن إجراءات الإفراج لم تنته، وأن الأمر سينتظر إلى الغد.

بكل هدوء.. رحنا نخلع البذل التى ارتديناها مرة أخرى، ونرتدى ملابس السجن مجددًا.. ونعود إلى عنبر المستشفى الذى كان قد أغلق أبوابه فى تلك اللحظات.. وحين دخلنا فوجئ زملاء السجن بنا بينهم مرة أخرى.

فى تلك اللحظات لم نكن قد تناولنا طعامًا منذ صباح يوم المحكمة، والذى كان مرهقًا للغاية.. وكنا قبيل خروجنا قد وزعنا كل ما كان معنا من مخزون للطعام.. وهنا.. وما أن علم الأخ ياسر سعودى بعودتنا حتى راح يسارع بإعداد وجبة طعام خصيصًا لنا.. فى تصرف ليس غريبًا على من فى مثل شهامته ونبله.

وبينما كان الليل يرخى سدوله على منطقة سجن مزرعة طرة.. كنا نتعايش مرة أخرى مع أوضاع السجن ورحت ليلة أخرى تمر علينا بالداخل بعد أن فشلت عملية إنهاء

الإجراءات فى اليوم التالى ٢٤ يونيو.. ورحنا بهدوء شديد نواصل حياتنا فى الداخل دون أى قلق.

وحين جاء قرار الإفراج ظهر اليوم الثالث الأربعاء ٢٥ من يونيو رحنا مجدداً نودع الأخوة النزلاء بالسجن.. قطعنا المسافة المتبقية من عنبر ٤ إلى مبنى إدارة السجن فى دقائق.. وما هى سوى لحظات، حتى رحنا نودع السادة الضباط والمسجونين الذين آثروا أن يصحبونا حتى مبنى الإدارة.. نظرنا إلى السجن من الداخل ونحن نجتاز بوابته إلى الخارج بصحبة أشقائنا الذين جاءونا، فيما اللواء إيهاب فرج أحد كبار الضباط فى منطقة السجون يتعجل خروجنا بسبب الازدحام الشديد عند بوابة السجن الخارجية، حيث احتشد المئات فى انتظارنا.

حين وصلنا إلى مدخل منطقة سجون طرة.. كانت حشود غفيرة تنتظر تلك اللحظة.. رحنا نلتقى معهم، ونتبادل الأحضان معاً.. وراحوا يرفعوننا على الأكتاف.. ومن وسط المشاعر المتدفقة.. ومن بين الهتافات المدوية.. راح أعز الأحبة لنا.. الحاج عبدالحميد حامد ــ أحد أهم الشخصيات العزيزة على قلوبنا فى منطقة حلوان ــ يلقى بنفسه عينا وهو يذرف الدموع.. وحصل منا هو على وعد بأن نكون فى ضيافته فى الجمعة التالية.. ولكن إرادة الله كانت أسبق ليفارقنا بعد أيام قليلة.. ليلقى وجه ربه الكريم فجأة.. فكان حزننا عليه شديدا.. وحمدنا الله أن يسر لنا الخروج من السجن حتى نكون فى وداعه إلى مثواه الأخير.

***

حين خرجنا من السجن.. آثرنا التوجه إلى مقر صحيفة "الأسبوع".. هناك أقام لنا الزملاء احتفالاً سريعًا.. كنا متلهفين لإنهائه بسرعة حتى نعود إلى والدتنا وأسرتنا الذين كانوا فى انتظارنا على أحرّ من الجمر بعد غربة استمرت نحو ٢٥ يومًا داخل أسوار سجن مزرعة طرة.. ولكنها كانت بمقاييس ما جرى رحلة من الصدق والحب والاخلاص.. أكدت لنا مجددًا أن شعبنا العظيم بخير.. وان أمتنا بخير.. وأن الخير لا يزال كامناً فى النفوس العامرة بالإيمان بالله.. وبالوطن.

***

[١]

حكم محكمة أمن الدولة العليا بإدانة
محمد عبد العال
وسجنه لمدة ١٠ سنوات

باسم الشعب
محكمة أمن الدولة العليا

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / وصفى ناشد رئيس المحكمة

وعضوية السيدين الأستاذين / محمد رأفت إبراهيم الدسوقى، عبدالمنعم عبدالستار جاد الرئيسين بمحكمة استئناف القاهرة.

وحضور السيد / أشرف عشماوى رئيس النيابة

وحضور السيد الأستاذ/ عصام عبدالفتاح أمين السر

أصدرت الحكم الآتى:

فى قضية النيابة العامة رقم١٨٤٥ لسنة٢٠٠٢ عابدين ورقم كلى ١٠٦ لسنة ٢٠٠٢ كلى وسط ضـــد

١) محمد عبدالعال حسن «حاضراً»

٢) رأفت إبراهيم سلامة «حاضراً»

٣) أحمد مختار محمد زكى «حاضراً»

٤) محمد محمد مرسى الشهير (طاهر البربرى) «غائبًا»

٥) سيد محمد عبدالجواد «غائبًا»

٦) محمود عبدالحميد الغلبان «حاضراً»

وحضر الأستاذان/ محمود كبيش وفتحى فكرى محمد المحاميان للدفاع عن المتهم الأول.

وحضر الأستاذان/ مأمون سلامة، وهدى مصطفى، المحاميان الموكلان للدفاع عن المتهم الثانى.

وحضر الأستاذ/ عبدالوهاب هلال المحامى للدفاع عن المتهم الثالث

وحضر الأستاذ/ أنور فضل حمزة المحامى للدفاع عن المتهم السادس

حيث إن النيابة العامة اتهمت المذكورين بأنهم خلال الفترة من ١٤/ ١/ ١٩٩٧م وحتى ٢١/ ٤/ ١٩٩٨م بدائرة قسم عابدين ـ محافظة القاهرة.

أولاً: المتهم الأول:

(١) بصفته فى حكم الموظف العام (رئيس حزب العدالة الاجتماعية) طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من المتهمين الثانى والثالث مبلغ أربعة وأربعين ألفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر مقالات صحفية بجريدة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تتضمن إبرازًا لسلبيات خلافًا للحقيقة فى أعمال ونشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يمثلانه على النحو المبين بالتحقيقات.

(٢) بصفته سالفة البيان طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من المتهم الرابع مبلغ ثلاثين ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر مقالات صحفية بجريدة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تتضمن التشكيك فى سلامة وصلاحية الأغذية التى تنتجها شركة مصر والسودان المملوكة له، للاستهلاك الآدمى ثم نشر استطلاعات رأى وهمية تفيد صلاحية تلك المنتجات للاستهلاك الآدمى على النحو المبين بالتحقيقات.

(٣) بصفته سالفة البيان طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من السيد رجب رزق السويركى صاحب مؤسسة التوحيد والنور لتجارة الملابس مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل ايقاف نشر أخبار صحفية بجريدة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تفيد التشكيك فى جودة منتجات شركته وأسلوب إدارته لها وأن تعاملاته التجارية غير شرعية على النحو المبين بالتحقيقات.

(٤) بصفته سالفة البيان استولى بغير حق على مال مملوك لإحدى جهات الدولة بأن استولى على مبلغ أربعة وأربعين ألفا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا والمملوك للصندوق الاجتماعى للتنمية لإيقاف نشر مقالات صحفية تتضمن الاسقاط على نشاط الصندوق الاجتماعى بزعم أنه قيمة لإعلانات ـ على خلاف الحقيقة ـ نشرها بجريدة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانيا وثالثا: المتهمان الثانى والثالث:

قدما رشـوة لموظف عام للإخلال بواجب من واجبـات وظيفته بأن قدمـا للمتهم الأول مبلغ أربعة وأربعـين ألفًا وستمائة وثمانيـة وثلاثين جنيها على سبيل الرشوة مـقابل إيقاف نشـر مقـالات صحـفيـة بجريدة الوطن العـربى التى يرأس تحـريرها والصادرة عن حـزب العدالة الاجـتماعيـة تتضمن إبرازًا لسلبيـات خلافًا للحقـيقة فى أعمـال ونشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يمثلانه ــ موضوع لتهمة أولاً بند (١).

بصفته موظفًا عامًا (مدير الإعلام والتعاون الدولى للصندوق الاجتماعى للتنمية) سهل للمتـهم الأول الاستيلاء بغـير حق على المال لعام بأن سـهل له الاستيلاء على مـبلغ أربعة وأربعين ألفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيـهًا من أموال الجهة التى يعمل بها بإصداره شيكًا بالمبلغ سالف البـيان لصالح المتهم الأول من رصيـد الصندوق الاجتماعى للتنـمية بزعم أنه قيمة لإعلانات ـ على خلاف ـ الحقيقة تم نشرها بجريدة الوطن العربى الصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية والتى يرأس المتهم الأول تحريرها على النحو المبين بالتحقيقات.

رابعا: المتهم الرابع:

قدم عطية لموظف عام (رئيس حزب العدالة الاجتماعية) للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم للمـتهم الأول مبلغ ثلاثيـن ألف جنيه على سبـيل الرشوة مقـابل إيقاف نشر مـقالات صحفية بجريدة الوطن العربى التى يرأس المتهم الأول تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتـماعيـة تتضـمن التشكيك فى سلامـة وصلاحـية الأغذية التى تنتـجهـا شركة مـصر والسودان المملوكـة له وكذا نشر اسـتطلاعات رأى وهمية لإبراز صـلاحية تلك المنتـجات للاستهلاك الآدمى وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

خامسا: المتهم الخامس:

توسط فى جريمة الرشوة موضوع التهمة أولا بند (١) على النحو المبين بالتحقيقات.

سادسا: المتهم السادس:

توسط فى جريمة الرشوة موضوع التهمة أولا بند (٣) على النحو المبين بالتحقيقات.

* وقد أحيل المتهمون المذكورون إلى هذه المحكمة طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.

* وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة والمتهمين الحاضرين والاطلاع على الأوراق والمداولة.

ومن حيث إن المتهمين الرابع والخامس تخلفا عن حضور جلسات المحاكمة بغير عذر رغم إعلانهما ويجوز الحكم فى غيبتهما عملاً بنص المادة ٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية.

ومن حيث إن واقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستخلصة من الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسات المحاكمة تتحصل فى أن المتهم الأول محمد عبدالعال حسن رئيس حزب العدالة الاجتماعية ورئيس مجلس إدارة صحيفة الوطن العربى ورئيس تحريرها استغل مناخ الحرية السائد فى مصر وحصل على ترخيص بإصدار صحيفة الوطن العربى وبدلاً من السير فى ركب الصحفيين الشرفاء جعلها مطية لجشعه ضاربا بمواثيق الشرف الصحفية عُرض الحائط بأن سخرها فى ابتزاز بعض رجال الأعمال والحصول منهم على مبالغ مالية وذلك بدفعه المحررين بالصحيفة بتحرير تحقيقات يلوحون فيها بإبراز سلبياتهم والهجوم عليهم ثم يدفع هؤلاء المحررين لمقابلتهم ومساومتهم فى دفع مبالغ مالية له فى سبيل إيقاف حملات الهجوم عليهم بادعاء إبراز الايجابيات وإن كانت فى بعضها على غير الحقيقة وذلك عن طريق تحقيق ابتدع عنوانه المتهم الأول محمد عبدالعال حسن وأطلق عليه الحقيقة الغائبة وهو اسم على غير مسمى إذ ثبت من التحقيقات أنه لا يعرف للحقيقة سبيلاً وإنما هو عنوان خادع للقراء حتى يتمكن من تحقيق مآربه غير المشروعة فضلاً عن أن هذا العنوان يخفى بين جنباته جشعه وتزييفه للحقائق، مما جعل بعض رجال الأعمال يستجيبون لابتزازه بأداء مبالغ له على

سبيل الرشـوة وذلك عن طريق المحررين لديه بعد دفعـهم إلى تحرير تلك التحقيـقات وقد تمكن بهذه الوسـيلة غير المشروعـة من الحصول على رشوة من المتـهم الرابع محمد مـحمد مرسى الشهيـر بـ«طاهر البربرى» قدرها ثلاثون ألف جنيه استلمها منه المتـهم الخامس سيد محـمد عبدالجـواد المحرر بصحيـفة الوطن العربى وسلمـها للمتهم الأول، كـما اتفق على تقاضى مبلغ خمسين ألف جنيه من السيد رجب رزق السويركى صاحب محلات التوحيد والنور عن طريق المتـهم محمـود عبـدالحميـد الغلبان بأن كلفـه بإجراء تحقـيق تحت عنوان «الحقيقة الغائبـة» يهاجم فيه رجل الأعمال المذكور ثم دفعه لمقابلتـه لمساومته وذلك لتحرير تحقيـق فى الأعداد التالية للصـحيفة يبـرز فيه الإيجابيـات لقاء المبلغ المذكور واقتـضاء هذا المبلغ منه، ووافق رجب السـويركى على ذلك ثم ابلغ السلطات المختـصة وتم ضـبط المتهم السادس ومعه المبلغ بعد استلامه من السيد رجـب السويركى.

ومن حيث إن الواقـعة على هذا النحـو قد توافرت الأدلة اليـقينيـة على ثبوتها وصـحة إسنادها للمتهمـين من شهادة كل من عبدالرشيـد أحمد السيد احمد ـ أمـين شباب حزب العدالة الاجتماعـية والسيد رجب رزق السويركى صاحب محلات التـوحيد والنور وعبده أحمـد التايه على المحامى بشـركة التوحـيد وانور ومـصطفى عبدالحـميد عنانى ومـحسن محـمد اليمـانى وعلاء فتحى عـفيفى الضـباط بالإدارة العامـة لمباحث الأموال العـامة ومن اعتراف المتهم الرابـع محمد محمد مـرسى الشهير بـ«طاهر البربرى» صاحب شـركة مصر والسودان للمنتـجات الغذائية بالـتحقيـقات واعتراف المتـهم السادس محمـود عبدالحمـيد الغلبان الصحفى بصـحيفة الوطن العربى بتحـتيقات النيابة العامة وبجلسـة المحاكمة، ومن تقـرير خبيـر الأصوات باتحـاد الإذاعة والتليـفريون ومما ورد بـالأعداد ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٤ من صـحيـفـة الوطن العربـى الصادرة بتـاريخ ١٨/ ١١، ٢٥/ ١١/ ١٩٩٧م، ٩/ ٢٠، ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨ على التوالى.

فقد شهد عبدالرشيد أحمد السيد أحـمد بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أن المتهم الأول كلف المتهم الخامس سـيد محمد عبدالجـواد المحرر بصحيفة الوطن العـربى نشر خبر تحت

عنوان (الحقيقة الغائبة) بالصفحة الأولى يفيد أن منتجات شركة مصر والسودان تبيع لحومًا غير صالحة للاستهلاك الآدمى وأن الصحيفة بصدد تحرير تحقيقات عن هذه الشركة بالأعداد القادمة ثم دفع المتهم الأول المتهم الخامس للتوجه عقب النشر إلى المتهم الرابع صاحب الشركة لمساومته على دفع مبالغ مالية نظير عدم استكمال تلك الحملة ضده، وقد نفذ المتهم الخامس ما كلفه به المتهم الأول، وإثر ذلك حضر المتهم الرابع محمد محمد مرسى إلى مقر الصحيفة وتقابل مع المتهم الأول محمد عبدالعال حسن واتفق معه على إيقاف الحملة الصحفية ضده مقابل دفع مبلغ وقدره ثلاثون ألف جنيه على دفعتين كل دفعة خمسة عشر ألف جنيه وقام بتكليف المتهم الخامس سيد عبدالجواد بنشر حديث صحفى معه واستطلاع رأى وهمى لصالح منتجات الشركة المملوكة للمتهم الرابع وحصل نظير ذلك على مبلغ ثلاثين ألف جنيه تسلمها المتهم الخامس من المتهم الرابع، وسلمها للمتهم الأول وعلم من المتهم الخامس أنه حصل لنفسه على مبلغ ألفى جنيه عن كل دفعة منحها له المتهم الأول من المبلغين اللذين سلمهما له، وأضاف أنه علم من المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان بأن المتهم الأول كلفه أيضا بتحرير تحقيقات تحت عنوان (الحقيقة الغائبة) يهاجم فيها بعض رجال الأعمال ثم يساومهم لدفع مبالغ مالية للمتهم الأول نظير إيقاف تلك الحملات، وإن نصحه بعدم تنفيذ ما كلفه المتهم الأول به، وبعد أن تم ضبط المتهم السادس وهو يتسلم مبلغًا من السيد السويركى والإفراج عنه تقابل معه وعلم منه أن المتهم الأول كلفه بتحرير تحقيق يحق له فيه منتجات شركة التوحيد والنور التى يمتلكها السويركى ثم مساومته لدفع مبلغ خمسين ألف جنيه وأنه نفذ ما كلفه به المتهم الأول وتم القبض عليه أثناء تسلمه المبلغ من السيد رجب السويركى. واستطرد بأن محمد عبدالعال حسن خلال السنوات الثلاث الأخيرة دأب على طلب وأخذ مبالغ مالية على سبيل الرشوة من بعض رجال الأعمال مستخدمًا صحيفة الوطن العربى من خلال المحررين وذلك بتكليفهم نشر اخبار وتحقيقات صحفية تتضمن هجومًا عليهم ثم يساومهم لدفع مبالغ مالية مقابل إيقاف تلك الحملات ونشر بعض الايجابيات لهم عوضًا عن السلبيات إذا استجابوا ودفعوا ما يطالبهم به، وهذه الشهادة التى أدلى بها الشاهد بالتحقيقات وكذلك بجلسة

المحاكمة كانت متسقة متساندة اطمأنت المحكمة إلى صدورها منه عن إرادة وإدراك وعلم كامل بما تضمنته هذه الشهادة ومن ثم تلتفت المحكمة عما ذكره الشاهد بجلسة المحاكمة من أن بعض ما أدلى به بتحقيقات النيابة العامة كانت نتيجة إكراه وقع عليه من مجهولين. خاصة أنه قدم فى التحقيقات المحضر رقم ٥٥٩٤ لسنة ٢٠٠١ جنح العجوزة حرره ضد محمد عبدالعال حسن يتهمه فيه باحتجازه وتصويره عاريًا مع إحدى الساقطات وإجباره على التوقيع على شيكات على بياض الأمر الذى يباعد بين ما ذكره فى جلسة المحاكمة من أن مجهولين اجبروه على التوقيع على شيكات ليشهد ضد محمد عبدالعال حسن وبين يقين الاطمئنان إليها وإن الاكراه كان واقعا عليه من المتهم الأول وليس من مجهولين يتبعون المتهم السادس وتخلص المحكمة إلى أنها تطمئن إلى شهادة هذا الشاهد كل الاطمئنان سواء فيما شهد به فى التحقيقات أو فى جلسة المحاكمة والتى آقر أمامها بأنه يشهد دون ثمة إكراه واقع عليه قبل حضوره جسة المحاكمة هذا فضلاً عن أن شهادته تتفق مع اعترافات المتهمين الرابع والخامس، ومع باقى أدلة الثبوت التى توردها المحكمة على التوالى.

وشهد السيد رجب رزق السويركى بالتحقيقات بأنه فوجئ فى شهر فبراير ١٩٩٨ بصحيفة الوطن العربى تنشر تحقيقا صحفيًا عنه وشركته يتضمن هجومًا عليهما والتشكيك فى مصدر أمواله وأن الصحيفة ستواصل البحث عن الحقيقة فى الأعداد القادمة، وعقب النشر حضر إليه المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان وأبلغه أن الصحيفة على استعداد لإيقاف حملة الهجوم ضد شركته ونشر تكذيب لكل ما نشر فى مقابل دفع مبالغ مالية إلا أنه رفض ذلك فى بادئ الأمر، فاستمرت الصحيفة فى هجومها على شركته. وإزاء ذلك كلف عبده أحمد التايه على المحامى لديه بمتابعة هذا الأمر مع محمود الغلبان والذى قابله وطلب منه مبلغ خمسين ألف جنيه مقابل إيقاف حملة الهجوم ضد الشركة وأن تلك المبالغ لقيادات الحزب وصحيفة الوطن العربى، وإثر ذلك أبلغ مباحث الأموال العامة والتى طلبت منه مسايرة المتهم السادس فيما طلبه وبتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٩٨ تم تجهيزه وعبده أحمد التايه فنيًا لتسجيل اللقاء بينهما وبين المتهم السادس محمود عبدالحميد

الغلبان عند حضوره لمقر شركته وفور حضوره دار بينهما حوار حول مبلغ الرشوة وأنه مقابل إيقاف حملة الهجوم ضده وقام بتسليم هذا المتهم حقيبة تحوى مبلغ خمسين ألف جنيه المتفق عليه حيث تم ضبطه بمعرفة ضباط مباحث الأموال العامة متلبسًا وبحوزته مبلغ الرشوة. وأضاف لدى سؤاله بمعرفة المحكمة بجلسة المحاكمة على سبيل الاستدلال أنه علم من أحد أصدقائه أن محمد عبد العال حسن رئيس المتهم السادس يستخدم صحيفة الوطن العربى فى ابتزاز رجال الأعمال والحصول منهم على مبالغ على سبيل الرشوة بانتهاج ذات الأسلوب الذى انتهجته معه، بأن يكلف أحد المحررين لديه بمهاجمة رجال الأعمال ثم يدفعهم إلى مساومتهم لدفع مبالغ لوقف تلك الحملات وأنه على يقين من أن مبلغ الخمسين ألف جنيه الذى طلبه منه المتهم السادس كان للمتهم الأول محمد عبدالعال حسن نظرًا لأنه رئيسه فى الصحيفة، وأنه يعلم يقينًا ذلك من خبرته فضلاً عن أن محمود الغلبان ذكر له أن هذا المبلغ سيسلم لقيادة الحزب والصحيفة.

وشهد مصطفى عبدالحميد عنانى بأنه تلقى بلاغًا من الشاهدين السابقين السيد رجب السويركى وعبده أحمد التايه يتضمن ما شهدا به وأنه بإجراء التحريات أسفرت عن صحة بلاغهما وأن المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان من خلال عمله كمحرر بصحيفة الوطن العربى التى يصدرها حزب العدالة الاجتماعية يقوم بتحرير تحقيقات صحفية تتضمن نشر أخبار وشائعات كاذبة عن نشاطهم تسىء إليهم واستغلال تلك التحقيقات فى ابتزاز رجال الأعمال بطلب مبالغ مالية منهم مقابل عدم الاستمرار فى الهجوم عليهم وإزاء ذلك استصدر إذنا من النيابة العامة بتسجيل الأحاديث واللقاءات بين الشاهدين السابقين والمتهم السادس وبتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٩٨ ونفاذًا لهذا الإذن قام بتجهيز مكتب السيد السويركى بالأجهزة الفنية حيث قام بتسجيل الحوار الذى تم بين الشاهدين السابقين والمتهم السادس والذى تضمن طلب وأخذ المتهم السادس المبلغ المالى المتفق عليه وقدره خمسون ألف جنيه مقابل إيقاف الحملة الصحفية ضد شركة التوحيد والنور وقام والشاهدان التاليان بضبطه متلبسًا وبحوزته مبلغ الرشوة الذى تبين مطابقة أرقامه المسلسلة كما هو ثابت بالمحضر وإذن النيابة العامة.

وشهد محسن محمد اليمانى وعلاء فتحى عفيفى بمضمون ما شهد به الشاهد السابق.

وأقر المتهم الرابع محمد محمد مرسى الشهير بـ«طاهر البربرى» صاحب شركة مصر والسودان للمنتجات الغذائية بالتحقيقات، أن صحيفة الوطن العربى نشرت ١٨ ١١ ٩٧ خبرًا عن شركته بالصفحة الأولى تحت عنوان « لحقيقة الغائبة» تضمن خبرًا يفيد أن منتجاته قد تكون مغشوشة وغير صالحة للاستهلاك الآدمى، وعقب النشر بثلاثة أيام حضر إلى مكتبه المتهم الخامس سيد عبد الجواد المحرر بالصحيفة وطلب منه عمل حديث صحفى على شكل إعلان تحريرى بالصحيفة مقابل إيقاف حملة الهجوم ضد شركته، وتوجه بصحبة المحرر المذكور إلى مقر الصحيفة وتقابل مع المتهم الأول محمد عبدالعال حسن والذى أفاده بأن الصحيفة تجرى معه حديثًا صحفيًا حول منتجات شركته كما تجرى استطلاع رأى وهميًا لإبراز الجوانب الايجابية لمنتجات الشركة وذلك مقابل مبلغ ثلاثين ألف جنيه تدفع له على سبيل الرشوة وأن المتهم الخامس سيد عبدالجواد تردد على مقر شركته وتسلم مبلغ الرشوة وقدره ثلاثون ألف جنيه على دفعتين كل دفعة مبلغ خمسة عشر ألف جنيه وأضاف أن المتهم الأول محمد عبدالعال حسن هدده بأنه فى حالة رفضه دفع المبلغ الذى طلبه منه سوف يستخدم حملة الهجوم ضد شركته بصحيفة الوطن العربى مبرزًا الجوانب السلبية عن منتجات الشركة.

وأقر المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان بالتحقيقات بجلسة المحاكمة بأن المتهم الأول محمد عبدالعال حسن كلفه بإجراء تحقيق عن محلات التوحيد والنور لإبراز السلبيات والمخالفات التى يرتكبها صاحب الشركة باعتباره حقق ثراءً مفاجئًا ثم يبدأ بعد ذلك فى مساومة صاحب الشركة للحصول منه على مبالغ مالية مقابل إيقاف الحملة الصحفية ضده وقام بالفعل بنشر تحقيق ضد الشركة هاجمها فيه بعد أن أعد له المتهم الأول عناوين ومادة الموضوع والتى تتضمن إبراز السلبيات والأخطاء مع وضع عناوين مثيرة لجذب انتباه القرّاء، وطبقًا لما كلفه به المتهم الأول توجه إلى مقر الشركة حيث تقابل مع السيد رجب السويركى وعبده أحمد التايه وطلب منهما دفع مبلغ خمسين ألف جنيه على

سبيل الرشوة مقابل إيقاف الحملة الصحفية الهجومية ضد شركة التوحيد والنور ونشر تكذيب لكل ما نشر، وبتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٩٨ تسلم مبلغ الرشوة وطلب اصطحابه إلى مقر الصحيفة لتسليم المبلغ للمتهم الأول محمد عبدالعال حسن إلا أنه ضبط مما حال دون ذلك وأضاف فى إقراره أن المتهم الأول كان ينتظره بمقر الصحيفة لاستلام المبلغ منه وأنه نفذ ما كلفه به المتهم الأول لأنه يعمل بالقطعة لديه فى صحيفة الوطن العربى وهو وحده الذى يحدد مكافآته عن الموضوعات التى يحررها للصحيفة.

وثبت من الإطلاع على العدد ١٥٠ من صحيفة الوطن العربى الصادر فى ١٨/ ١١/ ١٩٩٧ خبراً بالصفحة الأولى تحت عنوان «الحقيقة الغائبة» فى لحوم مصر والسودان وتضمن الخبر أن الشركة تعلن عن منتجاتها بأسعار مخفضة وأن هذه الشركة لحومها مغشوشة ولا تصلح للاستخدام الآدمى.

وثبت أيضًا من الاطلاع على العدد ١٥١ من الصحيفة آنفة الذكر الصادر بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٩٧ خبراً بالصفحة الأولى أيضًا تحت عنوان «هل يأكل المصريون لحومًا فاسدة؟» وتضمن العدد تحقيقًا صحفيًا بالصفحة الرابعة على شكل حوار أجراه المتهم الخامس مع المتهم الرابع صاحب شركة مصر والسودان يتضمن مدحًا فى الشركة ومنتجاتها وبأنها تبيع بأسعار مخفضة مكتفية بهامش ربح بسيط وأن منتجاتها تخضع لرقابة وزارتى التموين والصحة وثابت أن التحقيق تم بمكتب المتهم الرابع محمد محمد مرسى الشهير: بـ«طاهر البربرى» كما ثبت من الإطلاع على العدد رقم ١٥٣ من الصحيفة الصادر فى ٩/ ٢/ ١٩٩٨ وجود خبر بالصفحة السابعة يتضمن استطلاع رأى لبعض المواطنين عن لحوم شركة مصر والسودان كانت الآراء إيجابية وتؤكد جودة منتجات الشركة ولم يتضمن استطلاع الرأى أى آراء سلبية.

وثبت من الإطلاع على العدد رقم ١٦٤ من صحيفة الوطن العربى الصادر بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨ أن خبراً بالصفحة الأولى تحت عنوان (من وراء التوحيد والنور) تضمن وجود شبهات فى مصادر أموال هذه الشركة وعلاقات صاحبها السيد رجب السويركى

بعض الأشـخاص المشتبه فيـهم وأن الشائعات تؤكـد تهربهـا من الضرائب وأنها تسـتغل الواجهة الدينية فى تحقيق المكاسب المادية وأن الصحيفـة ستفتح ملف شركة التوحيد والنور لتقف على الحـقيقة فى الأعداد القـادمة وقد تم ضبط أصل الرد الذى آعـده المتهم السادس محمود عـبدالحميد الغلبان بالاتفـاق مع المتهم الأول محمد عبدالعـال حسن والمزمع نشره لصالح شركة الـتوحيد والنور بعد تسلم مبلغ الرشـوة ويتضمن أن جميع معـاملات شركة التوحـيد والنور شرعيـة وأنها لا تخالف القانون فى تجـارتها وأقر المتهم الســادس بأنه حرر هذا الرد بناء على أوامر من المتهم الأول.

وثبت من تقرير خبير الأصوات مطابقة بصمـة صوت المتهم السادس محمود الغلبان لما هو ثابت بالتسجيلات التى تضمنت طلبه مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إيقاف حملة الهجوم الصـحفية ضد شركة التوحيـد والنور وأن هذه المبالغ لقيادات الحزب والصحيفة وبجـلسة المحاكمة المقيدة بتاريخ ٢٦/ ١/ ٢٠٠٣م شاهدت واسـتمعت المحكمة إلى شـرائط الفيـديو والكاسيـت بالجلسة العلنيـة وتبـين من ذلك أن حوارا دار بين المتـهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان والسيد رجب السويركى حول مبلغ الرشوة وأنه مقابل إيقاف حملة الهجوم وذكر محمـود الغلبان أن الدكتور محمد هو الذى كلفه بذلك وتسلم المتهم السادس الحقيبة التى تحوى مبلغ الرشوة من عبده التايه ثم قيام رجال الشرطة بضبطه.

ومن حـيث إن المتـهم الأول مثل بـجلسات للمحـاكـمة وأنكـر الاتهامـات المسندة إليـه وبجلسة ٢٦/ ١/ ٢٠٠٣م طلب سماع شاهدى نفى، واستـمعت المحكمة إلى خليل فتحى سيـد أحمد المحـرر بصحيفـة (النيل) ويعمل بالقطعـة بصحيـفة الوطن العربى وشـهد بأن الشئون القانونية بصحيفة الوطن العربى طلبت مـه أن يمثل بجلسة المحاكمة ليشهد لصالح المتهم الأول وأن الشـاهد عبدالرشيـد ومن يدعى نور شحات ويعـمل محاميًـا طلبا منه أن يشـهد ضـد المتهم الأول إلا أنه رفض ذلك رغم عـدم مـعرفـته بالمتـهم السادس مـحمـود الغلبان، وشهد الشاهد الثانى من شهـود النفى ويـدعى شهاب الدين أحمد الوراقى ويعمل بصحيفة الوطن العربى تحت رئاسة المتـهم الأول أنه حضر حوارًا بين المتهم الأول ومحمود

الغلبان عن موضوع شركة التوحيد والنور ولم يطلب المتهم الأول من المتهم السادس الحصول على أية مبالغ من شركة التوحيد والنور وأن المتهم الأول ظل بالشركة يوم ضبط المتهم السادس حتى الرابعة مساء والمحكمة تلتفت عما ورد بشهادة الشاهدين سالفى الذكر لأنها تحمل شبهة المجاملة للمتهم الأول اللذين يعملان تحت رئاسته فضلاً عن أن مؤدى الشهادتين لا ينال من أدلة الثبوت على النحو المساق فيما تقدم.

والنيابة العامة ممثلة فى رئيس النيابة ترافع فى الدعوى شارحًا وقائعها وأدلة الثبوت فيها وانتهى إلى طلب توقيع أقصى العقوبة على المتهمين وأودع ملف الدعوى مذكرة شارحة بمرافعته.

والدفاع الحاضر مع المتهم الأول دفع الاتهام عنه بما يلى:

أولاً: دفع بانتفاء وصف الموظف العام بالنسبة له كرئيس لحزب العدالة الاجتماعية وكرئيس لمجلس إدارة صحيفة الوطن العربى.

ثانياً: انتفاء الركن المادى والمعنوى لجريمتى الرشوة المسندتين إليه بالنسبة لمحلات مصر والسودان وشركة التوحيد والنور.

ثالثاً: بعدم الاعتداد باعتراف المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان عليه لأنه غير صحيح وما قصد معه إلا التمتع بالإعفاء المنصوص عليه بالمادة ١٠٧ من قانون العقوبات.

رابعاً: عدم الاعتداد بشهادة الشاهد الأول عبدالرشيد احمد السيد لتناقضه وعدوله عنها بجلسة المحاكمة وفى الموضوع بالتشكيك فى أدلة الثبوت.

ومن حيث إنه عن الدفع بتخلف صفة الموظف العام أو من فى حكمه بالنسبة للمتهم الأول وذلك طبقا للمادتين ١٤ ، ٢٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م فى شأن الأحزاب السياسية فمردود بأن نص المادة الرابعة عشرة من القانون آنف الذكر جاءت واضحة ودقيقة وصريحة لا لبس فيها ونصها يقضى باعتبار القائمين على الحزب فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق أحكام قانون العقوبات وتسرى عليهم جميعًا أحكام قانون الكسب غير المشروع كما جاء نص المادة ٢٧ من القانون المذكور يقضى بأنه لا تخل أحكام هذا

القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر مما يعنى أن القائمين على الأحزاب السياسية يعتبرون فى حكم الموظفين العموميين فيما لو ارتكب أحد منهم جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات. لما كان ذلك وكان رئيس الحزب السياسى من القائمين عليه فإنه يعتبر طبقًا لهذا النص فى حكم الموظف العام فى مجال تطبيق أحكام قانون العقوبات وإذ كانت النيابة العامة وجهت إليه تهمتى الرشوة المشار إليهما آنفًا فإنه يخضع لنصوص المواد المؤثمة لطلب الرشوة وأخذها المبينة بالمواد ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات ومن ثم يكون الدفع بتخلف صفة الموظف العام أو من فى حكمه عن المتهم الأول دفع غير سديد يتعين الالتفات عنه.

ومن حيث إنه عن الدفع بانتفاء أركان جريمة الرشوة فإنه لا يستقيم وصحيح القانون والواقع فى الدعوى وآية ذلك أن المتهم الأول محمد عبدالعال حسن دفع بالمتهم الخامس سيد عبدالجواد بعمل تحقيق صحفى يهاجم فيه محلات مصر والسودان متضمنًا أن لحومه مغشوشة وغير صالحة للاستهلاك الآدمى، وإثر النشر كلف المحرر المذكور بالتوجه للمتهم الرابع محمد محمد مرسى الشهير بـ«طاهر البربرى» ليساومه على دفع مبالغ على سبيل الرشوة لإيقاف الهجوم ضده وأن الأخير تقابل مع المتهم الأول وطلب منه دفع مبلغ ثلاثين ألف جنيه لإجراء حوار معه واستطلاع رأى وهمى ببرز فيه ايجابيات شركته ولوقف حملة الهجوم ضده وتم دفع المبلغ على دفعتين كل منها خمسة عشر ألف جنيه لسيد عبدالجواد وسلمها للمتهم الأول وأنه كلف أيضًا المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان باستخدام ذات الأسلوب ومهاجمة محلات التوحيد والنور ثم كلفه بالتوجه إلى السيد رجب السويركى صاحبها لمساومته على دفع مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه (خمسين ألف جنيه) نظير وقف حملة الهجوم ضده ومسايرة صاحب الشركة المذكورة وأبلغ السلطات المختصة التى ضبطت المتهم السادس وبحوزته مبلغ الرشوة، وهذا الذى خلصت إليه المحكمة يوفر فى حق المتهم الأول الركنين المادى والمعنوى لجريمة الرشوة والتى ثبت للمحكمة قيامها من:

أولاً: شهادة عبد الرشيد أحمد السيد أحمد والتى اطمأنت المحكمة تمامًا لصدقها وصحتها واتساقها مع باقى أدلة الثبوت سواء بالتحقيقات أو بجلسة المحاكمة وأنها صدرت منه طواعية واختياراً وعن إرادة حرة لا يشوبها ثمة إكراه على النحو الذى فصلته المحكمة آنفًا، ذلك أن الشاهد المذكور وإن كان قد ذكر بمحضر الجلسة أن إكراهًا وقع عليه من مجهولين للشهادة ضد المتهم الأول، إلا أن ذلك جاء عاريًا من دليل يسانده خاصة أنه أدلى بذات أقواله الجوهرية بالتحقيقات بجلسة المحاكمة بعد أن أقر للمحكمة بأنه يشهد أمامها دون ثمة إكراه وقع عليه من أحد، فضلاً عن الأوراق التى تحوى المحضر رقم ٥٥٩٤ لسنة ٢٠٠١ جنح العجوزة والذى حرره ضد المتهم الأول واتهمه باحتجازه بدون وجه حق وتصويره عاريا مع إحدى الساقطات وتوقيعه على شيكات على بياض أى أن الإكراه الثابت بالمحضر صادر عن المتهم الأول وليس عن مجهولين ليشهد ضد الأول الأمر الذى يباعد بين هذا القول للشاهد بجلسة المحاكمة وبين يقين الاطمئنان إليه وترى المحكمة أن شهادته بالتحقيقات جاءت عن إرادة حرة واختيار كامل من الشاهد وأنه مجاملة للمتهم الأول أو خشية منه رغب فى أن يدلى بهذه الفرية بجلسة المحاكمة ولما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل المحكمة عليها مهما وجهه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى المحكمة تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وإذ كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات المذكور وصحة تصويره للواقعة فإنها تأخذ بشهادته فى مقام التدليل على صحة الاتهام المسند إلى المتهم الأول.

ثانياً: مؤدى شهادة السيد رجب السويركى التى وردت بتحقيقات النيابة العامة وبجلسة المحاكمة فإن المحكمة تطمئن إليها تمامًا لصدقها وصحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع فى الدعوى واتساقها مع شهادة الشاهد الأول ومع اعتراف المتهمين الرابع والسادس.

ثالثاً: إقرار المتهم الرابع محمد محمد مرسى الشهير بـ«طاهر البربرى» من أن المتهم محمد عبدالعال حسن، طلب منه مبلغ ثلاثين الف جنيه لوقف حملة الهجوم ضد محلاته

بإجراء استطلاع وهمى وإجـراء حوار معه يبرز ايجابيـات شركته بعد أن كان قـد هاجمها بواسطة المتهم الخامس سيد عبدالجواد المحـرر بصحيفة الوطن العربى والمحكمة تطمئن إلى اعتـراف هذا المتهم لكونه صـادقا كامـلاً يغطى جميع وقـائع الرشوة التى ارتكبـها محـمد عبدالعال حـسن دون نقص أو تحريف، وتأخذه به كما تأخذ به المتـهم الأول لأن للمحكمة سلطة مطلقة فى الأخـذ باعتراف المتهم فى حق نفـسه وعلى غيره من المتـهمين فى أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت الى صحتـه ومطابقته للحقيقة والواقع، وهذا الذى خلصت إليه المحكمة من اعتراف المتهم الرابع ينطبق على اعتراف المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان الذى أقـر بالتحقيـقات وبجلسة المحاكـمة أن المتهم الأول محـمد عبدالعـال حسن كلفه بتحرير تحقيق يهـاجم فيه محلات التوحيد والنور وإبراز سلبياتها ومـخالفتها للقانون ثم كلفه بعد ذلك بمقابلة صاحب المحلات وطلـب منه رشـوة قدرها خمسون ألف جنيه فى مقـابل وقف حـملة الهجـوم عليه ونشـر ايجابيـات عنها بدلاً من السلـبيات وأنـه أعد ردًا بالايجـابيات عنهـا بدلاً من السلبـيات وأنه نفـذ أوامر المـتهم الأول له وعند اسـتلام مـبلغ الرشوة تم ضبطه بمعرفة رجال الشرطة فهذا الاعتراف أيضًا ترى المحكمة أنه صادق وكامل ويغطى جمـيع وقائع الرشوة التى ارتكبـها المتهم الأول دون نقص أو تحـريف وأنه أدلى بها بالتحقيقات ولدى جهة الحكم ومن ثم تأخذ المتهم الأول به لاطمئنانها إلى صحته ومطابقته للحقيـقة والواقع، وتخلص المحكمة من جماع ما تقـدم وللأدلة الأخرى التى ساقتهـا فيما تقـدم أن تهمـتى الرشـوة المسندتين للمـتهم الاول الخـاصـتين بمحـلات مـصـر والسـودان ومحلات التوحيد والنور ثابتـتان ثبوتًا قاطعا يقينًا قبله وأنه اتجر بوظيفـته واستغل الثقة التى تفرضـها عليـه وظيفتـه بما يوفر فى حقـه بجلاء ارتكابه للجـريمة بعنصـرها المادى، وتوافر القصد الجنائى فى الرشوة فى حقه لأن القصد الجنائى فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل مـن أعمال وظيـفتـه أو للإخلال بواجـباته وأنه ثمن لاتجـاره بوظيفـته أو اسـتغـلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسـات التى صاحبت العمـل أو الامتناع أو الإخلال بواجبـات الوظيفـة وقد ثبت للمـحكمة أن المتـهم الأول اتجر بوظيـفتـه وأخذ مـبالغ مـالية للإخلال بها على النحو المساق فيما تقدم.

ومن حيث إن المتهمين الرابع والخامس لم يمثلا بجلسات المحاكمة ولم يبديا ثمة دفع أو دفاع ومن ثم تأخذ المحكمة المتهم الرابع باقراره بالتحقيقات التى سبق وأشارت إلى أنها صادقة وكاملة وغطت جميع وقائع الرشوة دون نقص أو تحريف، وقد أقر بإعطاء المتهم الأول محمد عبدالعال حسن رشوة قدرها ثلاثون ألف جنيه بواسطة المتهم الخامس سيد عبد الجواد ومن ثم تأخذه المحكمة باعترافه ويكون الاتهام المسند إليه ثابتًا قبله على وجه القطع واليقين، أما بالنسبة للمتهم الخامس فإن انكاره بالتحقيقات لا يعدو أن يكون ضربًا من دفع غير صحيح للتخلص من ربقة الاتهام ومن ثم تلتفت المحكمة عن إنكاره وتأخذه بما ثبت لديها من أدلة إثبات وتخلص إلى أن الاتهام المسند إليه ثابت قبله على وجه القطع واليقين أيضًا.

ومن حيث إنه لكل ما سبق يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ووجدانها على وجه القطع أن:

١ـ محمد عبد العال حسن

٤ـ محمد محمد مرسى الشهير بـ«طاهر البربرى»

٥ـ سيد محمد عبد الجواد

أنهم خلال الفترة من ١٨/ ١١/ ١٩٩٧م وحتى ٨/ ٣/ ١٩٩٨م بدائرة قسم عابدين ـ محافظة القاهرة.

المتهم الأول:

أولاً: بصفته فى حكم الموظف العام ورئيس حزب العدالة الاجتماعية، ورئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير صحيفة الوطن العربى طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من محمد محمد مرسى الشهير بـ«طاهر البربرى» مبلغ ثلاثين ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر تحقيقات صحفية بصحيفة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تتضمن التشكيك فى سلامة وصلاحية الأغذية التى تنتجها شركة مصر والسودان المملوكة له، للاستهلاك الآدمى ثم نشر استطلاعات رأى وهمية تفيد صلاحية تلك المنتجات للاستهلاك الآدمى.

ثانياً: بصفته سالفة الذكر طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من السيد رجب السويركى صاحب شركة التوحيد والنور لتجارة الملابس مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر أخبار صحفية بصحيفة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تفيد التشكيك فى جودة منتجات شركته وأسلوب إدارتها وتهربه من الضرائب وأن تعاملاتها غير شرعية على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم الرابع: قدم عطية لموظف عام رئيس حزب العدالة الاجتماعية ورئيس مجلس إدارة صحيفة الوطن العربى للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم للمتهم الأول محمد عبد العال حسن مبلغ ثلاثين ألف جنيه على سبيل لرشوة مقابل إيقاف التحقيقات الصحفية بصحيفة الوطن العربى التى يرأس المتهم الأول تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية يتضمن التشكيك فى سلامة وصلاحية الأغذية التى تنتجها شركته ونشر استطلاعات رأى وهمية لإبراز صلاحية تلك المنتجات للاستهلاك الآدمى.

المتهم الخامس: توسط فى جريمة الرشوة موضوع التهمة السابقة على النحو المبين بالتحقيقات.

الأمر المكون للجنايات المنصوص عليها بالمادتين ١٠٣، ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات مما يتعين معه معاقبتهم على مقتضاها إعمالاً لنص المادة ٣٠٤/ ٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

ومن حيث إن المحكمة ترى أخذ المتهمين بقسط من الرأفة إعمالاً لحقها المخول لها بنص المادة ١٧ من قانون العقوبات.

ومن حيث إنه ومتى قضت المحكمة بإدانة المتهم الأول فإنه يتعين الحكم بعزله من وظيفته عملاً بحكم المادتين ٢٤، ٢٥ من قانون العقوبات.

ومن حيث إن المحكمة تلزم المتهمين بالمصاريف الجنائية عملا بالمادة ١١٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

والمحكمة إذ تنوه بخطورة الجرم الذى ارتكبه المتهم الأول بحسبانه رئيسًا لأحد الأحزاب السياسية فى مصر ورئيسًا لمجلس إدارة وتحرير صحيفة الوطن العربى - بإجراء تحقيقات صحفية مزيفة بدلاً من أن تتضمن الصحيفة حقائق صادقة تنير الطريق أمام المجتمع وتكشف الفساد، وكان هو وتابعوه يضللون القراء غدرًا وغشًا وخداعًا ليتوصلوا إلى غاية سوء إجرامية هى الحصول على أموال بعض رجال الأعمال بهذه الوسيلة غير المشروعة مستغلين أشرف المهن وأقدسها والتى تسعى دائما إلى أن تسود الحرية والثقافة فحولها المتهم الأول وتابعوه ممن شملتهم التحقيقات وأمر الإحالة إلى مرتع للكسب الحرام والرشوة والابتزاز، إلا أن ذلك لن يؤثر فى الصحافة المصرية التى كانت وستظل دومًا من المعالم المميزة لمجتمعنا المصرى ومسيرته الديمقراطية بحسبانها النافذة الشرعية للحرية ومدرسة الشعب للحضارة والثقافة ومن أهم غايتها البحث عن الحقيقة وإتاحتها بأمانة وشفافية لكل من يسعى إليها، وشفافية الصحافة هى الرمز المضىء للثوب الأبيض لصاحبة الجلالة، وهى كذلك لأن القائمين عليها يعملون فى ظل الحرية المسئولة التى تسود المجتمع المصرى ومن أسف أن تسلل إلى هذه المهنة الشريفة المقدسة قلة من أدعياء العمل الصحفى من أمثال المتهمين الأول والخامس ومن خلال عملهم غير المسئول حاولوا أن يلوثوا هذا الثوب الأبيض من خلال تصرفاتهم التى غاب عنها الضمير الصحفى المسئول واتخذوا من الصحافة مصدرًا للثراء السريع غير المشروع على حساب الصحافة ذاتها وعلى حساب المجتمع المصرى، واستغلوا مناخ الحرية السائد وحصلوا على ترخيص بإصدار صحيفة الوطن العربى وبدلاً من السير فى ركب الصحفيين الشرفاء جعلوها مطية لجشعهم وفسادهم وسخروها فى ابتزاز رجال الأعمال والتى استحقوا بحق عنها العقاب المبين آنفًا.

هذا وتلاحظ المحكمة أن ما حدث من مخالفات فى هذه الدعوى لا ينفصل عن غياب الضمير لقلة غير مسئولة فى بعض قطاعات المجتمع امتدت إلى بعض الصحف وقلة من تسللوا إلى العمل الصحفى وهم ليسوا بصحفيين وغير أعضاء بنقابة الصحفيين ومن ثم فإن المحكمة تدعو نقابة الصحفيين إلى أن تأخذ دورًا فعالاً لتوقيع الجزاء التأديبى إزاء أية مخالفات لأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الخمسة التى صدرت بشأنها حتى ولو لم ترق

إلى مرتبة الجريمة الجنائية، فالدور الذى ينبغى أن تقوم به النقابة هو دور اجتماعى لصالح المجتمع بأسره وهو الدور الأصيل لها، لأن دورها ليس مقصوراً على رعاية مصالح الصحفيين وحدهم ذلك أن ما قام به المتهم الأول محمد عبد العال حسن منذ البداية سواء الوسائل غير المشروعة التى ابتدعها لابتزاز أموال بعض رجال الأعمال أو تعيين معظم المحررين بصحيفته دون أن يكونوا مقيدين أو أعضاء بنقابة الصحفيين وفقًا لحكم المادة ٥٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م وكان على النقابة أن تراقب تلك لتحقيقات المتسمة بعدم المسئولية وتحاسب المتهم الأول وتابعيه عنها من خلال مبادئ مواثيق الشرف الخمسة ومن خلال نصوص القانون آنف الذكر.

ومن البديهى أن رقابة نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة كانت ستحد من هذا المشروع الإجرامى، وترى المحكمة أن الرقابة فى هذا الخصوص ليست قيدًا على حرية الصحافة بقدر أنها مسئولية لضبط العمل الصحفى، إذ الحرية بغير ضوابط أو مسئولية تصبح هى الفوضى ذاتها، خاصة أن ما ارتكبه المتهم الأول وتابعوه هو أمر تأباه الصحافة عينها وما كان للنقابة والمجلس الأعلى للصحافة أن يشيحا عنه وجههما، إذ كان يلزم لصالح الصحفيين أنفسهم والمجتمع بأسره مساءلة المخطئ فور وقوع الخطأ وتوقيع الجزاء المناسب عليه خاصة وأن أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م تعطى الحق للمجلس الأعلى للصحافة توقيع جزاءات تصل إلى إصدار قرار بتعطيل الصحيفة لمدة ستة أشهر وإذا لم تتم إزالة أسباب المخالفة ـ وهى تعيين محررين غير أعضاء نقابة الصحفيين، اعتبار الترخيص لاغيًا.

ومن حيث إن النيابة العامة أسندت للمتهم الأول وللمتهمين الثانى والثالث الاتهامات التالية:

أولا: المتهم الأول: أسندت له تهمتان أخريان بوصف أنه:

(١) بصفته فى حكم الموظف العام (رئيس حزب العدالة الاجتماعية) طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من المتهمين الثانى والثالث مبلغ

أربعة وأربعين ألفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر مقالات صحفية بصحيفة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية يتضمن إبرازاً لسلبيات ـ خلافًا للحقيقة ـ فى أعمال ونشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يمثلانه على النحو المبين بالتحقيقات.

(٢) بصفته سالفة البيان استولى بغير حق على مال مملوك لإحدى جهات الدولة بأنه استولى على مبلغ أربعة وأربعين ألفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا والمملوك للصندوق الاجتماعى للتنمية لإيقاف نشر مقالات صحفية تتضمن الإسقاط على نشاط الصندوق الاجتماعى بزعم أنه قيمة إعلانات ـ على خلاف الحقيقة ـ نشرها بصحيفة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانيا: المتهمان الثانى والثالث:

قدما رشوة لموظف عام للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدما للمتهم الأول مبلغ أربعة وأربعين ألفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر مقالات بصحيفة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تتضمن إبرازًا لسلبيات ـ خلافًا للحقيقة ـ فى أعمال ونشاط الصندوق الاجتماعى والذى يمثلانه موضع التهمة أولا بند (١).

ثالثا: المتهم الثالث أيضا:

بصفته موظفًا عامًا (مدير الإعلام والتعاون الدولى للصندوق الاجتماعى للتنمية) سهّل للمتهم الأول الاستيلاء بغير حق على المال العام بأن سهل الاستيلاء على أربعة وأربعين ألفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا من أموال الجهة التى يعمل بها بإصداره شيكًا بالمبالغ سالف البيان لصالح المتهم الأول من رصيد الصندوق الاجتماعى للتنمية بزعم أنه قيمة لإعلانات على خلاف الحقيقة ـ تم نشرها بصحيفة الوطن العربى الصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية التى يرأس المتهم الأول تحريرها على النحو المبين بالتحقيقات.

وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بمقتضى المواد ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١ مكررًا، ١١٠، ١١٣/١/١، ١١٨، ١١٨ مكررًا، ١١٩، ١١٩/آ، ١١٩ مكررًا أ من قانون العقوبات والمادتين ١٤، ١/١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية.

ومن حيث إن النيابة العامة ركنت في إثبات التهمتين إلى المتهم الأول والاتهامات الموجهة للمتهمين الثاني والثالث إلى شهادة كل من عبد الرشيد أحمد السيد. ومحمد حامد عوض وعز الدين إبراهيم شوكت ومن إقرار المتهمين الثاني والثالث بالتحقيقات ومن أقوال حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعي بالتحقيقات وما ثبت من الاطلاع على الدعوى رقم ٣١٩ لسنة ١٩٩٧م حصر أمن دولة عليا والاطلاع على الأعداد أرقام: ١٠٨، ١٢٧، ١٣٧ من صحيفة الوطن العربي والعدد ١٣٩ من ذات الصحيفة.

فقد شهد عبد الرشيد أحمد السيد أحمد أمين شباب حزب العدالة الاجتماعية بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أن المتهم الأول محمد عبد العال حسن بصفته رئيس حزب العدالة الاجتماعية ورئيس تحرير صحيفة "الوطن العربي" نشر عشر حلقات بأعداد الصحيفة تتضمن الإشادة بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية، ثم طالب إدارة الصندوق بسداد قيمة هذه المواد الإعلانية إلا أن المسئولين بالصندوق رفضوا سدادها لعدم صدور إذن نشر للصحيفة، وحرر المتهم الأول خطابًا لآمين عام الصندوق يطالبه فيها بمبلغ تسعين ألف جنيه قيمة الحملة الإعلامية إلا أن موقف الصندوق لم يتغير وأصر المسئولون فيه على رفض سداد هذا المبلغ، إثر ذلك قام المتهم الأول بتدبير حملة صحفية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧م هاجم فيها الصندوق الاجتماعي للتنمية ووصف القائمين عليه بالسفه وإهدار الأموال، وأنه لجأ إلى هذه الوسيلة للضغط على المسئولين بالصندوق للحصول منه على المبلغ المطالب به وإثر ذلك حضر المتهم الثاني رأفت إبراهيم سلامة إلى مقر الصحيفة وتقابل مع المتهم الأول ودارت عدة لقاءات بينهما انتهت إلى اتفاقهما على سداد أربعة وأربعين ألفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا قيمة ما تم نشره مقابل إيقاف حملة الهجوم ضد نشاط الصندوق الاجتماعي والصلح والتنازل عن القضايا المقامة ضد الصحيفة من الصندوق وأنه تم بالفعل توقيع عقد صلح بشأنها وتوقفت الحملة الصحفية عقب ذلك.

وشهد محمد حامد عوض المحرر بصحيفة «الوطن العربى» أنه أثناء فترة عمله بالصحيفة كمشرف على الإعلانات حصل المتهم الأول محمد عبد العال حسن على مواد إعلانية من الصندوق الاجتماعى للتنمية وقام بنشرها بالصحيفة على مدار عشر حلقات على أساس أنها تحقيقات صحفية تتضمن الإشادة بالصندوق الاجتماعى، وعقب النشر طالب الصندوق بمبلغ تسعين ألف جنيه مقابل ما نشر على أساس أنها مواد إعلانية، وإذ رفض الصندوق سداد هذه المبالغ قام المتهم الأول بمهاجمة القائمين على الصندوق بصحيفة الوطن العربى، ونتيجة استمرار حملة الهجوم على الصندوق تم التفاوض بينه وبين المتهم الثانى وإثر ذلك طلب منه المتهم الأول تحرير فواتير بقيمة المواد التى تم نشرها وكلفه بالتوجه لمقر الصندوق وتسليمها للمتهم الثانى رأفت إبراهيم سلامة ونفذ ما أمره به.

وشهد عز الدين إبراهيم شوكت مدير شئون التعاون الدولى والإعلام بالصندوق الاجتماعى للتنمية، بأنه إبان شغله لهذه الوظيفة والتى انتهت فى شهر يونيه ١٩٩٧م طلب منه المتهم الأول التعاقد مع الصندوق الاجتماعى لنشر إعلانات بصحيفة الوطن العربى التى تصدر عن حزب العدالة الاجتماعية الذى يرأسه فرفض ذلك لكون تلك الصحيفة ليست وسيلة إعلامية واسعة الانتشار وأنها محدودة التوزيع ورغم ذلك قام المتهم الأول بنشر عدة حلقات صحفية تضمنت تكراراً لبعض المواد الإعلامية التى يصدرها الصندوق الاجتماعى، ثم أرسل إليه المتهم الأول فواتير يطالب فيها بسداد مبلغ تسعين ألف جنيه قيمة ما تم نشره فقابل طلبه بالرفض لعدم إصدار إذن نشر من الصندوق الاجتماعى للتنمية.

وقرر المتهم الثانى رأفت إبراهيم سلامة بالتحقيقات أن أمين عامّ الصندوق الاجتماعى كلفه بالتفاوض مع المتهم الأول محمد عبد العال حسن بشأن شرح الجوانب الإيجابية للصندوق ووقف حملة الهجوم ضده ونشر رد يتضمن شرح الجوانب الإيجابية للصندوق والتنازل والصلح عن القضايا المقامة من الصندوق ضد المتهم الأول وصحيفة «الوطن العربى» وأنه تمكن من إعداد الصلح وعرضه على أمين عام الصندوق الاجتماعى فوافق

عليه، وأن الصندوق صرف مبلغ أربعة وأربعين ألفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا قيمة إعلانات للمتهم الأول، وتوقف حملة الهجوم على الصندوق إثر نشر الرد الذى أعده المتهم الثالث.

وقرر المتهم الثالث أحمد مختار زكى بالتحقيقات أنه عقب استمرار الحملة الهجومية الصحفية من جانب صحيفة الوطن العربى" ضد الصندوق الاجتماعى قام المتهم الثانى رأفت إبراهيم بالاتفاق مع المتهم الأول محمد عبد العال حسن على إيقاف الحملة الصحفية مقابل نشر رد يتضمن الجانب الإيجابى للصندوق قام هو بتحريره واختيار عناوينه الرئيسية وقام بسداد مبلغ أربعة وأربعين ألفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا مقابل هذا النشر من أموال الصندوق بموجب شيك لصالح صحيفة "الوطن العربى" وتوقفت حملة الهجوم عقب ذلك.

وقرر حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعى بتحقيقات النيابة العامة أنه كلف المتهم الثانى بمقابلة المتهم الأول بشأن متابعة ما نشر بـ"صحيفة الوطن" العربى وأخبره المتهم الثانى بأنه اتفق مع المتهم الأول على نشر رد وتصحيح من الصندوق لما تم نشره من سلبيات وكلف المتهم الثالث بإعداد هذا الرد وأن المتهم الثالث هو اختص بصرف مبالغ الإعلانات للصحف.

وثبت من الإطلاع على الدعوى رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٩٧م حصر أمن دولة عليا وجود خطابين موقعين من المتهم الأول باسم أمين عام الصندوق الاجتماعى يتضمن الأول نشر إيجابيات ويطالب فيه إدارة الصندوق بسداد قيمة ما تم نشره، والخطاب الثانى نوه فيه أيضا إلى أنه نشر الإيجابيات دون السلبيات رغم أنها كثيرة، وأن ما تم نشره هدية من الصحيفة للصندوق الاجتماعى وطالب الصندوق بنشر إعلانات بصحيفة الوطن العربى".

وثبت من الاطلاع على العدد رقم ١٠٨ الصادر بتاريخ ١٤ , ١ , ٩٧ تحت عنوان "هكذا يبدد السفهاء أموال مصر" ووصفت الصحيفة القائمين على الصندوق بالسفه وأن خسائره

تبلغ ثلث ميزانية الدولة، وثبت أيضًا من مطالعة العدد ١٢٧ من صحيفة «الوطن العربى» الصادر بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٩٧م تحت عنوان «ثلاثمائة مليون جنيه يبددها صندوق النصب الاجتماعى فى مشروعات وهمية»، وجاء فى العدد ١٣٧ الصادر بتاريخ ١٩/ ٨/ ١٩٩٧ أن خبرًا بالصفحة الأولى تحت عنوان «حتى لا تتوه الحقائق .. رد من الصندوق الاجتماعى المفترى عليه» وتضمن الرد شرحًا لإنجازات الصندوق الاجتماعى وموقع عليه من المتهم الثالث أحمد مختار زكى مدير إدارة التعاون الدولى بالصندوق الاجتماعى، كما ثبت من الإطلاع على العدد رقم ١٣٩ الصادر فى ٢/ ٩/ ١٩٩٧ أن خبرًا بالصفحة الأولى عن توقيع بروتوكولات تعاون بين الصندوق الاجتماعى والمؤسسات الاقتصادية الهندية.

ومن حيث إنه لدى سؤال المتهمين بالتحقيقات أنكروا ما أسند إليهم من اتهامات وقرر المتهم الثانى رأفت إبراهيم سلامة أنه بناء على تكليف حسين الجمال قام بالتفاوض مع المتهم الأول لإجراء صلح بينه وبين الصندوق يتضمن تنازل الأخير عن القضايا التى أقامها ضد صحيفة «الوطن العربى» مقابل إيقاف الصحيفة حملة الهجوم ضده، وأنه نجح فى إبرام هذا الصلح وعرضه على أمين عام الصندوق الاجتماعى فوافق عليه واعتمده، وأنه لا صلة له بأموال الصندوق الاجتماعى وليس مختصًا بتقدير الإعلانات أو صرفها.

وقرر المتهم الثالث أنه بعد إتمام الصلح مع صحيفة «الوطن العربى» حرر ردًا نشر بالصحيفة فى نصف صفحة عن إنجازات الصندوق الاجتماعى وسدد قيمته كإعلان تحريرى لمرور وقت طويل على حملة الهجوم يتعذر معها الرد مجانًا وفق القانون، وأنه قدر قيمة هذا الإعلان بمبلغ أربعة وأربعين ألفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا من خلال اللجنة المشكلة لهذا الغرض منه ومن محمد محمود أبو العطا، والدكتور فاضل طحان، ومحمد مصطفى وأن الشيك الصادر بهذا المبلغ كان باسم صحيفة «الوطن العربى» وأنه لا يصدر الشيكات بنفسه ولا يوقع عليها، وأن الذى أصدر الشيك ووقع عليه محمد محمود أبو العطا وآخر، وأنكر الاتهام المسند إليه وقدم حافظة مستندات تؤيد دفاعه.

وقرر المتهم الأول بالتحقيقات أن الشيك الصادر له من الصندوق الاجتماعى كان قيمة

إعلانات فعليه نشرها بصحيفة «الوطن العربى» وأنكر التهمتين المسندتين إليه فى هذا الشأن على النحو المساق فيما تقدم.

ومن حيث إن الدفاع الحاضر مع المتهمين التمس الحكم ببراءة المتهم الأول من التهمتين أولا بند (١)، وأولا بند (٤) وبراءة كل من المتهمين الثانى والثالث مما نسب إليهما.

ومن حيث إنه باستعراض أدلة الاتهام على نحو ما سلف بيانه فإنه تبين للمحكمة أنها جاءت قاصرة عن حد الكفاية لإدانة المتهم الأول عن التهمتين المشار إليهما وإدانة المتهمين الثانى والثالث عن التهم المسندة إليهما لأنها تحمل مظنة الشك وغير مبنية على الجزم واليقين، آية ذلك أنه من المقرر أن وزن أقوال لشهود وتقديرها مرجعه إلى المحكمة تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه، كما أنه فى الأصل أن من حق المحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، فضلا عن أنه من المقرر قانونًا أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة للمتهم لكى تقضى له بالبراءة، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان المحكمة وما يطمئن إليه لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تطمئن إلى شهادة عبد الرشيد أحمد السيد، محمد حامد عوض وعز الدين إبراهيم شوكت فى هذا المقام وترى أن شهادتهم لا ترقى إلى الدليل اليقينى المقنع لوجدان المحكمة فى إثبات الاتهام ضدهم وذلك لما يلى:

أولاً: أن أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها خلو من دليل أو قرينة على أن المتهم الثانى رأفت إبراهيم سلامة مختص بصرف أموال أو إصدار شيكات من الصندوق الاجتماعى، وأن دوره اقتصر على إبرام صلح مع المتهم الأول بناء على تكليف حسين الجمال له بذلك واعتماد الأخير لعقد الصلح والتوقيع عليه ومن ثم فإن التهمتين المسندتين إليه من تقديمه رشوة للمتهم الأول أو تسهيل استيلائه على المبلغ الصادر به الشيك له لا دليل فى الأوراق عليه وأن المتهم الثانى ليس له أى اتصال بأية أمور مالية بالصندوق

الاجتماعى، وثبت من المستندات المقدمة من المتهم الثالث أن لجنة مشكلة لهذا الغرض هى التى وافقت على إصدار الشيك للمتهم الأول وأن المتهم الثانى ليس من بين أعضائها ومن ثم تضحى التهمتان المسندتان للمتهم الثانى على غير ركاز من القانون أو الواقع الأمر المتعين معه القضاء ببراءته منهما.

ثانياً: إن الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها وما تم فيها من تحقيقات أن المتهم الثالث لا ينفرد بتقدير قيمة الإعلانات ولكن تقوم بذلك لجنة رباعية مشكلة منه ومن محمد محمود أبو العطا وعضوين آخرين يمثلان البنك وأن تلك اللجنة هى التى وافقت على إصدار شيك قام بالتوقيع عليه محمد محمود أبو العطا بمبلغ أربعة وأربعين ألفًا وستمائة ثمانية وثلاثين جنيهًا قيمة نشر الرد بالعدد ١٣٧ من صحيفة «الوطن العربى» باعتباره إعلانًا تحريريًا. وأن المتهم الثالث ليس له توقيع على الشيك طبقًا لما ثبت للمحكمة من مطالعة صورته بحافظة المستندات المقدمة منه.

ثالثاً: ما ورد على لسان حسين الجمال بتحقيقات النيابة العامة فى صدر أقواله من أنه كلف المتهم الثانى بإجراء صلح مع المتهم الأول وتكليف المتهم الثالث بسداد قيمة الإعلانات للمتهم الأول وذلك وفقًا لما ورد بصدر أقواله بتحقيقات النيابة العامة، الأمر الذى يؤكد أن المتهمين الثانى والثالث إنما كان ينفذان أوامر أمين عام الصندوق ولم يتوافر فى حقهما القصد الجنائى فى إعطاء المتهم الأول رشوة أو تسهيل الاستيلاء له على مال الصندوق الاجتماعى، وإنما كان المبلغ الصادر به الشيك يمثل قيمة الرد باعتباره إعلانًا تحريريًا نشرته صحيفة «الوطن العربى» بالعدد رقم ١٣٧ ولا يقدح فى صحة ما ورد بقائمة أدلة الثبوت من أن قيمة الرد عشرة آلاف جنيه فقط لأن التجاوز فى تقدير هذا المبلغ تم بمعرفة لجنة رباعية المتهم الثانى ليس عضواً فيها وأن تقدير هذه اللجنة وإن كان من الناحية الإدارية أو المالية حدث به تجاوز للمبلغ المستحق بالفعل إلا أن هذا الفعل يكون محل مساءلة إدارية أو تأديبية ولا يشكل الجرائم المسندة إلى المتهمين وفقًا لما سلف بيانه من انتفاء القصد الجنائى لدى المتهمين الثانى والثالث فى هذا الخصوص.

ومن حيث إنه ومتى خلصت المحكمة إلى عدم توافر تهمتى تقديم رشوة للمتهم الأول وتسهيل الاستيلاء له على مبلغ أربعة وأربعين آلفًا وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهًا من أموال الصندوق الاجتماعى على النحو المفصل فيما تقدم، فإن التهمتين المسندتين للمتهم الأول بقبوله رشوة من المتهم الثانى والثالث والاستيلاء على المبلغ المشار إليه يصبحان لا محل لهما إذ أنهى الوجه الآخر للتهمتين المسندتين للمتهمين الثانى والثالث والتى خلصت المحكمة إلى انتفاء توافر أركانهما قبلهما، وتطمئن المحكمة إلى دفاع المتهمين من أن هذا المبلغ كان قيمة إعلانات نشرت بالفعل فى صحيفة الوطن العربى لصالح الصندوق الاجتماعى للتنمية.

ومن حيث إنه وبالبناء على كل ما تقدم ومتى دخل الشك ضمير المحكمة وخالط الظن يقينها فى صحة الواقعة وسلامة أدلتها بالنسبة للتهمتين أولا بندى (١)،(٤) المنسوبتين للمتهم الأول، والتهمتين المنسوبتين للمتهمين الثانى والثالث المشار إليهما آنفًا، وخلت التحقيقات من دليل صحيح يقنعها وتطمئن ليه من ثم يتعين الحكم ببراءة المتهم الأول من التهمتين المسندتين إليه أولا بندى (١)،(٤) الواردين بأمر الإحالة، وببراءة المتهمين الثانى والثالث لما نسب إليهما بأمر الإحالة إعمالا بنص المادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية.

ومن حيث إن النيابة العامة أسندت إلى المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان تهمة بوصف أن توسط فى جريمة الرشوة أولا بند ٣ على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت عقابه طبقًا لحكم المادتين ١٠٣، ١٠٧ مكرر من قانون العقوبات.

وركنت النيابة العامة فى إثبات الاتهام قبل المتهم السادس إلى شهادة كل من السيد رجب رزق السويركى وعبده أحمد التايه، ومصطفى عبد الحميد عنانى، ومحسن محمد الجمال وعلاء فتحى عفيفى ومن إقرار المتهم بالتحقيقات وما ثبت بتقرير خبير الأصوات باتحاد الإذاعة والتليفزيون.

وقد شهد رجب رزق السويركى بأن صحيفة "الوطن العربى" نشرت تحقيقًا فى شهر

فبراير ١٩٩٨م يتضمن هجومًا على شركة التوحيد والنور التى يمتلكها وشككت فى مصدر أمواله وفى جودة المنتجات التى تبيعها الشركة، ونوهت الصحيفة إلى أنها ستواصل البحث عن الحقيقة فى الأعداد القادمة وبعد النشر حضر إلى مكتبه المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان وطلب منه مبلغ خمسين ألف جنيه لوقف حملة الهجوم ضده، وذلك فى حضور الشاهد عبده التايه، فتظاهر بالموافقة وأبلغ السلطات المختصة التى طلبت منه مسايرة المتهم فيما طلبه وبتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٩٨م تم تجهيزه والشاهد الثانى فنيًا لتسجيل اللقاء بينهما والمتهم السادس عند حضوره لمقر الشركة، وفور حضور المتهم دار بينهما حوار حول مبلغ الرشوة وأنه مقابل إيقاف حملة الهجوم ضده وقام بتسليم المتهم محمود عبد الحميد الغلبان حقيبة بها مبلغ خمسين ألف جنيه المتفق عليه حيث تم ضبطه فور ذلك بمعرفة ضباط مباحث الأموال العامة.

وشهد عبده أحمد التايه بمضمون ما شهد به الشاهد السابق.

وشهد مصطفى عبد الحميد عنانى الضابط بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بأنه تلقى بلاغًا من الشاهدين السابقين يتضمن ما شهد به وبإجراء التحريات أسفرت عن صحة بلاغهما وأن المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان من خلال عمله كمحرر بصحيفة «الوطن العربى» التى يصدرها حزب العدالة الاجتماعية يقوم بتحرير تحقيقات صحفية تتضمن نشر أخبار وإشاعات كاذبة عن نشاط بعض رجال الأعمال تسىء إليهم ثم يقوم باستغلال تلك التحقيقات فى ابتزاز أموالهم لطلب مبالغ مالية مقابل عدم استمراره فى الهجوم عليهم، وإزاء ذلك استصدر إذنًا من النيابة العامة بتسجيل الأحاديث واللقاءات بين الشاهدين السابقين والمتهم السادس وبتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٩٨م ونفاذًا لهذا الإذن قام بتجهيز مكتب السيد رجب السويركى بالأجهزة الفنية حيث قام بتسجيل الحوار الذى دار بين الشاهدين والمتهم المذكور والذى تتضمن طلب وأخذ المتهم السادس المبلغ المالى المتفق عليه وقدره خمسون ألف جنيه مقابل إيقاف الحملة الصحفية ضد شركة التوحيد والنور، فقام والشاهدان التاليان بضبطه متلبسا وبحوزته مبلغ الرشوة الذى ثبت مطابقة أرقامه لما هو ثابت بالمحضر وإذن النيابة العامة.

وشهد محسن اليمانى وعلاء فتحى عفيفى الضابطان بالإدارة لعامة لمباحث الأموال العامة بمضمون ما شهد به الشاهد السابق.

وثبت من تقرير خبير الأصوات باتحاد الإذاعة والتليفزيون مطابقة صوت المتهم والشاهدين على التسجيلات التى تمت بمكتب الشاهد السيد رجب السويركى.

وأقر المتهم محمود عبد الحميد الغلبان بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أنه حرر تحقيقا مباشرًا بصحيفة «الوطن العربى» بتكليف من المتهم الأول يهاجم فيه محلات التوحيد والنور المملوكة للسيد رجب رزق السويركى وأبرز فيه السلبيات والمخالفات التى يرتكبها المذكور ثم توجه إلى مكتبه لمساومته وطلب منه مبلغ خمسين ألف جنيه مقابل إيقاف الهجوم على شركته، وتوجه يوم ٨/ ٣/ ١٩٩٨م لاستلام المبلغ المتفق عليه كرشوة وتسلم حقيبة بها المبلغ وطلب من السيد رجب السويركى وعبده التايه مصاحبته لمقر صحيفة «الوطن العربى» لتسليم المبلغ للمتهم الأول إلا أنه ضبط فور ذلك مما حال دون تسليم المبلغ للمتهم الأول.

ومن حيث إن التهمة المسندة إلى المتهم بوصف أنه توسط فى جريمة الرشوة التى طلبها المتهم الأول من الشاهدين السيد رجب رزق السويركى ثابتة فى حقه على وجه القطع واليقين من أدلة الثبوت على النحو المساق مما تقدم وأن ما ارتكبه هذا المتهم من جرم يبين بجلاء أنه عنصر فاسد استجاب للمتهم الأول فى ابتزاز أموال السيد رجب السويركى على النحو المشار إليه، وأنه كان يتعين أخذه بأدلة لثبوت القطعية وإدانته طبقًا لنص المادتين ١٠٣، ١٠٧/ ١ مكررًا من قانون العقوبات، إلا أنه ونزولاً لحكم نص المادة ١٠٧/ ٢ مكرراً من قانون العقوبات لا تملك المحكمة إلا أن تعفى هذا المتهم من العقاب لإخباره السلطات بالجريمة واعترافه بها، خاصة أن اعترافه جاء صادقًا كاملاً غطى جميع وقائع الرشوة التى ارتكبها دون نقص أو تحريف وأن اعترافه كان بتحقيقات النيابة العامة ولدى جهة الحكم ومن ثم تحققت فائدته مما يوفر لهذا الاعتراف الشروط التى تؤدى وجوبًا إلى إعفاء الوسيط من العقوبة وفقًا لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ويتعين تبعًا لذلك القضاء ببراءة المتهم السادس مما نسب إليه إعمالاً لنص المادة ٣٠٤/ ١ من قانون الإجراءات الجنائية.

فلهذه الأسباب

وبعد الإطلاع على المواد سالفة الذكر

حضوريًا للأول والثانى والثالث والسادس وغيابيًا للرابع والخامس

حكمت المحكمة:

أولاً: بمعاقبة محمد عبد العال حسن بالسجن لمدة خمس سنوات عن كل تهمة من التهمتين أولاً ٢، ٣ وتغريمه٢٠٠٠٠ جنيه (عشرين ألف جنيه) عن كلٍ وعزله من وظيفته وألزمته بالمصاريف الجنائية.

ثانياً: ببراءة محمد عبد العال حسن مما نسب إليه بالتهمتين أولاً بند ١، ٢.

ثالثاً: بمعاقبة كل من محمد محمد مرسى الشهير «طاهر البربرى» وسيد محمد عبد الجواد بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه (عشرين ألف جنيه) وألزمتهما بالمصاريف الجنائية..

رابعاً: ببراءة كل من رأفت إبراهيم سلامة وأحمد مختار محمد زكى، ومحمود عبد الحميد الغلبان.

صدر هذا الحكم وتلى علنًا بجلسة اليوم الأحد الموافق ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٣.

أمين السر	**رئيس المحكمة**
عصام	المستشار وصفي ناشد



[٢]

طعن مصطفى ومحمود بكرى فى الحكم الصادر بسجنهما لمدة سنة بتهمة سب وقذف محمد عبدالعال

مذكرة
بأسباب الطعن بالنقض

مقدمة من:

السيد محمد مصطفى بكرى

السيد محمود مصطفى بكرى

(متهمين ـ طاعنين)

ضـــد

النيابة العامة

الدكتور محمد عبد العال حسن رئيس حزب العدالة الاجتماعية وعضو مجلس الشورى.

فى الحكم الصادر بجلسة ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨

من محكمة جنايات شمال القاهرة (الدائرة ٢٢)

فى الجنحة رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ حدائق القبة.



الوقائع

كان الدكتور محمد عبد العال حسن رئيس حزب العدالة الاجتماعية وعضو مجلس الشورى قد حرك بالطريق المباشر الجنحة رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ حدائق القبة ضد كل من محمد مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة «الأحرار» والمحرر بها، محمود مصطفى المحرر بتلك الصحيفة ورئيس مجلس إدارة جريدة «الأحرار» طالبا عقابهما بالمواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧ من قانون العقوبات لنشرهم مقالات فى الصحيفة المشار إليها الصادرة أيام ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٧ أغسطس سنة ١٩٩٦ تضمنت قذفًا وسبًا علنيين فى حقه بأن قاموا بنشر أخبار وإسناد وقائع كاذبة له بصحيفة «الأحرار» لو صحت لأوجبت عقابه وتحقيره عند أهل وطنه ـ مع إلزامهم بأن يؤدوا إليه متضامنين تعويضا مؤقتا قدره ٥٠١ جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

وبعد أن نظرت الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة أصدرت حكمها بجلسة ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨ ويقضى حضوريا أولا: بمعاقبة كل من محمد مصطفى بكرى ومحمود مصطفى بكرى بالحبس مع الشغل سنة واحدة والزامهما بالمصاريف الجنائية. ثانيًا: وفى الدعوى المدنية بالزام كل من محمد مصطفى بكرى ومحمود مصطفى بكرى ورئيس مجلس ادارة جريدة «الأحرار» بصفته بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥٠١ ج خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف هذه الدعوى ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة.

وقد قرر وكيل المتهمين بالطعن بالنقض على هذا الحكم بتقرير لدى نيابة شرق القاهرة الكلية.



أسباب الطعن

السبب الأول: أخطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون إذا قضى برفض الدفع ببطلان اتصال المحكمة بالدعوى وما ترتب عليه من إجراءات المحاكمة التى انتهت بصدور ذلك الحكم:

كان الطاعنان قد دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون إعمالاً لنص المادتين ١٣٢/ ١، ٢١٤، والفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية، وقد رفض الحكم هذا الدفع بمقولة إن رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر لا يخالف أحكام القانون مادام أن المدعى المدنى قد اختصم فى صحيفة دعواه النيابة العامة ممثلة فى كل من وكيل النيابة والمحامى العام المختصين ـ وهذا الرد يتسم بالقصور ولا يواجه الدفع المبدى ولو سايرنا الحكم فى هذا النظر لفتحنا الباب أمام كل مضرور من جريمة ما أن يحرك دعواه بطريق الادعاء المباشر قبل مرتكب تلك الجريمة أيًا كان نوعها طالما أنه اختصم فى دعواه النيابة العامة وهو ما لا يمكن القول به ـ وقد غاب عن الحكم المطعون فيه أن ذلك الدفع يستند إلى نصوص صريحة قاطعة الدلالة فى أن محاكم الجنايات لا تتصل بالدعاوى التى تطرح عليها إلا بطريق الإحالة من قاضى التحقيق أو النيابة العامة ومن ذلك ما تنص عليه المادة ٢١٤ إجراءات التى تقضى بأنه «إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جناية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية رفعت الدعوى إلى المحكمة المختصة، ويكون ذلك فى مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طريق النشر، عدا الجنح المضرة بأفراد الناس، فتحيلها النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة».

كما أن المستفاد من المادتين ٢١٥، ٢١٦ إجراءات أن تختص محاكم الجنايات بجنح النشر التى تقع على غير الأفراد بينما تختص المحكمة الجزئية بالفصل فى جنح النشر التى

تقع على الأفراد. كما تنص المادة ١٥٦ إجراءات على أنه «إذا رأى قاضى التحقيق آن الواقعة جنحة، يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طريق النشر، عدا الجنح المضرة بأفراد الناس يحيلها إلى محكمة الجنايات».

وكذلك تنص المادة ٢٣٢ إجراءات على أن: تحال الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها فى الحالتين الآتيتين:

أولاً: إذا صدر أمر من قاضى التحقيق آو من النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى...

ثانيا: إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه اثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات.

ولا ينال من ذلك أن يجرى نص المادة ٣٨١ إجراءات بأن «تتبع أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة فى الجنح والمخالفات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك» فالأحكام التى يعنيه الشارع من هذا النص هى الأحكام المقررة لمباشرة الدعوى أمام المحكمة بعد الإحالة من الجهة المختصة دون الأحكام الخاصة بتحريك الدعوى أو إحالتها إلى محكمة الجنايات.

لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون لسببين:

السبب الأول: إذا قضى برفض الدفع الذى أبداه الطاعنان بعدم قبول الدعوى الجنائية قبلهما لرفعهما بغير الطريق القانونى.

السبب الثانى: خروج الحكم المطعون فيه عن إطار الدعوى حسبما حددها المدعى بالحق المدنى فى صحيفة تحريكها، إذ قضى بإدانة المتهمين بتهمة السب التى لم ترد فى تلك الصحيفة مما يعد خطأ فى تطبيق القانون، ودون أن يسبق ذلك تنبيه من المحكمة للمتهمين لذلك مما يعد إخلالاً بحق الدفاع:

طبقا للمادة ٣٠٢ عقوبات فإن القذف هو اسناد واقعة معينة للمقذوف توجب ـ لو صحت ـ عقابه أو احتقاره بين مواطنيه ـ بينما أن السب طبقا للمادة ٣٠٦ عقوبات لا يشتمل على اسناد واقعة معينة للمجنى عليه بل هو مجرد تعبير عما يتضمن خدشا للشرف أو الاعتبار.

ولما كان الثابت من مطالعة الصحيفة التى حرك بها المدعى المدنى هذه الدعوى أنه قد نسب إلى الطاعنين قيامهما بنشر المقالات موضوع الاتهام والتى حوت «أخباراً ووقائع كاذبة» منسوبة إليه الأمر الذى يستفاد منه أنه قد أراد تحريك الدعوى عما اعتبره «قذفا» فى حقه بما تضمنته تلك المقالات، وقد عاد فأكد أن جريمة القذف العلنى هى وحدها التى يطرحها على المحكمة حين طلب فى ختام تلك الصحيفة معاقبة المتهمين بالمواد أرقام ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧ من قانون العقوبات ـ وهى المواد الموثمة لجريمة القذف العلنى ـ بينما لم يورد فى تلك الصحيفة ما يفيد أنه أراد تحريك دعواه عن أى عبارات تعتبر فى حكم القانون سبًا علنيا كما أنه لم يطلب معاقبة المتهمين بالمادة الموثمة لجريمة السب العلنى وهى المادة ٣٠٦ عقوبات.

وحيث تنص المادة ٣٠٧ إجراءات على أنه (لايجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور..» وبالتالى فإن المحكمة ينبغى أن تتقيد بالوقائع المطروحة عليها وليس لها أن تحدث تغييراً فى أساس الدعوى بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة (نقض ٩/ ١٠/ ١٩٧١ مجموعة السنة ٢٢ص ٥٢٤ ونقض ٣١/ ١٢/ ١٩٧٣ مجموعة السنة ٢٤ص ١٣٠١) فإذا ما عاقبت المحكمة المتهم على تهمة أخرى لم ترفع بها الدعوى فقضاؤها باطل لإخلاله

بحق الدفاع وللمتهم أن يتمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام (نقض ١١/ ٢/ ١٩٣٥ مجموعة القواعد لقانونية الجزء ٣ ص ٤٢٥).

كما تنص المادة ٣٠٨ إجراءات على أن (للمحكمة أن تغير فى حكمه الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة فى الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور وعلى المحكمة أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك).

وواضح من نص هاتين المادتين ٣٠٧، ٣٠٨ إجراءات أن ولاية المحكمة تتقيد بحدود الواقعة التى رفعت إليها طبقا لما ورد فى آمر الاحالة أو فى التكليف بالحضور وأن المشرع قد أجاز لها ـ فقط ـ إضافة الظرف المشدد الذى يتضمن فى الغالب إضافة لواقعة لم يشملها أمر الاحالة أو التكليف بالحضور وذلك بشرط أن يتم تنبيه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد ـ إلا أن أحداً لم يقل إن من حق المحكمة أن تضيف جريمة جديدة غير التى وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور ـ ناهيك أن تقضى بإدانة المتهم عنها دون أن يسبق ذلك تنبيهه إلى هذه التهمة التى أضافتها وتمكينه من إبداء دفاعه بشأنها.

وخلافًا لهذه المبادئ المسلمة فى القانون فقد خرجت المحكمة عن حدود الدعوى التى طرحها عليها المدعى المدنى ولم تقف عند حد وقائع القذف التى حددها فى صحيفة الدعوى والتى انطوت عليها المقالات موضوع الاتهام، وإنما تجاوزت حدود الدعوى المطروحة وانتهت إلى أنه قد ثبت لديها أن الطاعنين قذفا وسبا المدعى المدنى فى علانية بطريق النشر بأن نشرا فى جريدة «الأحرار» التى يعملان بها معلومات «وصفات» لو صحت لأوجبت احتقاره. وواضح أن هذه الصفات أو النعوت التى أشار اليها الحكم توجب الاحتقار ليست سوى جريمة السب التى عناها المشرع بالمادة ٣٠٦ عقوبات ولا تدخل فى اطار القذف الذى هو إسناد لوقائع محددة توجب ـ لو صحت ـ العقاب أو الاحتقار لدى الغير.

وفضلاً عن أن الحكم أدان الطاعنين بتهمة السب التى لم تكن مطروحة على المحكمة ولم يحرك المدعى المدنى دعواه عنها - فقد أغفل الحكم أن يورد مادة العقاب التى تؤثم هذه الجريمة والتى يفترض أنه قد أعملها فى حقهما مخالفًا بذلك ما توجبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه (متى كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، فإنه يكون باطلاً، ولا يصحح هذا البطلان ما أورده فى أسبابه من أنه يتعين القضاء بالعقوبة المقررة فى القانون مادام لم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه، كما أنه لا يعصم الحكم المطعون فيه من أن يمتد إليه عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار فى ديباجته إلى مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها مادام أنه لم يفصح عن أخذه بها (نقض ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨ مجموعة السنة ٢٩ص ٧٣٥).

السبب الثالث: تجهيل الحكم المطعون فيه بدور كل واحد من المتهمين فى الأفعال المؤثمة التى أدانهما عنها باعتبارها قذفًا وسبًا فى حق المدعى المدنى - مما يعد خطأ فى القانون لخروجه على المبادئ الأساسية فى المسئولية الجنائية:

قال المدعى المدنى فى صحيفة دعواه إن المتهمين - الطاعنين - قاما بنشر أخبار ووقائع كاذبة ضده بصحيفة «الأحرار» التى يرأس الأول تحريرها - وذلك فى أعدادها الصادرة بتاريخ ١٤/٨/ ١٩٩٦ - ١٥/٨/ ١٩٩٦ - ١٧/٨/ ١٩٩٦ - ١٩/٨/ ١٩٩٦ - ٢١/٨/ ١٩٩٦ - ٢٦/٨/ ١٩٩٦ - ثم قال إن الطاعن الأول محمد مصطفى بكرى نشر مقالا باسمه فى العدد الصادر فى ١٤/٨/ ١٩٩٦ ثم عاد ونشر مقالاً آخر فى العدد الصادر فى ١٧/٨/ ١٩٩٦ وإن الطاعن الثانى محمود مصطفى بكرى نشر مقالاً باسمه فى العدد الصادر فى ١٥/٨/ ١٩٩٦ - ثم مضى فذكر أن تلك الصحيفة نشرت مقالات أخرى تحوى ألفاظًا ماسة به فى أعدادها الصادرة فى ١٩، ٢١، ٢٦ أغسطس سنة ١٩٩٦ - دون أن يحدد

من هو كاتب هذه المقالات ومن جهة اخرى فقد خلت أوراق الدعوى من أى دليل يفيد أن أيا من المتهمين ـ الطاعنين ـ هو محرر هذه المقالات الثلاث ـ ومع ذلك فقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة المتهمين ـ بتهمتى القذف السب العلنيين فى حق المدعى المدنى باعتبارهما مسئولين معا عن نشر تلك المقالات الست الواردة فى صحيفة الدعوى ـ وقد أغفل الحكم أن يحدد دور كل متهم على استقلال فى هذه الأفعال التى تشكل هاتين الجريمتين ولم يبين وجه مسئوليته عن كل واحدة من المقالات الست موضوع الاتهام، خصوصًا وأن منها ما هو موقع من أحدهما، ومنها ماهو موقع من الآحر، ومنها ما لايحمل توقيعا لأى منهما ـ الأمر الذى يرشح للقول بأن المحكمة إذ قضت بإدانة الطاعنين فإنها لم تكن قد ألمت بوقائع الدعوى إلماما كافيا وأحاطت بها عن بصر وبصيرة ـ وهو ما يخالف ماجرى به قضاء محكمة النقض من أنه «يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالإدانة قد ألمت إلمامًا صحيحًا بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها، وأنها تبينت حقيقة الأساس الذى تقوم عليها شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم. حتى يكون تدليل الحكم على صواب اقتناعه بالإدانة بأدلة مؤيدة إليه (نقض ٧٢٦ سنة ٣٥ جلسة ١٤/ ٦/ ١٩٦٥ مجموعة السنة ٧ صفحة ٥٧٦) وكذلك قضت بأن (على المحكمة أن تورد فى حكمها مايدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت اليها ووازنت بينها ـ (طعن ٢٠٥ لسنة ٣٥ جلسة ٢٥/ ٥/ ١٩٦٥ مجموعة السنة ١٦ ص ٥٢١)

وفضلاً عن ذلك فقد قال الحكم إن المحكمة قد انتهت إلى أن تلك المقالات جميعًا محررة بمعرفة المتهمين ـ معًا ـ بعد أن «أقرا» بذلك بجلسة المحاكمة ـ وأن المحكمة تقضى بمعاقبتهما «محررين فى جريدة الأحرار» ـ هو م ينطوى على استدلال بخلاف ماهو ثابت بالأوراق، إذ أن الاعتراف الذى صدر عن المتهمين بجلسة المحاكمة لم يتعد إقرار كل منهما بمسئوليته عن المقالات التى تحمل توقيعه ـ فقط ـ دون ماعداها من المقالات غير الموقعة من أى منهما ـ أما قول الحكم بأنه يعاقب المتهمين «بصفتهما محررين فى جريدة الأحرار» فهو قول ينطوى على خطأ ظاهر فى أحكام المساءلة الجنائية لتى لا مجال فيها

للمسئولية «المفترضة» أو المسئولية «التضامنية» فى العقاب إلا استثناء وفى الحدود التى نص عليها القانون صراحة إذ لا يعرف القانون الجنائى المسئولية التى تقوم على مجرد توافر صفة فى المتهم، بصرف النظر عما يكون قد صدر عنه من فعل أو نشاط مؤثم إذ الأصل فى التشريعات الجنائية أن الشخص لا يسأل بصفته شريكًا أو فاعلاً إلا عما يكون لنشاطه دخل فى وقوعه من الأعمال التى نص القانون على تجريمها سواء كان ذلك بفعل أم امتناع.

السبب الرابع: إخلال الحكم المطعون فيه بحق الدفاع إذ رفض الاستجابة لطلب المدافع عن الطاعنين بالتصريح له باستخراج صورة من الدعوى رقم ٧٥١٣ لسنة ١٩٩٧ عابدين المنظورة أمام محكمة جنايات جنوب القاهرة ـ ليدلل بها على تنازل المدعى المدنى عن شكواه:

كان المدعى بالحق المدنى قد تقدم ببلاغ إلى النيابة العامة عن وقائع قذف ارتكبها فى حقه كل من المتهمين محمد مصطفى بكرى ومحمود مصطفى بكرى وآخرون بما نشروه عنه فى إحدى الصحف متضمنا اسناد وقائع توجب عقابه واحتقاره ـ ولدى تحقيق النيابة للواقعة التى قيدتها جنحة برقم ٧٥١٣ لسنة ١٩٩٧ عابدين تقدم الشاكى ـ المدعى المدنى ـ إلى النيابة طالبا ابداء أقوال جديدة، وبسؤاله فى محضر التحقيق المؤرخ ٢٧/ ٧/ ١٩٩٧ قرر أنه يريد أن يقصر بلاغه على كل من مصطفى بكرى وحمدى حمادة واسامة الكرم وأنه يتنازل عن بلاغه بالنسبة لباقى الصحفيين الذين كان قد تقدم بشكواه ضدهم وهو محمود بكرى ـ المتهم الثانى ـ وممدوح مهران ومجدى مهنا وطارق مرتضى ونشأت أمين السيد وسعيد محمد عبيد وطارق درويش.

ومما تقدم يبين أن تنازل المدعى بالحق المدنى د. محمد عبد العال الذى تم فى الجنحة ٧٥١٣ لسنة ١٩٩٧ عن ذات العبارات بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٩٧ ـ كان لاحقا بمدة عام كامل على نشر المقالات محل الاتهام فى هذه الجنحة التى صدر فيها الحكم الطعين والذى تم فى اعداد صحيفة «الأحرار» الصادرة فى أيام مختلفة من شهر أغسطس سنة ١٩٩٦.

ولا شك أن الطاعنين يستفيدان من تنازل المدعى المدنى الذى قرر به فى الجنحة المشار

إليهـا ولو أنه اقتـصر على ما هو منسـوب للطاعن الثانى ـ محمود مصطفى بكرى ـ دون الطاعن الأول ـ محمد مصطفى بكرى وذلك إعمـالاً للأثر العينى المقرر للتنازل طبقًا لما هو مقرر بالمادة ١٠ من قـانون الإجـراءات الجنائية الـتى تنص على أن التنازل بالنسـبة لأحـد المتهمـين يعد تنازلاً بالنسبة للباقـين ـ وقد جرى قضاء محكمـة النقض فى هذا الخصوص على أن معنى التنازل فى المادة ١٠ من قانون الإجـراءات الجنائية يختلف عنه فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو فى أولاهما ذو أثر عينى مطلق يمحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على جميع المتهمـين فيها، بينما فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو أثر شـخصى يقتصر على شخص الجانى الذى قصد به لاعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم ولا تمتد إلى سواه من المتهمين (نقض ٨/ ١٠/ ١٩٥٦).

كما قـضت محكمة النقض بأن الشارع لم يرسم فى المادة ١٠ إجـراءات طريقة للتنازل فيستوى أن يقـر به الشاكى كتابة أو شفاهة كما يستـوى أن يكون صريحًا أو ضمنيًا (نقض جلسة ١٢/ ١٢/ ١٩٥٤ مجموعة السنة ٦ص ٧).

هذا ولاينال من استـفادة الطاعنين من الأثر العينى لذلك التنازل أن يكون قـد صدر من المدعى المدنى فى قضية أخرى وعن وقـائع قذف وسب مغايرة لما هو مطروح على المحكمة فى القضية الحالية ـ فالعبرة فى هذا المقام ـ ليست بوحدة واقعة القذف فى الدعوى موضوع التنازل، وفى الدعوى المطروحـة، وإنما العبرة بوحدة العـبارات والوقائع التى نسبـها الجانى إلى المجنى عليـه فى كل من الدعويين، فمـتى كانت هناك وحـدة تجمع بين مـا هو منسوب إليـه فى هذه الدعـوى وتلك ـ فـإن تنازله عـن شكواه فى إحـداها ينتج أثرًا عـينيًـا يمـتـد بالضرورة إلى شكواه فى الأخرى.

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيـه يكون قد أخل بدفاع الطاعنين اذا التفت عن طلب المدافع عنهـما سالف الذكـر بمقولة إن التنازل الصـادر عن المدعى المدنى فى جنحـة القذف الأخرى، ـ إن صح وجوده ـ فهو خاص بوقائع أخـرى غير تلك التى شملها الاتهام الماثل ـ ذلك أن المغايرة فى الوقائع المطروحـة فى القضيتين لا تنفى بالضـرورة التطابق بين عبارات

القـذف والسب محل الاتهـام فى الدعوى المنـظورة وما يقـابلها من عـبارات فى الدعـوى الأخرى ـ وقـد جرى قـضاء النقض على أنه إذا كان المـتهم قد طلب ضم قـضيـة الدعوى المقامة عليه لارتباطهـا بها فقررت المحكمة ضمها وأجلت الدعـوى مراراً لتنفيذ قرار الضم ثم حكمت فيهـا بإدانته دون أن ينفذ هذا القرار، وتعـرضت فى حكمها لواقعة فى القـضية المطلوب ضمـها كان لهـا أثرها فى النظر الذى انتهت اليـه فإنها تكون قـد اخطأت إذ كان يتعين عليها أن تعرض لدليل مسـتمد من هذه القضية وأن تنتظر ورودها ليطرح هذا الدليل على بسـاط البـحـث امـامـهـا قـبل أن تفـصل فـيـه (طعن رقم ٩٠٦ لـسنة ١٩ ق جلسـة ١٧/ ١/ ١٩٥٠ ـ مجموعة السنة الأولى).

السبب الخامس: الفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون إذ نفى الحكم المطعون فيه عن المتـهمين حسن نيتهما فـيما استهدفاه من نقد تحقـيقا للصالح العام:

من المقرر أن القصد الجنائى فى جرائم الـقذف والسب والاهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها، وقد استقرت احكام محكمة النقض على أنه (فى جرائم النشر يتعين لـبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجـودها تقدير مرامى العبارات التى يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيهـا فإذا احتوى المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير، فالمحكمة فى هذه الحالة عليها أن توازن بين الـقـصـدين، وتقـدير أيهـمـا كـانت له الغلبـة فى نفس الناشـر) (نقض ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٣ س ٤٤ ص ٨٦٣، ونـقـض س ٤٠ ص٥ ونـقـض س ٣٦ ص ١٧٧ ونقض س ١٦ ص ٧٨٧ وس ٢٩ ص ٦٩٥ و٧٦٤ وس ٢٨ ص ١٠٢١). كما أن الأصل المقرر فى القـانونين الدستورى والجنائى أنه: (لايجـوز تجريم أى عمل مما يعتـبر استعـمالا لاحدى الحريات، ومنها حـرية الصحافة وحرية التعبيـر، وحرية المعارضة). ومن باب أولى لا يجوز التـوسع فى تفسير القـيود والجرائم التى تنتج عن استـعمال هذه الحريـة (د. أحمد فتحى سرور فى الشـرعية الاجرائية ص ١٨٧) ـ ومن جهة أخرى فقـد جرى قضاء النقض

على أن حسن النية المؤثر فى المسئولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض، وهو معنى لا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم، ويكفى أن يكون الشارع قد ضبطه وأرشد إلى عناصره فى نص معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاضى من تلك القاعدة العامة الواجبة الاتباع.

وحسن النية المشترط فى المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ليس معنى باطنيا بقدر ماهو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور، رغم تقديره لها تقديرا كافيا واعتماده فى تصرفه على أسباب معقولة، فيلزم أن يكون موجه القذف يعتمد فى ضميره صحته، حتى يمكن أن يعد صادرا عن سلامة نية. (نقض ١١/١١/١٩٤٦ مجموعة القواعد ج٧ع ٢٠ ص ١٩٩ وما بعدها، وجرائم النشر لمحمد عبد الله ص ٢٩٩).

ويقول الاستاذ محمد عبد الله فى كتاب «جرائم النشر» ص ٣١٤ إن حق النقد حين يرد على موضوع قابل له يكون واسع الحدود ـ فالنقد يبقى نقدا ويظل على براءته ولو كان خاطئا ولو حصل بعنف وحده.

وينبغى ألا يعتمد القاضى على عبارات تؤخذ على حدة، بل يجب أن تقدر المقالة ككل، فإذا كان بها انحراف عن الصدق كان النقد غير نزيه، أما إذا لم يوجد هذا الانحراف او كان ضئيلا وفى حدود ميدان المناقشة النزيهة واختلاف النظر كان النقد مباحا ـ على أنه يجب ان يكون مفروضا ان لكل شخص الحق فى اعتناق الرأى الذى يرضاه مهما كان خاطئا او مبالغا فيه أو عنيفا ، ولكن بشرط أن يلتزم فى طريقة تعبيره عن رأيه الحدود المعقولة للنقد النزيه.

وخطأ الرأى لايخرج به الناقد عن دائرة الاباحة، وليس للقاضى أن يحاسب المتهم على أساس رأيه هو فى الموضوع الذى عالج المتهم الكتابة فيه أو التعليق عليه ـ فقرب رأى المتهم من رأى القاضى فى هذا الموضوع أو بعده عنه لا اهمية له، انما المهم هو اعتقاد الناقد صحة مايرى وعدم تجاوزه فى التعبير عنه دائرة اعقول المنتظر من مثله فى مثل ظروفه.

وللناقد أن يستنتج من الواقعة التى تعلق عليها، الباعث إليها، وله فى هذا الصدد أن يسند إلى الغير بواعث سيئة أو غير كريمة متى كانت الوقائع الصحيحة التى يؤسس عليها نقده تشفع لهذا الاسناد وتبرره، وكان ظاهرا من عبارات الناقد أنه يستخلص تلك البواعث من تلك الوقائع لا من مصدر آخر غيرها (جرائم النشر ـ محمد عبد الله ـ ص ٣١٤)

ثم يمضى الاستاد محمد عبد الله ـ فيقول (ص ٣١٥): إن مجرد المبالغة أو حتى المبالغة الشديدة قد لا تجعل النقد غير نزيه، ومهما تبين رأى الناقد خاطئا فى نظر الحقيقة أو مهما تبين متعصبا لفكرة سابقة فإنه يجوز أن يظل فى دائرة النقد المباح ـ أن الناقد إذا استعمل عبارات شديدة فى موضوع أثار خواطر الناس وحرك مشاعرهم يجب أن يقابل بتسامح شديد وأن يفسح له مجال العذر متى كان يعتقد فى ضميره مايقول.

وفى موضع آخر من مؤلفه يقول: وتردد المحكمة الدستورية العليا هذا المعنى نفسه فتقول «..... ولا شبهة أن المدافعين عن آرائهم كثيرا ما يلجأون إلى المغالاة، وأنه إذا أريد لحرية التعبير أن تتنفس فى المجال الذى لا يمكن أن تحيا بدونه فإن قدرا من التجاوز يتعين التسامح فيه، ولا يسوغ بحال أن يكون الشطط فى بعض الآراء مستوجبا إعاقة تداولها..» (القضية ٣٧ لسنة ١١ ق دستورية جلسة ٦/ ٢/ ١٩٩٣).

لما كان ذلك وكان المدافع عن المتهمين قد تقدم إلى المحكمة لدى المرافعة فى الدعوى بجلسة ١٤/ ٧/ ١٩٩٨ بثمانى حوافظ تنطوى على عديد من المستندات ـ من بينها تقرير من الرقابة الإدارية وصور من احكام قضائية ومحاضر تحقيق فى احدى قضايا الجنح، وقرار للجنة شئون الاحزاب السياسية وخبر منشور بصحيفة «الأهرام» ومنشور ضد المدعى المدنى صادر عن أحد العاملين بالجمعية العلمية الطبية التى كان يرأسها ذلك الأخير وعدة شكاوى مقدمة إلى جهات التحقيق المختلفة ضد المدعى المدنى، وخطاب من فضيلة شيخ الأزهر يبدى فيه الرأى فيما تنشره الصحيفة التى يصدرها المدعى عليه وأنه مخالف للآداب والتقاليد ـ وقرار صادر من النقابة العامة للصحفيين بإحالة المدعى المدنى إلى التحقيق فيما تضمنته الشكاوى المقدمة ضده ـ ومذكرة يناشدونه فيها منع المدعى المدنى عن المشاركة فى

مناقشة قانون الصحافة ـ ومذكرة من مواطن يروى فيها اغتصاب المدعى المدنى شقته بطريق التحايل والتزوير، وقصاصات من بعض الصحف تنسب إلى المدعى المدنى أنه نشر أخبارا كاذبة عن العراق، وورقة من صحيفة الوطن التى يصدرها تبين أنه ينشر بها الصور الفاضحة، وبيان صادر عن بعض الصحفيين يؤكد أن المدعى المدنى كان يتعمد تشغيل غير النقابيين فى الصحيفة التى يرأس تحريرها، وصورة القرار الموقع من المدعى المدنى والذى نصب به نفسه مديرا تنفيذيا لمشروع اسرة المستقبل ـ وصور لعدة شكاوى مقدمة إلى المسئولين ضد المدعى المدنى فى وقائع تمس سلوكياته، وقصاصات مما نشرته صحيفة «الوفد» ومجلة «روزاليوسف» بشأن بعض تصرفات المدعى المدنى المخالفة للقوانين والأعراف ونماذج من مقالات فاضحة نشرتها صحيفة «الوطن العربى» الذى يرأس تحريرها المدعى، والمستفاد من هذه المستندات ـ فى جملتها ـ أن المدعى المدنى ـ قد خرج على جميع القيم والتقاليد والاعراف وهبط فى سلوكياته ـ وعلى نحو غير مسبوق ولا مألوف ـ عن المستوى اللائق برجل نصب نفسه للعمل العام ـ فهو رئيس لأحد الأحزاب السياسية فى مصر ـ هو حزب العدالة الاجتماعية ـ ورئيس تحرير صحيفة «الوطن العربى» التى يصدرها ذلك الحزب، فضلا عن أنه عضو معين بمجلس الشورى ـ وهى مناصب تلقى عليه مسئوليات كبيرة بحكم أنه رجل عام مشتغل بشئون السياسة مما يضعه فى نظر المواطنين موضع «القدوة» الذى ينبغى أن ينأى بنفسه عن الصغائر والدنايا وسفاسف الأمور، وأن يتنزه ـ قدر الاستطاعة ـ عن كل ما يشين، بل عن أى تصرف يضعه موضع الشبهة أو الريبة الأمر الذى يرجح أن المتهمين كانا يقصدان من وراء المقالات المنسوب إليهما نشرها كشف هذه الأخطاء والتجاوزات والانحرافات التى تورط فيها المدعى المدنى وغرق فيها حتى أذنيه، وهما بذلك قد مارسا حق النقد، وكانا حسنى النية فى هذا النقد إذ كان هدفهما هو الصالح العام ـ خصوصا وأنه لم يثبت وجود أي خلاف شخصى بين أى منهما وبين المدعى المدنى ـ ولا ينال من ذلك أن تكون هناك عبارات مما حوتها بعض المقالات موضوع الاتهام ظاهرة القسوة، ما دامت هذه القسوة ليست مقصودة بذاتها من كاتب المقال، وانما جاءت عرضا فى سياق الهدف الرئيسى من المقال ـ وهو النقد بقصد

صلاح الأمر الذى يكون معه حسن النية قد توافر لدى من قام بتحرير تلك المقالات موضوع الاتهام.

ولقد أشار الحكم المطعون فيه ـ تفصيلا ـ إلى تلك المستندات التى تقدم بها المدافع عن الطاعنين (من ص ٦ حتى ص ١٠) إلا أنه بعد ذلك أسقطها من حسابه عندما أبان عن العقيدة التى كونتها المحكمة بشأن ثبوت الاتهام المنسوب إلى المتهمين، بل إنه قطع بسوء نية المتهمين وبأنه يحق عقابهما حتى ولو كان فى مقدورهما أن يقيما الدليل على صحة ما قذفا به المجنى عليه ـ الأمر الذى مؤداه أن الحكم المطعون فيه قد التفت تماما عن ذلك الحشد الكبير من المستندات المقدمة من الطاعنين وأهدر ما لها من دلالة قاطعة على حسن نيتهما وأيضا على صحة ماتضمنته المقالات المذيلة بتوقيع أى منهما من عبارات تعد قذفا فى حق المدعى المدنى ـ وهو ما يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه.

لذلك

يلتمس الطاعنان تحديد أقرب جلسة للمرافعة فى هذا الطعن ثم الحكم بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى الجنائية شكلا أو ببراءة الطاعنين مما نسب إليهما ـ وعلى أية حال ـ برفض الدعوى المدنية والزام المدعى المدنى بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة ـ واحتياطيا: بإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة للحكم فيها مجددا مشكلة من قضاة آخرين.

عن الطاعنين

محمد فهمي الدماطي

عادل المقصود عيد

المحاميان بالنقض



[٣]

الاستشكال المقدم فى تنفيذ حكم حبس مصطفى ومحمود بكرى

إشكال فى تنفيذ الحكم الصادر فى جنحة رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ جنح حدائق القبة

السيد الأستاذ المستشار/ النائب العام

تحية طيبة وبعد..

يتقدم بهذا لسيادتكم كل من:

١ـ السيد/ محمد مصطفى بكرى ـ رئيس تحرير جريدة «الأسبوع»

٢ـ السيد/ محمود مصطفى بكرى ـ نائب رئيس تحرير جريدة «الأسبوع»

٤٥ (أ) شارع شامبليون ومحلهما المختار مكتب الأستاذ محمد فهمى الدماطى المحامى الكائن بعمارات المروة ـ عمارة ٢ ـ حلوان ـ القاهرة.

الموضوع

١ـ بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨ صدر ضد الطالبين حكم فى الدعوى رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ جنح حدائق القبة «جنحة صحفية» من محكمة جنايات جنوب القاهرة «د/ ٨ جنايات» قضى بحبس كل منهما سنة مع الشغل والزمهما بالمصاريف الجنائية.

٢ـ طعن الطالبان على هذا الحكم بطريق النقض الذى قيد تحت رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٩، إلا أن المستشكلين قد فوجئا يوم الاثنين الموافق ٢/ ٦/ ٢٠٠٣ بقوة من رجال تنفيذ الأحكام حيث تم القبض عليهما بقصد تنفيذ الحكم سابق البيان بزعم أن الطعن بالنقض قد صدر فيه حكم برفضه.

٣ـ ولما كان المستشكلان يرغبان فى الاستشكال فى هذا الحكم طالبين وقف تنفيذه فهما يستشكلان للأسباب التالية:

السبب الأول:

عدم صحة سند التنفيذ

كان الدكتور/ محمد عبدالعال حسن رئيس حزب العدالة الاجتماعية وعضو مجلس الشورى (سابقًا) قد حرك بالطريق المباشر الجنحة رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ حدائق القبة ضد كل من مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة «الأحرار» وقتها ومحمود مصطفى بكرى المحرر بذات الصحيفة «المستشكلان» طالبًا عقابهما بالمواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧ عقوبات لنشرهما مقالات فى الصحيفة المشار إليها فى الأعداد أيام ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٧ أغسطس سنة ١٩٩٦ والتى زعم أنها تضمنت قذفاً وسبًا علنيًا فى حقه، وبتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨ أصدرت الدائرة ٨ جنايات جنوب القاهرة الحكم المستشكل فى تنفيذه فطعن الطالب على هذا الحكم بطريق النقض الذى قيد برقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٩.

وفى ذات الوقت أصدر السيد الأستاذ المستشار النائب العام قرارًا بوقف تنفيذ هذا الحكم.

ولما كان موضوع النشر فى حق «د. محمد عبدالعال» والذى دين به المستشكلان بالحكم المستشكل فى تنفيذه هو أنهما وصفاه بالابتزاز والرشوة واستغلال صحيفته بالمخالفة لميثاق الشرف الصحفى وهى أمور صحيحة حيث قدمت النيابة العامة المدعو/ محمد عبدالعال إلى المحاكمة الجنائية بذات التهم التى نشر عنها المستشكلان وصدر حكم ضد د. محمد عبدالعال بتاريخ ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٣ من محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة فى القضية رقم ١٨٥٤ لسنة ٢٠٠٢ جزئى والمقيدة رقم ١٩٦ سنة ٢٠٠٢ كلى والذى قضى بسجنه عشر سنوات.

وهذا الحكم الذى صار عنوانًا للحقيقة يؤكد أن ما نشره المستشكلان هو الحق والحقيقة ولا شيء غيرها. ورغم صدور حكم محكمة النقض تظل الحقيقة واضحة للعيان وهى أن الحكم المستشكل فى تنفيذه عار من الصحة لأن هناك حكمًا قضائيًا آخر آكد وجهة نظر المستشكلين باعتبارهما من كبار الصحفيين ويرأسان الآن جريدة الأسبوع المستقلة.

السبب الثانى

إن العقوبة المستشكل فى تنفيذها سبق لسيادة المستشار النائب العام أن قضى بوقفها ولم تستوف حتى الآن إجراءات إلغاء وقفها (م ٥٦ ـ ٥٩ عقوبات).

لذلك

يلتمس المستشكلان التكرم بتحديد أقرب جلسة ممكنة أمام المحكمة المختصة وذلك لوقف تنفيذ الحكم الصادر فى الجنحة الصحفية رقم ١٥٥٦٦ جنح حدائق القبة والصادر بجلسة ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨ من (د/ ٨ جنايات) جنوب القاهرة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

مقدمه

محمد فهمى الدماطى

المحامى

بصفته وكيلاً عن المستشكلين

٢/ ٦/ ٢٠٠٣م

[٤]

الالتماس المقدم للنائب العام بشأن وقف تنفيذ الحكم الصادر بحبس مصطفى ومحمود بكرى

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المستشار/ النائب العام

بعد التحية والاحترام

يتقدم بهذا الالتماس كل من:

محمد مصطفى بكرى ومحمود مصطفى بكرى رئيس ونائب رئيس جريدة «الأسبوع»

ومقرها ٤٥ أ ش شامبليون ـ القاهرة ومحلهما المختار مكتب الأساتذة/ عادل عيد ومحمد الدماطى وسامح عاشور ـ المحامين ـ ٣٣ ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة

الموضوع:

التماس إعادة نظر طبقًا لأحكام المادة ٤٤١ إجراءات

١) أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمها رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ جنح حدائق القبة بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ٩٨ ضد الطالبين بحبس كل منهما سنة وإلزامهما بالمصاريف الجنائية بعد أن حرك السيد/ محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة فى ذلك الوقت دعواه بالطريق المباشر على سند من السب والقذف الذى تلقاه فى بعض أعداد جريدة «الأحرار» التى أصدرها الطالبان.

٢) وحيث إن ما نسب من سب وقذف فى حق المدعى بالحق المدنى كان فى مجمله وتفصيله استغلال رئيس الحزب المذكور لنفوذه وابتزاز المواطنين بالنشر فى جريدته والتعريض بهم واجتلاب الإعلانات بطريق التهديد وتلفيق الوقائع الصحفية

إلا أن الطالبين فى ذلك وفى رأى الحكم الصادر لم يقدما ما يفيد المصلحة العامة لعدم قناعة المحكمة بثبوت هذه الوقائع فى حق المذكور.

٣) ولما كانت عنايته سبحانه وتعالى لا تغيب ولا تغفل ولا تختل فقد قدم

السيد/ محـمد عبدالعال إلى محكمة جنايات القـاهرة فى القضية رقم ١٨٥٤ لسنة ٢٠٠٢ العجـوزة المقيـدة برقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٢ كلى بتهـمة الابتزاز والارتشـاء والاستـيلاء على أموال المواطنين بغير حق وأصدرت مـحكمة الجنايات حكمها بتاريخ ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٣ على ذلك المدعى بالسـجن عشر سنوات وعن ذات الوقـائع التى عجز الطـالبان عن إثباتهـا أمام محكمة الجنايات فى الحكم رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ جنح حدائق القبة.

٤) ولما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على جواز طلب إعادة النظر فى الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة فى مواد الجنايات والجنح فى عدة أحوال منها:

فقرة٢: «إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعـة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض يستنتج فيه براءة أحد المحكوم عليهما».

فقرة٥: «إذا حدثت أو ظهـرت بعد الحكم وقائع أو إذا قـدمت أوراقا لم تكن مـعلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه».

هذا وقد أجمع الفقه على أنه "يكفى أن يكون من شأن الواقـعة الجديدة خلق الاحتمال بالبراءة أى إقامة قرينة بالبراءة أو على الأقل إثرة الشك الجدى فى الإدانة ولا يشترط الفقه أن تحمل الواقـعة الجديدة يقـيناً بالبراءة إذ القـول بغير ذلك يعـنى انحسار الفـقرة الخامـسة وتجردها من الفائدة العملية

(د. محـمود نجيب حـسنى ص ١٤٥٩ شرح الإجراءات الجنائيـة طبعة ٩٨ ـ د. أحـمد فتحى سرور ص ٤٨٠ الدكتور مأمون سلامة جـ ٢ صـ ٦٢٨)

ومن التطبيقـات العملية والقضـائية التى ساقها الفـقه لبيان جدوى الواقـعة الجديدة إذا ثبت أن شاهد الإثبات كانت شهادته زوراً ولكن لا يـمكن إدانته لتقادم الدعوى الجنائية أو أن يصدر بـعد الحكم حكم بالإدانة ضـد شخص آخر لا يـتناقض مع الحكم ولكن يكشف عن وقـائع تستـخلص منها براءة المحكوم علـيه ويجـوز أن يكون الحكم الذى يكشف عن هذه الوقائع حكمًا بالبـراءة أو أن يثبت بناء على الواقعة الجديدة انتفاء أحـد أركان الجريمة (نقض ٣ مـايو ١٩٧٠ المجمـوعـة س ٢١ رقم ١٥٣ صـ ٦٤٦) ومن جمـاع مـا تقدم فـإن

الحكم الجديد الصادر ضد المدعو/ محمد عبدالعال بالسجن لمدة عشر سنوات عن الوقائع التى كانت محل المحكمة الأولى للحكم الملتمس منه يضحى بمثابة وقائع جديدة لم تكن تحت بصر الحكم الملتمس منه ويقطع الحكم بإدانة المدعو/ محمد عبدالعال بصحة وسلامة ما نشر بمعرفة الملتمسين ويتأكد أو على الأقل يترجح صدق إسنادها وصحة عقيدتها فيما قاما به بما يؤدى حتما وبطريق اللزوم المنطقى إلى براءة الملتمسين.

بناء عليه

وإعمالا للفقرتين ٢، ٥ من المادة ٤٤١ إجراءات يتقدم الطالبان بالالتماس الماثل وطبقًا للمواد ٤٤٢، ٤٤٣ إجراءات جنائية للسيد المستشار/ النائب العام للتفضل برفع الأمر لمحكمة النقض وتحديد أقرب جلسة لنظر موضوع الطلب.

وفى الموضوع بقبول الالتماس وبراءة الملتمسين من الحكم رقم ١٥٥٦٦ لسنة ٩٦ الصادر من محكمة الجنايات بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨ والمشمول بالطعن رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٩ الصادر به حكم محكمة النقض بتاريخ ١/ ٦/ ٢٠٠٣ وما يترتب على ذلك من آثار.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

وكيل الملتمسين

سامح محمد عاشور

المحامى بالنقض

[٥]

حيثيات حكم قبول استشكال مصطفى ومحمود بكرى والإفراج عنهما

أودعت محكمة جنايات القاهرة الدائرة ١٩ برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوى وعضوية المستشارين محمد الحمصانى ومحمد أبو العيون حيثيات الحكم الصادر بقبول الاستشكال المقدم من مصطفى ومحمود بكرى فى الحكم الصادر ضدهما من محكمة الجنايات والذى قضى بحبسهما سنة فى واقعة قذف محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة الاجتماعية المحكوم عليه بعقوبة السجن (١٠ سنوات) فى قضية رشوة وابتزاز.

قالت الحيثيات: حيث إن المستشكلين محمد مصطفى بكرى ومحمود مصطفى بكرى قد استشكلا فى الحكم الصادر فى القضية رقم ١٥٥٦٦ لسنة ٩٦ جنح حدائق القبة (جنحة صحفية) الصادر عن محكمة جنايات القاهرة والذى قضى بحبس كل منهما سنة مع الشغل وإلزامهما بالمصاريف الجنائية. وطلبا وقف تنفيذ ذلك الحكم لحين الفصل فى الالتماس المقدم منهما للمستشار النائب العام بتاريخ ٣ يونيه ٢٠٠٣ لإعادة النظر فى هذا الحكم خاصة أنه أصبح حكمًا نهائيًا لأن محكمة النقض رفضت الطعن بالنقض المقدم منهما فيه. وأسس المستشكلان استشكالهما على أنهما كانا قد أدينا فى ذلك الحكم تأسيسًا على أنهما قذفا فى حق محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة ووصفاه بأنه مرتشٍ وبعد صدور الحكم ضدهما قدمت النيابة العامة رئيس الحزب المذكور بتهمة الرشوة إلى محكمة جنايات القاهرة فى القضية رقم ١٨٥٤ لسنة ٢٠٠٢ التى قضت بجلسة ٢٥ مايو ٢٠٠٣ بسجنه ١٠ سنوات مما يؤكد أن ما نشره المستشكلان ضد المذكور هى أمور حقيقية ثبتت صحتها من حكم محكمة الجنايات وليست قذفًا منهما فى حق رئيس الحزب المذكور. وقد طلبت النيابة العامة رفض الاستشكال والاستمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فيه لأنه أصبح حكمًا باتًا لرفض محكمة النقض الطعن المقدم من المستشكلين عليه وطلب دفاع المستشكلين إيقاف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الالتماس المقدم للنائب العام.

ومن حيث إن المادة ٤٤١ إجراءات جنائية نصت على جواز طلب إعادة النظر فى الأحكام النهائية فى قضايا الجنايات وذكرت فى مقدمتها الثانية أن إحدى الحالات التى يجوز فيها ذلك حالات ما إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم آخر

على شخص آخر من أجل ذات الواقعة وكان بين الحكمين تناقض يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما وأنه على طالب إعادة النظر فى الحكم تقديم طلبه إلى النائب العام مبيناً فيه الوجه الذى يستند إليه فى طلب إعادة النظر ويرفع النائب العام الطلب بإعادة النظر إذا رأى قبوله إلى محكمة النقض خلال ثلاثة أشهر التالية لتقديمه بتقرير يبين فيه رأيه بالنسبة لقبول إعادة النظر فى الحكم وعدم قبوله مرفقًا به التحقيقات التى قد يكون قد رأى اجراءها فى الطلب المقدم إليه وتفصل محكمة النقض فى الطلب بعد سماع رأى النيابة العامة وأقوال مقدم الطلب فإن رأت قبوله تحكم بإلغاء الحكم وتقضى ببراءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة وإلا فتحيل الدعوى إلى المحكمة التى أصدرت الحكم مشكلة من مستشارين آخرين للفصل فى موضوع الدعوى ولما كان الثابت لدى المحكمة أن الحكم المستشكل فيه قد صدر على المستشكلين لقذفهما فى حق محمد عبدالعال واتهامه بالرشوة على صفحات إحدى الجرائد وعجز كل منهما فى حينه إثبات صحة اتهامهما له وبعد ذلك ثبت عن حكم محكمة جنايات القاهرة ثبوت هذا الاتهام فى حق المذكور فإن ذلك يترتب عليه على سبيل القطع أن الالتماس المقدم منهما للنائب العام يكون مستندًا إلى أساس سليم من القانون ولما كان ما تقدم فعلى الرغم من أن المادة ٤٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه لا يترتب على طلب اعادة النظر إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالإعدام فإن المحكمة تنتهى إلى أن تنفيذ ذلك الحكم ضد المستشكلين يلحق بهما أضرارًا جسيمة ويخل باعتبارات العدالة التى تعلو أى اعتبارات أخرى بما فيها اعتبارات النظام العام.

فإن المحكمة استهداء بهذا المبدأ تستند فى قضائها هذا استنادًا إلى سلطتها فى قبول الاستشكالات فى تنفيذ الأحكام واستنادًا إلى أنه لو كان ثابتًا بحكم محكمة الجنايات المتقدم إدانة محمد عبدالعال فى تهمة الرشوة أن يقضى حتمًا ببراءة المستشكلين وتطبيقًا لنص المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية تطبيقا صحيحا تنتهى إلى أن من سلطتها إعمالاً للعدالة أن توقف تنفيذ الحكم ايقافًا مؤقتًا حتى يفصل النائب العام فى الالتماس المقدم إليه بطلب إعادة النظر.

وليس فى هذا القضاء مخالفة لمبادئ القانون لأن الإيقاف هنا ليس مطلقًا ولكنه مؤقت على شرط هو فصل النائب العام فى الالتماس المقدم إليه. كما أنه ليس فى هذا ما يخالف رفض محكمة النقض الذى قضى برفض الطعن بالنقض المقدم من المستشكلين على الحكم الصادر ضدهما. لأنه فى نهاية الأمر إذا قبل النائب العام الالتماس المقدم إليه فإن الموضوع يرسل منه إلى محكمة النقض لتقول بذاتها القول الفصل فيه. وتبين المحكمة أن ما انتهت إليه يساير الحكمة فى النص على اشكالات التنفيذ وأن كون الحكم باتًا يعطيه حصانة من إيقاف تنفيذه طالما أن الأمر يرد إلى الجهة القضائية التى تصدر الأحكام الباتة وهى محكمة النقض.

مقالات ومتابعات لقضية حبس مصطفى ومحمود بكرى



[١]

العادلى يأمر بالتحقيق مع القائمين على تنفـيـذ الحكم ضـد بكرى

علم «الأهرام» أن السيد حبيب العادلى وزير الداخلية أمـر بإجراء تحقيق عاجل مع القائمين على تنفيذ الحكم الصادر ضد مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيـفة «الأسبوع»، ومحمود بكرى الصحفى بالجريدة لتنفيذ الحكم بحبسهما سنة فى وقت مـبكر صباح أمس بالمخالفة للتعليمات الصادرة بتنظيم تنفيذ الأحكام، ومراعاة البعد الاجتماعى والإنسانى.

جريدة الأهرام
٢٠٠٣/٦/٣

[٢]

القاهرة: صحفيان فى السجن تنفيذاً لحكم قضائى

القاهرة ـ حازم محمد:

دهمت قوة من الشرطة المصرية فجر أمس منزل رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» المستقلة مصطفى بكرى وشقيقه محمود مدير تحرير الصحيفة، تنفيذاً لحكم قضائى بسجنهما لمدة عام.

وعلم أن الشقيقين اللذين تم احتجازهما لساعات فى مديرية أمن القاهرة تم نقلهما ظهراً إلى سجن طرة (جنوب العاصمة) لقضاء فترة العقوبة التى صدرت عليهما لادانتهما بتهمة القدح والذم فى حق رئيس حزب العدالة الاجتماعية السابق محمد عبدالعال.

وترجع وقائع القضية للعام ١٩٩٨، عندما قدم عبدالعال دعوى قدح وذم فى حق الشقيقين حينما كان مصطفى يتولى رئاسة تحرير صحيفة «الأحرار» المعارضة وقضت المحكمة عليهما بالسجن لمدة عام، غير أن النائب العام قرر وقف تنفيذ الحكم حتى الفصل فى الطعن المقدم إلى محكمة النقض.

يذكر أن محمد عبدالعال، قبل أسبوع لإدانته بتهم الرشوة والابتزاز، بالسجن عشر سنوات وعزله من منصبه رئيساً للحزب ورئيساً لمجلس إدارة صحيفة «الوطن العربى».

وقال مصطفى بكرى، فى اتصال اجرته «الحياة» معه على هاتفه النقال أثناء اقتياده إلى السجن انه واثق من انفراج الأزمة، مشيراً إلى صحة ما نسبه وشقيقه إلى عبدالعال والذى اثبتته المحكمة قبل أسبوع من خلال إدانته.

وعلم أن نقيب الصحفيين إبراهيم نافع قدم مذكرة إلى النائب العام أمس طالبه فيها

بوقف تنفيذ الحكم ضد الشقيقين، وإعادة إجراءات المحاكمة، استنادا إلى معلومات جديدة تضمنتها حيثيات الحكم بإدانة عبدالعال والتى أثبتت صحة ما نسبه مصطفى وشقيقه إليه من تهم.

وأصدرت النقابة بيانًا أعربت فيه عن « لاستياء والقلق للقبض على الزميلين الشقيقين»، ولفتت إلى أن «حرية الصحفيين مصطفى ومحمود أضيرت بسبب استمرار مواد عقوبة حبس الصحفيين فى قضايا النشر» .. وشددت على أن استمرار هذا المبدأ «يمثل قيدًا على حرية التعبير» .. وطالبت بإلغاء هذه العقوبات واستبدالها بعقوبة الغرامات المالية فى حالة الإدانة.

واعتصم نحو مائة صحفى فى مقر النقابة أمس احتجاجًا على الاعتقال واحتشدوا على مدخل المبنى الكائن فى وسط القاهرة مرددين الهتافات المنددة بقانون الصحافة وعقوبة حبس الصحفيين وطالبوا بوقف تنفيذ العقوبة ضد الشقيقين بكرى.

وجاءت عملية توقيف الشقيقين بكرى وسط ظروف وملابسات أثارت جدلاً واسعًا على خلفية حملات عنيفة شنتها الصحيفة فى الأسابيع الأخيرة على المواقف العربية من الغزو الأمريكى ـ البريطانى للعراق إلى جانب قضايا الفساد التى توالى كشفها فى الآونة الأخيرة.

غير أن مراقبين استبعدوا الربط بين هذه المواقف وبين تنفيذ الحكم الصادر على الشقيقين على خلفية توجيهات عامة صدرت فى الشهور الأخيرة بمتابعة التنفيذ الفورى للأحكام القضائية لاسيما للشخصيات العامة وهو ما تكرر فى قضايا عدة ومنها حالة قضية رئيس اللجنة الاقتصادية فى مجلس الشعب عبدالله طايل ورجل الأعمال حسام أو الفتوح وأخيرًا رئيس حزب العدالة الاجتماعية محمد عبدالعال الذى تم توقيفه بعد نصف ساعة فقط من صدور الحكم ضده.

[٣]

لتنفيذ حكم السب والقذف ضد رئيس «العدالة»

اعتقال مصطفى بكرى وشقيقه محمود وترحيلهما إلى سجن القاهرة

القاهرة ـ مصطفى إمام ـ الوكالات:

ألقت أجهزة الأمن المصرية أمس القبض على مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» المستقلة وشقيقه محمود بكرى نائب رئيس تحرير الصحيفة تنفيذاً لحكم صادر ضدهما بالسجن عامًا لكل منهما.

وكان الحكم قد صدر قبل خمس سنوات فى دعوى سب وقذف اقامها محمد عبدالعال الذى كان يتولى رئاسة حزب العدالة المعارض ويدير صحيفة «الوطن العربى» الصادرة عن الحزب.

ولم تنفذ السلطات المعنية الحكم الصادر ضد الاخوين بناء على قرار من رجاء العربى النائب العام حينئذ بوقف التنفيذ لحين بت الطعن المقدم منهما إلى محكمة النقض

وأيدت محكمة النقض الأحد الحكم الصادر ضد الشقيقين.

وكان عبدالعال الذى صدر قبل أيام حكم بسجنه هو نفسه عشر سنوات لإدانته بالرشوة والابتزاز فى قضية منفصلة قد اتهم مصطفى بكرى وشقيقه بالسب والقذف أثناء توليهما إدارة تحرير جريدة «الأحرار» المعارضة فى عام ١٩٩٨.

ويطالب الصحفيون بالإفراج عن مصطفى بكرى وشقيقه محمود استناداً إلى طعن قدماه إلى المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية حبس الصحفيين فى قضايا النشر.

ويطالب الصحـفيون أيضًا بإلغـاء المادة ٤١ من قانون ٩٦ لسنة ٩٦ بالعقوبـات الخاصة بحبس الصـحفييـن، وهو المبدأ الذى وافقت عليـه الجمعيـة العموميـة لنقابتهم عـدة مرات وتطالب به الأجهزة المختلفة.

يذكرأن البرلمانيين أعضاء نقابة الصحفـيين، تقدموا بطلب إلى مجلس الشعب منذ أكثر من عام بحذف المادة التى تنص على حبس الصحـفيين ولـم ينظر الطلب حتى الآن، وكانت صحيفة «الأسبوع» قد اثارت مع صحف مستقلة أخرى العديد من قضايا الفساد التى نالت اسماء كـبيرة، أشهرها قـضية يوسف عبدالرحـمن وكيل وزارة الزراعة وطالبت الصحـيفة بالتحقيق مع وزير الزراعة يوسف والى.

جريدة القاهرة

٢٠٠٣/٦/٣

[٤]

صباح الثلاثاء

واثقًا فى شجاعة الرئيس مبارك أطالب بالإفراج عن الأخوين بكرى

أعترف بداية أننا جميعًا فى مصر ندين للرئيس حسنى مبارك بتحية إعزاز وتقدير على سعة صدره، وحرصه الشديد على رعاية «صاحبة الجلالة» الصحافة باعتبارها ضمير الوطن.

وأذكر له قراره الشجاع برفض القانون ٩٦ لسنة ٩٦ الذى عرف إعلاميًا بقانون «اغتيال حرية الصحافة»، وهو قانون حاول ترزية القوانين أن يضيفوه إلى ترسانة من القوانين السيئة السمعة التى تكبل وتقيد حرية المجتمع.

وأناشده ـ ثقة منى فى تفهمه الكامل وفى انتصاره الدائم لحرية الرأى ـ إعمال سلطاته الدستورية التى قررتها المادة ١٤٩ من الدستور، والعفو عن مصطفى بكرى رئيس تحرير «الأسبوع»، وشقيقه محمود نائب رئيس التحرير.

وأعتبره التماسًا بمثابة «مناشدة» يرفعها صحفيون اعتصموا فى مقر نقابتهم، مطالبين الرئيس بالتدخل.

وأومن أن راعى حرية الرأى والفكر والتعبير فى مصر الرئيس حسنى مبارك سيستجيب. فلقد آلمنى للغاية ما حدث مع الأخوين بكرى، وفرض على تصور البعض ما تتعرض له حرية الصحافة من عسف وترويع أن اسأل نفسى ماذا يحدث فى بلادنا؟ ولماذا الآن؟ ومن المستفيد من تصور قصف الأقلام، وترويع المفكرين وأصحاب الرأى وقادة المجتمع؟

والحقيقة أن المستفيد الوحيد من كل ذلك هم أعداؤنا المتربصون بنا، والساعون إلى الإضرار بمصالحنا.

[٤]

صباح الثلاثاء

واثقا فى شجاعة الرئيس مبارك أطالب بالإفراج عن الأخوين بكرى

أعترف بداية أننا جميعًا فى مصر ندين للرئيس حسنى مبارك بتحية إعزاز وتقدير على سعة صدره، وحرصه الشديد على رعاية «صاحبة الجلالة» الصحافة باعتبارها ضمير الوطن.

وأذكر له قراره الشجاع برفض القانون ٩٦ لسنة ٩٦ الذى عرف إعلاميًا بقانون «اغتيال حرية الصحافة»، وهو قانون حاول ترزية القوانين أن يضيفوه إلى ترسانة من القوانين السيئة السمعة التى تكبل وتقيد حرية المجتمع.

وأناشده ـ ثقة منى فى تفهمه الكامل وفى انتصاره الدائم لحرية الرأى ـ إعمال سلطاته الدستورية التى قررتها المادة ١٤٩ من الدستور، والعفو عن مصطفى بكرى رئيس تحرير «الأسبوع»، وشقيقه محمود نائب رئيس التحرير.

وأعتبره التماسًا بمثابة «مناشدة» يرفعها صحفيون اعتصموا فى مقر نقابتهم، مطالبين الرئيس بالتدخل.

وأومن أن راعى حرية الرأى والفكر والتعبير فى مصر الرئيس حسنى مبارك سيستجيب. فلقد آلمنى للغاية ما حدث مع الأخوين بكرى، وفرض على تصور البعض ما تتعرض له حرية الصحافة من عسف وترويع أن اسأل نفسى ماذا يحدث فى بلادنا؟ ولماذا الآن؟ ومن المستفيد من تصور قصف الأقلام، وترويع المفكرين وأصحاب الرأى وقادة المجتمع؟

والحقيقة آن المستفيد الوحيد من كل ذلك هم أعداؤنا المتربصون بنا، والساعون إلى الإضرار بمصالحنا.

صحيح أننا فى حزب الجيل ضد أى اعتداء على الحريات الخاصة، وضد السب والقذف والتشهير، والتعدى على الحياة الخاصة، وهو التزام فرضه علينا حبنا لبلادنا وإيماننا بمسئوليتنا أمام الرأى العام.. لكننا أيضا ـ وخاصة فى قضية الأخوين بكرى ـ نرى أن اتهام الدكتور محمد عبد العال «بالابتزاز» وهو الاتهام الذى جاء قبل ٥ سنوات وعجز مصطفى وشقيقه عن اثباته بسبب حيل قانونية، و«شطارة» المحامين لدى الخصم، هذا الاتهام الآن أثبتته محكمة أمن الدولة العليا التى قضت بحبس الدكتور محمد عبد العال عشر سنوات فى قضية ابتزاز رجل الأعمال السيد السويركى.

ويعنى ذلك أن حكم محكمة النقض الذى جاء مؤيدا لحكم جنايات القاهرة بحبس الأخوين ـ مع كامل احترامى لهيبة ونزاهة وعدالة قضائنا الشامخ ـ هذا الحكم يفرض علينا أن نتساءل من جديد: هل اخطأ الأخوان بكرى فى تناولهما؟

هل المطلوب من الصحفيين أن يعرفوا ويسكتوا ويتجاهلوا .. و«يطنشوا»؟! ولمصلحة من يحدث ذلك؟! لمصلحة من نحمى فسادا وفاسدين؟! لمصلحة من نحرم بلادنا من «قلمين» مجتهدين ومخلصين؟!

نعم.. قد تكون العبارات المنفعلة التى استخدمها بكرى هى الشباك التى أسقطته فى براثن السجن، لكن الأيام وإرادة الله التى قضت بكشف الحقيقة وسقوط أقنعة الفاسدين، جاءت بمثابة نقطة نور تفرض علينا جميعا أن نمد أيدينا إلى مصطفى وشقيقه لننتشلهما من هوة السجن وظلامه الذى يقود إليه أحيانًا حسن النية؛ وليس سوء النية المبيتة المجرمة.

ولا أرانى محتاجا للتأكيد مرة أخرى على ثقتى الكاملة فى سعة صدر الرئيس، وإيمانه بحرية الرأى، وصبره وجرأته فى تجاوز الواقع، وشجاعته فى الانتصار للحق، وفى استعداده الدائم لمراجعة الأخطاء وتصويبها.

وأحسب أننى ـ محتميا بحسن ظن الرئيس بنا ـ قادر على المطالبة بإلغاء عقوبة حبس الأخوين بكرى وعودتهما إلى الحياة، والصحافة ، والكتابة، والمشاركة مرة أخرى فى دعم

مسيـرة الحرية .. مؤمنًا بأنه لن يقصف قلم فى عـهد الرئيس مبارك، الراعى والمنتـصر لحرية الرأى والصحافة دائما.

ناجى الشهابى

E-mail:NAGYSHHABY@HOTMAIL.COM.

جريدة الجيل

٣/ ٦/ ٢٠٠٣

[٥]

حبس الصحفيين

خيراً فعل مجلس نقـابة الصحفيين عندما حرص على تجديد رفـضه القاطع لمبدأ حبس الصحـفيين فى قـضايا النشر، وفى تأكـيده على الموقف الثابت للجـمعية العـموميـة لنقابة الصحفيين ومجلس النقابة، الذى طالب مراراً بإلغـاء التشريعات السالبة للحرية فى قضايا النشر.. هذه التشريعات الـتى أوضح مجلس النقابة أنها تعد قيداً على حرية التـعبير وحرية الصحـافة وسيـفا مصلتـاً على رقاب الصـحفيـين وأصحاب الرأى.. كـما ظهر فى واقـعة القبض على مصطفى ومحمود بكرى، رئيس تحرير «الأسبوع» ونائبه.

نبيل زكى

جريدة الأهالى

٤/ ٦/ ٢٠٠٣

[٦]

صاحبة الجلالة.. فى الزنزانة!

مصطفى ومحمود بكرى خلف الأسوار.. ومئات آخرون ينتظرون دورهم

منذ أن يتعلم كيف يمسك بالقلم إلى أن تنتهى حياته يظل الصحفى باحثًا عن الحرية.. عاشقًا لها ومتعبداً فى محرابها.. يطلبها للعالم كله ويفقد صوابه عندما يرى الانسان ـ «أى انسان» ـ مكبلاً بالأغلال.

قد تكون الصورة فى بلاد أخرى أفضل كثيراً لكن الصحفى فى بلادنا لابد أن يتحسس كل كلمة.. يدقق فى كل حرف .. لأنه مرصود ومستهدف فى كل لحظة.. ليس من السلطة فحسب.. ولكن من رءوس الفساد أيضًا!

ولأن العلاقة بين صاحبة الجلالة والحرية هى علاقة عشق أبدى فكثيراً ما تقدم الصحافة «القرابين» فداءً لهذا الحلم الإنسانى الرائع بالحرية.. الحلم الذى أكد نزار قبانى أنه مثل امرأة مستحيلة ليس لها أرض أو وطن أو عنوان!

ليس جديداً أن يتم اقتياد صحفى إلى السجن.. فالعشرات من أصحاب الرأى والفكر دفعوا سنوات من حياتهم ثمنًا لاختيار هذه المهنة الشاقة .. ومنذ أيام كانت أجهزة الأمن على موعد مع «قربان جديد» أعدت له ما يليق بمكانته من العدة والعتاد.. العسكر والسلاح والسيارات المصفحة.. توجهت القوات إلى المعادى حيث يسكن مصطفى بكرى رئيس تحرير «الاسبوع» وشقيقه ـ ونائبه ـ محمود بكرى.

كان الوقت فجراً حتى لا يتمكن «المتهم» من الهروب إلى زراعات القصب أو جبال الصعيد!

تم إلقاء القبض على الاثنين واقتيادهما إلى نيابة غرب القاهرة، ثم إلى «سجن طرة» تنفيذًا لحكم قضائى بالحبس لمدة سنة بتهمة سب وقذف الدكتور محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية.

الاجراءات التى صاحبت عملية القبض على الاخوين بكرى لم تستفزنا نحن ـ كصحفيين ـ فحسب، لكنها أيضًا اغضبت اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية وهو ما دعاه إلى إحالة المسئولين عن وحدة تنفيذ الأحكام إلى التحقيق.

ورغم الاضرابات التى بدأت واعتصامات الاحتجاج التى ستتواصل إلا أن كافة المؤشرات تؤكد أن الاخوين بكرى سوف يقضيان عامًا كاملا خلف الاسوار نظرا لأن الحكم نهائى ويفتقد إلى أى وسيلة للطعن فيه.

الغريب فى الأمر أن التهمة التى أدين بها الزميلان هى سب وقذف الدكتور محمد عبد العال رئيس حزب العدالة وهو محبوس حاليًا لتنفيذ حكم نهائى أيضًا بالسجن لمدة عشر سنوات؛ ليس فى جريمة رأى ولكن بعد إدانته بتلقى رشوة وابتزاز عدد من رجال الاعمال وهى ذات التهم التى وجهت إليه خلال حملة صحيفة «الاحرار» إبان رئاسة مصطفى بكرى لتحريرها.. وعندما صدر حكم بإدانة بكرى من محكمة الجنايات عام ١٩٩٨ أصدر المستشار رجاء العربى النائب العام السابق قرارًا بإيقاف التنفيذ لحين الفصل فى النقض وتم تداول القضية ولم يعلن عن جلسة محكمة النقض التى أيدت الحكم ثم جرى التنفيذ عن طريق جيش من رجال الأمن وهو ما جعل المراقبين يعربون عن اعتقادهم بأن القبض على بكرى له أسباب سياسية تتعلق بالتحديد بموقف جريدة «الاسبوع» من الحرب الأمريكية ضد العراق وهو ما أشار إليه البيان الذى أصدرته لجنة الدفاع عن سجناء الرأى وأكده الزملاء بجريدة «الأسبوع» وأيًا كانت التوقعات فإن الحكومة لن تجد صعوبة فى نفيها لأنها بالفعل تبقى مجرد تكنهات يضعفها أن مصطفى بكرى وشقيقه لم يصدر بشأنهما قرار اعتقال ولكنهما دخلا إلى السجن بحكم قضائى استنفد كل سبل الطعن فيه.

هذه الحقيقة تجعل الحديث عن سجن مصطفى ومحمود بكرى بصفتهما الشخصية من

باب الإمساك بالفروع وتجاهل جذور المشكلة ليس تقليلا من مأساة الزميلين ولكن لأن القضية أكبر من ذلك بكثير فقد سبق لزملاء آخرين أن دخلوا السجن أيضا مثل الكاتب الراحل عادل حسين ومجدى أحمد حسين وصلاح بديوى وجمال فهمى وعبد الستار أبو حسين .. ومازالت مئات القضايا المنظورة فى المحاكم تهدد عشرات آخرين بنفس المصير.

ولعل هذا السبب هو ما دفع نقابة الصحفيين إلى إصدار بيان واضح وصريح لم تكتف فيه بإدانة حبس مصطفى ومحمود بكرى لكنها تطرقت - وهذا هو الاخطر - الى تطبيق العقوبات السالبة للحرية على جرائم الرأى مطالبة بضرورة إلغاء عقوبة الحبس من هذه الجرائم.

وإذا كانت الحكومة سوف تسخر من أى صوت يعلن أن اعتقال مصطفى بكرى له دوافع سياسية لأن حبسه جاء تنفيذاً لعقوبة قانونية فإننا كصحفيين - ومن خلال النقابة الشرعية - يجب أن نتخذ موقفًا اكثر تشدداً لا يكفى فيه ما أعلنته مصادر النقابة عن جهود مكثفة يجريها ابراهيم نافع واتصالات رفيعة المستوى تستهدف الافراج عن الاخوين بكرى.. ولكن تبقى عدة محاور يمكن أن تكون اساسًا لورقة حوار مع الحكومة حول مستقبل صاحبة الجلالة.

أولاً: اثبتت الأحداث الجسام التى تعرضت لها المنطقة العربية - ومازالت - أن الصحفيين المصريين كانوا على مستوى المسئولية ومارسوا مهنتهم الشريفة وفقًا لما يمليه الضمير الوطنى والانتماء القومى وإذا كانت الحكومة قد ضاقت ببعض التحليلات أو الآراء الصارخة فإنها تدرك بالتأكيد أن ذلك يصب لصالحها فى النهاية ويعبر عن الهامش الديمقراطى الذى منحه النظام للرأى الآخر.

ثانيًا: لا يخفى على أحد أن هناك ترتيبات فى غاية الخطورة يتم اعدادها فى واشنطن من أجل تحويل المنطقة العربية كلها إلى غابة من الصم والبكم لتمرير كافة القرارات التى تخدم المصالح الصهيونية وليس من العقل أو المنطق أن تظل الصحافة وهى العين الساهرة على أمن بلادنا مهددة فى كل وقت بسيف الأحكام القضائية التى تجعل الصحفى رقيبًا على نفسه ورقابة النفس الخائفة تكون غالبًا ابشع وأخطر من رقابة السلطة.

ثالثًا: لا ينكر الوسط الصحفي كله أن هناك ظواهر مرفوضة وأشخاصًا يظهرون بين حين وآخر فيسيئون إلى شرف المهنة وميثاقها لكن تشهد الحكومة نفسها أن الصحفيين هم أول من يعلنون تبرؤهم من هؤلاء بل وتسعى النقابة إلى اتخاذ اجراءات رادعة فى مواجهتهم.

رابعًا: يأتى حادث القبض على الاخوين بكرى فى توقيت بالغ الأهمية بالنسبة لمجلس نقابة الصحفيين ورئيسه ابراهيم نافع الذى خاض عام ١٩٩٦ معركة ضارية من أجل الغاء القانون المشبوه رقم ٩٣ وقد نجح فى ذلك بالفعل عن طريق اتصالاته مع الرئيس مبارك وهو ما يجعل الفرصة الآن مواتية للمجلس الذى يستعد للانتخابات أن يجمع كل الصحفيين ويحشدهم لمعركة جديدة هدفها الأول المطالبة بالافراج عن مصطفى ومحمود بكرى وخطتها الأهم النضال مجددًا من أجل قانون حديد للصحافة يفتح الباب أمام حرية إصدار الصحف ويلغى عقوبة الحبس من جرائم الرأى ويضع فى نفس الوقت عقوبات نقابية رادعة لكل من يخالف ميثاق الشرف الصحفى أو قانون النقابة.

خامسًا: سوف تصادف هذه التحركات - إن تمت - نجاحًا متوقعًا لعدة أسباب أولها أن هناك ترتيبات حكومية تجرى الآن لمواجهة مبدرة وزير الخارجية الأمريكى كولن باول لما يسميه «نشر الديمقراطية فى الدول العربية» وقد ظهرت بوادر هذه الترتيبات فى مشروعات القوانين التى اعدتها الحكومة لإلغاء محاكم أمن الدولة وإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان ونرى أن السعى لإصدار قانون جديد للصحافة لن يكون لمجرد اعادة الاعتبار للصحفيين المصريين ولكن فى إطار تحرك فعلى بدأته الحكومة وعلينا آن نشارك فيه من أجل تفويت الفرصة على الإدارة الأمريكية التى تسعى بين حين وآخر للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر بأوراق ضغط تبدأ من اضطهاد الاقباط ولا تنتهى بانتهاك حقوق الانسان.. وبعد..

كم قدمت الصحافة لمصر؟

ماذا فعلت لكل من أرادها بسوء؟

كيف تعاملت الصحف المصرية مع أى شخص ـ أو حتى أى دولة ـ تطاول على نظام البلاد ورموزه؟!

الإجابة عن كل هذه الأسئلة تعرفها الحكومة جيدًا.. الصحافة المصرية لم تخن وطنها.. ولم تبع أبدًا تراب بلادها.. لم تسلم نفسها لفاسد ولم تتآمر يومًا على رموز النظام حتى لو اختلفت معهم.. فهل تستحق منا أن نفك اغلالها ونحطم قيودها ونطلقها على طيور الظلام التى لا تريدنا بخير.

صاحبة الجلالة تناديكم .. اطلقوا سراحها!

هشام أبو المكارم

جريدة الصدى

٢٠٠٣/٦/٤



[٧] **الحرية تدفع الثمن**

إعـــداد: قـــسم التـــحـــقـــيـــقـــات

عودة مسلسل حبس الصحفيين

صلاح عبد المقصود:

الحبس يجعل أصابع الصحفى مرتعشة قبل فتح ملفات الفساد

رجائى الميرغنى:

حبس الصحفيين من مخلفات القوانين الاستعمارية

عبد العال الباقورى:

الأردن سبقتنا فى إلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر

عاد مسلسل حبس الصحفيين فى قضايا النشر.. الضحايا الجدد هما مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» وشقيقه محمود بكرى نائب رئيس تحرير «الأسبوع» حيث تم القبض عليهما فجر أول امس تنفيذا لحكم قضائى نهائى واجب النفاذ لمدة عام لكل منهما فى قضية سب وقذف محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية وعضو مجلس الشورى السابق.

أثار حبس الشقيقين بكرى رفض جموع الصحفيين الذين طالما طالبوا بوقف حبس الصحفيين فى قضايا النشر واستبدال العقوبة فى قضايا النشر بالغرامة.

أكد الصحفيون ضرورة توقف حبس الصحفيين فى قضايا النشر لما يشكله حبس الصحفى من ترويع يجعلهم يفكرون اكثر من مرة قبل التعبير عن آرائهم وممارسة دورهم فى النقد وقبل ذلك لما يمثله حبس الصحفيين من تشويه لصورة مصر والخطوات الديمقراطية التى تشهدها.

يؤكد رجائى الميرغنى ـ وكيل نقابة الصحفيين ومدير تحرير وكالة انباء الشرق الأوسط

ـ أن موقف النقابة ثـابت من عقوبة حبس الصحـفيين لأنها عقـوبة عفا عليهـا الزمن وغير حضـارية ومن مخلفـات القوانين الاستـعمارية ويعـد استمـرارها سبة فـى جبين التـشريع المصرى مشيرا إلى أن مـصر تستحق قوانين أفضـل فى التعامل مع الصحـافة فى ظل التأكيد على عصر الحريات والديمقراطية.

ويضيف: النقابة من جانبهـا لتسهيل مهمة الجهات التشـريعية انتهت قبل ٣ سنوات من إعداد مشروع قانون بإلغاء هذه العقوبة من كافـة القوانين المتعلقة بالنشر الصحفى فى مصر ولكن للأسف لـم يجد هـذا القانون أى تجاوب من الجـهات التنفيـذية والتشريعـية ونطالب هذه الجهات بفتح حوار مع النقابة بهدف تخليص القوانين خاصة قوانين الصحافة من هذه السلبيات إذا كنـا مؤمنين بحرية الصحافـة والتعبير مـشيرا إلى أن عقـوبة الحبس فى جرائم النشر غيـر واردة فى الاغلبية العظمى من الدول الديمقراطيـة والمتقدمة حيث يتم استـبدال التعويض المدنى بها الذى يصل إلى مبالغ مؤثرة فى مـشروع القانون الذى تقدمنا به لنعتمد على استبدال هذه العقوبة بغرامة ماليـة مناسبة والتعويض المدنى لكل من يتضرر من جرائم النشر فـضلا عن تفـعيل المسـاءلة التأديبـية من جـانب النقابة لكل من يثـبت سوء نيـته فى الإضرار بحقوق الآخرين، لكن المنطقة العربية بشكل عام منكوبة بالتشريعات المقيدة لحرية الصحافة ومن أهمـها حبس الصحفيين، والاردن هو البلد العـربى الوحيد الذى تجاوز هذا الواقع فى تشريعاته مؤخرا والنقابة رحـبت بذلك وأكدت فى بيان لها أن مصر هى الاجدر بإسقاط العقوبة بالنظر إلى ريادتها الصحفية فى المنطقة.

ويشير رجائى الميرغى إلى أن عقوبة الحبس بالنسبة للصحفيين لا تتوقف آثارها عند من تنفذ فى حقه ولكن تتسع ليشمل الحق فـى المعرفة لأن تنفيذ هذه العقوبة يؤدى إلى إرهاب الصحفيين والشعور بالخـوف والترويع الداخلى بحيث يفكر أصحاب الرأى والفكر مرات عديدة قـبل أن يعبروا عن آرائهم بصراحـة ووضوح خوفا من الوقـوع تحت طائلة القانون، وهذا يسبب ضررا بالغـا للمجتمع الصحـفى، كما أن حبس الصحفـيين يهدر حق المواطن فى المعرفـة لأنه سوف يكون هنـاك ترويع وخوف بالنسـبة للصحـفى وبالتالى يـحول ذلك الامر دون وصول الحقيقة للقراء.

اغتيال الصحافة

يقول عبدالعال الباقورى ـ عضو مجلس نقابة الصحفيين ـ إن تنفيذ العقوبة على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى يعتبر تنفيذا لحكم نهائى واجب النفاذ، لكن التساؤل الذى يفرض نفسه على الصحفيين والمواطنين العاديين لماذا تم تنفيذ الحكم فى هذا التوقيت نظرا وللربط بين موقف جريدة «الاسبوع» من العدوان الأمريكى على العراق وتوقيت زيارة بوش للمنطقة.

ويؤكد عبد العال أن الصحفيين جميعا ومنذ القانون ٩٣ لسنة ٩٥ الشهير بقانون «اغتيال الصحافة» طالبوا ويطالبون بإلغاء عقوبة الحبس فى جرائم النشر نظرا لأن هذا القانون يتم تطبيقه ليس على الصحفيين فقط بل على كل من يقومون بالنشر سواء كانوا صحفيين او غير صحفيين.. لكن للاسف الشديد ان هذه العقوبات لا تزال منصوصا عليها فى القانون ولم يتم إلغاؤها بالرغم من أن مجلس النقابة قد اعد مشروعا متكاملا لإلغاء العقوبات المقيدة للحريات فى قضايا النشر واشرف على إعداده الدكتور عوض المر ـ رئيس المحكمة الدستورية العليا السابق ـ لكن للاسف لم يتخذ الخطوات المنصوص عليها لتقديم مشروع القانون وعرضه على مجلس الشعب، كما أن عددا من الزملاء الصحفيين اعضاء مجلس الشعب اعدوا مشاريع قوانين مشابهة وللاسف ايضا تم تجميدها داخل اللجان البرلمانية.

ويؤكد عبد العال ان مجلس نقابة الصحفيين الحالى اتخذ موقفا جديا وكذلك المجالس السابقة تجاه حبس الصحفيين خاصة بعد صدور القانون الاردنى الخاص بالصحفيين الاردنيين والذى يقضى بإلغاء عقوبة الحبس للصحفى الاردنى، وقد اصدر مجلس نقابة الصحفيين المصريين بيانا اشاروا فيه إلى ذلك وأوضحوا اننا أولى من الاردن بمثل هذا التشريع الذى ألغى عقوبة الحبس فى قضايا النشر.

ويضيف عبد العال الباقورى من الممكن إلغاء هذه العقوبات بتشريع صريح وواضح لتنحصر العقوبة فى حدود توقيع الغرامات فقط.

ويؤكد عبد العال أن إلقاء القبض على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى فى هذه الظروف يثير تساؤلات عديدة وقد كان من الممكن التعامل مع هذا الحكم بما يمنع هذه التساؤلات لو تم تأجيل مثل هذه الخطوة فى مثل هذه الظروف.

ويشير إلى أن هناك اتصالات مكثفة تجريها النقابة مع الجهات المسئولة من اجل التوصل إلى حل يتيح الافراج عنهما فى أسرع وقت.

إلغاء العقوبة

يؤكد صلاح عبد المقصود ـ عضو مجلس نقابة الصحفيين ـ أن نقابة الصحفيين ترفض الحبس فى قضايا النشر، وقد عبرت النقابة عن موقفها الرافض فى عدة مرات خاصة وأن قرار حبس مصطفى ومحمود بكرى ليس الاول أو الاخير فقد سبقه العديد من الصحفيين ولذلك حاولنا إلغاء المادة التى تقضى بالحبس فى قضايا النشر من قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ إلا أننا فشلنا فى ذلك، وقامت النقابة فى العام الماضى بإعداد تعديل تشريعى جديد لعرضه على مجلس الشعب لالغاء العقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر خاصة وأن القانون به العديد من العقوبات الاخرى الكفيلة بمواجهة أى قضايا للنشر.

ويضيف صلاح عبد المقصود ـ أن الحبس فى قضايا النشر عقوبة تم إلغاؤها فى كافة الدول المتحضرة وبالتالى آن الأوان أن تلحق مصر بهذه الدول خاصة وأن تحصين الصحفى ضد الحبس فى قضايا النشر ليس ميزة يحصل عليها الصحفى دائما فهى امتياز خاص بالمجتمع وعندما نطالب به لا نخص الصحفيين وحدهم وانما نطالب به لكل من يكتب رأيا او خبرا فى وسائل الاعلام.

ويضيف : نحن ندافع عن المبدأ لا عن الصحفيين وحدهم وإنما ندافع عن كل من يكتب رأيه خدمة لقضايا الحرية وسعيا لتطوير المجتمع خاصة والاردن قد سبقتنا فى إلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر وكان الاولى والاجدى بمصر أن تقدم على هذه الخطوة خصوصا أن مصر من أقدم الدول التى عرفت الكتابة ومعركة الصحافة.

ويحذر صلاح عبدالمقصود من خطورة هذا الامر فى أنه يجعل يد الصحفى مرتعشة

وهى تكتب عن الفساد خشية التعرض للحبس وبالتالى يؤدى بمن يقاوم الانحراف او الفساد إلى التردد والاحجام خوفا من تطبيق هذا القانون عليه.

مأزق

يتساءل كارم محمود عضو مجلس نقابة الصحفيين قائلا إنه فى الوقت الذى تسعى فيه الدول إلى انشاء المجلس القومى لحقوق الانسان وتصدر القوانين لالغاء محاكم أمن الدولة مازالت تدعم بشدة حبس الصحفيين فى قضايا النشر التى ألغيت قوانينها فى غالبية الدول العربية ودول العالم الثالث وكان اخرها الاردن الشقيق ونحن كمجلس نقابة الصحفيين سنبذل قصارى جهودنا لإلغاء مثل هذه العقوبات المعيبة فى حق حرية الصحافة والصحفيين وفيما يتعلق بالزميلين مصطفى ومحمود بكرى فقد اجرينا كافة الاتصالات مع الجهات المسئولة وقمنا باتباع كافة الطرق القانونية من أجل سرعة الافراج عنهما.

وعن الخروج من المأزق الذى تعانيه حرية الصحافة فى مصر يضيف كارم محمود أنه من غير المعقول أن تكون القائدة والرائدة فى مجال حرية الصحافة أول من يقيدها ويعرض سمعة الصحفى وكرامته للاهانة ومن أجل ذلك سبق أن قام مجلس النقابة بإعداد لجنة قانونية نقابية برئاسة المستشار عوض المر رئيس المحكمة الدستورية العليا سابقا باعداد مشروع قانون إلغاء النصوص الواردة فى قانونى العقوبات والاجراءات المتعلقة بحبس الصحفيين والتى قمنا من قبل بعرضها على الحكومة لكى تنقلها إلى مجلس الشعب للموافقة على هذا المشروع، ولكن مع الاسف ـ والكلام على لسان كارم محمود ـ لم نجد أى استجابة أو مبادرة حقيقية من الحكومة لتبنى هذا المشروع وسوف نستمر فى ممارسة الضغوط الممكنة لإقناع الدولة بأهمية وضرورة إلغاء مثل هذه العقوبات المعيبة التى تضعنا فى مصاف الدول سيئة السمعة خاصة ونحن نعيش فى عصر الحريات والدفاع عن حقوق الانسان.

أقلية

وتؤكد الصحفية فريدة النقاش أن التشريعات القانونية تحتاج إلى تغيير بحيث تكون

هناك ديمقراطية تمنع حبس الصحفيين بسبب آرائهم مشيرة إلى أن هناك أقلية من الصحفيين تتسبب فى الاساءة لجموع الصحفيين ولذلك لابد أن يكون هناك نظام لمساءلة الصحفيين ولكن الحبس مرفوض شكلا وموضوعا، والتشريعات المقيدة للحريات وخاصة حرية الصحافة هي تشريعات مرفوضة لأنها تشكل سيفا مصلتا على رقاب الصحفيين تمنعهم من اداء واجبهم ازاء المجتمع والقضايا الوطنية.

حافظ ابو سعدة ـ أمين عام منظمة حقوق الانسان ـ يؤكد أن الحكم الصادر فى مواجهة مصطفى ومحمود بكرى صادر فى عام ١٩٩٨ من محكمة جنايات القاهرة ثم أوقف التنفيذ فى نفس اليوم عندما طلب مصطفى بكرى من النائب العام وقف التنفيذ وكانت هى السابقة الأولى من نوعها فى مصر ثم قام مصطفى بالطعن بمحكمة النقض على الحكم وظل الحكم منظورا أمام المحكمة حتى صدر بالامس حكم نهائى بتأييد حكم محكمة جنايات القاهرة، وهذا الامر يوجب تنفيذ الحكم من تاريخ صدور الحكم النهائى.

ويضيف: فإن محكمة النقض تعتبر أعلى درجات القضاء فى مصر لأنها مستقلة وبالتالى فلا يمكن لاحد التدخل فى اعمالها واختصاصاتها ومن ثم لايمكن التأثير عليها من أى جهة كانت.

ويؤكد حافظ أنه لايمكن التعليق على الاحكام وانها واجبة النفاذ لكن يجب أن يتم الطعن فى الحكم مرة أخرى.

ويؤكد حافظ أن قضايا الرأى بشكل عام لايجوز الحبس فيها وقد طالبت منظمات حقوق الانسان مرات عديدة بتعديل القوانين التى تحاسب الصحفيين على ارائهم لأنه يجب أن تحترم هذه الآراء ولا يجوز الحجر عليها لأن حبس الصحفيين يسئ إلى سمعة مصر فى الخارج.

ويضيف: يجب أن يعطى دور اكبر لنقابة الصحفيين ويجب إعمال ميثاق العمل الصحفى، وفى نفس الوقت يجب التشديد فى قضايا السب والقذف اذا تجاوز الاعضاء الصحفيون اساليب السب والقذف فى مواجهة الخصوم وليس هذا معناه التعليق على الاحكام، انما نطالب بتغيير القوانين التى تعد قيداً على حرية الصحفى.

جريدة الأحرار

٤ /٦ /٢٠٠٣

[٨]

وفى مصر.. صاحب الرأى.. يتساوى مع النشال والقاتل!!

فى الحرب العالمية الثانية.. أصدر قاض انجليزى قرارا بإيقاف الطيران من المطار الحربى المجاور للمحكمة خلال جلسات نظر القضايا المعروضة على المحكمة، وعلل القاضى قراره بأن طلعات وهبوط الطائرات يتسبب فى ازعاج شديد ويعوق نظر القضايا ويثير ضجيجا شديدا، ووصل القرار إلى ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، واستفسر من مستشاريه عن كيفية تنفيذ قرار قاضى المحكمة واتفق الجميع على عدم تنفيذ القرار.. وصمت تشرشل قليلاً ثم ردد قولته الشهيرة: «خير ان يقال أن تشرشل خسر الحرب على أن يقال إنه امتنع عن تنفيذ قرار قاض المحكمة»! وامر بتنفيذ قرار المحكمة وايقاف حركة الطيران خلال جلسات المحكمة.

هذا التقدير للقضاء.. قاد بريطانيا للنصر فى الحرب.

وشارل ديجول هذا الزعيم الفرنسى الاسطورة.. وقف ينظر إلى الخراب والدمار الذى لحق بباريس بعد الحرب العالمية الثانية. واستفسر من المحيطين به عن مصير القضاء وقيل له إنه بخير واطلق «ديجول» ايضا قولته الشهيرة: «اطمئنوا على مستقبل فرنسا.. وسوف تخرج من هذا الخراب والدمار مادام القضاء بخير».

والمصريون ايضا على مر العصور.. لا يقل تقديرهم واحترامهم للقضاء المصرى عن «تشرشل» و «ديجول» وعرفنا فى اوقات المحن والشدائد أن هناك فى مصر قضاء، كما أن القضاة المصريين واجهوا بأحكامهم العظيمة قوى الشر والطغيان والظلم والاستبداد ولحق بهم ما اصاب المصريين من مذابح التشريد فى العصر الذى ذاق فيه المصريون جميعا طعم المرارة.

وعشنا فى مصر نواجه الضربات الموجعة بكل شجاعة اعتمادا على أن هناك قضاء

عادلا. ولم نتراجع خطوة واحدة وكنا ومازلنا نتعلم من شيوخ القضاة مبادئ العدل والحرية ونلهث وراءهم فى محافلهم وندواتهم القانونية ونفتح لهم الصفحات ونسعد عندما ننفرد بنشر احاديث لهم.

هذه هى حكاية القضاء فى الدول المتحضرة مثل فرنسا وبريطانيا وفى مصر ايضا، ومن هذا الاحترام والتقدير لا اعتراض على حكم قضائى بل احترام كامل لجميع الاحكام حتى التى ليست فى صالحنا، كما أن درجات التقاضى مفتوحة امام الجميع لاستئناف او نقض الاحكام.

وإيمانا باستقلالية وعدالة القضاء المصرى.. نعلن احترامنا للحكم الصادر ضد الزميلين العزيزين مصطفى ومحمود بكرى وننحنى للحكم، وفى نفس الوقت نصرخ بأعلى صوتنا أن الوقت قد حان لإلغاء القيود المفروضة على الصحافة والصحفيين مثل الحبس فى جرائم النشر .. إننا لسنا نضع ريشة على رأسنا وليس لنا اصلا شعر طويل .. بل اننا فئة من المجتمع وضعت رؤوسها على اكفها عندما احترفت مهنة البحث عن المتاعب التى نواجه فيها قوى الظلم والغدر احيانا وقوى الفساد الاشد والاقوى احيانا اخرى ولا يعقل أن نساوى بين من يمسك قلما لفضح فاسد وبين من يمسك «ملقاطا» لنشل مواطن، الاثنان قد يسوقهما الشرطى إلى السجن. وهذا ما حدث مؤخرا لقد تصدى مصطفى بكرى لأحد رؤوس الفساد الذى اقتيد إلى السجن فى قضية رشوة وابتزاز وبعد ساعات اقتيد مصطفى بكرى إلى السجن لأنه فضح هذا الفاسد قبل سنوات من إيداعه فى قفص الاتهام وهكذا اصبح مصطفى بكرى فى زنزانة ويوجد فى الزنزانة المجاورة الفاسد الذى أودع بكرى السجن.. هل هذا معقول؟!

إننا فى حاجة شديدة الى إجراء تعديلات على مثل هذه القوانين المقيدة للحريات فى جرائم النشر.. وهذا النداء .. ليس اعتراضا او احتجاجا على الحكم الذى صدر ضد مصطفى بكرى وشقيقه والذى صدر قبل صدور حكم القضاء الاخير بإدانة هذا الفاسد، وهذا يؤكد ضرورة تعديل تشريعات جرائم الصحافة وفعلا بذل مجلس نقابة الصحفيين

جهودا مضنية خلال دورته الحالية وشكل لجنة برئاسة الدكتور المستشار عوض المر لاعداد هذه التعديلات وللأسف تجاهل مجلس الشعب نظرها طوال ثلاث سنوات متتالية.. اننا لا نريد امتيازا ولا نريد وضع ريشة فوق رؤوسنا بل نرفض المساواة بين الصحفى وبين النشال او اللص او القاتل وغيرهم من عتاة الاجرام. ولا يمكن ان نضع فى الزنزانة حامل القلم مع حامل المشرط والملقاط والمطواة.

ان وجهة نظرنا هذه.. وصلت إلى جهات عديدة فى الدولة، وهناك من يتعاطف معها فى السر والعلن وهناك من يتعاطف معها فى العلن.. ويعترض عليها فى السر.. ولذلك من الطبيعى ان تتصدى نقابة الصحفيين لمثل هذه المواقف بكل قوة، وحدث هذا التصدى خلال السنوات الاربع الماضية اثناء تولى الاستاذ ابراهيم نافع منصب نقيب الصحفيين وبالامس تم فتح باب الترشيح لمجلس النقابة وترددت فى اعادة ترشيح نفسى بعد القبض على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى. ولم يستمر ترددى قليلا وتوجهت لقيد اسمى بين المرشحين لعضوية المجلس. وقررت فى نفس الوقت الانسحاب من الترشيح فى حالة عدم إطلاق سراح مصطفى ومحمود بكرى لحين إعادة محاكمتهما بعد ظهور مستجدات جديدة فى القضية .. وأعيد وأكرر.. ان استمرار ترشيحى يتوقف على الافراج عن مصطفى ومحمود بكرى فلا يعقل ان تجرى انتخابات نقابة الصحفيين فى ظل وجود زميلين بالسجن فى قضية رأى ومن الافضل لنا أن نقعد فى منازلنا او نبحث عن مهنة اخرى لا تتعرض لمثل هذه العقوبات اننا لسنا اقل من الاردن التى قررت إلغاء عقوبات الحبس فى جرائم النشر ولا أقول هذا لأن هناك حكما صادرا ضدى بالحبس ٣ شهور مع ايقاف التنفيذ فى قضية نشر صورة الرئيس الراحل انور السادات.. بل أقول هذا لتأمين مستقبل الصحفيين المصريين الذين اصبحوا يعملون فى ظل شبح الحبس!

بقلم ـ سعيد عبد الخالق

جريدة الميدان

٥/٦/٢٠٠٣



[٩]

إيهاب البدوى

نرفض حبس مصطفى بكرى

مصالح الكبار ضد إلغاء قوانين حبس الصحفيين

الطابور الخامس فى مصر:

وزراء ومسئولون ورجال أعمال ضد مصلحة الوطن

الفارق بين مصطفى بكرى وعبد العال:

أن الأول دخل الصحافة من باب الموهبة والثانى من باب السبوبة

القوانين المقيدة لحرية الصحافة عار على جبين الوطن

هناك فى مصر طابور خامس يعمل ضد مصلحة الوطن.. هذا الطابور يضم مجموعة من المسئولين والمشاهير ورجال الأعمال عماد حياتهم الصراع على المصالح الشخصية وتحقيق أكبر عدد ممكن من المكاسب فى أقل وقت ومن أقصر طريق.

حروبهم خراب على مصر وتحالفهم أشد خرابا وأكثر قسوة على المصريين، انهم الكبار فى هذا الوطن يظهرون عكس ما يبطنون .. يخدعون الكافة يحاربون بأسلحة أشد فتكًا وقذارة مما سمعنا عنها رجالاتهم مسئولون صغار وصحفيون كبار وصغار ورجال أعمال ومحامون و... و... و.... «ما لايمكن كتابته».

إذا كنت خادما لهم مطيعا لأوامرهم يمكن أن تحقق ما تتمناه فى هذا البلد.. هل تفكر فى أن تصبح شخصية عامة؟ ممكن.. هل تفكر فى أن تصبح فجأة كاتبا ومؤلفا؟.. ممكن هل تفكر فى أن تصبح رجل أعمال؟ ممكن هل تفكر فى أن تصبح .. و.. و.. وما لا يمكن كتابته أيضا.. وهو ممكن جدا.

إن مصلحة مصر تحت أقدامهم فهم يركبون سفينة يسلبون منها ثرواتها ويخرقونها لتغرق ويجهزون أنفسهم للهروب بقوارب النجاة هم وأبناؤهم إلى قصور لندن وبلجيكا وحسابات سويسرا السرية. وإذا كانت ديون مصر ٥٠ مليار جنيه أو حتى دولار فإن كم ما هبره هذا الطابور يتجاوز هذا الرقم بكثير! وهؤلاء الخفافيش لا يزعجهم شيء أكثر من الصحافة إنهم يرونها الضوء الذى يقلق راحتهم فى جحورهم المظلمة.. ان الصحافة قادرة على أن تسلط الضوء على فساد هذا أو انحراف ذاك أو فساد صاحب المعالى أو سعادة الباشا. ورغم أن هناك من بيننا ـ للأسف ـ عملاء لهذا الطابور إلا أنهم قلة على شاكلتهم أيضا فقد دخلوا الصحافة من خلال بواباتهم وكروت توصياتهم.

لذلك حارب الطابور الخامس الصحافة فى عقر دارها فخرج علينا فجأة ما سمى بتنظيم اسمه نقابة الصحفيين المستقلين ويرأسها كهربائى.. وإلى الآن ورغم أنه يمضى عقوبة الحبس إلا أن أحدا لا يعلم من كان يقف وراءه او كان يموله أو يدفعه لتحطيم كيان عريق له تاريخ مثل نقابة الصحفيين .. كل ما نعرفه أن احد أعضاء الطابور الخامس كان يموله ويزكيه ويدعمه بل ويقدم له تسهيلات لا تحدث إلا اذا كان وراءه شخصية كبيرة جدا.

ثم حدثت محاولة تمرير قانون الصحافة المشبوه القانون ٩٣ والذى تم اسقاطه بعد كفاح مرير عن الصحفيين واعتصام ومؤتمرات.

ومازالت عقوبة الحبس تقف قيدا على رقبة كل صحفى تسول له نفسه أن يفضح انحراف مسئول من هؤلاء الخفافيش تخيلوا أن نقابة الصحفيين أعدت مشروعا جديدا لقانون لا يسمح بحبس الصحفيين فى جرائم النشر وهو شيء معترف به عالميا.. وكلفت الزميل حمدين صباحى بأن يقدم هذا القانون للمناقشة فى مجلس الشعب ورغم مرور ٣ دورات على تقديم القانون إلا أنه لم يناقش حتى الآن .. فمن له مصلحة فى تعطيل هذا المشروع؟ ومن له مصلحة فى فرض سيف الحبس على قلم الصحفى؟ فهل بعد أن أعلنت مصر عن الغاء محاكم أمن الدولة وإنشاء مجلس أعلى لحقوق الانسان يمكن أن يوجد

قانون يعاقب صحفيا على نشر رأيه بالحبس؟ إن هذا القانون أصبح ليس له مكان بيننا .. الصحفيون هم عيون الوطن.. السلطة الرابعة.. عين الشعب تنقل الحقيقة وتفضح المنحرف وتطالب بالتغيير فمن له مصلحة فى هذا البلد فى وأد هذا الدور؟ إن ما يحدث للزميل مصطفى بكرى رئيس تحرير «الأسبوع» والزميل محمود بكرى نائب رئيس التحرير هو حلقة من حلقات هذا الصراع ونحن أولا لا نعلق على احكام القضاء فنحن نحترم أحكامه وسنتحدث فقط عن الزميلين العزيزين مصطفى ومحمود بكرى وعن الزميل ـ للأسف ـ وللأسف الشديد جدا محمد عبد العال.

الزميل مصطفى بكرى دخل باب الصحافة من باب الموهبة ومهما كان خلافك معه أو مؤاخذتك عليه لا تستطيع أن تنكر عليه موهبته الفذة التى جعلته يصعد إلى مصاف رؤساء التحرير الكبار والناجحين بسرعة، إضافة إلى موقفه الوطنى القوى المميز الذى لا تستطيع أن تختلف معه ولا يمكن إلا أن تؤيده.

وإذا نظرنا إلى صحيفة الاسبوع فهى واحدة من أنجح الصحف المستقلة وأكثرها احتراما والمسألة لا تحتاج إلى باحث خبير ليعرف أنه بكرى ورجاله فى كتيبة «الأسبوع» لا يبتزون أو يتاجرون بأعراض الناس وأنهم مجموعة من الصحفيين الشرفاء.

وأن المشكلة الكبرى لدى مصطفى بكرى هى الصوت العالى والقلم الأقوى من المدفع الرشاش ولأن فى هذا الوطن أناسا لا يحبونه ويعملون طابورا خامسا ضده فمن مصلحتهم ألا يعدل قانون الصحافة وأن يظل مصطفى ومحمود بكرى سجينين لأن أفراد الطابور لا يحتملون المزيد من الحرية والديمقراطية.

أما الأخ محمد عبد العال فحدث ولا حرج فقد دخل باب الصحافة من سكة السبوبة فهو على ما نعلم رئيس حزب اسمه حزب العدالة الاجتماعية ولا نعرف بالضبط ملابسات ظهوره إلى النور لكن نعرف أنه فجأة امتلك حزبا وامتلك للأسف جريدة وأنا لست اصف ما حدث ويحدث بل يكفى مطالعة المؤتمر الصحفى الذى تم فضح ممارسات عبد العال فيه وأقرانه فيما يسمى حزب العدالة وجريدة الوطن العربى.

وتخيلوا أن مصطفى بكـرى دخل السجن لأنه نقد وهاجم بعنف ما اعتـقد أنه انحراف لرئيس حزب العدالة بينما دخل الدكتور ـ ولا أعرف ماهى نوع الدكترة الحاصل عليها ولا من أين ـ محمـد عبد العال السـجن لأنه متهم فى قضـية رشوة وابتزاز وشتـان الفارق بين بكرى وعـبد العـال لأنه فارق السـماء من الأرض.. الأول مـسجـون لأنه فضح انحـراف الثانى، والثانى مسجون .. لأنه منحرف كما قـالت وقائع القضية التى حبس على أساسها. وكما قلت لن نعلق على أحكام القضاء ولكن صـبرا.. آل بكرى إن موعدكم الحرية لأنكم أهل لها ولن يهنأ الطابور الخامس فى هذا الوطن بتحقيق انتصاراته!

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/٥

[١٠]

ينتهكون حرمة المنازل
ويصيبون أطفالها ونساءها بالفزع

العادلى يأمر بالتحقيق مع القائمين على تنفيذ الحكم ضد بكرى

«زوار الفجر» يثيرون الرعب فى أنحاء المحروسة

تحول عمل اجهزة المباحث ما يشبه ملك الموت الذى يطبق على روح العباد فجأة ودون سابق انذار واصبح «زوار الفجر» يعيثون فى الارض فسادا دون ضوابط تحكم عملهم، ففى الساعات الأولى من الصباح تهاجم قواتهم المنزل المقصود وتثير الرعب بين سكان المنطقة كلها بعد أن تحاصر المبنى المستهدف تماما وتبدأ عمليات الهجوم البربرى على الهدف مما يصيب الاطفال الصغار بالهلع والصرع احيانا.

ولم يكن إلقاء القبض على مصطفى بكرى رئيس تحرير الاسبوع واخيه محمود فى تمام الرابعة فجرا هو الحادث الاول من نوعه لزوار الفجر، فهم يمارسون عملهم فى هذا التوقيت فى جميع انحاء المحروسة بل يذهبون لأبعد من ذلك، فهم يهاجمون اهدافهم فى غرف نومهم وينتهكون الحجرات المغلقة فى صورة غير آدمية.

ويمارسون عمليات تمشيط لكل اثاث المنزل الذى يهاجمونه ويحولونه إلى خرابة بعد تدمير كل شىء.

ولا يخفى على أحد أن زوار الفجر يمارسون عمليات اختطاف لأهدافهم سواء من المنازل أو الشوارع أمام المارة، فقد تم مؤخرا اختطاف النائب حمدين صباحى من امام منزله بالمهندسين ليلا بعد أن قامت مجموعة من زوار الفجر الملثمين بإشهار السلاح فى وجه حرسه الخاص واختطافه فى سيارة ملاكى.

الغريب أن جميع عملياتهم تتم بسيارة اجرة ميكروباص بعد سحب رخصة السيارة

والقيادة من سـائقها لاخفاء معـالم الجريمة وفى ساعات متـأخرة من الليل حتى لاتنكشف اجراءاتهم اللانسانية ضد الاشخاص الذين يتم لقبض عليهم.

جريدة الحقيقة

٧/٦/٢٠٠٣

[١١]

ابراهيم يسرى
محام ومحكم دولى

هل يبقى بين جدران السجن كاللصوص والقتلة؟!
مصطفى بكرى الرجل والقضية

فى فجر الاثنين ٣ يونيو ٢٠٠٣ بالقاهرة، داهم رجال الشرطة بليل منزلى الكاتب الكبير مصطفى بكرى وشقيقه الكاتب محمود بكرى حيث قبض عليهما واقتيدا مثل المجرمين من القتلة واللصوص إلى السجن لتنفيذ حكم قضائى كان مطعونا عليه أمام محكمة النقض منذ عام ١٩٩٧، وأصدرت المحكمة حكما بتأييده فجأة ودون إخطار المتهمين أو علمهما، وجرى التنفيذ بعد ساعات وهو أمر غير مسبوق حيث تستغرق دورة الأوراق فى مثل هذه الحالات أسابيع بل وشهورا فى بعض الحالات. والغريب أن الحكم يتعلق بتهمة القذف فى شخص حكم عليه منذ أيام بالسجن عشر سنوات لما ثبت من قيامه بالجرائم التى فجرها مصطفى ومحمود بكرى فى جريدة الأحرار منذ اكثر من خمس سنوات واثبتت إدانة الشخص والحكم عليه بصحتها. ولسنا هنا بمعرض الاعتراض على حكم النقض أو نقده، فحكم محكمتنا العليا له حجيته واحترامه. ولكنا نلاحظ بكثير من التدقيق، الهمة والنشاط الكبيرين فى تنفيذ الحكم، ومخالفة القانون بمداهمة البيوت فى الصباح الباكر، ونلاحظ أيضا أن السجن فى جرائم النشر أمر يتنافى مع مقتضيات حرية الرأى وهو غير متبع فى معظم بلاد العالم الحريصة على الحرية، بل إنه ألغى فى دولة عربية هى الأردن.

وقد سجلت نقابة الصحفيين اعتراضها على الحبس، كما تقدمت بطلب للنائب العام للإفراج عن الكاتبين، فى الوقت الذى يتابع فيه محاموهما الجانب القانونى من القضية، وهناك أمل كبير فى أن يتم الإفراج عنهما قريبا سواء بإجراء قضائى أو بتوجيه القيادة

السياسية، لما فى الموضوع من جوانب سياسية باعتبار أن الكاتبين يمثلان تيارا هامًا فى الشارع المصرى. وتبدو أهمية أسلوب تناول الموضوع هنا فى أن المواطن العادى الذى لا يفهم القانون ولم يدرسه ستكون أمامه حقيقة مادية واضحة هو أن الاستاذ مصطفى بكرى فجر قضية فساد ثبت صحتها بإدانة من ارتكبها، وأن هذا الاتهام ثبتت صحته بحكم المحكمة بسجن مرتكب الفعل لمدة عشر سنوات، فكيف يدخل مصطفى بكرى السجن لكشفه لجريمة ثبت صحة ارتكابها وحكم على فاعلها بالإدانة والسجن!! ما الذى يمكن أن يفهمه المواطن العادى من ذلك ألا يسوقه المنطق البسيط غير القانونى إلى أن مصطفى بكرى قد عوقب لتصديه للفساد؟ هكذا تبدو الصورة فى الشارع المصرى والعربى، وعلى هذا الأساس ينبغى أن تقوم دوائر صنع القرار بتناول الموضوع، كى تصحح الصورة.

ولنمض فى استشراف مصطفى بكرى الرجل، فهو يقدم نموذجا كاملا للمواطن المصرى العادى الذى يخرج من أعماق الريف المصرى ويلتحم بالجماهير العريضة يتفهم تطلعاتها ويتعامل مع مطالبها، ويحافظ مصطفى بكرى على تقاليد القرية المصرية فى الصعيد من البر بالأبوين وتقديس الأم والحرص على تضامن الأسرة، ومن التزامه بأخلاق القرية وبمبادئ الدين. جاء من قريته للعاصمة يسعى وليس لديه من سند أو معين أو واسطة إلا جهده وجده واجتهاده فى تحصيل العلم والمعرفة، تدرج مع شقيقه فى مضمار الصحافة التى اختارها مهنة تشفى رغباته وتطلعاته فى الخدمة العامة وفى محاربة الفساد والاستغلال وطرح القضايا السياسية الوطنية والقومية، ودخل فى معارك عديدة ضارية مع الفساد وهاجم بقوة وشجاعة كبار المسئولين دون خشية أو وجل.

وقد حقق مصطفى بكرى نجاحا كبيرا فى فترة وجيزة، واكتسب شعبية جارفة فى الشارع المصرى، ثم امتدت شعبيته الجارفة للشارع العربى لمواقفه القومية الخالصة إزاء القضايا العربية الرئيسية مثل فلسطين والعراق، وهاجم بكل ضراوة الدولة العبرية ومؤيديها كما هاجم كل السياسات التى تستهدف الأمة العربية وخاصة الدوائر الأمريكية والبريطانية. وأصبح مطلوبا للتحدث فى التليفزيون المصرى والقنوات الفضائية العربية

والأجنبية بصورة شبه يومية للتعبير عن آرائه وتحليلاته السياسية التى تتماثل وتلبى تطلعات الجماهير العربية.

فإذا انتقلنا إلى مصطفى بكرى القضية فأقرب ما شهدناه هو مساندته القوية الرائعة للشعب العراقى ضد الغزو الانجلوساكسونى التى جسدت ما يمثل ملحمة قومية رائعة استقبلها الشارع المصرى والعربى بكل التأييد والتحمس وذلك من خلال ما ينشره فى جريدة الأسبوع التى قفز توزيعها فى فترة وجيزة لتتصدر كل كل الصحف الأسبوعية القاهرية. ومن خلال احاديثه الصريحة والقوية يوميا فى القنوات الفضائية العربية والمصرية، لأنها تعبر عما يجيش بصدور الشرفاء والمخلصين لعروبتهم وقوميتهم، وقبلها أبلى بلاء حسنا وأسهم اسهاما فاعلا فى كشف ومهاجمة العدو الصهيونى وتزعم حملات المقاطعة والتطبيع وهاجم دعاة التطبيع وكشف عن شركاء إسرائيل الاقتصاديين فى مصر. وانضم مصطفى بكرى بذلك إلى كتيبة الخندق الأخير فى الوطن العربى أمثال صلاح الدين حافظ وسلامة أحمد سلامة وفهمى هويدى وحمدى قنديل واشرف البيومى وسامح عاشور ومحمد سليم العوا وغيرهم من مصر وأمثال عبد البارى عطوان ومحمد المسفر وغيرهما من العرب. ولم يترك مصطفى بكرى قضية ظلم وافتراء إلا وتصدى لها أو توسط فى عرضها على دوائر صنع القرار، ولعلنا نشير هنا إلى واحدة من هذه القضايا، وهى قضية الطيار الوطنى على مراد الذى رفض السماح لجنود العدو الصهيونى بتدنيس أرض طائرته المصرية والذى رفعت عنه المحكمة التأديبية الجزاء الذى وقع عليه جزاء شهامته وحرصه على كرامة بلده، فلم يكتف مصطفى بكرى بالدفاع عنه فى صحيفته، بل اقام حفلا كبيرا على نفقته لتكريمه بفندق شبرد، واستمر فى دعم قضية على مراد عندما التفت رئاسته على الحكم اصدرت أربعة قرارات ضده ألغتها المحكمة جميعها، ثم لم تسكت صحيفته عندما كشفت عن عدم تنفيذ أحكام المحكمة. لقد تعاصرت مرحلة شباب مصطفى بكرى فى السبعينيات مع عهد تفشى الفساد والرشوة ومعاناة المجتمع المصرى من انقلاب خطير فى القيم والمعايير، وفى عهد سادت فيه ثقافة السكوت والابتعاد عن الشأن العام بين طلبة الجامعة الأمر الذى أنجب لنا جيلا ساكتا بعيدا عن تفهم قضايا بلده، وبالتالى

غير قادر على صيانة مصالحها والحفاظ على هويتها. ومع ذلك حافظ الرجل على نقائه وولائه لأسرته وقريته وتقاليده ومن خلالها تصدى لتفهم قضايا بلده وأمته وعقيدته رافضا كل المغريات ومواجها لكل الصعوبات والضغوط، فخرج إلينا فى القاهرة كفتى يافع من أعماق صعيد مصر، يذكرنا برحلة الأمير أحمس الذى زحف من الجنوب ليحرر مصر من الهكسوس بعد سنوات طوال شارفت قرنا ونصف القرن من الذل والعبودية. ذلك هو مصطفى بكرى الرجل والقضية. فهل يبقى بين جدران السجون كمجرم بين اللصوص والقتلة. أم هل يستحق أرفع مكان على أرض هذا الوطن؟!. هل يستحق إذلال السجن أم أن من حقه على وطنه أن يحظى بأكبر قدر من الاحترام والتقدير؟ هذا هو السؤال فهل من مجيب؟!

جريدة القدس العربى

٢٠٠٣/٦/٧

[١٢]

منال لاشين

لا ياشيخ

قبل القبض عليهما واجه كل من الزميلين مصطفى بكرى ومحمود بكرى العديد من قضايا النشر وطاردهما شبح السجن كجزء من ضريبة الانتماء إلى مهنة الصحافة فى بلد لا يزال يعاقب الصحفيين بالحبس فى قضايا النشر ولم يهرب لا مصطفى ولا محمود فى أى مرة، لأن الصحفى سمعته ورأسماله فى بلده وبين قرائه ولذلك كان مزعجًا ان يتم القبض عليهما لتنفيذ حكم قضائى بهذه الصورة خاصة ان هناك نحو مليون حكم قضائى لم تنفذ فى تناقض مؤلم حول التعامل مع الصحفيين باعتبارهم من أخطر الكائنات على أمن المجتمع واستقراره.

وقد واجه الزميل جمال فهمى نفس الموقف منذ سنوات إذ أبدت الأجهزة المعنية سرعة فائقة فى القبض عليه إثر حكم استئنافى فى إحدى قضايا النشر حتى انه قبض عليه وهو فى طريقه لزيارة والدته بمناسبة عيد الأم .. وبعد ان قضى زميلنا جمال نحو خمسة أشهر وافقت محكمة النقض على إعادة محاكمته!

ولم اتورط فى اللعبة الشهيرة التى يرددها المجتمع أو الكلمة اللعينة «اشمعنى» ولكننى مثل آلاف الصحفيين والمفكرين، أعتقد أن ما حدث مع مصطفى ومحمود هو مناسبة لبدء تنظيم حملة لإلغاء المواد السالبة للحريات الصحفية فى قضايا النشر واستغلال موجة الاستياء التى خلفها القبض على الزميلين ليس فى محاولة الافراج عنهما فقط ولكن لإلغاء السيف الموضوع على رقبة كل صحفى .. السيف الذى لا يفرق بين مرتكب جريمة الرشوة أو إهدار المال العام وبين كاتب رأى يدافع عن قناعاته وأفكاره أو ينقل الأخبار أو يحذر المجتمع من الكوارث.

إن أعداء الصحافة يركزون على تجاوزات بعض الصحف لهدم الأساس النظرى لحرية الصحافة ويحاولون أن يحجبوا الوجه المشرق 'الأهم بالنسبة لها بوصفها الوسيلة الوحيدة فى مصر الآن لكشف الفساد وفضح المفسدين ونهابى المال العام وخلق رأى عام لمحاكمة الفاسدين وملاحقتهم ولذلك يجب ألا يكون مصطفى ومحمود فى السجن وينعم من نهبوا أموال البنوك بشمس كالبتوريا وجمال باريس وسحر منتجعات سويسرا .. يجب ألا نخلط الأوراق بين من يعرض نفسه للمخاطر لكشف الفساد وبين من يهرب بجلده قبل أى مواجهة وهذه المهنة تعرف فى جميع أنحاء العالم بمهنة البحث عن المتاعب وتكتفى الدول المتحضرة بفرض غرامات على تجاوزات مهنة الصحافة حماية للمجتمع قبل ان تكون ضمانة للمهنة نفسها لأنها الرقيب الشعبى على كل أجهزة وفئات المجتمع ولذلك تحصد الأعداء بقدر ما تحصل على الإعجاب.

جريدة العربى

٨/٦/٢٠٠٣

[١٣]

لوجه الوطن
عبد الحليم قنديل

إشارات

حبس الزمـيلين مصطفى بكرى ومـحمود بكرى تكريس لدولة المـماليك ودهس لدولة الصحفيين.

جريدة العربى

٨/ ٦/ ٢٠٠٣



[١٤]

اضواءوآفاق
محمد بدر الدين
دفتر الملاحظات

ما أعجب الحكم بالحبس لمدة عام على مصطفى بكرى ومحمود بكرى لأنهما وصفا بـ «الفساد» رجلاً، حكم عليه القضاء بالسجن بتهمة «الفساد»، وما أسرع تنفيذ الحكم عليهما حتى قبل انقضاء ٢٤ ساعة ـ الأحد الماضى ـ فى بلد ليس فيه أبطأ من تنفيذ الأحكام!.

إنهما يدفعان ثمن الموقف السياسى الأخير الذى كان أبرز من اتخذه، من منابر صحفية. جريدتهما «الأسبوع» إلى جانب جريدتنا «العربى»، وهو الموقف الأصوب والأجرأ. فيما يتعلق بقضية احتلال القوات الأمريكية لـ«العراق» لحساب المشروع الاستعمارى الأمريكى ـ الصهيونى المشترك، كما عبرت الجريدتان بصراحة وصرامة عن آراء تدين عجز وتخاذل الأداء الرسمى المصرى والعربى فى تلك القضية.

جريدة العربى

٢٠٠٣/٦/٨



[١٥]

شهادة لله
مهران مهران

حرية الصحافة وسجن الصحفيين!

أتطلع إلى اليوم الذى تلغى فيه الدولة التشريعات العقابية السالبة لحرية الصحافة؛ حتى يرتفع الصحفيون إلى مستوى الواجب الوطنى، الذى يلزمهم به الدستور لأداء دورهم الذى يريده الرئيس مبارك للصحافة؛ باعتبارها ـ على حد تعبير سيادته ـ «رقيباً على أداء المجتمع كله».. هناك عقوبات مادية وعقوبات رادعة لكل من يخطئ غير السجن؛ كأن يدفع غرامة مالية كبيرة أو أن توقف عضويته بنقابة الصحفيين، أو يمنع من تولى منصب صحفى قيادى، أو يُمنع من الكتابة فترات زمنية يمكن أن تبدأ من ستة أشهر وتمتد حتى ٥ سنوات مثلا، وما إلى ذلك من العقوبات المعنوية؛ لأنه لا يليق بدولة لها مكانة مصر أن يتحول أصحاب الرأى والفكر فيها ـ لأى سبب من الأسباب ـ فى عهد مبارك إلى مساجين، ونتمنى أن تكون واقعة الأستاذين مصطفى بكرى ومحمود بكرى بداية اتخاذ خطوات ايجابية فى هذا الاتجاه.

جريدة النبأ الوطنى

٢٠٠٣/٦/٨



[١٦]

أبيض وأسود
عبد الله السناوى

مصطفى بكرى

عار حقيقى سجن الصحفيين فى قضايا رأى. وصـمة عار حقيقية اقتحام منزل الصديق مصطفى بكرى رئيس تحـرير «الأسبوع» فى الفـجر، كأنه مجـرد خطر، أو التلويح بالزج به فى سـجن الاستـئناف والهـدف التنكيل والإذلال بحلق الرءوس، ولا يكفى أن يأمـر وزير الداخلية بـالتحقـيق فى واقعة اقـتحـام منزلى مصطفى بكرى وشـقيقـه محمـود ومخـالفة التـعليمـات بمراعاة البـعد الاجـتمـاعى والانسانـى فى تنفيـذ الأحكام. نريد إعلان نتـائج التحقيق الذى أعلن عنه فى الجرايد القومية، نريد معرفة أسماء المسئولين فى وزارة الداخلية التى خالفت تـعليمات الوزير، وعـما إذا كانت تلقت مـن جهات أخـرى فى الدولة أوامر التنكيل ببكرى؟ والاسـتنتـاج العام فـى بيروت، التى زرتهـا ليـومين للمـشـاركة ببـرنامج تليفزيونى فى محطة «المنار» أن القبض على بكرى وإيداعـه السجون المصرية هدفه التنكيل بمعارضى الحرب على العراق وأن مـثل هذه السياسة سوف تتسع فى مـصر لتشمل كل من عارض هذه الحرب الأمريكية. والاستنتاج العام فى بيـروت أن عصا الديمقراطية الأمريكية الغليظة سوف تضرب بلا هوادة معارضيها فى المنطقة.

جريدة العربى

٢٠٠٣/٦/٨

[١٠٧]

بلا رتوش

السيد الغضبان

القبض على الأستاذين مصطفى ومحمود بكرى لتنفيذ حكم بالسجن فى قضية رأى فجر موجة من الغضب بين الصحفيين وتحركت «نقابة الصحفيين» لاستصدار قرار من النائب العام بوقف تنفيذ الحكم واتخذت الإجراءات القانونية للإفراج عنهما.

الأهم أن الصحفيين أدركوا خطورة القوانين المقيدة لحرية الصحافة وأهمها سجن الصحفيين فى قضايا الرأى وتذكروا أن النقابة سبق أن تقدمت للحكومة بمشروع قانون للصحافة منذ سنوات يحمى حرية الصحافة من المتربصين بها ومن سيف السجن المصلت على الأقلام .. وأن الحكومة ظلت تماطل فى تقديم هذا المشروع إلى مجلس الشعب لسنوات حتى تم نسيانه!!

وعادت نقابة الصحفيين لتطالب بضرورة تقديم هذا المشروع إلى مجلس الشعب.

هذا التحرك للنقابة وللصحفيين المستظلين بحماية النقابة لفتنى للوضع الشاذ للإعلاميين فى الإذاعة والتليفزيون .. هذا الوضع الشاذ الذى يمارس فيه هؤلاء الإعلاميون مهامهم وصدورهم عارية لا تحميهم نقابة تدافع عن حقوقهم وتساندهم عندما يتعرضون لشتى ألوان الاضطهاد والعسف.

جريدة النبأ الوطنى

٢٠٠٣/٦/٨

[١٨]

قص ملح
جمال فهمى

«مزرعة» الصحفيين فى طرة وفى شارع الجلاء

ثم إن من مميزات «تأبيدة» أزهى عصور الديمقراطية التى نمضيها وياكم حاليا فى تكسير الظلط (بعضنا يأكله)، أن أشياء من نوع الملكية العامة والمال العام والمؤسسات العامة والوظيفة العامة، وكل شىء عام عمومًا أدركته الخصخصة لمؤاخذة، وبات مجرد الحديث عن أن مثل هذه الأشياء مما لا تجوز عليها تصرفات الشخص الفرد فى ممتلكاته أو أشيائه الخاصة كالبيع أو الهبة أو التوريث مثلا، حديثًا يثير الضحك فورًا ويجعل المتحدث بهذا الكلام يبدو فى عيون مستمعيه عبيطًا أو مجنونًا هرب للتو من مستشفى الأمراض العقلية.

فالحال أن كل شىء فى هذا الوطن ـ مهما كان نوعه ـ صار الآن قابلا للانتقال بكل يسر وسهولة من العموم إلى «المخصوص» وما لم تدركه الخوصصة بالبيع أدركته بالهبة أو وضع اليد.

لقد مضت سنين طويلة جدا على آخر مرة اندهشنا لما سمعنا أن فلانًا أو علانًا قد أقطع الجهة أو الهيئة أو الإدارة أو حتى الوزارة الفلانية فصارت ملكًا خالصًا لجنابه تقيه من صروف الدهر ونوائبه، ويتصرف فيها سيادته كيفما يحلو له وحسبما يقضى مزاجه.

ولهذا ـ مثلا ـ لم يعد أحد يتذكر ممن هم على قيد الحياة أن بعض المؤسسات الصحفية التى ما زال يطلق عليها، من باب الدلع، وصف «القومية» هى فى الأصل مؤسسات عامة تعود ملكيتها ـ نظريًا ـ للشعب المصرى وليس للسادة رؤساء مجالس إدارتها الذين مضى على بعضهم ما يقرب من ربع قرن كامل من الزمان بينما هم على الكراسى نفسها التى منحهم إياها الأستاذ المرحوم محمد أنور السادات لأسباب تتعلق بحالة مزاج سيادته أيامها.

وبمرور السنين والعقود ومع رسوخ عقيدة 'الاستمرار والاستقرار والثبات الأبدى على الكراسى وفى المواقع تآكلت كل المظاهر والشواهد والعلامات التى تدل على أن هذه المؤسسات ليست تراثًا أو عقارًا مملوكًا لرؤسائها الذين عينهم حاكم مات من ٢٢ سنة، ومن ثم أخذ بعضهم يتصرف فى تلك المؤسسات الصحفية «القومية» ليس فقط باعتبارها «شيئًا» يملكه، ولكن باعتبار هذا الشيء عزبة أو مزرعة خاصة تعود لمالك سيئ تتحكم فيه أهواؤه وغرائزه قبل أى اعتبار آخر بما فى ذلك اعتبارات المصلحة وحسن سير العمل فى المزرعة.

وقد يطول الحديث ولا ينتهى أبدا إذا حاولنا استعراض آيات مما يحدث فى بعض هذه المؤسسات حيث يتداول الزملاء الصحفيون حكايات ووقائع تبدو أحيانا وكأنها تنتمى لجنس الخرافة من فرط شذوذها ولا معقوليتها، غير أن العبد لله كاتب هذه السطور مدفوعا برغبة صادقة فى الترويح والتسرية عن قراء أعزاء أضناهم الهم والغم كما أضنانى، سيكتفى بواحدة من هذه الحكايات التى جرت وقائعها ومازالت على مسرح مؤسسة «أخبار اليوم» الصحفية.

ومؤسسة «أخبار اليوم» هى لمن لم تعد ذاكرته تقوى على الاحتفاظ بالذكريات البعيدة، مؤسسة صحفية عريقة صارت مدرسة لها خصائصها وسماتها المتفردة فى الأداء المهنى، وقد عن لمزاج الأستاذ السادات قبل وفاته أن يقتطع أهم إصداراتها للأستاذ إبراهيم سعدة الذى صار فيما بعد رئيسًا لمجلس إدارة المؤسسة كلها، ومع مرور الوقت والزمن باتت هذه المؤسسة تدار ـ كغيرها من المؤسسات الأخرى ـ بأساليب شديدة الشبه بما يفعله الولاة والمحتسبون لا الرؤساء والمديرون، وأصبح الصعود والهبوط داخلها يتم بعيدًا عن اعتبارات وأشياء تافهة من نوع الكفاءة أو الموهبة.

فالولاء للوالى أهم من مؤهلات المهنة، وأهل الثقة أضمن وأفضل من أهل الخبرة، لذلك سمعنا ولاحظ القراء فى فترات مختلفة غياب أسماء وأقلام لامعة لزملاء صعدت بهم خبرتهم ومواهبهم المتميزة إلى سماء النجومية بيد أن «مزاج» الوالى أو حاشيته ربما تعكر قليلا أو كثيرًا منهم فذهبوا للجلوس على الرف أو فى الشارع.

مثل هذه الوقائع تكررت فى السنوات الأخيرة بالذات من عصر الأستاذ سعدة خاصة بعد أن اختار لنفسه اسمًا فنيًا بدا أنه انتقاه بعناية وبعد درس وتمحيص شديدين، فقد صار سيادته يكتب الصفحة الأولى كلها بما فيها المانشيت الرئيسى لـ «أخبار اليوم» باسمه الأصلى أما الصفحة الأخيرة من نفس الصحيفة فسيادته يكتبها أيضا ولكن باسم الفنان المرحوم أنور وجدى، ولا تسأل لماذا أنور وجدى بالذات وليس إسماعيل ياسين مثلا.

على أن هذا التحول الفنى فى مزاج الأستاذ سعدة واكبه تحول آخر فى منهج إدارة المؤسسة والتعامل مع الزملاء الصحفيين العاملين فيها إذ باتت المعايير «فنية» بحتة وتلونت أجواء العمل ببهجة عالم الفن ومباهجه، فلم يعد المقام يسمح بجهامة وجدية بعض الزملاء وثقل ظلهم وبعدهم عن روح الفرفشة واللطافة.

هؤلاء الزملاء يتقدم صفوفهم الآن خمسة من أفضل واكفأ الصحفيين الذين لم يشفع لهم تاريخهم ورصيدهم المهنى المتميز فى الإفلات من موجة التنكيل والعقاب التى عصفت بهم وشملت تجريدهم من اختصاصاتهم والخصم من حقوقهم المالية بدون أى سبب قانونى أو معقول إلا أنهم جميعًا لا يناسبون المرحلة «الفنية» التى دخلتها المؤسسة من أوسع الأبواب بعد أن منح الأستاذ أنور وجدى محررة فنية نابهة، عبرت بالكاد العتبة التى يقف عليها الصحفى تحت التمرين، المسئولية المباشرة عن إدارة وتسيير شئون عدد لا بأس به من الإصدارات والملاحق والأقسام فى المؤسسة.

هؤلاء الزملاء الخمسة الذين هم آخر ضحايا «المرحلة الفنية» فى عصر الأستاذ أنور وجدى لا يبدو أن لهم الآن مهربًا أو ملاذًا من الغضب الذى حل عليهم بسبب ضعف قدراتهم «الفنية» فقد طرقوا كل الأبواب واشتكوا لطوب الأرض، ولا من مجيب ولا من مغيث إلا أن يجتهدوا لعلهم يكتشفون فى أنفسهم مؤهلات ومواهب أخرى غير مؤهلات التميز فى فنون المهنة وإلا فهم يستحقون كل ما حل وما سوف يحل بهم من عقاب.. فالقاعدة الأصولية ألا حرج فى الفن.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الزميلان مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» وشقيقه محمود بكرى نائب رئيس التحرير يمارسان مهامهما ومسئولياتهما المهنية حاليًا من سجن مزرعة طرة، بعدما

نال كل منهمـا حكمًا بالحبس لمدة سنة كـاملة فى قضية نشـر كان رفعهـا عليهما قـبل سبع سنوات رجل شريف وعفيـف أدانه القضاء مؤخرًا بالرشوة والابتزاز وقـضى عليه بالسجن عشر سنوات!!

ماذا تفهم حـضرتك من هذا الكلام؟!.. هل تفهم مـثلا أن مؤسسة الفـساد المزدهرة فى بلادنا أقـوى من أن تفرط أو تسـهو عن حـقهـا فى الثأر والقـصاص حـيث توفر القـوانين والتشـريعات القائمة من عـهد الاحتلال القـديم و«الجديد» الفرصـة لكل حرامى أن يرسل صحفيًا أو أكثر للسجن؟

أم أنك تفـهـم أننا نعيش فـعلا أزهى عـصور الحـرية والديمـقراطيـة التى تعطى المواطن المصرى حـق التعبـير الحـر عن رأيه وتكفل للحكومـة بالمقابل حق ادخـال هذا المواطن إلى السجن فى الوقت أو فى المناسبة التى تلائمها؟

على كل حال لقد أمضى العـبد لله نصف عام كامل فى السجن نفسـه الذى يستضيف الآن مصطفى ومحمود، وعلى رغم أن زملاء أعزاء تمتـعوا معى ـ لفترة ـ بكرم الضيافة فى هذا السجن، فإن صداقـة حقيقية ربطتنى وقـتها بنشال غلبان خفيف الـظل كل جريمته أنه يهوى اقتسام الرزق القليل مع اخوانه الغلابة ركاب المواصلات العامة.

وفى يوم من الأيام كنا أنا وصديقى هذا نجلس فى بلهنية حلوة نحـتسى معًا كوزين من الشـاى، فإذا به يسـألنى وهو يغـالب بعض الخـجل.. لمؤاخذة يا أسـتـاذ جمـال حضـرتك مفكرتش تشتغل نشال بدل حكاية الصحافة دى؟

باغتنى السـؤال وصدرت عنى أصوات مبـهمة فوجـد صديقى النشال فى ذلك فـرصته ليشرح لى وجـهة نظره فهتف بحـماس.. يا أستاذ جمـال حضرتك «اترقعت» سـتـة شهور حبس فى قضـية ـ لمؤاخذة ـ نشر، والأستاذ مـجدى «يقصد الصديق مجـدى حسين» أترقع سنة هوه كمـان فى نشر برضه.. طيب أنا بقى أتحكم علىّ فى قـضية نشل من بتوعى بـشهر واحد بس.. يبقى مش بزمتك النشل أسهل من النشر ووجع القلب بتاعكم ده؟!

قلت أنا.. والله هو أسهل فعلا.. فقال صـديقى النشال.. أنوى أنت بس يا أستاذ جمال وأنا فى الخدمة.

جريدة العربى

٢٠٠٣/٦/٨

[١٩]

بقلم سليمان الحكيم

مبروك السجن .. يا مصطفى!

ليست هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها القبض على مصطفى بكرى وأخيه محمود، فهو يعرف الطريق إلى السجن، كما يعرف الطريق إلى منزله، وقد حبس بكرى بتهم كثيرة ومتنوعة.

وإذا كان الكثيرون قد فوجئوا بالقبض على الاخوين مصطفى ومحمود فأنا شخصيا لم أفاجأ بذلك بل إن المفاجأة هى تركهما يعملان بحرية بصحيفة لا هم لها الا شتيمة شارون وبوش وبلير وكل الذين اجتمعوا على قصعة هذه الأمة لينهلوا منها سلبا ونهبا وتهمة السب والقذف التى حبس عليها مصطفى ومحمود بكرى هى تهمة حقيقية فلا هم لهما ولنا جميعًا ومنذ سنوات الا سب رموز الفساد وقذف الشر فى بلدنا، فماذا عسانا نفعل وقد حاق بنا الفساد من كل صوب وحدب حتى غمرنا من الرءوس إلى الأقدام والكعوب .. وأصبح الصعود للفاسدين والهبوط للشرفاء .. ولم تعد شهادة حسن السير والسلوك من مسوغات التعيين بل أصبحت شهادة سوء السير وسوء السلوك والأخلاق هى المسوغ للتعيين فى مناصب الحكومة والترقى فيها صعودا .. والحقيقة ان مصطفى ومحمود بكرى ليسا الوحيدين المتهمين بهذه التهمة ـ تهمة السب والقذف ـ بل نحن جميعًا متهمون بها ولا نعرف متى سيقبضون علينا لتنفيذ عقوبة لا نستحقها لمجرد أننا حاولنا دفع ظلم عن أنفسنا لا نستحقه؟!

والذين يسبون ويقذفون فى الواقع هم الفاسدون والمفسدون فهم يقذفوننا بالشر والفساد والظلم .. ويسبون وطنهم بالسرقة والاختلاس والهبر .. هؤلاء فى الحقيقة هم الذين يجب ان يكونوا فى المكان الذى يوجد فيه الآن مصطفى ومحمود بكرى فى الحبس اللذان يحق لهما ان يحسا بالزهو ويشعرا بالفخر ورموزه والشر واساطينه!

والحكومة تستطيع أن تقبض على مصطفى ومحمود بكرى وتستطيع أن تحبسهما وقتما وأينما تشاء ولكنها لا تستطيع أن تقبض على القلم ولا تصادر الفكر لتحبسه وحب الوطن

والغيرة عليه ليسا مما يمكن وضعه فى الاغلال أو القيود والقمقم لا يتسع للحق والعدل حتى لو جمعوا قماقم الدنيا.

هنيئًا لمصطفى ومحمود بكرى اللذين حصلا على شهادة جديدة بحب الوطن والغيرة على مصلحته، وهى أعلى الشهادات التى يمكن ان يحصل عليها شخص فما بالنا إذا كانت وظيفة هذا الشخص ومهنته هى الكتابة وحب الوطن؟!

جريدة الأحرار

٢٠٠٣/٦/٩

[٢٠]

شقيق الطاهر

عبد الحفيظ سعد - إيهاب حجازي

زوار الفجر فى بيت آل بكرى!

رفض هو وأخوه دخول سجن الاستئناف لأن محمد عبد العال مسجون به الوسط الصحفى أصيب بصدمة وأسرع مجلس نقابة الصحفيين بعقد اجتماع لتقديم التماس لإعادة النظر فى الحكم ونظم الزملاء بجريدة «الأسبوع» اعتصامًا تصاعديًا لحين الإفراج عن رئيس تحريرهم.

فجر الاثنين الماضى وبصورة مستفزة وغريبة توجهت ثمانى سيارات شرطة مصفحة إلى منزل مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» بالمعادى.. اقتحم الضباط والجنود باب العمارة فاستيقظ «البواب» مرعوبًا لا يعرف ما يحدث.. سأله ضابط مباحث تنفيذ الأحكام عن شقة «مصطفى بك» فسألهم البواب خائفًا ومندهشًا مصطفى بك مين بالضبط، فأجاب الضابط بخشونة زائدة ونظر إليه نظرة تهديد وقال له هو فى كام مصطفى بك فى العمارة!! فعصر البواب ذاكرته وفرك عينيه محاولا تذكر شخصية المطلوب، إلى أن تذكر أن هناك صحفيًا بدرجة رئيس تحرير يسكن فى هذه العمارة فأسرع يجيبهم بأنه يسكن فى الطابق الثالث عشر باعتبار أنه الوحيد الذى يمكن أن تأتى إليه هذه الحشود الضخمة من قوات الشرطة سواء بسبب نشاطه السياسى أو حتى لسبب كونه صحفيًا.. وبالطبع الصحفيون هم أكثر فئة معرضة لمثل هذه الأمور.

صعد عدد من الضباط يرافقهم عدد من الجنود المدججين بالأسلحة إلى الطابق الثالث عشر وطرقوا باب شقة مصطفى بكرى بقوة.. فاستيقظ بكرى من نومه مذعورًا ومنزعجًا، وأسرع إلى الباب ولكنه قبل أن يفتح سأل مين.. فأتاه الجواب بسرعة وخشونة.. بوليس.. ففتح مصطفى بكرى الباب مندهشًا.. وقال لهم خير أنتم مين وعاوزين إيه.. فأجابه الضابط الكبير بأدب.. نحن من وحدة تنفيذ الأحكام..

فسألهم مصطفى بكرى مرة أخرى وقد زاد اندهاشه.. أهلا وسهلا ماذا تريدون؟! فأجاب الضابط الكبير لقد صدر ضدك حكم بالسجن لمدة عام فى قضية السب والقذف

التى رفعها ضدك الدكتور محمد عبد العال.. وقد أيدت محكمة النقض الحكم الصادر ضدك بالسجن لمدة عام أنت وشقيقك محمود بكرى.. فسكت مصطفى بكرى قليلا محاولا التفكير فى الإجراء أو التصرف الذى يتخذه فى هذه الحالة.. وفجأة تذكر شقيقه محمود المتهم معه فى ذات القضية.. فطلب من ضباط الشرطة السماح له بالاتصال بشقيقه محمود لإبلاغه بالأمر إلا أن الضابط رفض ذلك وقال له لا تقلق زمان الخبر وصل إليه، فسكت مصطفى بكرى قليلا ثم طلب منهم إمهاله لارتداء ملابسه، وطلب من زوجته التى كانت قد استيقظت مذعورة على صوت الطرقات على باب الشقة أن تجهز له شنطة صغيرة وتضع فيها «عدة حلاقة» وبعض الملابس الداخلية و«ترينج» أزرق.. ارتدى مصطفى بكرى ملابسه سريعًا فى غرفة النوم وكان يرافقه أحد الضباط حتى لا يجرى آية اتصالات.. ونزل من شقته فوجد عددًا كبيرًا من سيارات الشرطة المصفحة تحت العمارة التى يسكن فيها.. فأبدى اندهاشه من هذه الاحتياطات الأمنية المبالغ فيها لأحد الضباط المرافقين له.. وقال له لماذا كل هذه السيارات المصفحة وهذا العدد الكبير من الجنود؟! إلا أن الضابط لم يرد عليه!

ركب مصطفى بكرى سيارة رئيس مباحث المعادى.. كل هذه الإجراءات لم تستغرق أكثر من ثلث ساعة تقريبًا ثم توجهت سيارات الشرطة إلى منزل شقيقه محمود بكرى الذى يقع فى حدائق المعادى.. وأخذوه معهم وهم فى طريقهم إلى مديرية أمن القاهرة وقبل أن يبتعد مصطفى بكرى عن منزله تذكر أنه فى حاجة إلى بعض الأشياء لتساعده على احتمال الحياة الرتيبة والمملة فى السجن فطلب من الضابط السماح له بإجراء اتصال بزوجته لترسل له بعض الأشياء فوافق واتصل بها وطلب منها إرسال مصحف وكتاب سنوات الغضب، وتاريخ فلسطين وكتاب الأمن القومى العربى ومجموعة محمود عزت.. ترسلها مع أحد الجنود الذى سيصل إليها خلال دقائق.. المهم توجه الأخوان بكرى إلى مديرية أمن القاهرة، ومنها إلى قسم شرطة حدائق القبة، حيث يقع مقر جريدة الأحرار التى كان يرأس تحريرها مصطفى بكرى إبان نشر الأخبار التى اعتبرها محمد عبد العال سبًا وقذفًا فى حقه، ثم توجه الأخوان إلى نيابة حدائق القبة بمجمع الجلاء ومنها إلى محكمة جنوب القاهرة، حيث كان مقررًا إيداعهما فى سجن الاستئناف الملاصق لمحكمة جنوب القاهرة إلا أنه رفض بشدة، وهدد الضابط بأنه سيعلن هو وشقيقه الإضراب عن الطعام فور دخول سجن الاستئناف المشهور بأنه سجن سيئ من جميع النواحى، بالإضافة إلى أن

الدكتور محمد عبد العال مسجون به وبالفعل تم تغيير السجن الذى سيودع به من سجن الاستئناف إلى سجن مزرعة طرة.. انتهت إجراءات الترحيل الساعة التاسعة صباحًا تقريبًا وبعدها تم إرسال الشقيقين إلى سجن مزرعة طرة.. وفى حوال الساعة العاشرة صباحًا وصل الخبر وطريقة القبض على مصطفى بكرى المهينة والغريبة إلى وزير الداخلية حبيب العادلى، فأسرع الوزير بتحويل الضباط الذين قاموا بتنفيذ الحكم للتحقيق بسبب مخالفتهم للتعليمات التى سبق أن أصدرها وشدد عليها بضرورة مراعاة البعدين الإنسانى والاجتماعى للمقبوض عليهم وتنفيذ الأحكام فى أوقات العمل الرسمية.. وحتى الآن لم ينته التحقيق.

وصل مصطفى بكرى وشقيقه إلى سجن مزرعة طرة حوالى الساعة الثانية عشرة ظهراً وكان فى استقباله العميد سمير عبد الغفار مأمور السجن وبعدها بساعة واحدة وصل اللواء حمدى عبد الكريم نائب مدير العلاقات العامة والإعلام بوزارة الداخلية للاطمئنان على مصطفى بكرى وتقديم الدعم النفسى له، قضى مصطفى بكرى وشقيقه يومهما الأول فى هدوء تام رغم الزيارات الكثيرة التى قام بها العديد من الصحفيين بجريدة «الأسبوع» والصحف الأخرى.. وفى ذات اليوم تقرر نقلهما إلى مستشفى السجن ووضعهما تحت الملاحظة وإجراء بعض التحاليل لهما.

ورغم الهدوء الذى أحاط بالشقيقين بكرى داخل السجن فإن الأمر كان مختلفًا تمامًا خارجه.. حيث أصاب نبأ القبض على الزميلين الصحفيين بصدمة شديدة.. وعلى الفور تحرك الزملاء بصحيفة «الأسبوع» وتوجهوا إلى مقر نقابة الصحفيين وعلقوا لافتات تندد بحبس الصحفيين وطالبوا فيها بإلغاء العقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر.

وأعلن الزملاء بجريدة «الأسبوع» تنظيم اعتصام تصاعدى يبدأ بعشرة صحفيين فى مقر النقابة لحين الإفراج عن رئيس تحريرهم وشقيقه.. ومن جانب آخر أسرع مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب إبراهيم نافع إلى الاتصال بالجهات المسئولة فى الحكومة وعلى رأسها النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد، ثم عقد المجلس اجتماعًا برئاسة نافع وبحضور عدد من المستشارين القانونيين للنقابة وتقرر تقديم التماس بإعادة النظر للنائب العام.. وقام سامح عاشور نقيب المحامين وعدد من محامى مصطفى بكرى بإعداد الالتماس وتقديمه للنائب العام حيث ظهرت وقائع جديدة لم تكن معلومة أثناء الفصل فى الدعوى أثناء الفصل فى الدعوى ومنها ذات الوقائع التى نشرها مصطفى بكرى

وشقيقه تبين صحتها فيما بعد وتم الحكم على الدكتور محمد عبد العال بالسجن لمدة عشر سنوات فى قضية رشوة وبالفعل قبل النائب العام الالتماس من حيث الشكل وقام بتحويله إلى اللجنة الخاصة بنظر طلبات الالتماس بإعادة النظر.. والتى تشكل من اثنين من مستشارى الاستئناف ومستشار من محكمة النقض للنظر فيه ودراسته وإعداد تقريرها تمهيداً لرفعه إلى محكمة النقض التى من حقها تقرير ما إذا كان هذا الالتماس من شأنه إعادة نظر القضية من جديد من عدمها.. خاصة أن الالتماس بإعادة النظر هو الطريق الوحيد المتبقى أمام الزميلين بكرى فى احتمال الإفراج عنهما حيث يحق لمحكمة النقض إذا وجدت أن الوقائع الجديدة من شأنها تغيير سير القضية أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم والإفراج المؤقت.

تعود وقائع القضية إلى عام ١٩٩٦ وتحديداً فى شهر مايو حيث نشر فى جريدة «الأحرار» إبان رئاسة مصطفى بكرى لتحريرها عددا من الوقائع التى اعتبرها الدكتور محمد عبد العال تشكل جريمة سب وقذف فى حقه فرفع دعوى قضائية ضد الأخوين بكرى وكانت القضية فى البداية تنظر أمام المستشار إبراهيم شبانة رئيس دائرة جنايات القاهرة ثم تمت إحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أمام المستشار حسين البطروى، وفى نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٨ صدر الحكم بإدانة الشقيقين بكرى وصدر ضدهما حكم بالسجن لمدة سنة.. ورغم أن الحكم كان واجب النفاذ فإن النائب العام السابق المستشار رجاء العربى أصدر قراراً بإرجاء تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من المتهمين.

وخلال الأيام القليلة الماضية قام عدد كبير من الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة بزيارة الأخوين بكرى فى سجن مزرعة طرة، وكان آخر من زارهما الدكتور أيمن نور وحمدين صباحى الصحفيان وعضوا مجلس الشعب حيث مكثا معهما حوالى ساعتين فى مكتب مأمور السجن وبعد أن اطمأنا عليهما أبلغاهما بأن هناك خبراً ساراً سوف يسمعانه خلال الأيام القليلة القادمة!

جريدة صوت الأمة

٩/٦/٢٠٠٣

[٢١] بالأصول

بقلم: أسامة شرشر

الشقيقان بكرى

مصطفى بكرى وشقيقه محمود بكرى اللذان يعشقان بلاط صاحبة الجلالة، والمعروفان بمواقفهما الوطنية المعلنة التى قد تفتح عليهما جبهات كثيرة وتسبب لهما اشكاليات كثيرة لكن لا يستطيع أحد أن يزايد على مشاركتهما للزملاء، وهذا ما يمتاز به الشقيقان من إخلاص وإنسانية ودماثة الخلق فكان وقع القبض عليهما بطريقة مأساوية بأثر رجعى فى حكم لم ينفذ من سنوات صدمة كبيرة فى الوسط الصحفى بسبب أنها قضية نشر وليست تهمة رشوة أو خيانة أو سرقة المال العام فهل ذنب الشقيقين أنهما قدما الأدلة والمستندات على هذا العبد العال الذى أساء لعضوية مجلس الشورى والصحافة المصرية من استغلاله للحصانة وصاحبة الجلالة فى التربح والإثراء بشكل غير مشروع مستخدما كل أساليب الابتزاز المشروعة وغير المشروعة متحصنا بالحصانة البرلمانية مستغلا صاحبة الجلالة فى الاختراق والخوض فى أعراض الناس؟! فكان ذنب الشقيقين انهما يدفعان ثمنا لفاتورة حرية الصحافة والنشر وكشف الحقيقة واحترام القارئ المصرى حتى اصبح الصحفيون فى مأزق نفسى مما يجرى ولكن يبقى تساؤل من وراء ذلك؟ نحن نعرفهم والبركة فى التتار الجدد.

جريدة الوقائع العربية

٢٠٠٣/٦/١٠



[٢٢]

بهدوء يحاولون تمرير حبسهما

بالعقل .. يامصطفى بكرى .. وحشتنا

وكلمة صريحة يامحمود .. نفتقد حملاتك ضد الفساد

بالعقل لم نكن نتخيل أن يأتى يوم ونطالع جريدة «الأسبوع» ولا نجد فيها مقال مصطفى بكرى يكشف لنا عن واقعة فساد أو يتصدى لقضية من قضايا وطنه وأمته العربية.

بالعقل كنا نتفق ونختلف ولكن أبدًا لم نتصور أن يأتى يوم ويتم اقتيادك إلى السجن بالطريقة المروعة التى حدثت والآن يحاول البعض بهدوء أن يمرر فترة حبسك أنت وشقيقك محمود حتى يمر العام.

نعلم أنك يامصطفى «رجل» وما حدث لن يهز إيمانك بوطنك وبزملائك، ونعلم أكثر انك لست الذى فى مأزق ولست الذى فى سجن بل الموجودون خارج الأسوار بعضهم هم الذين فى مأزق وبعضهم مسجونون.

و«كلمة صريحة» يامحمود بكرى .. ان الذين افتقدوك هذا الأسبوع هم الذين كانوا يبنون عليك الآمال للتصدى للفساد والمفسدين، وكلنا نعتقد أن غيابك لن يطول وأنك قادم إلينا بحملات أكثر قوة.

و«كلمة صريحة» نقولها «بالعقل» لمجلس نقابة الصحفيين الموقر .. لسنا أقل من الأردن التى ألغت عقوبة حبس الصحفيين فى جرائم النشر وهى العقوبة التى اختفت من كل دول العالم تقريبا ولم تختف من عندنا بفضل مجلسنا الهمام .. ورب ضارة نافعة ولعلها تكون نقطة التحرك .. وأنا واثق اننا عندما سنصل إلى النتيجة المأمولة ويتم إلغاء حبس الصحفيين فى قضايا النشر وقتها سيكون مصطفى ومحمود بكرى أسعد الأشخاص حتى بالمحنة الحالية التى مرت وتمر بهما ولم لا وهما اللذان نذرا حياتهما لهذه المهنة؟!.

عزيزى مصطفى بكرى .. وعـزيزى محمود بكرى طالت غيبتكـما عنا ـ رغم قصرها ـ وكلنا أمل أننا سنجدكما بيننا قريبا جداً فالمرحلة القادمة تحتاج جهدكما ونحن فى الانتظار.

أسرة تحرير «الجيل»

عنهم: ناجى الشهابى ـ رئيس الحزب ورئيس مجلس الإدارة

مختار عبدالعال ـ رئيس التحرير التنفيذى

جريدة الجيل

٢٠٠٣/٦/١٠

[٢٣]

شعاع
بقلم: شعبان خليفة
مصادفات ومفارقات
فى اعتقال الشقيقين بكرى

فى الوقت الذى أصدر فيه القضاء حكمه بالسجن عشر سنوات على محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة الاجتماعية بتهم الرشوة والابتزاز حسبما جاء فى حيثيات الحكم الذى لم يخل من التأكيد على دور الصحافة فى مواجهة الفساد أو الانحراف.. أقول فى هذا الوقت كانت محكمة النقض تستعد لإصدار حكمها فى قضية الشقيقين مصطفى ومحمود بكرى.. وفيما يبدو أن الأستاذ مصطفى بكرى رئيس تحرير الأسبوع كانت لديه معلومات تشير إلى أن محكمة النقض سوف تقر الحكم السابق عليه هو وشقيقه محمود بالسجن لمدة عام فى قضية رفعها ضدهما محمد عبدالعال لأن الشقيقين وجها إليه ذات التهم التى ادانته بها المحكمة وفى اليومين السابقين على قضية بكرى ولهذا كتب مقاله عن هذا الموضوع وذكر فيه بقضيته وشقيقه غير أن الوقت لم يكن كافيا لتطالع المحكمة حيثيات حكم عبدالعال قبل أن تصدر حكمها المفاجئ ضد الشقيقين بكرى، وكما كان حكم محكمة النقض مفاجأة للكثيرين، كانت أيضا طريقة القبض على بكرى وشقيقه محمود هى الأخرى مفاجأة وخالفت فيها وحدة تنفيذ الاحكام قرارات صادرة من وزير الداخلية بعدم الذهاب فى توقيت متأخر للقبض على متهمين صدرت ضدهم أحكام واجبة النفاذ. ولذلك كان قرار وزير الداخلية بالتحقيق مع وحدة تنفيذ الأحكام .. بعيدا عن التفاصيل فى مثل هذه الموضوعات فإن ما جرى مع الشقيقين بكرى هو إفراز أوضاع وقوانين ما كان يجب أن تستمر حتى الآن فالسجن فى قضايا الرأى من الأمور الشاذة التى لم يعد العالم المتحضر فضلا عن دول عديدة فى العالم الثالث يعمل بها وهى عقاب لا يتناسب مع الفعل أو حتى الجريمة لأن الصحف لا تكتب من فراغ وثمة فرق كبير بين

ممارسة حق الرأى والتعبير حتى ولو تم استخدام ألفاظ جارحة اباحها القانون فى حالة مواجهة الفساد وبين من يمارس الابتزاز والرشوة وينهب المال العام.

كل هذه الملابسات التى أحاطت بقضية بكرى والتى توافقت مع مواقفه الثابتة تجاه أمريكا واسرائيل فتحت الباب فى الشارع المصرى لتكهنات عديدة ترقى إلى درجة الصواب وكشفت عن العوار والمعايير التى تحكم حرية الرأى والتعبير فى مصر وهو ما تفسره بيانات الإدانة من كافة المنظمات العالمية المعنية بحرية الرأى والتعبير فى العالم كله فضلا عن المنظمات المصرية ونقابة الصحفيين التى لفتت الانتباه إلى إدانة محمد عبدالعال بذات التهم التى واجهه بها الشقيقان بكرى.

وبمقارنة بسيطة بين الارتياح الذى قابلت به كافة الاوساط الحكم على عبدالعال وبين الغضب الذى قابلت به ذات الأوساط الحكم على الشقيقين بكرى يمكن لنا إدراك المفارقة الغريبة فى سجن الشقيقين بكرى اللذين عرفناهما عن قرب محبين لوطنهما.. ثائرين على الفساد ما استطاعا إلى ذلك سبيلا.

ومن خلال هذه المعرفة التى قاربت اكثر من عشر سنوات يمكننا عن يقين أن نجزم ومعنا الكثيرون بأن بكرى وشقيقه محمود ليس مكانهما زنزانة فى هذا الوطن الذى يستحقان أن يكونا فى القلب منه ولهذا نتمنى ألا يخذل الرئيس حرية الرأى والتعبير بقرار افراج هو ضرورى وملح حماية لحرية الرأى والتعبير من ناحية ومراعاة لظروف مصطفى بكرى والذى يرقد الآن فى المستشفى وقد لا يعلم الكثيرون أن هذا الثائر يعانى مرضا فى القلب.. كان لانفعاله الدائم بقضايا هذا الوطن وهمومه السبب الاكبر فى اصابته به.

Emal: shabankhlife@anadeo.com

جريدة الوقائع العربية

٢٠٠٣/٦/١٠

[٢٤]

د.محمود جامع

مصطفى بكرى

ماذا يجرى فى بلدنا هذه الأيام .. عجيب والله ما يحدث، وما نسمع، وما نرى، فقد اختلط الحابل بالنابل .. وأصبح كل شىء غير مفهوم .. وغير مبرر .. وغير مقنع.

«مصطفى بكرى» صحفى مصرى جرىء شريف .. يحارب الفساد بكل قوة وموضوعية هو وشقيقه العزيز «محمود بكرى» .. ويحمل هموم وطنه على كتفيه .. ويتعقب رموز الفساد فى جحورهم .. ويكشفها بكل شجاعة ومصداقية .. سواء كان فسادا سياسيا مصريا أو عربيا أو دوليا .. أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو حكوميا .. ويصول ويجول فى كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة .. وفى الندوات والمؤتمرات داخل مصر وخارجها .. ونستمتع بمشاهدته وبالقراءة لمقالاته «ينير لنا الطريق» ويحيى الأمل .. ويضع الحلول.

ودفع مصطفى بكرى وشقيقه محمود الثمن .. وحكم عليهما بالسجن سنة .. لانهما هاجما أحد شياطين الفساد الحزبى والسياسى والصحفى فى مصر .. وكشفا حقيقته المخزية مبكراً منذ سنوات ..ومرت السنوات وكشف القضاء المصرى حقيقة هذا الأفاق الفاسد .. وحكم عليه بالسجن عشر سنوات .. وكانت حيثيات الحكم مثلا طيبا للنقد الموضوعى البناء للفساد السياسى فى مصر .. وضرورة القضاء عليه .. وهذا ما فعله تماماً مصطفى بكرى وشقيقه مبكراً منذ سنوات .. وكشف حقيقة انحرافات هذا الشيطان وهاجمه فى الصحف .. وسلط الأضواء عليه .. ولفت الأنظار إلى مخالفاته.

وثبت بالدليل القاطع أن رأى مصطفى بكرى صائب وصائب.

وتنكر الشيطان النجس فى زى امرأة ولبس باروكة شعر ووضع المساحيق على وجهه وحاول الهرب بعد الحكم عليه .. ولكن أجهزة المباحث كشفته وقبضت عليه.

وأنا لست رجل قـانون .. وحكم القـضاء عـلى مصطفى بكـرى وشقـيقـه على العـين والرأس، ولكن هل يستـطيع أهل الحل والعقد من رجـال القانون .. أن يعيـدوا النظر على ضوء ذلك كله .. ويقـيموا موازين العـدالة الموضوعية الشامـلة ويفرجوا عن الشقـيقين .. لانهما كانا على حق مبكراً ويصدروا قانون عدم حبس الصحفيين؟

أتمنى ذلك من كل قلبى وروحـى .. ويتمنى دلك مـعى جـموع هائلـة من الشرفـاء فى مصر .. ويتمنى الجميع أن يتم ذلك سريعا وسريعا بأى وسيلة وبأى إخراج.

mmgameh @ yahoo.com

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/١٠

[٢٥]

إضاءة مصرية
بقلم: محمود المراغى

الكلمة داخل السجن!

تحلق الكلمة فى السماء كالطائر المغرد فإذا اصابتها رصاصة أرضية سقطت صريعة وأصابها الموت، وهكذا الحال فى الوطن العربى فإذا اتيحت الحرية غردت الكلمة. وأثمرت وإذا نصبت الشباك ارتبكت الكلمة ومات تأثيرها.

وعندما تم القبض على اثنين من الصحفيين فى مصر خلال الاسبوع الماضى أحدهما رئيس تحرير لجريدة «الأسبوع» والثانى نائبه، عندما حدث ذلك أثيرت القضية من جديد، هل يجوز سجن الصحفى فى جريمة الرأى؟ وهل يدخل (القذف والسب) فى جرائم الرأى؟

وبصرف النظر عن ملابسات القضية التى جرى فيها القبض على الصحفيين الزميلين مصطفى ومحمود بكرى وإيداعهما السجن بعد ساعات من صدور الحكم على عكس ما درج عليه الأمر فى قضايا أخرى كثيرة يتسكع فيها تنفيذ الأحكام بصرف النظر عن ذلك تظل القضية مثارة «سجن أو لا سجن للصحفيين»

والجدل القانونى والسياسى والصحفى فى مصر وأقطار عربية كثيرة يدور بين محورين، أو حقين:

- «حق المجتمع فى حماية أفراده من توغل الصحافة واستخدامها للتشهير بالأشخاص والجماعات والاعتداء على الخصوصية وانتهاك حرمتها.

- حق المجتمع فى أن يحصل على صحافة حرة وكلمة متطلقة لا تخيفها قيود القانون أو قضبان السجن.

وقبل سنوات كانت الصحافة المصرية قد دخلت معركة ضد تعديلات قانونية استهدفت استحداث عقوبات جديدة والتشديد على عقوبات الحبس وإلغاء ما كان يتمتع به الصحفي من استثناء يمنع حبسه احتياطيا اثناء التحقيق ونجحت حملة الصحفيين وجرى التراجع عن ذلك وبات الحبس الاحتياطي في جرائم الرأى منظورا ولكن بقى السجن كعقوبة أمرا مستمرا .

والرأى الذى يميل للتشديد وتغليظ العقوبات يرى أن تجاوزات تحدث وآن السباق الصحفي يتم على حساب سمعة الأفراد والعائلات.

أما الرأى المقابل فهو يرى أن التعديلات لم تكن تستهدف حماية الأفراد وإنما حماية المسئولين ونظام الحكم وقد جرى طرح القضية في دول كثيرة ومال ،الرأى في الدول المتقدمة أن العقوبات البدنية وهى السجن والحبس مرفوضة في جرائم الرأى فهى ليست قيدا على المخالف وإنما هى قيد على جميع من يشرون أو يزاولون مهنة الإعلام فالرقيب حينذاك يصبح داخليا والأمان يصبح مطلبا.

وصحيح أن سمعة الأفراد مسألة أساسية، والتدقيق في المعلومات واجب مهنى وأخلاقى وصحيح أن الصحافة لا ينبغى أن تعمل فى الهواء الطلق بلا مسئولية فالمهنة طبيعتها اجتماعية ومسئوليتها كذلك ولا يمكن أن يكون القلم وسيلة للابتزاز أو التشهير المتعمد أو طلب الشهرة على حساب سمعة الآخرين.

والصحيح ايضا أن الصحافة ومثلها الاذاعة والفضائيات تصيب وتخطىء ولكن أى نوع من المساءلة؟ وأى نوع من العقاب يخضع له الصحفى؟

لقد اتيح لى أن اشارك في مناقشة واعداد قوانين الصحافة في مصر والتى صدرت طوال ثلث قرن مضى وكان الجدل باستمرار بين حق الصحفى وحق المجتمع وكنت أقول أن هناك توسعا من المشرع في تجريم الأفعال الصحفية، وأن بعض هذه الجرائم كانت صناعة بريطانية حين فرض الاستعمار قوانينه في مصر.

وقلت في مناقشات قوانين دول عربية عديدة إن آفة التوسع في التجريم آفة عربية

فالموظف العام أيا كانت درجته له حصانته والاساءة لدولة أجنبية حتى لو كانت اسرائيل أو الولايات المتحدة الغازية لبلادنا تهمة يـعاقب عليها القانون، واذاعة بيانات حكومية دون إذن جريمة كبرى رغم ان هذه الجريمة هى مطلبنا ونحن نتحدث عن الشفافية.

وهكذا يتعدد ما اعتبره القانون فى مصر وغير مصر جريمة تستحق العقاب.

وقلت: لقد استحدثت قوانينا العربية نصوصا مطاطة يمكن اساءة استخدامها مثلما جاء فى جرائم (العيب) والاساءة (إلى مقام كذا).

الأهم هو جدول العقوبات التى تصل بالصحفى إلى السجن وتجعل صاحب الرأى كاللص وتاجر المخدرات وتاجر الجنس والمختلس.

وفى محاورات كثيرة كان الرأى أن الصحفيين لا يرفضون المحاسبة ولكن عن أى أفعال؟ وبأية عقوبات؟ وفى اعتقادى أن جرائم الرأى تتسع بالضرورة لكل انواع العمل الإعلامى حتى لو كان خبرا يتناول أحد الأشخاص فالرأى المقصود حمايته ليس المقال الذى يحمل وجهة نظر، ولكنه العمل المهنى كله والموكول له أن يعبر عن المجتمع وان يكشف الاخطاء وان يطارد الفساد ومن ثم فالمعلومات التى تأتى فى الخبر والتحقيق هى نوع من الرأى بالمعنى القانونى.

وفى اعتقادى ان هذه الحماية لا ينبغى ان تنصرف للصحفيين وحدهم، ولكنه ينبغى أن تمتد لكل من يدلى بدلوه عبر جهاز اعلامى فالمقصود هو افساح المجال للآراء وليس المقصود حماية فئة بعينها.

وتبقى مسألة المحاسبة والتى ينبغى ان تحدث بعد تضييق مفهوم الجريمة وهى محاسبة متعددة الأوجه إن أردنا فهناك المحاسبة المهنية (داخل صحيفته أو نقابته أو جمعيته المهنية) وهناك العقوبات التأديبية، وكلا الأمرين المهنى والتأديبى يتيح أنواعا من العقوبة مثل الايقاف عن الكتابة لفترة زمنية، وربما فى حالات الابتزاز مثلا يمكن المنع من مزاولة المهنة كما ان تطبيق العقوبات المالية والتعويض الذى يدفعه الصحفى أو الصحيفة أمر وارد وتبقى العقوبة المرذولة: الزج بالصحفى إلى السجن والذى تختلط فيه النوايا وهل هى

حماية للسلطة أم حماية للمجتمع وأفراده؟

فى كل الأحوال فإنه لابد من التفرقة بين اللص والصحفى، وبين القاتل وصاحب الرأى، والأخير سوف تشل يده، ويتلعثم لسانه إن كان شبح السجن يطارده.

المطلوب ثورة فى قوانين النشر فى كل البلاد العربية.

جريدة البيان

٢٠٠٣/٦/١١

[٢٦]

بقلم.سعيد عبد الخالق

لا.. لحبس الصحفيين

شعرت بالقلق والحزن يتلاشى من داخلى عندما زرت الزميل العزيز مصطفى بكرى وشقيقه «محمود» فى سجن طرة منذ أيام وجدت نفس الابتسامة التى عهدناها من مصطفى ومحمود ولم تفارقهما روح الدعابة رغم هذا الموقف العصيب وبادرنى مصطفى قائلا: إننا نقيم فى منتجع، ولمح الدهشة والاستغراب تبدو على وجهى، ورد فى سرعة: نعم.. إننا فى منتجع، ونمارس الرياضة صباحا وإدارة السجن على مستوى عال فى المعاملة والتعامل. وتجاذبنا مع العزيز مصطفى الحديث الهامس وأعرب عن اطمئنانه لوجود الزملاء فى صحيفة الاسبوع، ووصفهم بالكتيبة المقاتلة القادرة على سد الفراغ فى أيام غيابه، وقلت له بحدة إن أيام غيابك لن تطول ولا نتصور العمل الصحفى بدون مصطفى بكرى إنه بلا طعم ولا رائحة ولا مذاق.

وكان الزميل أحمد موسى رئيس قسم الحوادث بصحيفة الأهرام قد نظم لنا هذه الزيارة بصحبة الزميل يحيى قلاش سكرتير الصحفيين للاطمئنان على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى وفوجئنا بهما فى حالة معنوية مرتفعة، وأبلغنا الزميلين بأن الاستاذ ابراهيم نافع نقيب الصحفيين يضع هذه الازمة ضمن أولوياته ودعا إلى تشكيل لجنة قانونية لدراسة الموقف وكيفية الخروج منه بالطرق القانونية، كما أبلغناهما أن نقيب الصحفيين وعدنا بقرب حل هذه الازمة.

واستمرت الزيارة أكثر من ساعة ورحب بنا مأمور السجن العقيد سمير ـ على ما أذكر ـ ترحيبا زائدا عن الحد، وأصر على تقديم أكثر من مشروب رغم كثرة الضيوف الذين شغلوا حجرة مكتبه المتواضعة، وقلت له: إن هناك تطويرا ضخما ملحوظا فى السجن..

فقد زرته مرات عديدة من قبل ورأيته هذه المرة فى صورة مختلفة تماما.. ابتداء من الشارع وحتى باب السجن.. ورد أحد الموجودين: «ولكن المنظر بالداخل أجمل وأحسن». وضحكت وقال الزميل مصطفى بكرى هذه حقيقة .. هناك حدائق وملاعب وبالمناسبة.. هذا السجن يضم نجوم المجتمع المصرى، من وزراء سابقين ومسئولين كبر سابقين ورجال أعمال.

تلمح مستوى الموجودين داخل السجن من خلال الزائرين رأيناهم يتوافدون على السجن، أو يخرجون منه بعد انتهاء الزيارة بل لمحنا خادمة فلبينية تحمل طفلا اثناء خروجها من بوابة السجن.

باختصار .. شعرنا بالاطمئنان على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى وشعرنا بالاطمئنان اكثر عندما أخذنا راحتنا فى الزيارة بالجلوس اطول فترة ممكنة مع الزميلين ولم نلحظ علامات الضيق أو الضجر على مأمور لسجن بل فوجئنا بالزميل مصطفى يدعونا إلى انهاء الزيارة وسألناه: ليه يا درش ورد مبتسما: كفاية كده.. احنا قعدنا كتير .. وكمان فيه زيارات أخرى.. وعاوز اشوف زوجتى ولم يتدخل مأمور السجن وترك للزميل مصطفى حسم الموقف، وودعناه على أمل أن نلقاه خلال الأيام القادمة.

وتوجهت فى اليوم التالى بصحبة زملاتنا فى الميدان والاستاذ محمود الشناوى رئيس مجلس إدارة الصحيفة إلى مقر جريدة الاسبوع، وأعلنا تضامننا مع الزميلين مصطفى ومحمود وأبدينا للزميل الاستاذ عبد الفتاح استعدادنا لتقديم مايلزمهم من خدمة صحفية لضمان صدور الاسبوع كما يريدها مصطفى بكرى. ورأينا الاصرار والتحدى على وجوه الزملاء فى «الأسبوع» وصدقت توقعات مصطفى عندما وصفهم بكتيبة المقاتلين القادرين على سد الفراغ وتوجهنا بعد ذلك إلى مقر النقابة، والتقينا مع الزملاء لمعتصمين داخل النقابة ووقفنا على سلالم النقابة الخارجية معلنين الاحتجاج الصامت ومعلنين ايضا تضامننا مع الزميلين مصطفى ومحمود بكرى.

ولذلك رفعت فى الحملة الصحفية التى اخوضها لانتخابات عضوية مجلس نقابة الصحفيين شعار: لا .. لحبس الصحفيين.

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/١٢

[٢٧] سياسة خارجية

رضا هلال

حبس الصحفيين

« نحن نحب الحرية، ونحبها أكثر عندما تستعمل فى موضعها »

ليست الديمقراطية مجرد صندوق انتخابات، ولكن الديمقراطية الليبرالية، قبل الانتخابات وبعدها، تقوم على منظومة من القيم والحريات الليبرالية مثل تداول السلطة، وحرية التنظيم، وحرية الاعتقاد، وحرية التعبير التى أساسها حرية الصحافة. ولذلك، فمن غير المتصور الحديث عن ديمقراطية دون وجود صحافة حرة.

وقد أثارت قضية حبس الزميلين مصطفى ومحمود بكرى مسألة تقييد حرية الصحافة فى ظل الديمقراطية المقيدة فى مصر.

والأمر هنا لا يتعلق بحكم قضائى، فحكم القضاء منزه عن النقد والتعليق، ولكنه يتعلق بقانون يقضى بحبس الصحفيين فى قضايا النشر. فرغم أن الدستور المصرى قد كفل حرية الرأى والتعبير، فإن بعض مواد قانون سلطة الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ تقضى بعقوبة الحبس فى قضايا النشر الصحفى.

وربما تبدو قضية حبس الصحفيين فى قضايا النشر.. إشكالية.

وهنا لابد من التمييز بين قضايا النشر التى تنطوى على السب والقذف وانتهاك حرمة الحياة الخاصة للأفراد بسوء نية، وقضايا النشر التى تنطوى على حرية التعبير والرأى والنقد، وهذا التمييز يضع الحرية فى موضعها. ولكن التشريعات الديمقراطية تتطور باتجاه إلغاء العقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر والرأى، والاكتفاء بالادانة والغرامة المغلظة، وإذا كنا نحب الحرية أكثر عندما تستخدم فى موضعها، فليس جزاء الشطط فى الحرية هو الاعتقال والسجن.

لقد اختلفت كثير' مع مصطفى بكرى سياسيا وأيديولوجيا ونالتنى منه ونالته منى سهام عديدة، ولكننا لا نقبل بالطريقة التى قبض عليه بها، ونشعر بأن حبسه وشقيقه أمر مؤسف من منطلق أن الديمقر'طية لا تتجزأ.

وإذا كان الصحفيون قد ناضلوا حتى ألغى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، فإننا نأمل فى أن يتمكنوا وراء نقيبهم إبراهيم نافع من إلغاء العقوبة السالبة للحرية فى قضايا النشر.

جريدة الميدان

١٢/٦/٢٠٠٣

[٢٨]

بقلم: د. عصام العريان

القبض على آل بكرى يفتح ملفات وقضايا!

فى حملة بوليسية فجر الاثنين ٢/٦ داهمت قـوة من البوليس منزلى الشقيقين مصطفى ومحمود بـكرى الصحفيين للقبض عليـهما تنفيذاً لحكم بات من مـحكمة النقض المصرية بحبسـهـما سـنة لاتهامـهـما بسـب وقذف د. مـحـمد عبـد العال رئيـس حزب العـدالة الاجتماعية. الغريب أن محمد عبد العال كان قد سبقهما إلى السجن تنفيذاً لحكم استئنافى بحبسه عشر سنوات بسـبب الاحتيال والـرشوة والتهديد عـبر صحيـفته الحزبيـة، وكانت المفارقة أن هذه هى التهم التى ادعى محمد عبـد العال أن الأخوين بكرى قذفاه بها واتهماه ظلمًا وزوراً بارتكابها بينمـا أثبتها أخيراً حكم قضـائى نهائى بحبسه.. هذه الحادثة بشـقيها فتحت ملفات مغلـقة وأثارت من جديد قضايا معلقة فى مصر المحـروسة من هذه القضايا: ملف الأحزاب السـياسية فى مصـر؟ وملف الصحافة الحـرة فى مصر، المستقـلة والحزبية؟ وملف من يحـمى من؟ ومن يحـارب من؟ من الجـانى ومن الضحـيـة؟ وملف صراعـات الكبار وتنافس الأجنحة. وأخيراً ملف حبس الصحفيين فى قضايا النشر.

واليوم يجب فتح هذه الملفات ومناقشة هذه القضايا لأن المنطقة، ومصر فى قلبها، مقبلة على تغـيـيرات مـفـروضة بالقـوة المسلحـة، وهذه التـغـيـيـرات مـرتبطة بقضـايا الحـريات والديمقراطية بدأت فى العراق ولن تقف عند حدوده.

فى مصر اليوم هناك ١٧ حـزبًا رسميًا، منها ٧ أحزاب مغلقة بأمـر لجنة شئون الأحزاب السياسيـة، وهذه اللجنة واختصاصاتها من بدع الحـياة السياسية فى مصـر. وفى مصر اليوم قوى سياسية وشعبية رئيسية تـتـمتع بحضور قوى ولكنها محرومة من حق التنظيم السياسى

القانونى ويسميها الباحثون «القوى المحجوبة عن الشرعية» على رأس هذه القوى «الإخوان المسلمون».

بينما تمتع الدكتور عبد العال بحزب وفيلا وجريدة وعضوية بمجلس الشورى وحضور لقاءات مع الرئيس والنقاش مع كبار المسئولين، مما أتاح لـه ابتزاز ساسة وإعلاميين ورجال أعمال عبر جريدته الحزبية، مما أثبته حكم القضاء النهائى فى حقه، وبات معلومًا كحقيقة دامغة، يتم حرمان أكبر القوى السياسية لممثلة فى البرلمان (١٦ مقعدًا) من الحق القانونى فى الحياة العامة وحرية إصدار الصحف.

هذا يقودنا إلى استنتاج أن التعددية الحزبية الحالية ليس مقصودًا بها لا المشاركة ولا النشاط الشعبى ولا الشورى الحقيقية، بل هى مجرد ديكور أو بيزنس لتحقيق مصالح نخبة فسدت وأفسدت وأوصلت البعض من مفكرينا إلى استجداء حضور القوى الأجنبية لإزاحة الركام الجاثم فوق صدورنا.

وإذا أتينا إلى الصحافة وحريتها، فمثال الأخوين بكرى واضح تمامًا، فقد نجحا بينما فشل الكثيرون فى تشكيل شركة للصحافة وإصدار صحيفة «الأسبوع» التى تحولت منبرًا يتمتع بحرية نسبية خاصة ضد اللوبى الصهيونى ـ الأمريكى فى مصر، وبينما نجحا فى عالم الصحافة الذى تنقلا فيه من «المصور» إلى «الأحرار» إلى تأسيس «الأسبوع» إذا بمصطفى بكرى يفشل أكثر من مرة فى الحصول على عضوية البرلمان فى قصص درامية تصل بالجريدة إلى اتهام مسئولين حزبيين كبار بعرقلة نجاح مضمون.

إذن من يساند من؟ ومن يحارب من؟ ومن يحمى من؟

أسئلة حائرة فى صدور المصريين، عندما يرون مصطفى بكرى ضيفًا مرموقًا فى منتديات وجامعات ومحاضرات، بل فى أجهزة الإعلام الرسمية، ثم يفاجأون به فى أقبية السجون ضيفًا على الإخوان المسلمين الذين حجزوا من زمن بعيد عنبرًا دائمًا لهم فى مزرعة طرة لا يخلو من حوالى مائة سجين، يتردد عليهم لفترات قصيرة، وزراء سابقون، ومحافظون سابقون، وقضاة أدينوا بالرشوة، ورجال أعمال اقترضوا أموال البنوك ولم

يستطيعـوا الهرب بها إلى الخارج، ونواب استغلوا حـصانتهم البرلمانية لإثراء غـير مشروع، وصحـفيون مـشاغبون مـثل مجدى أحـمد حسـين، ونجوم من النخبـة لا يدرى أحد فيـما سجنوا وفيما أطلقوا مثل السويركى، وحسام أبو الفتوح، ونشطاء تجاوزوا الحدود فى النقد غـير المباح أو الاتصالات عـبر الحـدود مثل د. سـعـد الدين إبراهيم، أو زعمـاء حزبيـون مفـسدون ومرتشـون مثل د. عـبد العال، أو أخـيراً وليس آخراً الاخـوان بكرى فى تصفـية حسابات الأجنحة المتصارعة داخل النظام الحزبى الرسمى فى مصر المحروسة.

وهكذا تستطيع داخل سجن مـزرعة طرة أن تتعرف على كافة القضـايا المعلقة فى مصر وأن تستشف كـافة الملفات التى لا يجرؤ أحد على منـاقشتها علنًا ويتـهامس بها الناس فى بلادى.

جريدة آفاق عربية

١٢/٦/٢٠٠٣

[٢٩]

الصراحة حلوة
ملك إسماعيل
مصطفى ومحمود بكرى

فى نفس الوقت التى توضع فيه اللمسات النهائية لانشاء المجلس القومى لحقوق الانسان يتم القبض على الأستاذين مصطفى ومحمود بكرى لصدور حكم غيابى بحبسهما لمدة عام فى إحدى قضايا النشر التى رفعها ضدهما محمد عبدالعال منذ سنوات وبالتحديد فى ١٩٩٦ عندما كان مصطفى بكرى رئيسا لتحرير جريدة الأحرار.

ان طريقة وتوقيت القبض اثار الدهشة والاستياء لدى الجميع.. صحفيين وقراء لصحيفة الأسبوع وبالطبع عند أهل واقارب «آل بكرى» فقد تم التنفيذ فى الساعات الأولى من الصباح أى فى الفجر بواسطة قوات احضار وضبط وسيارات مصفحة وكأن المطلوب احضارهما من القتلة وليسا كاتبين لهما مكانتهما الاجتماعية والوظيفية.

لقد تم التنفيذ والكل كان فى سبات عميق واستيقظت المنطقة على الضجة وصوت المصفحات ورجال الأمن.. والغريب أن هذا الحكم تم تنفيذه قبل أقل من ٢٤ ساعة من صدوره، علما بأن هناك الآلاف من الأحكام صدرت ولم يتم تنفيذها.. وبذلك يكون هذا الحكم اسرع الأحكام فى التنفيذ.

حقيقة أن السيد اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية أصدر تعليماته باحالة الموضوع إلى التحقيق لأن وحدة تنفيذ الأحكام خالفت التعليمات بضرورة مراعاة البعد الانسانى والاجتماعى عند التنفيذ. والكل ينتظر نتيجة تلك التحقيقات ومدى تناسب العقاب مع مخالفة أوامر عسكرية والاضرار بمشاعر أسر بأكملها والاساءة إلى اثنين وهبا حياتهما للدفاع عن الوطن وكشف قضايا الفساد بل دافعا ايضا عن الشعوب العربية ورفضا الارهاب الإسرائيلى والاحتلال الأمريكى للعراق. ان أحدا لا يعترض على احكام القضاء

المصرى النزيه وعلى الجميع احترامه ولكن فى حالة الاخـوين بكرى فقد توجد فرصة لهما فى اعادة المحـاكمة وذلك طبـقا للمادة ٤٤١ اجراءات والـتى اعتمد عليـها الأستـاذ سامح عاشور نقيب المحامين والمدافع عن مصطفى ومحمود بكرى عندما قدما لتماسا إلى النائب العام بخـصوص هذا الشـأن خاصـة أن محكمـة الجنايات اصدرت حكمـا بالسجن عـشر سنوات على محمد عبدالعال وتضمنت حـيثيات الحكم كل ما سبق وكتب منذ سنوات فى الاحرار وعـجز مـصطفى بكرى عن اثباته وقـد تمت إحالة الألتـماس إلى محكمـة النقض لدراسته وابداء الرأى فيه.

ان تلك الأزمة وحدت صـفوف جميع الصحفـيين دون تفرقة ما بين صحف قـومية أو حزبية أو مسـتقلة فالخطر يهدد الجمـيع وعليه يجب التحرك من خلال النقابة لالـغاء جميع المواد السالبة للحريات فى قضايا النشر والرأى.

ويا مصطفى.. و يا مـحمود بكرى لا تحبطـا ولا تيأسا فالكل مـعكما وقد اختـرتما مهنة البحـث عن المتاعب وتعـودتما على المقاومـة والصمود من أجـل مصر وبإذن الله فـرج الله قريب.

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/١٢

[٣٠]

حوار مع الشباب
يقدمه: محمد عبد القدوس
القبض على آل بكرى.. نكتة الموسم!!

أتمنى من قلبى قبل أن يظهر هذا المقال إلى النور أن يكون قد تم الإفراج عن آل بكرى مصطفى وشقيقه محمود! أرى فى القبض عليهما إهانة لصحافة مصر، ولطمة لما تبقى من الحريات فى بلادى المنكوبة بحكم الطوارئ منذ أكثر من عشرين سنة!

وكان القبض على المسئولين عن جريدة «الأسبوع» محور حديثى منذ أيام من أصدقائى الشباب! الكل كان ساخطًا على هذا القرار «الغبى» كما قالوا الذى فضح مصر وأساء إلى سمعتها على المستوى الدولى! وبلادنا أصلا سيئة السمعة فى مجال حقوق الإنسان! وجاء هذا الموضوع ليزيد الطين بلة!!

طلب منى أصحابى أن أحدثهم عن آل بكرى، فهم يعلمون أن علاقاتى بهما وثيقة جدًا! قلت لهم إنهما من الصعيد الجوانى! وهما يفتخران بذلك! «مصطفى» الشقيق الأكبر بدأ فى مجلة «المصور» وبرز نجمه بسرعة بضرباته الصحفية المتميزة منذ فجر شبابه، فهو صحفى غير تقليدى وعاشق لمهنته، واستطاع تكوين شبكة هائلة من الاتصالات والمعارف ساعدته على نجاحه!

ومن إيجابياته أيضًا حسه القومى، وهذا ما جعله شديد الحماس للقضايا العربية، فانحاز لفلسطين والعراق وكل قضايانا القومية فى زمن نكد تقطعت فيه أوصال أمة العرب! وأصبح نيل رضاء العم سام البلطجى الأمريكانى منتهى أمل حكامنا من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر!! والله يرحم أيام الوطنية!

وانتقل حديثى مع أصحابى إلى الشقيق الأصغر «محمود».. شاب زى الفل.. متدين وجدع عرفته من أيام «المرحومة» جريدة «الشعب»!! والعلاقات بين الأخوين تدل على

البيت الأصيل الذى قام بتربيتهما.. نموذج طيب جداً للعلاقة بين الأشقاء. وكل واحد سند للآخر فى غابة الصحافة المتوحشة! ومحمود الشقيق الأصغر ينظر إلى الأخ الأكبر مصطفى على أنه أستاذه وصديقه وحبيبه! وتعظيم سلام مع التحية والتقدير كمان «لآل بكرى» فجميع الإخوة قدوة لنا فى صلة الرحم.

وسجل مصطفى ومحمود بكرى حافل بالمعارك، فهما يكرهان الروتين والبحر الهادئ!! وتبرز مواهبهما وسط العواصف والأمواج العاتية! وجريدة «الأسبوع» مدفعية ثقيلة ضد الفساد! لذلك كثر أعداؤها! واستطاع هؤلاء الأعداء فى النهاية الإيقاع بهما، فدخلا السجن فى قضية أراها نكتة الموسم! لكنها بايخة وسخيفة!! لأن واحداً من المفسدين اتهم هذين الصحفيين الشجاعين بالإساءة إلى سمعته! ثم دان القضاء هذا الفساد والمفسد وحكم عليه بالسجن عشر سنوات! فكيف يدان مصطفى ومحمود بكرى فى تلك القضية بالذات؟!

انطلق أحد الحاضرين كالقذيفة قائلا: يا عمنا دى قضية سياسية وتصفية حسابات! وعقاباً لجريدة «الأسبوع» على صوتها القوى فى قضايا العراق وفلسطين ومحاربة الفساد والتطاول على البلطجى الأمريكانى الذى يحكم العالم!

قلت له دون تردد: كلامك صح ١٠٠٪.

جريدة آفاق عربية

١٢ ٦ ٢٠٠٣

[٣١]

هموم صحفية
بقلم د: أيمن نور
يوميات صحفى مشاغب

منذ زمن بعيد والصحافة مهنة خطرة فالعلاقة بين الذين يحكمون والذين يكتبون كانت دائما علاقة يحكمها الود المفقود، فكم من حكومات تولت أمورنا إلا وكان رأيها فى الصحفيين أسوأ بكثير من رأى حكومتنا الحالية!! إحداهن وجدتهم ـ أى الصحفيين ـ اكثر فائدة فى ورش الأحذية، ودواوين العلاقات العامة، فوزعتهم على باتا وعلى دهاليز الوزارات، وأخرى وجدت من بينهم من يحتاج إلى التأديب والاصلاح فأودعت نصفهم السجون والنصف الآخر فى المعتقلات.. وغيرها من الحكومات أممت، وأخرى راقبت، وصادرت!! تذكرت هذه الواقعة وأنا ألتقى الصديقين مصطفى ومحمود بكرى فى سجن طرة الأسبوع الماضى فهما آخر ضحايا قوانين حبس الصحفيين، فالسجون التى تستضيف الآن مصطفى ومحمود بكرى ليست تحديا جديدا ولا هى فقط التحدى الأول والأخير ولا حتى ضرب وحدة الصف وخلق كيانات بديلة أو موازية فكل هذه التحديات كثيرا ما تقوى المهنة ولا تضعفها وتحميها وتحصنها وتستنفر همم أصحابها أكثر مما تحبطها!

لكن التحدى الحقيقى الذى يجب أن ننظر إليه ببالغ الحذر والقلق هو حالة التهميش وفقدان القيمة والتأثير التى بدت تلوح فى الأفق بالشكل الذى يهدد أصل المهنة، ويسحب منها أهم أسلحتها فى البقاء والاستمرار ومواجهة التحديات الأخرى التى قد تظهر هنا أو هناك وتنفجر اليوم أو غدا.. نستطيع أن نقطع أن هناك استهدافا لمهنة الصحافة.. استهدافا لقيمتها ورسالتها ودورها الفاعل فى توجيه المجتمع يجب أن يكون هذا التحدى فى مقدمة أولويات المهمومين بالواقع الصحفى فقبل أن نفكر بمناسبة الانتخابات فى بضع ميزات تهبط من السماء أو بضعة جنيهات تخصم من فاتورة علينا أن نستنبت من أرض الواقع آليات تحافظ على ما تبقى للمهنة من تأثير محدود فى الرأى العام بعد أن فقدت الصحافة

قطاعات متزايدة من جمهورها ومعلنيها، والمهتمين والمهمومين بما تكتبه، أو تنقله وسط خضم الإعلام المرئى المدعوم حكوميا وثورة الاتصالات والمعلومات . بريق الصحافة الذى بات يخبو يوما بعد يوم كيف نحفظ على ما تبقى منه؟ كيف لنا أن ننافس حالة التلفزة التى تتسع رقعتها محليا وعربيا وعالميا لتخصم كل يوم من رصيدنا وتقضم من جمهورنا وتستنزف مصادر تمويلنا ومواردنا المحدودة؟.. إننا بحاجة أن نصلح جلدة الصنبور الذى تتساقط منه النقاط تلو الأخرى قبل أن نفكر فى تجفيف البركة التى أحدثها الصنبور. إننا فى حاجة لإصلاح تشريعى يلغى حبس الصحفيين ويوسع فى حق الملكية ويصلح ما افسدته الحكومة بتعديل قانون الشركات ويعيد الهيبة للشكل المؤسسى للصحف.

سؤال مهم.. كيف لنا أن نوفر فرص عمل جديدة لطوابير طويلة تدفع بها أقسام الصحافة إلى أسواق البطالة لا العمل فشباب الصحفيين يرون أن السنة التالية لرابعة صحافة هى أولى بطالة، ثم ثانية، وثالثة وعاشرة.. إذا لم تأت الفرصة عبر كارت توصية رفيع المستوى وإذا أتت الفرصة فأين ومتى يأتى التعيين؟ قبل كم عام من بلوغ سن التقاعد؟ كيف تبقى الأبواب مفتوحة أو حتى مواربة فى وجه مواهب تبحث عن منبر تطل منه إلى الناس بعد أن ضاقت الانفراجة التى حققها قانون الصحافة بكارثة تعديل المادة ١٧ من قانون الشركات وباغلاق عدة صحف لأسبب سياسية أو إدارية؟ كيف لنا أن نعيد تأهيل صحافتنا وصحفنا وصحفيينا بأدوات وفاعيات ولغة العصر، بعد أن بات الناس فى بلادنا مستقيلين طوعا من وظيفة القارئ ومنضمين طوعا إلى وظيفة المشاهد أو المستخدم.. احسب أن المطلوب ليس البحث عن شماعة أو كبش فداء نعلق فى رقبته لافتة مكتوبا عليها كلمة «المؤامرة ضد الصحافة»!! لكن الملح حقا هو البحث عن مخرج لأزمة المجتمع الصحفى، الذى لم ينجح فى استيعاب تفاعلاته الداخلية وخصوماته وتوازناته الخارجية، وعلاج أمراضه، ووهنه وعجزه عن التواصل والتوصل لصيغة تمكنه ليس من الدخول إلى واقع جديد بآليات جديدة.. لكن على الأقل الحفاظ على توازنه.. ووزنه وتأثيره واحترام الآخرين لهيبته.

إننا نريد من كل طرف مهموم بالمهنة وحاضرها وقلق على مستقبلها أن يتحمل مسئوليته عن الترشيد والتقويم والاصلاح وحسن الاختيار، فى ذلك الظرف الدقيق الراهن، الذى نحن فيه بحاجة ملحة لنقيب جاد، وفاعل وقادر على مواجهة التحديات الحقيقية، بعيدا عن المناورات أو الشعارات، وقبل النقيب مجلس متنوع وايضا متجانس وقبل المجلس والنقيب نحن بحاجة أكبر لجهد واجتهاد أهل المهنة، ومن بينهم من لا تنقصهم الغيرة، وصفاء البصيرة.

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/١٢



[٣٢] حول انتخابات نقابة الصحفيين

بقلم: عباس الطرابيلى

من معركة النقابة إلى معركة حرية وطن

نعترف أن أصحاب القلم لم ينعموا بحرية القول والكتابة على مدى نصف قرن، كما ينعمون الآن .. ولقد عشنا عصراً كان مكتب الرقيب يجاور مكاتبنا فى دور الصحف، يحذف ما يشاء ويمنع ما يشاء، ولم يكن هناك من يجرؤ على السؤال: لماذا هذا الحذف أو المنع.

نحن الآن نكتب ما نريد .. ونناقش كل ما نريد، لا رقيب ولا حسيب .. إلا ضميرنا الصحفى .. وإلا واجبنا الوطنى .. ذلك اننا نؤمن بحق المواطن فى أن يعلم، لأنه مصدر كل السلطات .. هو المانع .. وهو المانح .. وهو الحاكم إن صحت تربيته، وتمسك بحقوقه .. واستخدمها كما يجب.

- ورغم ما تتمتع به صحفنا المصرية من «حق الكلام» .. ورغم تنوع الصحف من قومية - حكومية إلى حزبية معارضة .. إلى مستقلة إلى غيرها، إلا أننا نرى ضرورة اطلاق حرية اصدار الصحف، ليس فقط لفتح فرصة رزق أمام الآلاف من خريجى كليات الإعلام وأقسام الصحافة كما يرى البعض .. ولكن لأن الحرية لا حدود لها، أو هكذا يجب ان تكون .. ذلك أن تعدد الصحف يعطى القارىء حق التنوع .. فيختار ما يراه معبراً عن قضاياه .. وينبذ ما يراه غير ذلك .. أو ضاراً بقضايا الوطن.

ولكن مع المطالبة باطلاق حرية اصدار الصحف، لابد من اطلاق كامل حرية الصحفى ان يكتب، وأن ينتقد، دون أى قيد على حريته، ما دام ذلك فى مصلحة الوطن .. ولكن كيف يؤدى واجبه كما يجب وهناك قيود رهيبة تحد من حريته، أو هى سكين المقصلة الجاهزة لتقطع الرقبة فيما لو تجاوز الخطوط الحمراء الممنوع الاقتراب منها .. تلك القيود

التى تتمثل فى حبس الصحفى، وان يدخل الصحفى القفص ليقف بين المختلسين والمغتصبين وتجار المخدرات، حتى بات هذا الدخول ـ وقبل الحكم ـ عقوبة فى حد ذاتها.

ولكن ما هى مناسبة هذا الكلام؟ .. هناك مناسبتان الأولى انتخابات مجلس نقابة الصحفيين المشتعلة هذه الأيام .. والثانية تنفيذ حكم الحبس على الزميل الأستاذ مصطفى بكرى رئيس تحرير "الأسبوع" وعلى شقيقه الأستاذ محمود نائب رئيس تحريرها

فى المناسبة الأولى "الانتخابات" يجب ان تكون النقابة هى الجهة المنوط بها تنظيم طبيعة عمل الصحفى، ومن خلال قانونها وميثاق الشرف الصحفى تتم مساءلة الصحفى .. وإذا كان علينا أن ننشط هذا الميثاق لنحمى المهنة من أصدقائها قبل أعدائها .. فإننا يجب ان نتمسك بمساءلة الصحفى داخل نقابته .. وإذا نجحنا فى تفعيل هذا الميثاق نكون قد حمينا الصحافة كلها من تداخلات السلطة مهما تنوعت هذه السلطة، ونكون قد حميناها ممن يسىء إليها من داخل المهنة عن حسن نية غالبًا .. أو عن هوى أحيانًا .. أو عن سوء تقدير.

ـ إننا نرى أن حبس صحفى حكم بقصف قلم .. وإرهاب لباقى زملائه وهو تلويح باستخدام المقصلة، وأن ادخلوا مساكنكم فسيف السلطة معلق فوق رؤوسكم.

وبيدنا نحن جموع الصحفيين ـ وحدنا ـ أن نحاسب ونسائل من يخطىء منا من وجهة نظر السلطة .. وفى قانون الصحافة .. وفى ميثاق الشرف ما يكفى ـ ويزيد ـ لتحقيق ما نريد.

ـ إن عدم تفعيل ميثاق الشرف الصحفى كما يجب هو الذى دفع السلطة إلى أن تتمسك بحبس الصحفى.

إننا نريد من جموع الصحفيين أن يحولوا ما يجرى الآن داخل النقابة من مجرد معركة انتخابية .. إلى معركة سياسية تضع حداً لمهزلة حبس الصحفيين .. وان يعيدوا إلى الأذهان تلك المواقف العظيمة التى وقفتها جمعيات عمومية رائعة سابقة عندما نجحنا بفضل وقفتنا الموحدة فى إلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، حقيقة كان نجاحنا هنا عملاً نقابيًا رائعًا إلا أننا لم ننجح فى إلغاء عقوبة الحبس .. وكان لسان حالنا ـ وقتها ـ لنترك قضية الحبس إلى

معركة قادمة، حتى يأمن الصحفى وزوجته وأولاده من هجمات زوار الفجر التى اعتقدناها قد ولت إلى غير رجعة.

- علينا أن نتجاوز مطالب أى معركة انتخابية، و«مزاياها» .. فهذا مهما كانت قيمته .. زائل .. ولنجعل منها معركة من أجل ما هو أساسى وهو حاضر المهنة ومستقبلها .. وهو أيضًا أساس لقمة عيش الصحفى.

- اننا نطالب جموع الصحفيين بالعمل الجاد من أجل تشريع جديد لحرية الصحافة، يحمى المهنة .. ويسائل أى مخطىء يسىء إلى جموع الصحفيين.

أمامنا إذن فرصة لكى نقول رأينا .. وفى نفس الوقت نحفظ للمجتمع قيمه العليا وتقاليده التى تربينا عليها.

تعالوا نحول الانتخابات الحالية إلى معركة من أجل حاضر المهنة .. ومستقبلها .. حتى لا نفاجأ كلنا بوجود عشرات منا خلف الأسوار .. ونجد كل مصطفى بكرى خلف الأسوار، رغم ان القضاء أكد «ما سبق» أن كتبه مصطفى بكرى.

- لقد اعتقدنا اننا - نحن كل الصحفيين - قد نفضنا أيدينا من العقوبات السالبة لحرية الصحفى التى عشنا تحت تهديدها المستمر منذ منتصف الخمسينيات .. ولكن عاد هذا النص البغيض إلى الحياة فى القانون الحالى.

ليكن البرنامج الانتخابى لأى مرشح مرتكزًا على مبدأ واحد هو «لا لحبس الصحفى» حتى نحمى أنفسنا من سيف هذا القانون الذى قبلناه على مضض بعد أن نجحنا فى اسقاط سابقه.

- لتكن داخل نقابتنا محكمة رئيسها صحفى، وكل أعضائها من الصحفيين تعرض عليها كل قضايا النشر، وتكون مواد ميثاق الشرف هى الأساس .. وهى العقوبة.

ولنحول قضية مصطفى بكرى إلى قضية مستقبل الصحفى خصوصا لو ثبت ولو بعد حين انه لم يخطئ فيما حبس من أجله.

ثم أليس من العار أن يكون الاحتلال البريطانى لمصر هو القانون الذى تلجأ إليه الحكومة، هذا القانون الذى سمح لأول مرة بحبس الصحفيين.

لتكن إذن معركة من أجل حرية الصحفيين، وليس من أجل المزايا والمنح .. إننا ونحن نخوض المعركة الحالية الآن ونحن نحتفل بعيد الإعلاميين، ونحتفل بعد أيام بعيد الصحفيين ندق ناقوس الخطر من أجل حرية الصحافة والصحفيين.

ونحن لا ندافع بذلك عن أنفسنا، نحن حملة الأقلام، ولكن لاننا من نعبر عن مشاكل الأمة وهموم الوطن .. ولو تحس الكاتب للحظة ان الحبس مصيره، فسوف يرتعش القلم بين أصابعه .. وتتوه القضية خاصة فى عصر زاد فيه الفساد .. ولابد من محاربته بشراسة .. ولن يتمكن الصحفى من محاربة هذا الفساد فى عصر ازداد فيه بطش المفسدين، وأعوانهم ومستشاريهم.

لتكن الانتخابات فرصتنا للوقوف يداً واحدة تجاه عقوبة حبس الصحفى .. حتى نحارب الفساد المستشرى دون خوف أو هلع .. دون تهديد .. أو حتى أى وعيد.

حتى لا تتحول نقابتنا من درع للحرية والنضال إلى ما كانت السلطة تحلم به خلال حقبة السبعينيات.

وهذه ليست قضية خاصة بالصحافة وبالصحفيين .. ولكنها قضية حرية وطن.

جريدة الوفد

٢٠٠٣/٦/١٢

[٣٣] بقلم: حسن الهوارى

حكاية الأخوين بكرى

أحترم القضاء بشكل عام والقضاء المصرى خاصة حيث يعد صمام الأمن والأمان ضد التيارات والتقلبات البوليسية القادرة على الباس التهم وتلفيقها جاهزة وتفصيلاً تحت شعار حماية الوطن من العملاء والدخلاء و(القلة) المنحرفة التى تؤثر فى البنية الأساسية للأمن الذى يعبر بدوره عن انزعاجة مباشرة بالإعتقال والتغييب والتعتيم وإشاعة الخوف والرهبة والفزع المبين لكى تكمم الأفواه وتصم الآذان عن سماع الحقيقة والتحدث بها فى عصر اصبح من أصعب الأمور ان تختفى الحقيقة تحت جنح أى ظلمة فالعالم تحول إلى قرية تنويرية.. معان لا تنبلج منها أباطيل الكذب ولا الخداع إلا قليلاً.. فالمعانى تظل ثابتة... فإذا قلنا حرية التعبير فهى حرية الرأى والرأى الآخر فى ظل منظومة صحية لا يشوبها غيام أو عتمة، وإذا قلنا ممارسة للديمقراطية فتكون الممارسة لها قواعد سياسية تتبع منطق حكم الشعب للشعب وتدار السلطة بالانتخاب الحر وممارسة اكبر قدر يحفظ إنسانية المواطن داخل وطنه فى ظل سياج القوانين المنظمة للدولة.

واعتقد جازماً أن الأخوين الصديقين العزيزين مصطفى ومحمود بكرى أكثر المحيطين سعادة بحبسهما بعد أسلوب القبض عليهما المهين الذى عاد إلى الاذهان زوار الفجر والذى أسرع وزير الداخلية المصرى العادل العادلى بطلب التحقيق الفورى لأسلوب القبض عليهما،

ومبلغ اعتقادى بأن الأخوين بكرى هما أسعد الناس بحبسهما تلك التهمة التى وجهت إليهما لانها ليست رشوة أو قضية فساد أو نهب بنك والخروج بالقروض وتسريبها لبنوك سويسرا أو لندن ولا قضية تهريب آثار مثلا لأمريكا ومحو ذاكرة تاريخ مصر من أجل

حفنة ملايين أو مليارات ولا قضية دعارة أو ابتزاز على حساب سمعة رجال أعمال شرفاء يعملون ويجدون بجهد وفير تشريفا للقطاع الخاص ولا تشويه وتلويث لسمعة كبار رجال الدولة ولكن الحبس بسبب 'ثبات حقيقة الفساد والمفسدين وإجلاء اقنعة الزيف والكذب والنفاق والرياء.

التهمة ذاتها التى نال عنها رئيس حزب العدالة المدعو محمد عبدالعال عشر سنوات سجنًا فى محاكمة عاذلة نظراً لإرتكابه كل الموبقات التى سبق وذكرناها وكانت سببا فى سنة حبسًا للأخوين بكرى لأنهما خلال وجودهما فى جريدة الأحرار آدانا عبدالعال وأظهرا فساده ولذلك فأنا أؤكد مرة أخرى ان أسعد الناس بسجن الأخوين بكرى هما ذاتهما لأن الحكم يعد وساما على صدرهما لا يدينهما وإنما يفخران به. أما غير السعداء فكل جموع الصحفيين الشرفاء وأفراد الشعب الكادح الذين يتشبثون بمن يطالب بحقوقهم ويفسح صفحاته وقلبه لتقديم خدمات عامة يفرج كربهم وهذا هو سلوك الصديق العزيز مصطفى بكرى الصعيدى النزيه صاحب الكرم الذى يفتح قلبه وبيته الصغير والكبير لأصدقائه وأحبابه وأفراد شعبه.

وأيضا غير السعداء هم الغيورون على مستقبل الكلمة الحرة.

الفيلسوف كارل بوبر يقول: ان النقد هو دماء الحياة لكل تفكير عقلانى فياليتنا ثم ياليتنا نجعله دماء تفكيرنا كيما يكون عقلانياً.

ويحكى أنه جاء أحد الأمراء يسأل الفيلسوف الصينى كونفوشيوس عن فلسفة الحكم فى البلاد فأجابه: «الأساس عندى هو ان يلزم كل كاهن معينه، وكل شيخ طريقته، فللأمير إمارته، وللوزير مكانته، وللوالد مسئوليته، كما على الابن طاعته». فرد الأمير من فوره: صدقت وأحسنت يا سيدى، فلو لم يكن الأمير أميراً، والوزير وزيراً، ولكل حدود طقوسه، ومجال نفوذه، تفسدت الأحوال والممالك ولما وجدنا ما نقتات به، حتى لو تكدست الغلال فى المخازن.

أى أن أصحاب القلم والرأى لهم حق ممارسة حرية التفكير والكلام والتعبير دون ان

يعوقهم عـائق يمنعهم من ممارسة دورهم الحقـيقى فى المجتمع، فليس مـن المعقول ان يظل المفسـدون خارج السجن أحراراً طلـقاء ويقبع خلف القضـبان شرفـاء القلم سجناء الرأى وأعتـقد ان إعادة ترتيب الأوراق سـتعـيد للأخوين حـقهمـا فى تقلد دورهما الطبـيعى فى ممارسة الحياة الديمقراطية الحقة والكريمة.

وتعـود وقائع القـضيـة إلى عام ١٩٩٦ وتحـديداً فى شهـر مايو حـيث نشر فى جـريدة الأحرار إبان رئاسة مصطفى بكرى لتحريرها عدد من الوقائع التى اعتبرها محمد عبدالعال تشكل جـريمة سب وقـذف فى حقـه فرفع دعـوى قضـائية ضـد الأخوين بكرى وكـانت القضية فى البـداية تنظر بدائرة جنايات القاهرة ثم تمت احالتها إلى مـحكمة جنوب القاهرة الابتدائية وفى نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٨ صدر الحكم بادانة الشقيقين بكرى وصدر ضدهما حكم بالسجن لمدة سنة ورغم ان الحكم كان واجب النفاذ فـإن النائب العام المصرى السابق المستـشار رجاء العربـى اصدر قراراً بإرجاء تنفـيذ الحكم لحين الفـصل فى الطعن بالنقض المقدم من الأخوين بكرى.

واليوم يقف الأخوان بكرى أمـام دائرة جديدة للمحاكمة وهى دائرة الحق والحـقيقة فى اختبار ليس وقفا عليهما وإنما على جمـوع الصحفيين ليس فى مصر فقط وإنما فى كل شبر ومنطقة فى العالـم أجـمع فالحق أحق أن يتبع والحقـيقة شعاع نور كـالشمس تجلو ظلمة أى ليل مهما طال.

مدير مكتب الراية ـ القاهرة

جريدة الراية

١٣, ٦ ، ٢٠٠٣

[٣٤]

كل أسبوع
محمد حسن الألفى

حبس الصحفى.. حبس ضمير الأمة!

لا تفخر الدولة أبداً بلصوصها ولا بالكذابين فيها، ولا يوجد نظام يباهى غيره من الأمم إلا بأنوار الحرية التى يضيئها فى كل ركن من وطنه، ولا يجوز لأحد أن يتنفس النسيم فى هذا الوطن وضميره مرتاح، على وجه أخص، بينما نسيم الصحافة المصرية قابل للخنق والحرق!.

يفخر الشعب وتزهو الدولة بأن صحافتها حرة، وهذا هو أهم معايير التقدم، بل هو أخطر أسلحة الدولة فى المقاومة السياسية والدبلوماسية والإعلامية خارج الوطن، وفى مواجهة الذين يعيبون علينا تخلفنا السياسى وتقدمهم الحضارى! وفى هذا السياق، ومن على منبر الوفد المعارض، فإننى أدعو وأتمنى من اليوم أن تتبنى كافة الصحف ووسائل الاعلام وأحزاب المعارضة، بل أدعو الحزب الوطنى الحاكم بسياساته الجديدة ورؤاه لمصر الحبيبة الجديدة، إلى إسقاط عقوبة حبس الأقلام والاكتفاء بالغرامات المناسبة للجرم عند اثباته، وسوف يعد من قبيل استهلاك هذا الحيز أن نبرر ضرورة اسقاط عقوبة حبس الصحفيين والمسألة ليست مرتبطة بحبس مصطفى بكرى ومحمود بكرى فحسب، لأن هناك عشرات ومئات من الشرفاء أمثالهم قد حزموا حقائبهم، وضبطوا منبهاتهم على ساعة الفجرية، ليكونوا جاهزين للذهاب إلى سجن المزرعة!.

إن مقاومة الفساد والدعوة إلى الإصلاح هما اختيار سياسى ووطنى يقوم به الصحفى الحق التزاما منه تجاه وطنه، وكم من زملاء اختاروا مواقع أخرى للاصلاح والتنوير دون تكلفة سياسية أو بدنية، وبعض المندسين على المهنة اختاروا التربح وتحويل ما يكتبونه فى الأعمدة إلى عمائر مفروشة، وهؤلاء عادة ما يسقطون فى جرائم مقاومة فساد ونشر، بل

يسقطون فى جرائم ابتزاز، ونحن لا نتحدث عن الساقطين، بل نتحدث عن الشرفاء وهم الغالبية الساحقة الذين يختارون المواجهة من أجل الوطن.. فيسجنهم الوطن!.

الصحافة الحرة تطرد امراء وكبراء الظلمة والاختلاس، ولن تتم أى عملية إصلاح سياسى على الوجه المنشود مادام الصحفى يكتب بضمير حر ويده مرتعشة ومغلولة. إن القضاء يفسر الشك فى أى قضية لصالح المتهم، وليس دور الصحافة بأقل جدوى فى حماية المجتمع، فالصحفى يعمل فى أجواء معدية للمعلومات، حاضنة للشائعات، وحين يجتهد ويتحرى الصدق عن معلومة، وينشرها، فإنه يصدم أن يجد ضدها، حتى من جهات رسمية، وعندئذ ينفتح الطريق إلى السجن أسرع مما ينفتح أمام العدل والحرية.

والعجيب اليوم أن المتربصين بالقضايا ضد الصحافة هم آكثر تعصباً من الحكومة التى تختار أن تبدو متسامحة لكى توصف بالديمقراطية بينما قوانينها تلقى بالصحفيين إلى السجن.

ممكن جداً أن نلوذ بروعة الصمت ومنعة ليأس وندع السفينة تجنح، وتغرق ما دام ركابها لا يصغون، لكن هذه يا جماعة سفينة اسمها مصر، مصر التى نحبها ونموت فى سبيلها شرفاء.. لا أن يحشر الصحفيون المحترمون جنبا إلى جنب مع الذبن سرقوا الملايين وهتكوا الأعراض.. واستباحوا شرف الأمة وعرض المهنة!.

وكلى يقين بأن منبر الحرية فى الوفد، وعلى رأسه د. نعمان جمعة رئيس أكبر حزب معارض، والأستاذ عباس الطرابيلى، وقبلهما ومعهما الحزب الوطنى وكافة أحزاب المعارضة، فضلاً عن نقابة الصحفيين، سوف يتكاتفون جميعاً من أجل تحرير عيون مصر وضميرها من الخوف والتوجس.. والبدلة الزرقاء.

جريدة الوفد

١٣/ ٦/ ٢٠٠٣

[٣٥]

بقلم: عادل حمودة

الكتابة والزنزانة!

الكتابة دون حرية نوع من العدسات اللاصقة الملونة تضللنا ونحن ننظر من خلالها للأشياء.. نوع من الخديعة والتقية وشهادة الزور يدفع ثمنها المجتمع ما هو غال وثمين.. ثروته وكرامته وصحته.. وربما أرضه وعرضه ووجوده وحدوده.

نحن نكتب كى تكون مساحة العدل أكبر من مساحة الظلم.. ومساحة الحق أكبر من مساحة الباطل ومساحة الجمال أكبر من مساحة القبح ومساحة الوطنية أكبر من مساحة الخيانة.. ومساحة الرحمة أكبر من مساحة القسوة.

نحن نكتب كى يحصل الطفل على نصيبه من الحليب.. ويحصل الشاب على نصيبه من الطموح.. ويصل الرجل على نصيبه من الاستقرار.. وتحصل المرأة على نصيبها من الحب ويحصل المجتمع على نصيبه من الرفاهية.

ولو كان القلب شرط توافر الحياة والضمير شرط توافر الإنسان والعطر شرط وجود الزهرة.. والموج شرط وجود البحر فإن الحرية شرط وجود الكتابة وتوافرها وتأثيرها وشرعيتها.. لا كتابة دون حرية.. الكتابة دون حرية نوع من العدسات اللاصقة الملونة تضللنا ونحن ننظر من خلالها للأشياء.. نوع من الخديعة والتقية وشهادة الزور يدفع ثمنها المجتمع ما هو غال وثمين.. ثروته وكرامته صحته.. وربما أرضه وعرضه ووجوده وحدوده.

ويخطىء من يتصور أن أهل الكتابة وأنصارها يطلبون الحرية فى التعبير لذاتهم.. فلا الحرية جائزة تقديرية.. ولا هى وسام من الأوسمة القومية.. الحرية هى تفويض من المجتمع لهم بالنقد والكشف وتسليط الضوء على بقع الفساد والعفن والظلام كى تخرج الجرذان من جحورها وتموت الخفافيش فى مكانها.. وتفقد الذئاب الشرسة أنيابها.. إن الكاتب هنا

محـام عام يكتب نيـابة عن ملايين الـبشر فى قـضايا عـامة ليس له مـصلحة شـخصـية فى طرحها.. بل على العكس يدفع وحده الثـمن.. حريته.. سمعته.. راحته.. مـستقبله.. فكل القوى المستفيدة من ضرب الحرية تتحد فى مواجهته.. وتجرجره فى النيابات ومحاكم الجنح والجنايات.. وتفـعل المستحـيل للقضـاء عليه.. تلفق له التـهم القذرة.. وتشـترى الضـمائر السوداء لسـبه وتشويهه.. وتعـرضه للبلطجة والمطاردة.. ولا تتـردد فى حبسه ووضـعه فى زنزانة مظلمة ورطبة.

كل ذلك لأنه تجرأ وتسـاءل: أين أموال الناس المنهوبة؟ أين حـقوقهم الضائعـة؟ كيف جرى التلاعب بأرزاقهم فى البورصة؟.. كـيف ضحكوا على عقولهم فى شركات توظيف الأموال؟ مـن المسئـول عن ضيـاع أرواحهم فى بيـوت تسقط وتنهـار؟.. من المسئـول عن دخول الـلحوم الفـاسدة والأغـذية منتهـية الصـلاحيـة؟ كيف خـرجت فلوس البنوك دون ضمانات؟ وكيف تسربت إلى الخارج؟

وكأن لا أحد مـن حقه أن يسأل.. فـالسؤال هنا جريمة واتهـام بالنميمة وعـقاب طويل عريض فى كتب القانون العتيقة.. فـفى قانون العقوبات المصرى ١٧ مادة على الأقل تنتهى بالكتـابة إلى الزنزانة... ولو طبـقت هذه المواد لجفت الأقـلام ورفعت الصـحف واختـفت الكلمة.. فلو طالـبت بالاصلاح السيـاسى وتعديل الدستـور ليناسب ما جرى من تغيرات فأنـت متهـم طبقـا للمادة رقم ٩٨ ب المنقـولة من قانون سـبق ان أصدره مـوسولينـى عام ١٩٣٠ ويمكن أن تعاقب على ذلك بالحبس خمس سنوات.. فـهذه المادة تنص على عقاب «كل من روج أو جند بطريقة من الطرق لتـغيير مـبادئ الدستور أو النظم الـسياسية للهـيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة على غيرها».. ولو نقدت وزيرا أو سياسة حكومية فأنت متهم بتهمة الازدراء.. ويمكن أن تعاقب على ذلك بالحبس خمس سنوات أيضا طبقا للمادة رقم ١٧٤ ولو طالبت بتغيير قانون فقد صلاحيته فأنت متهم طبقا لنص المادة رقم ١٧٧ بجريمة عدم الانقياد للقوانين.

باختصار أنت متهم فى كل الاحوال بمجرد أن تمسك بورقة وقلم.. أنت متهم بمجرد أن

قررت ممارسة فعل الكتابة.. أنت متهم لو قررت أن تغير بالكلمات ملامح عصرك وايقاع أيام مواطنيك وجغرافية النفس البشرية.. أنت متهم لو حاولت تغيير اتجاهات الطرق واسماء الشوارع وربما اسماء الناس ايضا.. انت متهم لو حاولت تمزيق كل الفرامانات القديمة التى تحمل توقيع اجدادك وتعترض على تدخل الأموات فى شئونك الشخصية.

ولعل ذلك هو ما جعل الدكتور عماد النجار رئيس محكمة استئناف يتوقف فى كتابه القيم عن «النقد المباح» ويتساءل عن تفسير الكلمات الغامضة المطاطة فى قانون العقوبات التى يسهل تأويلها وتفسيرها بما يقضى على فرص التعبير بحرية مثل الازدراء.. الحض على كراهية النظام.. كيف يمكن التمييز بين ما هو مباح وما هو مجرم؟.. كيف يمكن التمييز بين ما هو مفيد لنقد أعمال الحكومة خدمة للصالح العام وبين ما هو تشهير وازدراء؟

والغموض نفسه موجود فى المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات التى تعاقب بالحبس لكل من نشر أو اذاع اخبارا مغرضة أو مثيرة.. وهو ما يمكن أن ينطبق على أى خبر تنشره الصحف ويحدث تأثيرا.. فالعبرة هنا ليست فى صحة الخبر أو كذبه.. وإنما فى تأثيره وردود أفعاله.. فلو نشرت خبرا صحيحا بالمستندات عن فساد فى شركة وأدى ذلك إلى اضطراب بين موظفيها وعمالها يكون السجن فى انتظارك.. ولو لم يحدث شىء نجوت بمعجزة من السماء.. وكأن الكتابة هى مشى بين ألغام.. كأنها عبور طريق مزدحم بسيارات مجنونة .. كأنها نوم فى سرير واحد مع قطيع من الحيوانات المفترسة.

وطبقا للمادة رقم ١٨٤ من قانون العقوبات ليس من حق الصحفى أن ينتقد موظفا عاما.. أو نائبا برلمانيا.. أو وزيرا مكلفا بالخدمة العامة. فهذه المادة تخلط ما بين العيب والاهانة والنقد والاباحة.. فلو قلت إن نائبا فى البرلمان طارد وزيرا للحصول على تأشيرة لخدمة خاصة فهل هذا نقد مباح أم اهانة لا تغتفر؟ ولو أن وزيرا أو نائبا راح فى سبات عميق اثناء جلسة من جلسات البرلمان وقدمت دليلا على ذلك بالصور فلا تتصور أنك برىء من تهمة العيب فى شخصية عامة.. ولولا رحمة العدالة لوجدت نفسك فى السجن.

والشخصية العامة هي كل شخصية مكلفة بخدمة عامة.. موظف.. نائب.. وزير.. وهذا هو التعريف القانوني وهو يختلف عن التعريف الاجتماعي الذي يوسع مفهوم الشخصية العامة ليشمل كل شخص يعرفه الناس.. مثل نجوم السينما والتليفزيون و لكتاب ومشاهير رجال الأعمال.. ولكن بعيدا عن المفهوم القانوني للشخصية العامة ليس من حق الصحفي نقد أي شخص مهما كان شهيرا لأنه امام المحكمة ليس شخصية عامة ومن ثم فإن نقد فنان سينمائي قد يكون مخالفا للقانون وايضا الاعتراض على سلوك رجل اعمال وكذلك نشر خبر عن زواج أو طلاق راقصة شرقية فمثل هذه الشخصيات محصنة من النقد طبقا للقانون.. ولولا سماحة القضاء وسعة صدره وإيمانه بحرية الصحافة لوجد كل محرري الرياضة والفن والمجتمع أنفسهم في السجن

ورغم أن العدالة في مصر توسع مفاهيم النقد وتسانده ولا تأخذ بالشبهات فإن هناك نحو ٧٠٠ بلاغ سنوي يقدم إلى النائب العام ضد الصحفيين.. وهو رقم مذهل بخلاف القضايا التي ترفع مباشرة عن طريق القضاء.. وليس هناك رقم دقيق يحدد عددها لكنها لن تقل بحال من الاحوال عن ١٥٠٠ قضية سنويا.. وهو رقم مذهل ايضا وفي غالبية هذه القضايا يكون الحكم بالبراءة.. فالهدف من رفعها هو جرجرة الصحفي إلى المحاكم.. وبهدلته فيها واصابته بالقلق وتكليفه ماديا اتعاب المحامين وفي كثير من الاحيان يلجأ الخصوم إلى رفع قضاياهم في محكمة بعيدة عن مسكن الصحفي أو مقر الصحيفة لتكبيده مزيدا من المشقة فالقانون يبيح رفع القضية في مكان وقوع الجريمة.. ومكان وقوع الجريمة في هذه الحالة أي مكان توزع فيه الصحيفة.. وهو مبدأ في حاجة إلى اعادة النظر فيه.. ونحمد الله أن كثيرا من المحاكم تحكم بعدم الاختصاص المكاني وتنقل القضية إلى دائرة مناسبة.

وهناك عدد من الصحفيين محكوم عليهم بالحبس فعلا وقد علق بعضهم عقوبة الحبس برفع قضايا امام المحكمة الدستورية العليا يطعن فيها بعدم دستورية مواد حبس الصحفيين في قانون العقوبات.. فالدستور ينص على حرية الرأي والتعبير.. وقد توقفت محاكم

الاستئناف عن نظر هذه القضايا فى انتظار حكم المحكمة الدستورية.. فلو قضت بعدم الدستورية نجا هؤلاء من الحبس ونجا غيرهم من تلك العقوبة السالبة للحرية فيما بعد.. ولو قضت بالدستورية فإن السجون ستفتح ابوابها اما كل من يقرر ان يدافع عن المجتمع بواسطة القلم.. وسيصبح على المجتمع الذى يريد للصحافة أن تلعب دورها أن يتدخل لوضع تشريع جديد يكتفى بالغرامات والتعويضات المالية.. هو ما تأخذ به كل الدول الديمقراطية بلا استثناء.. كما أن بعض الدول العربية تراجعت عن عقوبة الحبس فى جرائم الرأى والنشر.. آخرها الأردن وكان تفسيرها لذلك إنه فى ظروف الانتقال السياسى والاجتماعى الحرج ناحية نظام السوق فى الاقتصاد ونظام التعددية فى الانتخابات تلعب الصحافة دورا رئيسيا لا يمكن تجاهله.. تلعب الصحافة دورا يتجاوز الكتابة وحرية التعبير.. فهى الوحيدة القادرة على إدارة الحوار فى المجتمع.. وهى الوحيدة القادرة على تنشيط مؤسسات المجتمع المدنى وايقاظها من سباتها العميق.. وهى الوحيدة القادرة على أن تكون جسرا بين السلطة والناس لمناقشة التغيرات السياسية والاستراتيجية الجديدة التى جاءت بعد الانقلابات الحادة فى النظام الدولى الجديد وتأثيرها على المنطقة التى نعيش فيها بأسرها.. والمقصود ان وظيفة الصحافة فى الظروف التى نمر بها أكبر بكثير من مجرد النقد والاختلاف إنها الوحيدة التى تلعب دور الحزب والنقابة والجمعية الأهلية وتبشر بالتنوير وتروج للأفكار الجديدة وتتحمس لها فلا يجوز أن نعاقبها بالحبس والسجن. فمهمتها لا يستهان بها.

وقد ألقت قضية حبس الصحفيين بظلالها مؤخرا بعدما جرى لرئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» مصطفى بكرى وشقيقه.. وقد نفذا الحبس فى وقت بدأت فيه انتخابات النقابة تستعد لدورة جديدة.. وهو ما ألقى بظلال ما على هذه الانتخابات.. وألقى فى الوقت نفسه عبئا معنويا لا يمكن الاستهانة به فالقضية لم تعد مكاسب نقابية.. سكنًا.. وقروضًا.. ومقابر.. ورحلات سياحية.. القضية الملحة هى الحرية.. واتصور أن صحافيا ونقابيا مخضرما مثل ابراهيم نافع يدرك ذلك جيدا.. ويقرد على التفاوض بشأنه.. ولو كنا قد سجلنا له انجاز المبنى فإننا سنسجل له انجاز المعنى.. وبالمبانى ستفرد الصحافة قامتها..

وتصبح فى مقاعد السادة.. رغم كل المحاولات المضنية لكسرها وضربها وسحقها ووضعها فى خانة العبيد.

ـ كاتب مصرى

جريدة البيان

١٤ ، ٦ ، ٢٠٠٣

[٣٦]

خارج الإطار
بقلم: عبدالكريم حشيش

مصطفى بكرى
ويوم الصحفى

مرت قبل أيام مناسبة يوم الصحفى بمصر بينما لا يزال الصحفيون المصريون يكافحون بأنفاس مقطوعة وآمال دب فيها الذبول أوضاعاً حقوقية ومادية آخذة فى التردى من سيئ إلى أسوأ.

وما يجرى على الصحفيين المصريين ليس سوء جزء من مشهد عام تدل تفاصيله على أن الإصلاح سواء فى السياسة أو الاقتصاد أمسى بعيد المنال!.

الدنيا كلها تتحدث عن ضرورة الإصلاح وإجراء مراجعات شاملة لكل ما هو موجود بغية الخروج من مستنقع التخلف الذى هوينا فيه بفعل سياسات انتقائية أو عشوائية وهناك من يدفع وبحماس نحو تحطيم كل شىء قائم وإماتة من لا يزال متشبثاً بالحياة. ولعل فى تغييب الزميل مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة الأسبوع وشقيقه الزميل محمود بكرى داخل السجن ما يقطع بعدم الفائدة أو الرجاء.. ويؤشر فى ذات الوقت إلى عمق المأساة التى ننحدر إليها جميعاً فرداى وجماعات.

وقد تكون قضية البكريين من الناحية القانونية الشكلية تنفيذاً لحكم مستحق مؤيد من محكمة النقض!

غير أن «القانونى» هنا ليس سوى إبداع فى عملية الإخراج تماماً مثل الذى يرتكب جريمة القتل تحت غطاء من القانون أو مثل الذين يمارسون الزنا تحت غطاء من القانون أو مثل الذين يمارسون الزنا تحت غطاء شكلى من الشرع بينما الحقيقة غائبة وإن وجدت من يدل عليها فإنها تكون غير قادرة على إثبات نفسها لأنهم جردوها من ساقيها وذراعيها

وأحياناً يفختون عينيها ويقطعون لسانها وإمعاناً في الإجرام يسلبونها السمع، فتتحول الحقيقة من مجنى عليها إلى جان وبدل أن يلتمس منها وفيها المؤازرة والنصرة تصبح عبئا ثقيلاً وربما الحبل الذي يلتف حول الأعناق!

ومن العجب العجاب ان الموضوعات الصحفية التي نشرها البكريان في حق رئيس حزب العدالة محمد عبدالعال هي جزء أصيل من الوقائع التي استندت عليها المحكمة في إدانة محمد عبدالعال والحكم عليه بعقوبة الحبس مدة عشر سنوات!.

وحينما يكون ما نشره بكري هو جزء من هذه الوقائع التي أدين بها رئيس حزب العدالة، فكيف يدان بكري وشقيقه على نشرهما لوقائع اعتبرتها المحكمة قرائن ودلائل استوجبت سجن عبدالعال ١٠ سنوات؟!.. والله أعلم.

juhina66@hotmail.com

جريدة الراية

٢٠٠٣/٦/١٥

[٣٧]

نقطة عبور
جمال الغيطانى
التلفيق

فى الماضى كـان الحبس والسـجن للكتاب والصـحفـيين، أمـا الآن فصار مـا هو أبشع، التلفيق والتشويه..

هذا ما قاله الصديق الأديب بهاء طاهر الأسبوع الماضى خلال حوار حول ظواهر أخيرة مزعجة، ومـا قاله حقيقى، ويشعر به كل مشـتغل بالكتابة، إبداعية كانت أو صحـفية، وقد استوقفتنى عدة نقاط أو ظواهر..

منذ أسابيع انطلقت فى الوسط الصحفى والاجتماعى شائعة تمس صحفيًا كبيرًا، شائعة مدمرة خبيثة، يمكن أن تقضى عـلى الإنسان ماديًا ومعنويًا، هذا الزميل لا تربطنى به علاقة صداقة حميمة، أحترمه لقـدرته المهنية العالية، وموهبته، ولا أخفى ذلك رغم أننى تعرضت مرتين لحملتـين ضاريتين يفصل بينهما حـوالى عشر سنوات نشرتا فى مطبوعتـين ذائعتين كان يرأس تحـريرهما، غير أن ذلك لـم يؤثر فى تقديرى له، واتصال عـلاقة إنسانية نتـبادل التحيـة والحوار حين نلتقى، كان من الواضح أن ثمـة قوة خفية متنفـذة وراء تلك الشائعة، ولا أدرى كيف تسرب محـضر التحقيق إلى البعض، وتم إرساله عـبر الفاكس إلى المئات، بل أنه وزع تحت قبة البـرلمان، ألا يذكرنا ذلك بتسرب شـريط الفيديو الشهـير، والذى شاع فى مصـر والعالم العربى، وبلغ سعـره ستة جنيـهات، أى أنه شريط مدعـوم إذا وضعنا فى الاعتبار سعر الشريط الخام.

بدت العملية التى تخص الزميل الصحفى الشهير مدبرة، محكمة، الهدف منها التدمير، وعند انطلاق مـثل هذه الشائعـات أو الحمـلات يبرز الجـانب السلبى فى النفس الإنسانـية فيكون رد الفعل المباشر تناقل الخبر بسرعة، على مختلف المستويات. البعض يبرز الشماتة،

والبعض يتلذذ بذكر التفاصيل، وقد رصدت فى هذه الواقعة بالذات تنامى التفاصيل والوقائع فى كل مرة أسمع من يحكيها بحياء ظاهر وتشف خفى، أما من له خصومة مع الصحفى فيتصل بمن يعرفه ولا يعرفه، وتكون العبارة الأولى «اسكت ما سمعتش».. ثم يفيض ويزيد ويعيد، أول مرة عرفت فيها هذه الواقعة بعد منتصف الليل، كان أحد الأصدقاء يقص علىّ ما جرى، ما يرويه الكثيرون ولسان حاله يقول لى، إنها فرصتك للتشفى.. غير أننى شعرت بالحزن، وأدركت أن هذه ضريبة العام، فالزميل نشر فى الجريدة التى يرأس تحريرها تحقيقات عن قضية الآثار الكبرى المتهم فيها أمين الحزب الوطنى بالجيزة، ويبدو أن التلميح جرى إلى بعض دوى النفوذ، وجرى ما جرى، هذا يعنى أن البعض يعمل بمنطق المافيا، الانتقام بوسائل رخيصة وقذرة وفى أحسن الحالات يسود منطق «العيار اللى ما يصيبشى يدوش».

كان أول ما قمت به فى الصباح الباكر استخدام الهاتف المحمول لاتصل بالزميل الصحفى هاتفيًا ربما لأول مرة، لأعرب له عن استنكارى لما يجرى له، ولتضامنى التام معه، واستعدادى لتوقيع أى بيان تضامنى معه، لكن مثل هذا البيان لم يصدر لا عن الكتاب ولا عن الصحفيين، وإن علمت أن نقيب الصحفيين الأستاذ إبراهيم نافع تضامن مع الزميل أمام النيابة.

لكننى كنت أتمنى احتجاجًا قويًا فى حجم الشائعة القذرة، بل وأقوى منها، احتجاجًا يأتى من القاعدة العريضة للصحفيين، وللأسف لم يحدث، ويبدو أن الرغبة فى الهدم أكثر.

الموضوع التالى الذى أقلقنى.. حبس الزميلين مصطفى ومحمود بكرى.. ولا تعليق على أحكام القضاء، لكن ثمة عملا نقابيًا وجماعيًا يجب أن ينشط ضد مبدأ حبس الصحفيين فى قضايا النشر، ما لفت نظرى فى واقعة الأخوين بكرى السرعة الشديدة التى تم بها تنفيذ الحكم فقط.. بضع ساعات بين صدوره وتنفيذه، ثم طريقة التنفيذ، هل من المعتاد تنفيذ حكم بطريقة زوار الفجر الشهيرة، مصطفى بكرى وشقيقه شخصيتان عامتان،

ولو اتصل بهما أى مسئول من الداخلية هاتفيًا وطلب منهما حمل الحقيبة والذهاب إلى سجن كذا للتنفيذ.. لا أظن أن مصطفى أو محمود سيهربان، إذن.. ما معنى اقتحام البيت الساعة الخامسة إلا الربع فجأة بعد تقطيع أسلاك التليفونات.. وترويع الأسرة وفيها أطفال صغار بإشهار الرشاشات والأسلحة الآلية فى وجوههم.. ما معنى ذلك؟ معناه أن ثمة عقابًا غير مباشر يتم على شيء ما، «قرصة ودن».. كما يسميها المصريون.. صحيح أن الأوامر صدرت بحسن المعاملة فى السجن والتحقيق مع وحدة التنفيذ.. لكننى غير مقتنع بتوقيت التنفيذ وطريقته.. فى اليوم التالى أخبرنى صديق يعمل بالمحاماة أن عدد الأحكام التى لم تنفذ فى مصر يتجاوز المليونين.

ما جرى للزملاء الصحفيين يوحى بأيد خفية تعمل فى الظلام تتصرف من منطلق القوة وبعيدا عن أى قانون، وهذا يدفع بالمجتمع إلى ما يشبه الغابة، ما أحزننى انعدام ردود الفعل الاحتجاجية على ما جرى للزملاء.. وأيضًا ما تعرض له الزميل الكاتب بالأهرام سلامة أحمد سلامة من هجوم شنه السفير الأمريكى ديفيد وولش عليه، والملاحظ أن هذا السفير يتخطى حدود عمله الدبلوماسى.. ويصر على ممارسة نوع من الرقابة الفجة على الكُتاب، سبق أن لفت نظر رؤساء التحرير المصريين إلى مراعاة الدقة فى كتاباتهم وطالبهم بممارسة رقابة على ما ينشر، وقد كتبت فى «أخبار الأدب» وقتئذ عن هذا الشأن. وها هو يصر على دور الرقيب الموجه، فينتقد سلامة أحمد سلامة، ويشيد بآخرين على أساس أن كتاباتهم نموذج يجب أن يحتذى!! المذهل أن هذا كله يمر بدون ردود فعل، وكأنه شيء طبيعى، مع أن الواقع كله غير طبيعى.

جريدة أخبار الأدب

٢٠٠٣/٦/١٥



[٣٨]

أسامة سرايا

أبعد من انتخابات نقابة الصحفيين

تمثل النقابة للمهنى بيتًا وسياجًا حاميًا، يلجأ إليه دومًا كملاذ لحياته فى كل جوانبها، أما للوطن فتمثل مؤسسة لكل كياناته، فهى تترجم وجاهة المهنة، وعمق تأثيرها، وأخيرًا تمثل النقابة للمجتمعات السياسية، بنية أساسية، لا غنى عنها، لقيام المجتمع الديمقراطى. فالديمقراطية لا تمارس إلا عبر مؤسسات فعالة وقوية، وقد شغلتنى دائمًا، عبر مراحل حياتى، القضية النقابية، ممارسة ودورًا.

وبمناسبة انتخابات أهم النقابات المصرية، نقابة الصحفيين، رأيت أن أدلى برأيى، وبالرغم من حساسية حديث الصحفى عن شأن خاص، فقد رأيت أن أتجاوز عن هذه الحساسية، لأن النقابات شأن عام للوطن وللمهنيين، على اختلاف أدوارهم، كما أن نقابة الصحفيين لها وضعية شديدة الخصوصية، فارتباطها عضوى بكل المواطنين، لأن إنتاج الصحافة، صحفًا، ومجلات، وأخبارًا، وتحقيقات وعملا إعلانيًا، لا ينتجه الصحفى لنفسه بل للمجتمع ككل، ووضع النقابة ومستقبلها وطبيعة تفاعل أعضائها داخلها، يعد عملا عامًا للجميع، ولذلك يجب أن تنتهى مثل هذه الحساسية.

ونقابة الصحفيين تدخل انتخاباتها الجديدة هذا الشهر، وهو ما يعد حدثًا مهمًا، يجب عدم تجاهله، فانتخابات يونيو ٢٠٠٣، ستكون الأولى لمجلس نقابة منتخب داخل مبنى جديد، يعتبر بشكله وإمكاناته المتميزة، فائقة الجودة والكفاءة، حدثًا فى حد ذاته، ومع ذلك فإنه يجب أن يثبت النقابيون أنهم سوف يتجاوزون الشكل نحو المضمون والعمل الجاد، الذى هو جوهر الأشياء، ليس لذلك فإنه من الضرورى أن يتم تحويل مبنى عبد الخالق ثروت الأسطورى الجميل ليكون منارة للإبداع والحرية والنشاط للصحفيين وحدهم،

ولكن للنقابيين جميعًا، والمهنيين عمومًا، وهذا أمر مهم لمستقبل مصر السياسى، الذى أصبح قضية جوهرية كبرى، يجب أن تحظى باهتمام الصحفيين، شأنهم شأن كل فئات المجتمع، فنحن مقبلون على تغيير سياسى مهم، لبناء ديمقراطية حقيقية، لتنجح مصر وسط محيطها.

وحتى يتحقق ذلك، فإنه سيكون من الضرورى أن يصبح المجتمع المدنى ليس هو القائد فقط، بل صانع الأحداث (والنقابات هى عنصر فاعل، تمثل النخب السياسية والتفكير العقلانى للمجتمع، فهى التى تقود الجمعيات والأحزاب، بل كل مؤسسات هذا المجتمع المدنى) حتى تخرج بلادنا من شرنقة الأوضاع السياسية التقليدية إلى بناء جديد ومختلف، ومتطور، يمثل قمة التفاعلات الناتجة من عملية الإصلاح السياسى التى ستلعب فيه النقابات المهنية دورًا كبيرًا، وفى القلب منها. نقابة الصحفيين، باعتبارها واسطة العقد، ونقطة كيمياء التفاعل، وذلك هو دور الصحفيين فى مجتمعاتهم، ودور ومكانة نقابتهم وسط المهن والنقابات الأخرى.

أما على صعيد الحرية، ومكانتها فى مصر، فنحن على أبواب نقلة نوعية جديدة، بعد أن ترسخت حرية الصحافة، ومكانة القلم، ولم تصبح هناك حرية للصحفيين فقط، بل حرية عامة للمجتمع، فقد حصلنا على حرية القول فى كل مجالات الحياة، وانعدم الخوف لدى الممارسين للمهنة، فلم يعد هناك مواطن يدفع ثمن حريته، ولا هناك من يخشى من كتبة التقارير كما سبق أن عشنا طويلا، فى عقود ماضية، بعد أن نجح الصحفيون عبر نقابتهم فى معركة قاسية، عرفت بتصحيح القانون ١٩٣ لعام ١٩٩٥، فى تكريس قيم الحرية، وإلزام كل القوى والمؤسسات الأخرى بعدم تجاوزها.

لكن بقيت أمام المجلس الجديد المرتقب معركة أخرى لا تقل أهمية عن المعركة السابقة، لتصحيح وضع تشريعى خاطئ، يؤدى إلى حبس الصحفيين فى حالة وقوع تجاوز، فى أثناء ممارستهم للمهنة، وهو قانون من موروثات الماضى، ذلك القانون الذى كان يجرم الرأى ويخاف من الكلمة ويتوجس من الحرية أما الزمن الجديد الذى نعيشه فيفتح كل الأبواب

ويحمى حقوق الإنسان، وعليه فيجب أن يلغى هذا القانون، ويوضع على أرفف التاريخ، فينبغى ألا يهتز قلم لصحفى وهو يكتب عن مجتمع يكشف فيه الفساد، وإذا كنا نحن الصحفيين نعترف بأن المخطئ حتى فى مهنتنا، يجب أن يعاقب، فإنه فى مهنة يعبر فيها الصحفى للمجتمع والحقيقة، يجب تحصين مثل هذه المهنة، ليس بحبس الصحفى، إنما أن (يُتْرك) لنقابته أو القانون العادى لتغريمه فقط، ولعل قضية الصحفيين (مصطفى بكرى وشقيقه محمود بكرى) تكشف كيف وقع الأخوان ضحية إخلاصهما لمهنتهما، فالقضية التى يعاقبان فى ظلها الآن، هى قضية فساد، أدانتها المحكمة، بل وصفت المتهم فى حيثياتها بأوصاف أكثر قسوة وإلامًا مما ووصفه الصحفيان المحبوسان. لذا فهما لا يستحقان الحبس، ومن الضرورى أن يتكاتف الصحفيون من خلال نقابتهم فى إلغاء الحبس فى قضايا النشر، وهذا عمل سياسى يكرس الحرية، ويحمى المجتمع، وليس قضية عدل وحق للصحفيين فقط.

ولعل ما يجب أن نركز عليه فى المرحلة الراهنة، هو أن ينشغل الصحفيون بقضايا مهنتهم ومستقبلها وتطويرها، لتنافس وتصبح على المستوى العالمى من حيث المعايير الدولية، أكثر من انشغالهم بالانتخابات، وبالرغم من أهمية عملية الترشيح والتصويت فإن مستقبل المهنة والنقابة، هو الذى يجب أن يحظى بالاهتمام، ولعل من حسن طالع النقابة أن يجمع الصحفيون على اختيار النقيب إبراهيم نافع ليقود نقابتهم فى هذه اللحظة الدقيقة والحساسة، فى مستقبل النقابة وتطوير المهنة، فقد كان هو نفسه الذى قاد معركة القانون الشهيرة، التى كرست الحرية للصحفيين والصحافة، وهو نفسه الذى كان وراء قيام وإنشاء هذا المبنى، الذى نريده منارة وإشعاعًا للمستقبل، وهو نفسه، بتجربته الصحفية والنقابية الخصبة والثرية الذى أعلى من شأن المؤسسة وفتح الباب لكل الأجيال، وكان نموذجًا فريدًا فى التواضع واحترام الجميع، ووضع مصالح وطنه ومهنته فوق كل شىء، وأكثر من ذلك يظل هو النقيب عف القلم واللسان.

جريدة الأهرام

٢٠٠٣/٦/١٥

[٣٩]

حامد زيدان
نائب رئيس حزب الجيل
مصطفى ومحمود بكرى أسيرا حسبة برما !

وقع مصطفى ومحمود بكرى فى شباك حسبة برمة وهى مثال لتعقيد شباك البحث والفكر والحساب فى أى مشكلة معينة فتزداد تعقيدا على تعقيد وهى فى حقيقتها ليست على هذه الدرجة من التعقيد وقد يكون حلها أسهل كثيرا من التفكير فيها.

والمشكلة تدور حول حكم صدر من محكمة النقض ضد مصطفى ومحمود بكرى فى قضية رفعها ضدهما رئيس حزب اسمه العدالة، وحيث إنهما صحفيان وكاتبان سياسيان يحملان هموم الوطن والشعب والأمة ومن بين هذه الهموم هم محاربة الفساد والانحراف وقادا من خلال جريدة «الأسبوع» حملات صحفية ناجحة فى هذا المجال وضعت كثيرا من المتهمين بالفساد والانحراف فى قفص الاتهام وصدرت ضدهم أحكام قضائية وضعتهم فى السجن، ومن بين من أصابتهم هذه الاحكام رئيس الحزب المسمى بحزب العدالة بالحكم عليه بالسجن ١٠ سنوات.

وكانت تهمة مصطفى ومحمود بكرى أنهما وجها لذلك المتهم اتهامات وألفاظًا هى نفس الاتهامات والألفاظ التى أدانته فيها المحكمة التى حكمت عليه بـ١٠ سنوات سجنا وهنا وقعت المشكلة أو حسبة برمة فهما حكم عليهما بالحبس سنة فيما وجهاه إلى ذلك المتهم الذى حكمت عليه المحكمة بعشر سنوات سجنا هى نفس الاتهامات وبألفاظها.

واحتراما والتزاما بعدم التعليق على احكام القضاء فنحن هنا لا نناقش الحكمين ولا نعلق على احدهما أو على كليهما ولكن هذا الموقف فرض علينا عدة تساؤلات جعلت من المسألة ـ ولا أقول المشكلة مسألة معقدة مثل حسبة برما التى تطل علينا كلما تشابكت خيوط الحسابات والحلول المستهدفة لأى موضوع مطروح للحوار.

وأول هذه التساؤلات يطل علينا حول امكانية التوفيق والتوافق بين الحكمين وهل يمكن الوصول من خلال القضاء ـ طبعا ـ إلى حل توفيقى بين الحكمين على ضوء التطابق والتشابه فى تفاصيل القضيتين وحكميهما وحيثيات الحكمين حتى لا يكون هناك شبهة فى تعارض أو تناقض أو اختلاف فى حال ثبوت تشابه أو وحدة أو ثبوت نفس الاتهامات والألفاظ فى حكم قضائى مع حكم قضائى آخر.

ولا شك أن الاجابة لدى الهيئة القضائية ابتداء من النائب العام ووصولا إلى مستوى قضائى يملك الحكم فى هذه المسألة التى يمكن ألا تكون فعلا شائكة كما قد يتصور البعض لأول وهلة، وهل هذا ممكن فعلا؟.. ولا أريد أن أجيب عن هذا التساؤل أسهل على القضائيين وقد يكون صعبا ـ لأول وهلة ايضا ـ بالنسبة لى.

وقد أثار موضوع القانون الذى وضع مصطفى ومحمود بكرى فى السجن قضايا سياسية وفكرية مرتبطة بقضية الحريات العامة بما فى ذلك حرية النقد وحرية الكلمة وحرية الصحافة كما اثيرت قضية عقاب الصحفى ـ لو أخطأ ـ بالحبس وأن كثيرا من البلدان ـ ومنها العربية ـ قد ألغت عقوبة الحبس على الصحفى فى قضية نشر أو رأى أو نقد، وأن احتمالات عدم اتاحة الفرصة للصحفى للحصول على المعلومات كاملة وقصرها على جهات معينة ـ طبقا للقانون ـ يجعله فى لحظة مناقشته لإحدى القضايا عاجزا عن اثبات تفاصيل المعلومات التى يناقشها فيقع تحت طائلة القانون!!

وثارت عدة تساؤلات عن حق الصحفى فى الحصول على المعلومات من جهات المعلومات المختلفة الرسمية والحكومية وأن على الحكومة ألا تحجب هذه المعلومات عن حق الصحفى فى الاطلاع عليها وحقه فى المعرفة والمتابعة لكل ما يجرى فى بلده من أوجه النشاط المدنى العام بما يعنى اعفاء جهات لأمن القومى وما قد يتصل بها أو يحسه من هذه الحقوق الصحفية المطروحة للمناقشة.

وطالت المناقشات مسئولية الحكومة والمسئول نفسه عن حجب هذه المعلومات وأن ذلك الأمر مناقض لاطلاق الحريات العامة بما فيها حق المعرفة والمتابعة وحق النقد وحرية الكلمة وحرية الصحافة.

إن هناك أجهزة عامة مثل الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء والجهاز المركزى للمحاسبات والجهاز المركزى للإدارة ومعاهد التخطيط العامة التى تشتمل قوانين إنشائها على مواد تمنع اعطاء المعلومات لأجهزة النشر إلا باجراءات معينة تجعل الحصول على هذه المعلومات التى من المفروض أن تكون متاحة مسألة غير متاحة.

ومن هذه المسألة أصبحت المعلومات فى الصحافة المصرية تصرف بمكيالين فيمكنك أن تحصل عليها بإرادة المسئول أو لا تحصل عليها بإرادته ايضا ولا استبعد أن يكون أحد أسباب الحصول عليها أن تكون ممثلا لصحيفة حكومية وأن يكون أحد اسباب عدم الحصول عليها أن تكون ممثلا لصحيفة معارضة ناهيك أن تكون صحفيا خفيف الدم أو أن تكون غير ذلك ولكنى اعترض على أن تكون خفة الدم احد مقومات الانفراد بالمعلومات الصحفية العامة والمفروض عليها أن تكون متاحة لمن يطلبها من الصحفيين حكوميا كان أو معارضا.

وهناك مسألة أخرى أثارتها قضية حبس مصطفى ومحمود بكرى وهى أثر حبس الصحفى على شعوره بالأمن وهو يمارس عمله، لقد كان حافظ محمود ـ رحمه الله ـ نقيبا للصحفيين ينتفض جسده ـ النحيل ـ ويتهدج صوته ـ المؤثر ـ وهو يتحدث عن حرية الصحفى وشعوره الشخصى بالأمن والأمان وأثر مبدأ حبس الصحفى ـ وبالقانون ـ فى قضايا النشر على حرية الصحفى وأنه لا يمكن فصل مبدأ حرية الصحفى عن حرية الصحافة فكلاهما صنوان وكلاهما قضية واحدة.

ولقد أخذت دول كثيرة ـ ومنها العربية ـ بالأخذ بمبدأ الغرامة المالية وإلغاء مبدأ حبس الصحفى فى قضايا النشر ولا يمكن أن تتخلف مصر كثيرا فى هذه المسألة عن دول كثيرة ناهيك عن العربية منها ومصر هى القائدة والرائدة ودائما لها السبق وعلينا أن نحافظ على ذلك فى هذا الشأن ـ ايضا ـ وإنى اتصور انك لو قرأت هذا المقال مرة أخرى من أوله حتى آخره ليبدو لك فعلا ان مسألة حبس مصطفى ومحمود بحكم قضائى على اساس اتهام محدد أدانت به محكمة أخرى على درجة عليا ـ ايضا ـ نفس الشخص الموجه إليه نفس

الكلام .. انهـا ليست حـسـبة برمـا ولكنهـا فرضت علـينا جمـيع وأثارت لدينا كـثيـرا من التساؤلات وانها لـيست إلى هذه الدرجة من التعقيـد التى جعلتنا فى هذا الموقف وجعلت مصطفى ومحمود بكرى اسيرين لحسبة برما حعلها الله فى ميزان حسناتهما وفك حبسهما وليحمنا الله جميعا من خيوط وقيود قـانون الصحافة الذى نريده حاميا لحـريات الصحافة والصحـفيـين والمجتمع ـ والناس ـ لا مـقيـدا ولا مبررا لحـبس الصحـفى فى قضايـا النشر بأحكام قضـائية وقد حانت ضرورة تـعدبل هـذا القانون تأكيـدا لحرية الصحافة والـصحفى والقلم وحق النقد وابداء الرأى وحقوق المعلومات العامة والمتاحة.

جريدة الجيل

٢٠٠٣/٦/١٧

[٤٠]

القاهرة. أجرى الحوار
محمد مصطفى

مصطفى بكرى يتحدث فى حوار خاص من خلف القضبان: أتمنى احتضان أولادى فى هذه اللحظة

كانت تجربة قاسية على نفسى جدا عندما ذهبت إلى سجن طرة العتيد لزيارة الزميلين مصطفى ومحمود بكرى فى محبسهما، لقد اختلطت المشاعر مابين حزن عميق وقلق كبير على اثنين من اصدقاء العمر.

وقفت على بوابة السجن الخارجية أقدم للضابط والحراس أوراق اعتمادى كسفير فوق العادة لجموع المحبين للرجلين.. فبالطبع كانت هذه الأوراق اثبات شخصية وإذن الزيارة.. واثناء الانتظار حتى تأتى التعليمات وصل الصديق الاعلامى الكبير حمدى قنديل لنفس السبب وبنفس أوراق الاعتماد التى احملها .. ووقفنا للحظات نستعرض ما حدث وما يمكن أن يحدث فى الأيام القادمة.. وقد ابدى كل منا مساحات من الدهشة من قرار حبس الصديقين. واخذنا نتحدث عما يمكن أن يكون عليه هذا القرار من تأثير على الروح المعنوية لهما.. وبعد قليل كنا فى مكتب العميد سمير عبد الغفار مأمور السجن بعد أن فتح لنا بابه المخيف.. ولكن للحق اقول إن الابتسامة المريحة لمأمور السجن ومعاونيه بددت كثيرا من مشاعر القلق والرهبة.. كما ذهبت بعيدا بالصورة التى رسمتها فى مخيلتى عن السجن والسجان عبر افلام الأبيض والاسود.

بعد قليل دخل علينا مصطفى بكرى وشقيقه محمود وقد بدت عليهما مشاعر الاستقرار النفسى ولا أقول اللامبالاة.. وبعد لحظات الترحيب الحارة والسؤال عن الحال والأحوال جلسنا نحن الأربعة.. الصديقان وحمدى قنديل وأنا .. سألت:

إيه الحكاية يا درش

صمت قليلا ثم قال: الحكاية انه سبق وصدر حكم ببراءتى من قضية سب وقذف

أقامها محمد عبد العال عندما كنت رئيسا لتحرير جريدة «الأحرار» .. لكنه عاد وأقام ذات الجنحة ضدى وضد شقيقي والتى حكم فيها علينا بالسجن عاما، وكان ذلك فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٩٨، لكن محمد عبد العال استمر في إقامته العديد من الجنح امتنوعة بتهمة السب والقذف على مانشر ضده من خلال الاتهامات الثابتة عليه ومن بينها القضية رقم ٧٥١٣ لسنة ١٩٩٧ التى قضى فيها بالبراءة لى وشقيقى ورفض دعوى عبد العال.

ويؤكد مصطفى بكرى أن الحكم الذى اصدرته محكمة جنايات القاهرة فى ٥ ابريل عام ٢٠٠١تم التأكيد من خلاله على فساد محمد عبد العال بل إن المحكمة ايدت ما اطلقناه من اسم «الثعبان الاقرع» عليه.. اما الحكم الاخير الذى صدر بسجن محمد عبد العال ١٠ سنوات، وقد تضمنت حيثياته الكثير بل الكثير جدا من مثالبه .. وهو ما تجاوز ما كتبناه فى الاسبوع ننتقد فيه جانبا من الوقائع التى حوكم عليها.

- سألت مصطفى بكرى: ماذا حدث بعد أن صدر عليكما الحكم لمدة عام؟ .. ولماذا ظهرت هذه القضية؟... ولماذا ظهرت فجأة؟

- كما هو معروف فقد تم وقف تنفيذ الحكم بمعرفة النائب العام لحين البت فى الطعن، ثم فوجئنا بما حدث وان حكم النقض قد صدر مساء نفس اليوم الذى تحركت قوات الأمن لتنفيذه بعد سويعات قليلة من صدوره.

- قلت: إن ما أثاره أسلوب تنفيذ الحكم من ردود أفعال وتعليقات وأحيانا شائعات يدعونى أن أسألك عن الحقيقة؟

- قال: من حق كل من اصابته الدهشة أن يتساءل.. فمن غير المألوف أن يبدأ تنفيذ الاحكام بعد ساعات قليلة جدا من صدورها.. ولو كان الامر كذلك لكان شيئا جميلا، لكننا جميعا نعرف أن هذا لا يحدث عادة.. فقد فوجئت بطرق عنيف على باب شقتى، وكنت غاطا فى نوم عميق انا وأسرتى.. وعندما فتحت الباب أبلغنى الضابط المكلف بالتنفيذ بضرورة الذهاب معه لتنفيذ الحكم على وعلى شقيقى .. وفى هذه اللحظة تملكنى شعور عميق ان فيه «حاجة غلط» واستأذنته فى إحضار حقيبتى وارتداء ملابسى.. وكان

الضابط حريصا على ألا اقوم باجراء أى مكالمة تليفونية وذلك من خلال تواجده اثناء ارتدائى ملابسى.. وعندما نزلنا للشارع كانت خيوط الفجر لاتزال تتسلل إلى مدخل العمارة.

هالنى ما رأيته من حجم قوة تنفيذ الأحكام التى جاءت للقبض على «ثمانى عربات أمن» وعندما وصلنا لمنزل شقيقى وجدت المشهد وقد تكرر.. فانطلقنا فى موكب إلى حيث طقوس عديدة تشهدها عادة عملية ترحيل متهمين خطيرين مثلى ومثل شقيقى!!.. الفيش والتشبيه.. والتوقيعات.. والتفتيش واجراءات الترحيل وخلافه.

الحيثيات قالت أكثر

ـ قلت لمصطفى بكرى: ما تفسيرك لكل ما حدث؟

ـ فقال: بالنسبة للقضية نفسها فإن لرجال القانون فيها رأيا سيقال.. اما بالنسبة للقضاء نفسه.. فصدقنى فإنه رغم مرارة كل ما حدث فإنه لم تهتز ثقتى ابدا فى عدالة القضاء المصرى ونزاهته ونقاء رجاله.. وليس لدى من تفسير معقول لأن احبس أنا وشقيقى فى قضية رفعها محمد عبد العال بكل ما قالته عنه المحكمة ذاتها من حيثيات تزيد بكثير عما ذكرناه فى مقالاتنا.

ويكفى أن تعرف أن الحكم الذى اصدره المستشار على الطاهر عوض على عبد العال تتضمن حيثياته الكثير من النقاط الهامة التى يجدر الوقوف عندها.. فقد ذكر فى هذه الحيثيات «ان وسائل الاعلام على اختلافها، وبصفة خاصة الصحافة تؤدى دورا اجتماعيا هاما، فهى السبيل إلى اقامة وحدة معنوية بين افراد المجتمع، اذ يعلمون عن طريق هذه الوسائل بالأمور التى تهمهم جميعا، وعن طريقها يستطيع أفراد المجتمع العلم بالقيمة الحقيقية للأعمال التى تصدر ممن يتصدون لخدمة المجتمع فى المجالات المختلفة».

كما قال الحكم ايضا «انه من المقرر أن كل من يدخل فى ميدان السياسة يجب أن يكون محلا للمراقبة والمراجعة والمناقشة والنقد والانتقاد لما يتضمنه هذا الميدان من خطورة حيث لايمكن حمايتها والسهر عليها مع تقييد حركة الألسنة والأقلام.. لذا فإن الكاتب السياسى

طالما لم يمس ذات المنقود، فإن كل نقد مهما بلغ من العنف والمرارة ليس إهانة وليس سبا».

ان من يراجع كل ما كتب فى الأسبوع لن يجد الأمر بعيدا عما آقرته المحكمة فى حيثيات حكمها الاخير على محمد عبد العال.

تجارب السجن

ـ قلت بمناسبة السجن حدثنى عن القضايا التى نقلتك إلى ماوراء القضبان؟

ـ ضحك مصطفى وقال على كل حال «أنا مش سوابق زى ما انت فاهم» فقد سجنت اول مرة عام ١٩٧٧ عندما رفعت الحكومة الأسعار وكنت وقتها طالبا بجامعة قنا.. وبعد يومين من المظاهرات تم القبض على فى منزلى.. وألقوا بى فى الحجز لمدة ثلاثة أشهر.. ووقتها أصيبت أمى بالهلع الشديد، خاصة عندما سمعت وزير الداخلية آنذاك ممدوح سالم يذكر اسمى فى مجلس الشعب، وقال إن النيابة قررت حبسى حبسا مطلقا بتهمة تحريض الجمهور على الشغب، وأيامها أخذ الجيران يواسون أمى، ويقول لها البعض « ابنك خلاص ضاع».. وفى هذه الأيام شعرت بحنان الأم وشغفها وبأن قلب هذه السيدة البسيطة كان يقفز من جسدها ليرفرف على زنزانة السجن، كما شعرت بأن بيتنا بدأ يتعامل مع السياسة ومع القضايا الوطنية والقومية.

أما المرة الثانية التى دخلت فيها السجن فكانت عندما اعلن عن قيام سفارة لإسرائيل فى القاهرة وكنت ضمن ١٥٧٦ شابا قبض عليهم. وكان من بينهم اخى محمود، والقوا بنا فى سجن طرة حوالى شهرين ونصف قمت خلالها بالاضراب عن الطعام حوالى ستة أيام.. كان ذلك فى مقتبل الشباب، وتوهج المشاعر الوطنية والثورة على كل الوطن ورموزه.. ولا تزال هذه المشاعر فى القلب والعقل والوجدان.

ـ قلت.. وهل هناك فرق بين مشاعرك فى تجارب السجن السابقة وهذه المرة؟

ـ قال: بالطبع .. فأنا اليوم زوج وأب يشتاق إلى زوجته وابنائه وعائلته.. وأنا اليوم مسئول عن جريدة، يرتبط بها اعداد كبيرة من الزملاء وايضا من القراء .. ان جريدة الاسبوع هى انجاز نجح بعد عدة تجارب كثيرة. وبعد نجاحات واخفاقات عديدة، لا شك

اننى افكر فى كل هـذا وغيـره، وعندمـا اخلو بنفـسى واسـتـرجع شـريط الأيام والسنوات الماضية أشعـر بمرارة عميقة أن أسجن أنا وشقـيقى محمود من أجل «محمـد عبد العال» .. من أجل قول الحق، وكـشف الفسـاد، وإقرار ما أقـره القضـاء نفسه فى حـق شخص اتسم بالفساد والتجاوز.

هذا من ناحية القـضية التى أؤكد من جـديد انه ليس لدى ما أقوله بشأنهـا بأن احترامى للقضاء ورجاله اكبر من كل تعليق.

أما عـن الطريقة التى تم بهـا تنفيـذ الحكم فقـد كان رأيى دائمـا ولا يزال اللواء حـبيب العادلى وزيـر الداخلية رجل مـحترم، ولا يمكن ان يـقبل امتـهان كـرامة انسـان أو تجاهل الجانب الإنسانى حتى عند تنفيذ الأحكام. وقد علمت أنه أمر باجراء التحقيق مع من قاموا بالتنفيذ بهـذه الطريقة الغريبة وغير المسبـوقة فى هذا العهد الذى تسود فيـه الحرية والحفاظ على كرامـة المواطن.. والواقع ان ما ألاقـيه هنا فى السـجن من معاملة كـريمة وإنسـانية لم تقتـصر على وشقيـقى، بل تمتد وتشمل كل النزلاء.. لقـد تغير الحـال كثيرا فى السـجون، وأصبحت كرامة الانسان مصانة، وهذا ما أشهد به من خلال الأيام القليلة التى أمضيتها هنا فى سجن مزرعـة طرة.. ومن ناحية اخرى فـإن ظروف السجن الآن اكثر انسانـية والمعاملة كريمة والكرامة مصانة.

لا لحبس الصحفيين

ويواصل مصطـفى بكرى حديثه قـائلا: اننى أتابع باعتـزاز كبيـر ما يفعـله الزملاء من أجلى.. ان استنكارهم لحبـسى وشقيقى وارتفاع صـوتهم بالمطالبة بإلغاء حبس الصحـفيين امر ايجابى وكـذلك موقف نقابة الصحفيـين خاصة النقيب الاستـاذ ابراهيم نافع، واعضاء مجلس النقـابة، وزملائى فى الأسبـوع والكثير من كبـار الكتاب، لقد تابعت اخـبار المؤتمر الذى عقـد فى نقابة الصحـفيين والكلمـات والمواقف الطيبـة والايجابية التى أعلنهـا رموز المجتـمع ومفـكروه.. واسعـدنى البيـان الذى صدر عن المؤتمر وتضـمن المطالبة بإلغـاء كل القوانين المقـيدة للحـرية، باعتبـار أن حرية الصحـفى هى حرية للوطن، وأن حـرية التعبـير والديمقراطية من الحقوق الأصيلة للشعـب والصحفيين.

ـ قلت لمصطفى بكرى: هناك الكثير من الاشاعات حول صدور الحكم وطريقة التنفيذ فالبعض يقول انه جاء فى توقيت متزامن لزيارة الرئيس بوش لشرم الشيخ.. والبعض الآخر يؤكد انه «قرصة ودن» لأنك تجاوزت خطوطا حمراء، وأن جريدتك بدأت تهاجم شخصيات لايزال لها وزنها وتأثيرها .. وهناك الكثير من الأقاويل.. بصراحة كيف ترى أنت الأسباب؟

ـ ضحك مصطفى بكرى ضحكة مجلجلة.. وقال: اعتبرها كلها صح.

وهنا ادركت أن مصطفى يحاول أن يتهرب من الاجابة.

ـ قلت .. لا .. اريد اجابة قاطعة وحقيقية؟

ـ فعاد مصطفى بكرى إلى حديثه وقال: شوف.. هاكلمك بمنتهى الصراحة.. فى عصر حسنى مبارك لا مجال لتصديق مثل هذه الأقاويل.. فنحن لنا تجارب كثيرة مع الرئيس مبارك، اكد خلالها جميعا تمسكه باستقلالية القرار المصرى، وبأنه لايعير اهتماما للشائعات والأقاويل، وان حكمه على الأشياء يأتى دائما بالمنطق والعدل والأدلة والقرائن، وليس بغيرها .. ان مصر فى عصر مبارك لا تستجيب لأى ضغوط، ولا تتخذ ضد الشرفاء من ابنائها اى موقف ترضى به اطرافا اخرى.

وموقفى من امريكا ليس جديدا، بل اننى انتقد التسلط الأمريكى على الأمة العربية، والانحياز الأمريكى ضد قضيتنا المركزية وضد شعبنا الفلسطينى البطل.. قلت هذا منذ سنوات وفى كل الصحف التى كتبت فيها، وحتى معظم الأحاديث التليفزيونية التى أجريت معى .. واعترف أن احدا لم يقل لى اكتب هذا، ولا تكتب ذاك.

موقفى من الفساد لن يتغير

أما موقفى من الفساد والمفسدين.. فهذه حرب اخترتها ومضيت فيها دون مهادنة أو خوف، ودون حسابات للمكسب والخسارة.. ومن يراجع مواقفى وموقف الأسبوع، على وجه الخصوص، سيكتشف اننا لا نعادى احدا من أجل مصلحة خاصة، وأننا لم نفرط يوما فى مواقفنا وضميرنا.

ـ وأشـاغب مصطفى بـكرى وأسأله: بعـد مـاأنت فيـه الآن.. وعندمـا تعود من جـديد للإمساك بقلمكم هل ستواصل نفس الطريق رغم ما تعانيه الآن؟

ـ قال نعم.. ان محاربة الفساد والتصدى له مسألة مـبدأ بالنسبة لى، ولن أحيد عنه مهما كان الثمن.

ـ عدت لأسأل بكرى عن آخر مستجدات الموقف فى قضيته؟

ـ فقـال: لقد حدثت تطـورات جديدة من شأنهـا أن تقلب موازين القـضية، وتسـتدعى إعادة النظر فى الحكم .. فقد ظهر أن الصحيفة التى قـدمت بها الجنحة الصحفية التى اقامها محمد عبـد العال على وعلى شقيقى محمود والتى وقـعت باسم عبد الحى خلاف المحامى بالنقض هى صحيفة مزورة.. وقد كتب المحامى إقرارا يؤكد فيه أن هذه الصحيفة مدسوسة عليه بعد ان زورت باسمه، وان المسئول عن ذلك هو مـحمد عبد العال.. وذكر المحامى انه فوجئ بموضوع الحكم ضدنا، وهو اتهام جـديد بالتزوير يضاف إلى سلسلة الاتهامات التى تقدم ضد محمد عبد العال .. الذى حبس مؤخرا ١٠ سنوات بتهمة الرشوة والتزوير.

ـ وعندما اردت تخفـيف جو الحديث نظرت إلى الصديق حـمدى قنديل وقلت له: ايه رأيك يا استاذ حمدى .. شايف مصطفى ومحـمود صحتهم جت على السجن.. فقد بدت عليهما الرشاقة والحيوية.

ـ فرد مـحمود بكرى : هنا تتـاح لنا فرص لا نجدها بالخارج.. الـنوم والاستيقـاظ مبكرا وهناك متسـع من الوقت لأداء التمرينات الرياضيـة، والأكل الصحى، وكذلك فرصـة اكبر للقراءة والعبادة والتأمل.

وهنا تدخل مصطفى بكرى ليقول: اوعى تفتكر يـا استاذ محمد ان إحنا فى الأوبرج..! فالسجن هـو السجن تقييد للحـرية، وانعزال عن الأهل والأحباب، وشـريط من الذكريات بعضه مـرير وحسابات وحسابات.. احـيانا يقسو فيـها الانسان على نفسه، واحـيانا اخرى يستـدعى اشخاصـا بعينهم على شاشـة خياله .. وفـى بعض الأحيان يتـوقف عند أحداث بعينها ، وأيام بذاتها يتمنى ان تعود بكل حلوها ومرها.

ـ قلت: بالتحديد ماذا تتمنى فى هذه اللحظة؟

ـ صمت قليلا.. وقال: احتضن اولادى..

وعندئذ لم يعد فى الكلام بقية.. عانقنا الصديقين مودعين .. وخرجت انا والإعلامى الكبير حمدى قنديل ولدينا ملاحظة واحدة، ظللنا نناقشها من بوابة السجن الداخلية حتى بوابته الخارجية والطريق بينهما طويل.. لقد تميز الشقيقان بارتفاع روحهما المعنوية، واستقرار ابتسامتهما الودودة.

جريدة الراية

١٧/٦/٢٠٠٣

[٤١]

الصراحة حلوة
ملك سماعيل

الصحفيون والحبس

بعد مرور أسبوعين على تنفيذ الحكم بحبس الأستاذين مصطفى ومحمود بكرى لمدة عام صدر حكم قضائى ونهائى بحبس الأستاذ محمود السعدنى لمدة ستة أشهر وغرامة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه ودون التعرض لتفاصيل وظروف القضية إلا أنه حكم قضائى واجب التنفيذ ولا اعتراض على هذا الحكم وغيره من أحكام احترامًا لهيبة ونزاهة القضاء المصرى.. والذى يحكمه الضمير ووجود قوانين ومواد تسمح بحبس وسجن الصحفيين.. وقد سعد الكثيرون بأن الأستاذ محمود السعدنى فى الخارج وليس فى مصر ليس بسبب التهرب من تنفيذ الحكم ولكن لأنه فى الخارج يعالج من كثير من الأمراض ومتاعب الشيخوخة التى من المؤكد أنه لن يتحمل بسببها آلام الحبس فهو بالكاد يستطيع الحركة والأمراض وأعراض الشيخوخة لا تعفى.. الحبس أو السجن. إن الحكم على الأستاذ محمود السعدنى ومن قبله الأخوين بكرى يقودنا إلى أهمية تعديل القانون ٩٦ لسنة ٩٣ وإلغاء جميع المواد السالبة للحريات فالصحفى مهمته الكتابة والتعبير عن ضمير وطنه خاصة إذا تصدى لمشاكل المجتمع وسلبياته.. ويجب التفرقة تماما بين التشهير وتغيير الحقائق وبين من يكتب ومعه كل الأدلة والوثائق التى تؤيد كتاباته.. وفرق كبير بين من باع ضميره ونسى وطنيته وبين من تفرغ لكتابة وكشف السلبيات من أجل مصر.. وهذا ما حدث للأستاذين مصطفى ومحمود بكرى اللذين كشفا فى جريدتهما «الأسبوع» كثيراً من قضايا الفساد التى تحقق فيها الجهات المعنية أو التى صدرت فيها أحكام.. وخلال الأسبوعين الماضيين خصصت عدة ندوات فى البيت الشرعى للصحفيين واجتمع الآلاف فى مبنى النقابة وقيل الكثير وتم الشجب والاعتراض على ما حدث.. والتعبير عن المشاعر ظاهرة صحية ولكن ما يحتاجه الآن الصحفيون جميعًا هو التحرك من خلال مجلس نقابة

الصحفيين وكبار الكتاب والمثقفين ورجال القانون وكل من يحب مصر ويخاف عليها وضرورة إلغاء المواد التى تنص على الحبس والسجن.. حتى لا تصبح الأقلام مرتعشة وتشوش العقول.. وتترك الساحة للفساد والمفسدين ويحاسب المخطئ بالعقوبات المهنية أو الغرامات المالية.

معلومة:

الأستاذان مصطفى ومحمود بكرى فى حالة صحية ونفسية جيدة ويؤكدان احترامهما لأحكام القضاء ونحن فى انتظار قبول ودراسة لتماسهما فمن غير المعقول أن يكون المدعى والمدعى عليه فى قضية واحدة خلف القضبان.

جريدة الميدان

١٩/٦/٢٠٠٣

[٤٢]

من قريب
الرباط: سلامة أحمد سلامة

الصحافة والحريات!

مازالت العلاقة بين السلطة والصحافة فى العالم العربى علاقة ملتبسة. وحيثما ذهبت فى أرجاء الوطن العربى، هناك دائمًا مشكلة ما تعبر عن اضطراب المعايير وفقدان الاتجاه إزاء تحقيق التوازن بين حرية التعبير وبين القيود التى تفرضها الدولة.. سواء فيما يتعلق بقوانين النشر أو ما تعتبره الدولة خطوطًا حمراء لا ينبغى تجاوزها.

وفى المغرب كانت هناك مشكلة نفسها التى تتكرر فى دول عربية عديدة.. وهى استخدام العقوبات السالبة للحريات فى قضايا النشر.. حيث حُكم على صحفى بأربع سنوات سجن، بعد إدانته فى تهمة نشر مقالات اعتبرت عيبًا فى الذات الملكية، وفى قضية أخرى أحيل مدير تحرير صحيفة «الأسبوع» المغربية إلى القضاء وأودع السجن رهن التحقيق، متهمًا بنشر بيان صدر عن أحد التنظيمات المتطرفة الذى ادعى المسئولية عن هجمات الدار البيضاء.

هى ظاهرة تنفرد بها الدول العربية فى العالم، حيث يعيش الصحفى مقموعًا محاصراً بترسانة من القوانين لا تفرق بين النقد المباح للصالح العام ضمانًا لحرية التعبير وكشفا لمواطن الفساد وبين جرائم القذف والتشهير المتعمد.. وبينما اتجهت التشريعات فى جميع دول العالم إلى تطبيق عقوبات الغرامة والتعويض، فما زالت قوانين النشر العربية تأخذ بعقوبة الحبس.. ومع ذلك فما أكثر المؤتمرات التى تعقد فى العواصم العربية للحديث عن الإعلام وحرياته، والصحافة وفتوحاتها، وعن أزهى عصور الحرية التى يرفل فيها الصحفيون والإعلاميون من كل نوع وجنس.

ومن هنا جاءت مشكلة حبس الزميلين الصحفيين مصطفى بكرى رئيس تحرير

«الأسبوع» وشقيقه محمود بكرى فى مصر التى أعادت إلى الأذهان قصص زوار الفجر، بمثابة ضربة قاصمة لبناء أجهدت الصحافة المصرية نفسها فى تشييده على مدى السنوات القليلة الماضية لكى تقدم نموذجًا لحرية التعبير والرأى فى أكبر دولة عربية. وقد كان أول سؤال ووجهت به فى الرباط يدور حول هذه القضية. وقالت لى محدثتى وهى صحفية مغربية إن خطورة ما يحدث فى مصر أنه يجد له صدى فى سائر الدول العربية، حيث تزداد وطأة القمع لكل رأى مخالف أو أى نقد أو كشف عن الفضائح والفساد. ويصبح ما يجرى فى مصر معياراً للتعامل مع الإعلام، يحتذى به فى دول عربية أخرى.. وكثيراً ما يستخدم الأمن ذريعة للتضييق على الحريات.

لا أحد يدعو إلى استثناء الصحافة والصحفيين من المحاسبة على ما يرتكب من مخالفات أو تجاوزات فى جرائم النشر، ولكن المطلوب هو تعديل القوانين لتحل عقوبة الغرامة والتعويض والمصادرة محل العقوبات السالبة للحريات.. وتلك عقوبات أكثر ردعًا وأقوى تأثيراً من الحبس. وهو المعمول به فى سائر دول العالم التى تأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وقد سبقنا الأردن وألغى أخيرًا عقوبة الحبس فى جرائم النشر، ولا أظن أن فى مصر من يعارض هذا الاتجاه إلا أعداء الحرية والمستفيدين من الفساد والمعارضين للديمقراطية، ويبدو أنهم ليسوا قلة على كل حال!

جريدة الأهرام

١٩/٦/٢٠٠٣

[٤٣]

بصراحة
بقلم: السيد الشاذلى
اشهد يا تاريخ
الصحفيون يرفضون حبس آل بكرى

عندما سمعت خبر القبض على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى اندهشت كثيرا وبدأت أتأكد من هذا الخبر المفزع والمثير للدهشة وعلشان من يحبسون علشان الفاسد والثعبان الاقرع والمزور والمرتشى محمد عبدالعال أبو سنة الذى ادانته المحكمة وقررت حبسه عشر سنوات وعزله من رئاسة حزب العدالة الاجتماعية طيب لماذا يحبسون؟ فكل ما نشروه الاساتذة صحيح وأكده قضاء مصر الشامخ فهم أول من كتبوا عن حقيقة هذا الافاق فحبسهم كان مفاجأة للجميع هل يحبس هؤلاء الابطال من اجل الفاسد حتى النخاع؟ لا فبالتأكيد هناك خطأ وخطأ فادح كمان مصطفى ومحمود بكرى ابطال منذ البداية.

فمنذ بداية الأستاذين مصطفى ومحمود بكرى والكل يعرف مواقفهم المشرفة والوطنية فهم ابطال حقيقيون عندما يدافعون عن قضية فهم يقولون الحق، اختاروا لهم منذ البداية خط الحقيقة والمصداقية ففى بدايتى الصحفية تعرفت على الاستاذ مصطفى بكرى فى جريدة العربى ووجدته انساناً بكل المعانى ثم انتقلت للعمل معه فى جريدة الاحرار تقربت من الانسان والبطل الحقيقى رأيته يدافع عن حقوق المظلومين ويرفع صوتهم وجدته فى قمة السعادة عندما يرفع الظلم عن المواطنين ويستجيب المسئولون لحقوقهم رأيته يدافع عن حقوق الغير بدون ان يعرفهم يتبنى القضايا دون ان يحسب حسابا لأحد يعطى زملاءه الصحفيين فرصتهم للنجومية عين أكثر من «١٥٠» صحفيا بالاحرار عندما كان رئيسا لتحريرها.. فتح أبواب الرزق للكثير.. اعطاهم فرصتهم ليلتحقوا بالنقابة.. يقف بجانب

الزملاء فى محنتهم وأول من يسارع لمساعدتهم فكل من يعمل صحفيا فى مدرسة مصطفى بكرى يكون له الشرف واما من لا يعمل معه فيندم ندما شديدا لأن مدرسته الصحفية هى مدرسة الشرف والمصداقية والكلمة الصادقة.. لقد انهمرت الدموع منى عندما سمعت خبر القبض عليه وارتعش القلم فى يدى وأنا اكتب هذه الكلمات فالسجن ليس لهم بل لأمثال محمد عبدالعال وعندما سمعت خبر القبض عليه اسرعت إلى النقابة ووجدت الزملاء صحفيي الأسبوع تضامنت معهم ضد حبس الأستاذين مصطفى ومحمود بكرى.

وفى تجمع لم تشهده نقابة الصحفيين من قبل التف الصحفيون الشرفاء فى مبنى نقابتهم ليعلنوا رفضهم لحبس الأساتذة مصطفى ومحمود بكرى مستنكرين كل ذلك مطالبين بالافراج عنهم فى أسرع وقت وتابعت مع الزميل عبدالفتاح طلعت مدير تحرير الأسبوع كل يوم منذ القبض على الزميلين حتى يومنا هذا والاطمئنان عليهم ولن تكفى صفحات الجريدة لسرد مواقف مصطفى بكرى الوطنية والشريفة.. كل ما اقوله لهم: الحبس لن يطول فالنور قادم والظلم سيزول وكل ما كتبته ضد الأفعى والثعبان الكل يعلم انه صحيح وأنتم فى قائمة الشرفاء أما محمد عبدالعال أبوسنة فقد ذهب إلى مزبلة التاريخ وأريد أن اقول للاستاذ والمعلم مصطفى بكرى: اسمك سيظل نوراً فى قلوبنا انت والأستاذ محمود بكرى اننى واثق فى عدالة قضائنا الشامخ فى الافراج عن الزميلين.

نظر الاستشكال امام الدائرة ١٩ محكمة جنايات شمال القاهرة برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوى فى الحكم الصادر بحبسهما لمدة عام والتى كانت محكمة النقض قد قضت بعدم قبول طعنهما على الحكم وتأييد الحكم الصادر بادانتهما نتمنى ان يقبل الاستشكال والافراج عن الزميلين دون أى ضمانات وخاصة بعدما أدانت محكمة أمن الدولة كل ما نشر واكثر ما نشر على محمد عبدالعال أبوسنة.

جريدة المصرى

٢٠٠٣/٦/٢١

[٤٤]

د. محمد شاهين

حبس مصطفى ومحمود بكرى رسالة لكل من يتصدى للفساد

الصحافة رسالة سامية.. هى مهمة صعبة وليست نوعًا من الرفاهية.. هى حقًا مهنة البحث عن المتاعب.. والتنقيب وراء الفساد وكشف المفسدين..

لذلك فالمرتشون والنصابون وناهبو البنوك والمسئولون الفاسدون يعتبرون الصحفيين أعداءهم اللدودين، الذين لابد من القضاء عليهم فى أسرع وقت وفى أقرب فرصة، وهؤلاء لهم نفوذ واسع فى السلطة التشريعية الذين استطاعوا تمرير قانون يسمح بحبس الصحفيين وتقييد حريتهم.. ومن ثم قصف أقلامهم وتكميم أفواههم وإغلاق منابرهم.

هذا القانون الذى جعل من الصحفى عدواً للوطن والحكومة.. فى حين أنه أول المدافعين عن الوطن وقضاياه.. ولما انكشف ظهر الصحفى ضاع الأخوان مصطفى ومحمود بكرى بعد أن ألقى القبض عليهما وتم اقتيادهما إلى السجن تمامًا كاللصوص والقتلة.. جريمتهما أنهما حاولا كشف الفساد.. ومحاربة الفاسدين، الذين ثبت أنهم بالفعل فاسدون من خلال التحقيقات وصدرت ضدهم أحكام قضائية.

بالأمس ممدوح مهران.. واليوم مصطفى ومحمود بكرى، ولا ندرى أيًا من الصحفيين عليه الدور ليلقى به خلف القضبان.. وإذا كان هذا هو حال الصحفيين الكبار فما بالكم بالصغار الذين لم ينبت لهم ريش بعد.. ويخيل إلىّ أنها رسالة فحواها «اضرب الكبير يخاف الصغير».. هى رسالة لكل من يتجرأ على الفساد.. ويكشف الألاعيب والمؤامرات، التى تحاك ضد الوطن، الرسالة تقول: لا تنطق بكلمة فمصيرك هو مصير ممدوح مهران أبداً سيظل الصحفيون يعملون، وستظل أقلامهم تكتب مهما كان الثمن، فنحن فى عهد مبارك عهد الديمقراطية.. إنها دولة مؤسسات وليست دولة ملاكى لبعض المسئولين.. فقط على

الجميع التكاتف لإلغاء قانون حبس الصحفيين الذى بدأ العمل به فى مصر بعد أن ألغى فى الدول الأوربية.

الصحافة يا سادة يا كرام هى إحدى أساسيات النظام الديمقراطي وقد نص الدستور على ضرورة أن تمارس الصحافة رسالتها بحرية لخدمة المجتمع والحفاظ على الحريات والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين. نتفق جميعًا على نزاهة وعدالة القضاء المصرى ولا تعقيب على حكم الحبس لكن التعقيب والعيب على القانون الذى روع الصحفيين وأصحاب الرأى.. واقتص منهم ثلاثة أسود. فعار علينا ألا نتكاتف جميعًا فى سبيل إلغاء القانون الذى حرمهم من التعبير عنا والتحدث بلسانا.

جريدة النبأ الوطنى

٢٢ ٦ ٢٠٠٣

[٤٥]

مجرد رأى
صلاح منتصر

سجن الصحفى

الحكومة تتصور أن سجن الصحفى فى قضية رأى هى العقوبة المثالية التى تحرص على تضمينها القانون، فى حين أن سجن الصحفى فى مثل هذه القضايا يضعه التاريخ لحساب الصحفى وليس ضده.. معظم الرواد فى مهنة الصحافة حكم عليهم بالسجن ودخلوه ولكن ذلك لم يقلل من قدرهم سواء فى عيون الناس أو فى حساب التاريخ.. بالعكس أصبح شرفًا فى سجل بعض الصحفيين أنهم سجنوا وتحملوا قيود الحرمان من حرياتهم فى سبيل الدفاع عن القضايا والأفكار والمبادئ التى حكم عليهم بالسجن فيها.. ولذلك لم تعد القوانين فى الدول المتقدمة تسجن أصحاب الرأى إلا عندما تكون الجريمة متعلقة بالشرف وخيانة أمانة الكلمة والتجارة فيها واستخدامها للابتزاز كما حدث من دكتور (تحت الإيقاف إلى أن يتأكد بالفعل أنه حصل على بكالوريوس الطب) محمد عبد العال الذى حكمت عليه المحكمة بالسجن عشر سنوات لأنه حول الصحيفة التى استصدر ترخيصها بحكم رئاسته لحزب العدالة الاجتماعية «إلى مطية لجشعه ضاربًا بمواثيق الشرف الصحفية عرض الحائط» وذلك على حد التعبير أو الوصف الذى جاء فى حيثيات الحكم عليه..

وهذه الحيثيات لا تختلف فى مضمونها عما ذكره الزميل مصطفى بكرى فى مقالات قديمة جرجره محمد عبد العال بسببها أمام المحاكم وكانت المفاجأة ليس فقط فى الحكم بسجنه سنة على هذه الاتهامات هو وشقيقه محمود وإنما المسارعة إلى تنفيذ الحكم فى نفس الأسبوع الذى صدرت فيه الوثيقة القضائية التى تدمغ محمد عبد العال وتدين تاريخه وتمنع انتسابه إلى مهنة الصحافة.

وقد نختلف مع مصطفى بكرى وشقيقه محمود فى القضايا التى يكتبانها فى صحيفتهما «الأسبوع» ولكن هذه هى حرية الرأى وتعدد الاتجاهات، وأول واجبات من يعمل فى المهنة الدفاع عن حرية من يختلف معه فى الرأى قبل أن يتفق معه ما دام ذلك يدخل فى إطار الرأى والرأى الآخر.

آن للحكومة أن تراجع موقفها من عقوبة السجن للصحفى وأن تعرف أن هذا السجن لا يقلل من قدره ما دامت جريمته لم تمس الشرف، وأنا واثق بأن مصطفى بكرى وأخاه محمود على استعداد لتمضية فترة السجن بأكملها والحرمان من حريتهما إذا كان ذلك هو ثمن تحرير الصحافة من فكرة هذه العقوبة وهو ما سيسجل لهما!

جريدة الأهرام

٢٢/ ٦، ٢٠٠٣

[٤٦]

بلدى وحبيبتى
عبد الله تمام

عودة مصطفى بكرى
عودة لكل القيم النبيلة

ندعو الله دعوة خالصة صادقة أن يكون الزميلان مصطفى ومحمود بكرى حال قراءة هذه السطور بين أحبائهما وأصدقائهما وقرائهما على طول وعرض الوطن العربى كله حتى تعود البسمة ويعود الأمل من جديد فى غد مشرق تنتصر فيه كلمة الحق ومقاومة الفساد والمفسدين وتعلو قيم الحرية والديمقراطية والعدالة كما هى دائما فوق كل اعتبار تم على أساسه حبس مصطفى بكرى وشقيقه محمود.

عودة مصطفى بكرى عودة لهذه الرموز والقيم جميعًا وليست عودة لشخص احببناه واحترمناه ونقدر قلمه وفكره فقط بل هى عودة لكل معانى المقاومة النبيلة والرفض القاطع لكل مظاهر الفساد والانحلال فى زمن أصبحت الأقلام فيه تباع بالتسعيرة الجبرية والذمم تشترى حتى بالملاليم وصفحات الجرائد يتم استئجارها «قانون جديد ومفروش أيضًا(!!)

كنت أعلم تمامًا أن قضية حبس مصطفى ومحمود بكرى سوف تستحوذ على كل الاهتمام من جانب كافة الهيئات والمؤسسات النقابية والفكرية والثقافية والصحفية والمعنية بالحريات بالإضافة طبعًا إلى الجمهور العريض من قراء وأحباء مصطفى بكرى والذين يحترمون ويقدرون قلمه.

ولكن لم أكن اتصور على الإطلاق أن يسرى هذا الاهتمام حتى عند البسطاء من أبناء أسيوط وحتى الذين لم يقدر لهم فى يوم من الأيام قراءة سطر فى صحيفة.. اهتمام مشوب بالحزن والسؤال والدهشة فى كل مكان يسألون غير مصدقين: هل تم بالفعل حبس الأستاذ مصطفى بكرى؟! وهل يظل بالحبس عامًا كاملا دون أن نراه فى احتفال «أخبار أسيوط» بعيدها كما عودنا على الحضور والمشاركة كل عام؟!

كلها أسئلة بسيطة وشديدة التعبير عن هذا الحب الكبير الذى يتمتع به مصطفى بكرى بين البسطاء الذين يكنون له كل الحب والتقدير كابن من أبنائهم ورمز من رموز مقاومة الفساد وكشف الوجه القبيح لكل انحراف وتسيب فى وقت لم يعد الوطن يتحمل فيه أكثر من ذلك.

كل هذا يدركه ويعرفه تمامًا المواطن البسيط بشعوره وقلبه وبصيرته الشفافة التى لا يمكن خداعها أبدًا حتى ولو بحكم محكمة ضد بكرى خاصة أن الجميع يعرف تماما أن هذا الحكم كان نتيجة جرأة وشجاعة فى مقاومة وكشف الفساد وليس «لا قدر الله» حكمًا فى شيء آخر.

والمواطن البسيط قبل العارف بتفاصيل الأمور يدرك تمامًا مدى التناقض الحاد فى هذه القضية من أساسها ويعرف أن الشخص الذى تناوله الزميلان مصطفى ومحمود بكرى قد حكم عليه بالسجن عشر سنوات كاملة فى ذات القضايا التى كتب عنها مصطفى ومحمود بكرى والجميع يحفظ عن ظهر قلب الحيثيات التى تم على أساسها سجن هذا الشخص - محمد عبد العال رئيس حزب العدالة ورئيس تحرير جريدة «الوطن العربى» - والجميع يحفظ أيضًا وصف المحكمة لمحمد عبد العال بالغدر والغش والخداع والابتزاز والافساد والجشع وهو ما لم يتجاوزه الزميلان مصطفى ومحمود بكرى بالنشر بل كان وصفهما له أقل من ذلك بكثير ورغم ذلك اعتبره القانون سبا وقذفًا يستوجب حبسهما.

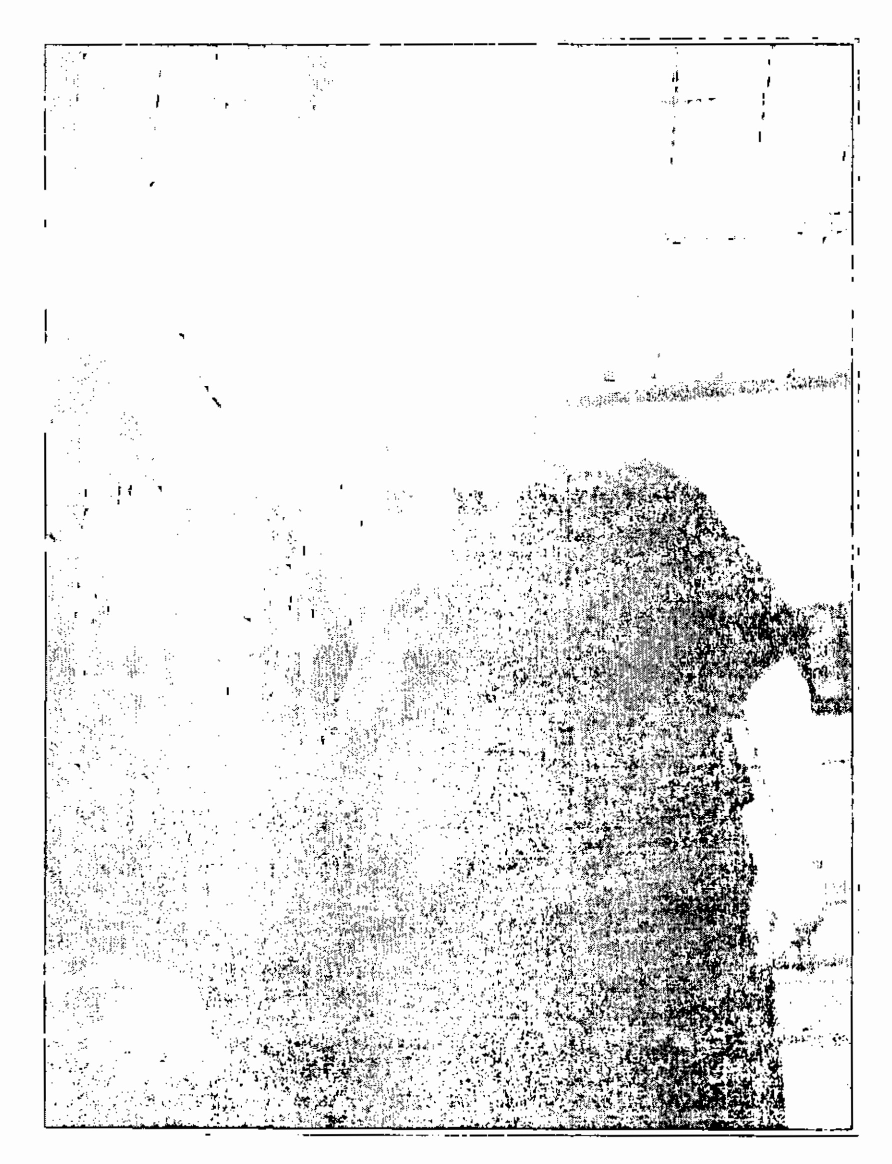
الغريب فى الأمر أن البسطاء من أبناء بلدى الذين يدركون كل ذلك يلتفون حولى ويناقشون كافة هذه التفاصيل معى ولا أكون مبالغًا إن قلت إنهم يناقشون الموقف القانونى لحبس مصطفى بكرى وكأنهم أصبحوا بين يوم وليلة خبراء فى القانون والتشريع. ويطرحون السؤال الأهم فى هذا كله: إذ كيف يتم حبس بكرى وقد صدر حكم بالسجن على الشخص الذى تناوله بالنشر وكان سببًا فى صدور حكم الحبس عليه أى أن الحكم بسجن محمد عبد العال متعلق بحبس مصطفى بكرى لأنه صدر فى نفس القضايا التى تناولها بكرى بالنشر: قضايا «الغدر والغش والخداع والابتزاز والافساد والجشع».. بعد أن

حول جريدة «الوطن العربى» لعزبة خصوصـية يمارس من خلالها كل وسائل هذا الافساد والابتزاز؟!

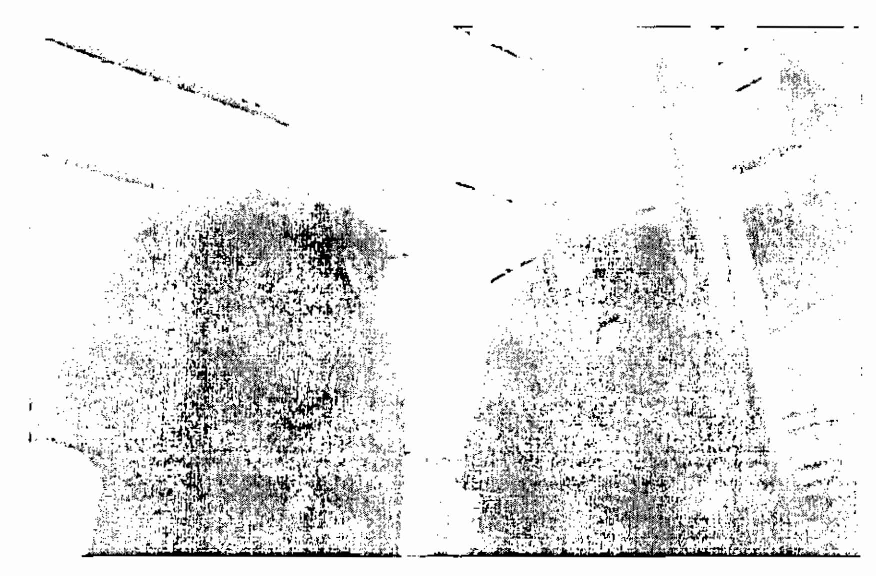
ولأننا ندرك تمامًا أن مقاومـة الفساد والمفسدين ليست جريمة وكـشف الحقائق وإيضاح الصورة على طبـيعتـها ليست جـريمة وإعلاء شـأن قيم العدالـة والوطنية ليست جـريمة.. لذلك كله ندرك أن مصطفى بكرى ومحمود بكرى سوف يكونان بين أحبائهما قريبًا إن لم يكونا بالفعل لحظة قراءة هذه السطور.

جريدة أخبار أسيوط

٢٠٠٣/٦/٢٤



محمود بكري يتحدث من خلف الأسوار



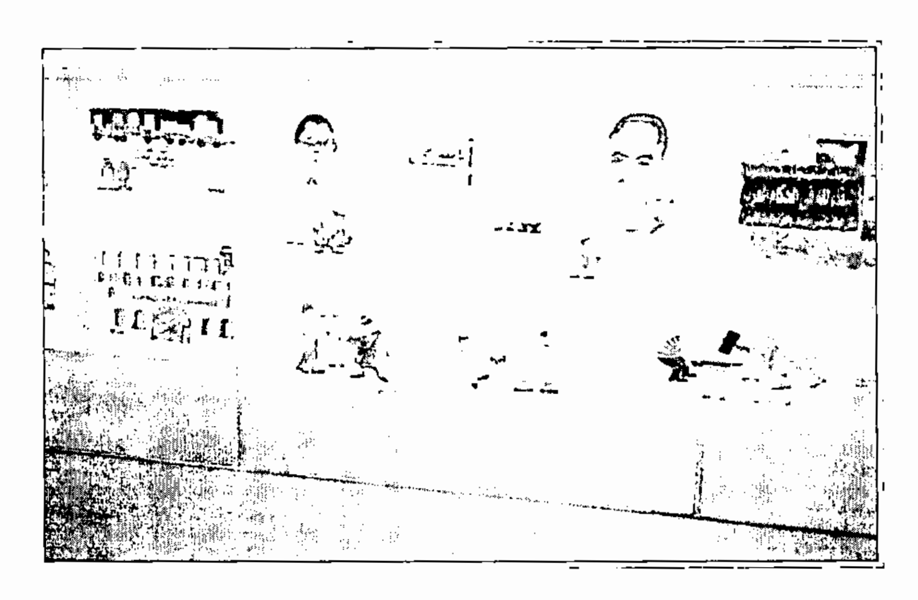
محمود ومصطفى بكري خلف القضبان وكلهما ثقة وايمان بموقفهما الوطني



جنود .. ومتضامنون مع مصطفى ومحمود بكري امام سجن طرة



أحد المؤتمرات التي أيدت موقف محمود ومصطفى بكري



رسوم كاريكاتورية تضامنا مع الأخوين بكرى



[٤٨]

تحت الحزام

بقلم: عبدالنبى عبدالستار

المتاجرون بمصطفى ومحمود بكرى..!

أبدا.. لم أكتئب طوال عمرى الا قبل اسبوعين

أبدا.. لم تعرف الأحزان طريقها إلى قلبى الا عندما اخبرنى زميل لى بنبأ القبض على أنبل واشرف واطهر واجرأ من عملوا فى بلاط صاحبة الجلالة.. زميلى وصديقى واخى وسندى مصطفى بكرى وشقيقه دمث الخلق محمود.

لم اتصور ابداً ان الشقيقين كان عليهما دفع الثمن، ثمن عشق الوطن، ومواجهة جنرالات الفساد واباطرة الافساد، لم اتخيل ابدا ان للفساد (قومًا) يحمونه..!

لم اتخيل ابدا ان لحب مصر ضريبة يجب ان يدفعها الشرفاء.. وهذه الضريبة قد تصل إلى السجن.

على مدى اسبوعين وأنا فى حالة دهشة وذهول مستمر.. احاول هضم ما حدث أو حتى استيعابه.. رغم يقينى انه لا مجال للتعجب والاندهاش فى ظل معايير مختلة واوضاع معكوسة واوراق مخلوطة!!

ورغم ان الجميع كان يؤكد لى ان مصطفى ومحمود بكرى يتمتعان بروح معنوية عالية والابتسامة لم تفارق وجهيهما الا اننى كنت اشعر بمدى الالم والاحساس بالقهر الذى يعتصر الاخوين بكرى.. فالسجن ذل ومهانة حتى ولو كان جنة الله الموعودة.

والمثير للدهشة ان بعض الموتورين مازال يردد الاسطوانة المشروخة بان القانون.. قانون، ويطبق على الجميع والكل فى السجن سواسية.. فالكلمة الآن تعامل معاملة قطعة الأفيون أو تذكرة الهيروين أو «باكتة» البانجو أو السلاح الأبيض أو قرن الغزال.. الكلمة الآن.. رجس من فعل الشيطان.

مصطفى بكرى وشقيقه فى السجن مع القتلة والقوادين والمهربين وتجار المخدرات ومهربى العملة ولصوص المال العام.

الاخوان بكرى يدفعان ثمن عشق الوطن.

وأكثر ما ألمنى منذ دخول مصطفى ومحمود السجن هو ان البعض حاول استغلال حبسهما والاتجار بهما واتخاذهما مجالا للمزايدة والمتاجرة ومادة خصبة للدعاية خلال انتخابات مجلس نقابة لم تتم وتأجلت لاجل غير مسمى. كدت انفجر غضبا وانا أسمع من يعد بانه تلقى وعدا بالافراج عن الاخوين بكرى قبل عيد الاعلاميين.. أو من يعد باجراء اتصالات على أعلى المستويات لاطلاق سراحهما.

أما الذين شمتوا وهللوا ورقصوا وأقاموا الافراح والليالى الملاح ابتهاجا بحبس الاخوين بكرى، فيكفى حجم الكراهية التى يكنها لهم كل صحفى شريف.. كل قلم نظيف.. كل عاشق لتراب هذا الوطن.

وان كانت محنة السجن قد كشفت مدى الحب والعشق الذى يحمله صحفيو مصر لمصطفى ومحمود بكرى فسوف يأتى يوم يدرك الجميع ان مصر للشرفاء فقط، وان ما يحدث احيانا مجرد خلل مؤقت.. صدقنى يا بكرى.. بكرة مصر.. ترجع مصر.. رغم انف السفهاء.

سر اسرارى

لو قتلونى يا عمرى ولم يبق لى اثر.. قولى عنى يا عمرى.. قتلوه حثالة البشر!!

«وحسبنا الله ونعم الوكيل».

جريدة المصريين

٢٠٠٣/٦/٢٤

[٤٩]

أبجديات
مؤمن أحمد

السجن للجدعان

لم أصدق يومًا هذه المقولة، رغم أننى جربت مرارة السجن مقابل إبداء رأيى.

فالسجن لا ينبغى أبدًا أن يكون للجدعان.. وإلا فكل من خارج السجن ليسوا كذلك.

هى كلمة تقال لمواساة أولئك الذين تلقى بهم تناقضات الواقع والمجتمع خلف الأسوار.

وقد ألقى سجن مصطفى ومحمود بكرى ـ الزميلين العزيزين ـ بظلال من الكآبة والمرارة على الصحفيين فى مصر، حتى الإفراج عنهما مساء الاثنين الماضى.

احتشد مواطنون وصحفيون وسياسيون وفنانون وشخصيات عامة فى قاعة المحكمة منذ صباح الاثنين الباكر انتظار لعدالة القضاء.. كانت أعصاب الجميع متوترة مشدودة فى جو حار وخانق، والكل يتساءل: هل سيبرآن أم...؟!

كانت ثمة مشاعرمعقدة ومركبة تلف المكان.. وكان ثمة حكم شعبى بالبراءة، ينتظر فقط تصديق القضاء، الذى يعتبره الشعب حصنه الأخير.

تأملت المشهد بعين قلقة، ما لبث أن عاد إليها هدوؤها بدخول أخوى العزيزين «محمود ومصطفى» إلى القاعة وسط تصفيق الجميع وكأنهما عريسان فى يوم عرسهما جلسا فى القفص وراحا يتبادلان التحية والكلمات الطيبة مع الحاضرين، وعندما رآنى مصطفى هتف: أحييك يا مؤمن على ما تكتبونه فى الصدى، فدمعت منى العينان، وقلت لهما: أثق أننا سنلتقى قريبا فى رحاب الحرية.

كان محمود مصابًا بخدش فى جبهته، فسألته هل هناك ما يسوء؟

قال ضاحكًا: لا.. فقط هى كرة القدم التى لعبناها فى السجن. فأجبته: ربما أمكن لنا أن نلعبها غدًا فى أحد شوارع أو ساحات القاهرة.

هنا لمست رغم التوتر الذى يسود القاعة ـ مدى رباطة جأش مصطفى ومحمود ومعنوياتهما العالية جدًا.. وشعرت بأن الله سينصفهما.

بعد قليل دخل إلى القفص شخص آخر، علمت منه أنه محكوم عليه بخمس سنوات فى قضية مخدرات(!!) ثم تلاه شخص آخر يشبه الممثل الهندى «اميتاب باتشان» وهو يحاكم فى قضية أموال عامة.

قلت لنفسى: كيف يستقيم هذا الوضع: أصحاب الرأى والقلم.. فى نفس القفص مع اللصوص وتجار المخدرات؟!

هنا عاودتنى الكآبة والمرارة المركبة، وقلت: نذر عليك يا مصطفى بعد خروجك من هذه المحنة أن تجعل القضية الأولى لـ «الأسبوع» هى: المطالبة اللحوح بإلغاء عقوبة السجن فى قضايا الرأى.

نذر على «الأسبوع».. ونذر علينا جميعًا أن نقف بأكثر قدر من الصلابة ضد استمرار المواد التى تعاقب أصحاب الرأى والقلم بالحبس. فلسنا أقل من الأردن والمغرب اللتين فعلتا ذلك، ولن نقول أوربا أو أمريكا.

ويا صديقىَّ العزيزين: مبارك علينا وعليكما عودتكما شامخين قويين مرفوعى الرأس.. مرتاحى الضمير.

moemen@swissinfo.org

جريدة الصدى

٢٠٠٣/٦/٢٥

[٥٠]

فضاء

بقلم: أحمد ذيبان

قضية بكرى وحرية الصحافة

الصحفيون ليسوا «مجتمع ملائكة» فهم إفراز لما هو موجود فى الواقع بما فيه غث وسمين.. والصحفى يخطئ ويصيب كما الآخرون، والأهداف التى يسددها فى إطار رسالة الصحافة قد لا تنعكس عليه بالخير العميم لكن خطأ واحدًا ربما يكلفه الكثير من المعاناة والخسائر المادية والمعنوية، وبضمن ذلك الوقوف خلف القضبان، وتكون المأساة أكبر إذا كان «الخطأ» مجرد شبهة وغير مثبت، أو أن جهة مغرضة تقف وراء استهداف الصحفى لأسباب تتعلق بنقد ممارسات خاطئة، تضر بالمجتمع كالفساد مثلا.

كان بذهنى الكتابة عن قضية الزميلين «الأخوين» مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» المصرية وشقيقه محمود نائب رئيس التحرير بعد ايداعهما السجن مؤخرًا، وقبل أن يفرج عنهما أمس الأول مع حرمانهما من السفر إلى أن يحسم القضاء قضيتهما، وقد كان الإفراج نبأ سارًا، لكن واجب الكتابة والتضامن مع الزميلين لا يزال قائمًا لأنه يتعلق أولا بحرية الصحافة، وثانيًا: لأن الزميل مصطفى بكرى صوت عروبى شجاع فى الشارع المصرى جدير بالاحترام.

أما الشىء الأغرب فى قضية توقيف «الأخوين بكرى» أنهما أودعا السجن تنفيذًا لحكم سابق بناء على دعوى بقضية قذف وسب أقامها ضدهما محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية المصرى حيث حكم عليهما بالسجن لمدة عام.. لكن الشىء الأطرف أن قضية «القذف والسب» تعود إلى أن صحيفة «الأسبوع» التى يصدرها الأخوان بكرى نشرت أدلة ووثائق تتهم عبد العال بالفساد والرشوة، وقد حُكم على عبد العال بالسجن عشر سنوات بناء على ما نشرته «الأسبوع» حيث اعتمدت المحكمة المعلومات المنشورة كأدلة ضد عبد

العال.. فكان ذلك بمثابة إنجاز صحفى جرىء.. فكيف تحول ذلك إلى قصية قذف ضد عبد العال؟ وما يتبعه من الحكم على الأخوين بكرى بالسجن لمدة عام، لعله أمر غريب صعب على الفهم!!

ليس من حق الصحفيين المطالبة بأن يكونوا فوق القانون.. فذلك يعنى اعتداء على حقوق المجتمع وحريته، لأن مهنة الصحافة شائكة ورسالتها تعنى مباشرة بقضايا الناس أفراداً ومؤسسات.. وبضمن مسئوليتها المراقبة والمساءلة وكشف الخطأ والفساد.. فى ظل ولاية حكومات عربية تضيق بحرية الرأى ومجتمعات لم تألف بعد مبدأ النقد وتحت سلطة قوانين متحركة ومتغيرة باستمرار وفقًا لمصالح وأمزجة الجهات النافذة، ذلك كله يجعل العمل بمهنة الصحافة أشبه بالسير فى حقل ألغام، الأمر الذى يتطلب أن تشكل محاكم خاصة للنظر بقضايا النشر والصحافة تأخذ صفة الاستعجال وأن لا تكون إجراءاتها معيقة للمهنة أو معطلة لمصالح الصحفيين، كالتسبب بإيقاف مؤسسة صحفية عن العمل، وأن يكون لنقابات الصحفيين حضور فاعل فى معالجة هذه القضايا.

theban100@hotmail.com

جريدة الراية

٢٠٠٣/٦/٢٥

[٥١]

مرافئ
بقلم: العزب الطيب الطاهر
انتصارا للجماعة الصحفية فى مصر

أن تعيد المحكمة الإدارية العليا فى مصر الأمور إلى نصابها فيما يتعلق بانتخابات النقيب ومجلس نقابة الصحفيين فإن ذلك يعد انتصاراً للجماعة الصحفية على ما اسميته بقوى الظلام التى تناهض الضوء الفارد اشرعته على النقابة تحت قيادة إبراهيم نافع.

ليس من قبيل المجاملة ـ وهو أمر سوف اتهم به بلا شك ـ القول بموضوعية إن نافع تعامل مع منصب النقيب ليس من منظور إضافة وضعية مهنية أو اجتماعية له.. ولكنه تعامل معه استناداً إلى رؤية تهدف إلى الارتقاء بمهنة الصحافة ليس من حيث الكم والتقنية والأدوات المهنية المتعارف عليها ولكن من حيث الحرية ويكفيه انجازاً قيادته لمعركة إقصاء القوانين التى أراد مطرزوها النيل من وضعية الصحافة والصحفيين فى مصر وما زال يقود هذه المعركة باتجاه إقصاء النصوص التى تشكل عائقًا حقيقيًا أمام حرية الجماعة الصحفية فى مصر وبالذات نصوص الحبس وهى النصوص التى تمثل سيفًا مشرعًا على رقاب الصحفيين وهو ما تجلى فى الحكم الصادر ضد الكاتب الكبير محمود السعدنى وضد الشقيقين مصطفى ومحمود بكرى.

وعندما يخوض رجل مثل هذه المعارك رغم أنه يرأس تحرير أكبر صحيفة قومية فى مصر والعالم العربى وواحدة من كبريات الصحف العالمية التى تتصدر المواقع الخمسة عشر الأولى فإن ذلك يضاف إلى رصيده الإيجابى.

لقد انحاز نافع إلى الجماعة الصحفية حرية وتعزيزاً لدور الصحافة فى المجتمع المصرى وفى فترات توليه منصب النقيب شهد الصحفيون أوسع شبكة من الخدمات تقدم لهم فى كل الميادين.. ولكن ثمة من لا يرغب فى أن تحظى الجماعة الصحفية فى مصر بهذا التميز

فى الأداء النقابى الذى لم يقتصر على قضايا المهنة ورجالها وإنما تحولت نقابة الصحفيين إلى واحدة من أهم مؤسسات المجتمع المدنى تتفاعل مع الأحداث الوطنية والقومية ونافع فى المقدمة دومًا.

من ثم أقول.. إن الجماعة الصحفية ما زالت فى حاجة إلى حركة وأداء وفاعلية ودور وقيادة إبراهيم نافع على الأقل هذا رأى أغلبية هذه الجماعة والتى انتمى إليها على مدى أربعة انتخابات خاضها وحصد فيها أعلى الأصوات تحت إشراف قضائى كامل.

ونحن بانتظار المحطة القادمة.

السطر الأخير:

مراكبى منذ رحيلك أيا مسافرة للنهر

بلا أشرعة..

وزادى بلا ماء..

حضورى فى غيابك حقول دونما سنابل.

جريدة الراية

٢٦/٦/٢٠٠٣

[٥٢]

كلمة صدق

بقلم: مصرى البرديسى

لا أمة بدون صحافة حرة
ولا صحافة حرة بدون أمة!!

هذه المقولة رددها السابقون لنا ونحن اليوم نرددها كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة لما نشاهده يوميًا من تجاوزات ضد حرية الفكر والرأى للإنسان المصرى فالذى حدث للصحافة المصرية والصحفيين فى السنوات العشر الأخيرة ابتداء من قانون ٩٣ لسنة ٩٥ إلى يومنا هذا من اعتقالات وسجون لبعض الصحفيين يعد انتهاكًا صارخًا لحرية الديمقراطية والصحافة المصرية فهنا نتساءل: إذا كان الصحفى الذى يعتبر لسان حال أمته والحامى المدافع عن حقوق المواطنين البسطاء والموضح للحقائق وكاشف بعض الفساد لبعض المفسدين يتم حبسه فى قضية نشر وهذه القضية حقيقية وليست مفبركة كما يفعلها البعض !! فكيف يراه المواطن المصرى بعد ذلك؟

وهو ما حدث للزميل مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» الذى تم حبسه فى قضية نشر حقيقية وليست ادعائية.. أرى أن حبس الزميلين مصطفى ومحمود بكرى يعد وسامًا على صدرهما ويثبتهما فرسانًا بين زملائهما الصحفيين المصريين الذين لم يهدأ لهم بال منذ أن وطئت أقدامهما أرض سجن طره وهم فى اعتصام دائم فى نقابة الصحفيين مع انعقاد مؤتمرات متواصلة يوما تلو الآخر إلى أن تم الإفراج عنهما يوم الأربعاء الماضى وسط فرحة غامرة بين زملائهما الصحفيين وخرجا فى موكب مشرف إلى مقر جريدتهما «الأسبوع» بجوار القضاء العالى بالقاهرة واستأنف الزميلان عملهما وسوف نرى كلماتهما التى حرمنا منها طوال فترة حبسهما فى سجن طرة.

جريدة أخبار الصعيد

٢٠٠٣/٦/٢٧

[٥٣]

محمد رفعت

سارق الفرح من عائلة «بكرى»

كان الاخوان بكرى على موعد مع السعادة الأسبوع قبل الماضى.. أكثر من فرحة كانت فى انتظارهما خلاف فرحتهما ـ مع كل الناس ـ بصدور حكم القضاء العادل بتغييب المدعو محمد عبد العال خلف الأسوار لمدة عشر سنوات جزاء تصرفاته التى طالت الكثيرين لذا فدعاء «اللهم لا شماتة» لم يكن فى محله بعد صدور الحكم وإلا لا معنى للقصاص الحق ولا معنى على الإطلاق لقيمة العدل ولا لمضمون العدالة.. لذا كانت فرحتهما ـ وهذا حقهما ـ غامرة بحكم القضاء العادل والسعيد.

لكن خلاف ذلك كانت هناك أكثر من فرحة تنتظرهما أهمها هو بروز المقاومة اليومية المنظمة للاحتلال الأمريكى للعراق بعد فترة قبول بالأمر الواقع يراها البعض طويلة نسبيًا ويراها آخرون قصيرة نسبيًا أيضا .. لكنها مرت على الاخوين بكرى كدهر كامل لذا كانت أخبار العمليات الفدائية هناك مبعث الفرح والسرور عندها مثلهما كسائر المصريين والعرب.

ثانى فرحة كانت تنتظرهما هى نجاح أبنائهما بالمراحل الابتدائية والإعدادية بعد أن بدأت بشائر النتائج المدرسية تتوالى من هذه الفرحة إلى الفرحة الكبرى التى تنتظرها عائلة بكرى بكاملها وهى نجاح الأمورة «نانسى» الابنة الكبرى للأستاذ مصطفى فى الثانوية العامة.. فهى أول حفيد للعائلة ونجاحها نجاح للجميع ويكلل ـ مبدئيًا ـ جهود ومجهود الأسرة كلها بالنجاح والسعادة وهذه هى الفرحة الغالية التى كان ينتظرها آل بكرى.

أما الفرحة الرابعة فكانت وضع حجر الأساس لمبنى «الأسبوع» فى السادس من أكتوبر بعد أن تسلمت «المؤسسة» أرض فضاء كانت قد حجزتها هناك.. لبناء مؤسسة صحفية

كبرى يتم وضع حجر الأساس لها الآن على أن يتم بناؤها فى المستقبل عندما تأتى الفرصة لذلك.

وخامس فرحة كانت انتخابات النقابة التى تشكل لهما موسمًا دوريًا للحصول على بعض حقوق الصحفيين كل عدة أعوام لكن «رأس» محمد عبد العال تطل من جديد لتخطف «الأفراح» من أصحابها .. ثم تخطف أصحابها مؤقتًا من أسرة بكرى بالقاهرة وقنا ومن أسرة «الأسبوع» المنتشرة الآن فى كل أنحاء مصر .. طولها وعرضها وبكل امتدادها الواسع الكبير .. أسرة الأسبوع لا تتوقف الآن عند حدود أسماء وكيانات العاملين بها.. إنما أسرة الأسبوع بأصحابها ومحرريها وموظفيها وعمالها وأيضا قرائها . ويبقى الأمل أن تعود الفرحة لأصحابها .. ويعود أصحابها .. للجميع.

مجلة أفراح

../٧/ ٢٠٠٣

[٥٤]

جرة قلم
أحمد رفعت

الشقيقان

الملامح مصرية أصيلة.. سمراء بسمرة طين النيل العظيم.. سمرة الأرض الطيبة تحمل من التحدى والصلابة أكثر من أى شيء آخر.

العيون.. سوداء كاحلة.. ترمش بالذكاء والعزيمة والإصرار وأحياناً بالحرج والحياء خاصة عند التعرض للمدح أو الشكر على الواجب وغير الواجب.. أما الشعر أسود مجعد لا ينبئ أن صاحبه عرف الرفاهية أو نشأ عليها أو تربى فيها وإنما العكس التام هو الصحيح من حياة خشنة كانت وظلت محل فخر أصحابها بها.. وسبباً فى النجاح إلى حد صناعة المستحيل فى قاهرة المعز وسط زحام من المعارك.. والدسائس والمؤامرات.. لكن المغامرات المنضبطة لها الغلبة فى نهاية الشوط الذى لم ينته بعد فى مباراة متعددة الأشواط.. والوجه فى مجمله يحمل كل آيات التواضع.. إنها العلامة المميزة التى باتت مسجلة باسمهما.

أولهما أكبرهما.. محمد مصطفى بكرى ـ مع حفظ كل الألقاب ـ اشتهر باسم والده فصار مصطفى بكرى الاسم الصحفى المعروف للصحفى اللامع محمد مصطفى بكرى.. المعارك والأصدقاء أكثر الأشياء فى حياته.. الذاكرة للناس ولولاها لضاعت منه أشياء وأشياء وربما فاق أصدقاؤه الحد الأقصى لأصدقاء أى شخص آخر.. هناك فى كل قرية أو نجع أو مدينة.. وهنا فى كل حى وفى كل دار صحفية وفى كل حزب سياسى تجدهم.. وبعيداً عن هنا أو هناك تجد اصدقاء الخارج فى كل مكان من الأردن إلى تونس ومن سوريا إلى السودان ومن الإمارات إلى فلسطين وكلهم ـ ما شاء الله ـ يحفظ اسماءهم وألقابهم وأعمالهم وربما عناوينهم.

أما عن المعارك فحدث عنها ولا حرج من داخل المؤسسات الحزبية إلى المؤسسات

القومية ومنهما معاً إلى معارك مع مؤسسات أخرى من مصر اليوم إلى مصر الفتاة إلى مونت كارلو ومن الحزب الناصرى بمعاركه التى تكفى لكسر أى مناضل إلى الأحرار وفى كل معركة ألف معركة أخرى حتى كان الاستقرار فى «الأسبوع» التى تحولت إلى مؤسسة كبرى تناطح المؤسسات الكبرى لأخرى فى كل مكان.. أما صاحب المعارك فهو طيب القلب يحمل صفات الابن الأكبر لأى عائلة.. حنون.. ودود.. عصوف.. مسامح مع من يحب.. عنيد إلى مالا نهاية مع من يكره.. ومن يكرههم فرضوا عليه . وهل هناك نجاح بدون كراهية بعض الآخرين؟

وطوال ما يقرب من خمسة عشر عاماً عرفته بشكل يومى ولصيق ومطلع على كل الأمور.. كل العام منها تقريباً وبعض الخاص أشهد أنه عف اللسان ويمتلك من الأخلاق والصفات الحميدة ما يمكنه من أسر القلوب والتئام الناس حوله والجزع الذى أصابهم بعد خبر الحكم عليه له ما يبرره فهو يحسن معاملة الصغير والكبير.. يحترم الغنى والفقير على السواء وللمظلوم عنده مكانة خاصة وللكادحين لديه تقدير مضاعف.. يقرأ الناس بسرعة مذهلة وإن كانت عاطفته تجعل تقديراته تخونه فى بعض الأحيان حيث يثق فى من لا ثقة له ويعطى الامان لمن لا يستحق الأمان. لم أره مرة واحدة يعنف زميلاً أمام آخر وإن حدث يحدث برفق وسرعان ما يداوى أى جراح تنشأ لذلك بوسيلة أو بأخرى ومؤسسته «الأسبوع» هى المؤسسة الوحيدة التى يخيم عليها الجو العائلى ويحكمها قانون القبيلة بكل تفاصيله بما فى ذلك فض المنازعات بين أعضائها بالأعراف المتعارف عليها ثم يرفع الأمر لشيخ القبيلة «هو» إذا لم تستطع الدوائر الأقل حل النزاع!.

هذا الجو الأسرى والعائلى يفرض عليه ـ أو يفرض هو على نفسه ـ أن يكون موجودا ومتواجداً فى كل المناسبات.. فى الأفراح وفى الأتراح أخاً كبيراً مباركاً أو مواسيا راعياً لبعض المناسبات أحياناً ولا ترى فرداً من هذه العائلة «عائلة الأسبوع» يمرض أو يتعرض لمكروه إلا وتراه يسارع بالمشاركة الفعلية أو المعنوية متحملاً نصيبه فى الأمر من جيبه الخاص أو من جيب مؤسسته وكلاهما فى الواقع جيبه ومن الأمور الطبيعية أن يطلب منه

أحدهم أن يساعده ـ أو أحد أفراد أسرته ـ فى أمر مـا ولا يتأفف إذا تكررت الطلبات تتبعها الطلبات بل تجده سعيداً بذلك يسعد بسعـادة الآخرين.. وإذا كان التعيين فـى أى مؤسسة صحفية حلم الأحلام والحصول بعد ذلك على عضوية نقابة الصحفيين هو الحلم المستحيل الذى يكاد يكون الكابوس المزعج والهاجس الدائـم لكل المحررين فى المنطقة الانتقـالية ما بين التعـيين وعضـوية نقابة الصـحفيـين حتى إن الكثيـرين أو الأغلبية حـصلت على هذه العـضوية وهم على مـشارف الأربعـين وبعد سـنوات طويلة من العمل فى بلاط صـاحبـة الجلالة إلا أن الأمر فى الأسـبوع مختلف تماما فـفى سنوات تجاوز عدد الصحفـيين المعينين والحاصلين على عـضوية نقابة الصـحفيـين ما يزيد على تسعـين محررا وهو عـدد خرافى بالنسبة للمؤسسات المختلفة ويجعل كل المحررين فى غير «الأسبوع» يعضون على الأنامل من الغـيظ وكل ذلك لأن رئيس المؤسـسة لا يتلذذ بإذلال الآخـرين ولا من بـتحـقـيـرهم وإيذائهم.

أما فى المهـنة فأنت أمام صـحفى كـبيـر فهو ـ بخـلاف الموهبة ـ تجـادل معـه ولا يتأفف ويتركك نيـابة عنه فى الإشراف النهـائى على تنفيذ الصـحيفـة طالباً منك أن تعـدل ما تراه حتى ولو فى مـقاله هو شخصـياً دون تعال أو تكبر أو غـرور ولا يقرر أمراً إلا بعد مـشورة اللهم إلا ما يخصه وحده بل وأحياناً فيما يخصه وحده.

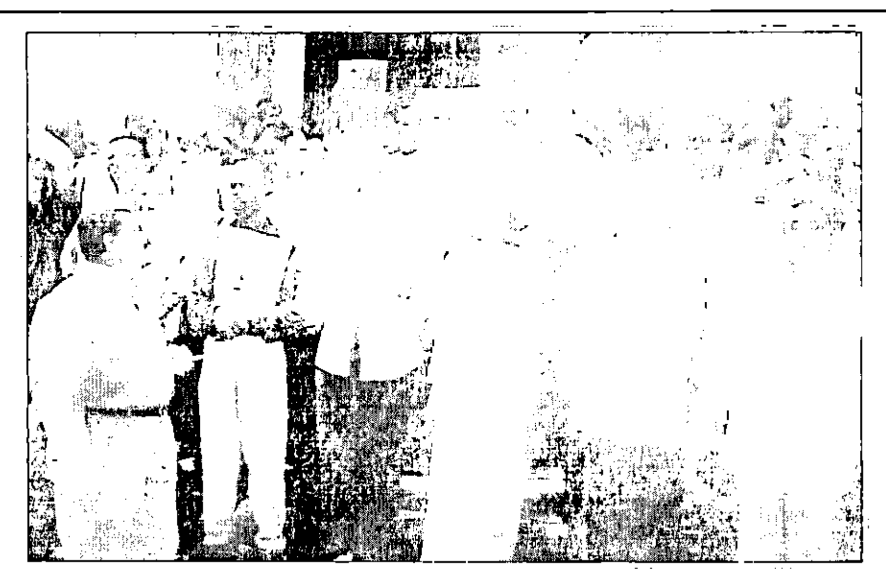
الثـانى هو الشقـيق الأصغـر محـمود الـذى حمل ـ هذه المرة ـ اسـمه الحـقيـقى كامـلاً «محمود مصطفى بكرى».. استفاد كثيراً من وجود شقيقه مصطفى فى حياته.. وعـاش معه كل معاركـه ولـم يتخلف عنه حتى فى السجن.. عـانى وقاسى وتعب حتى يصبح مـحمود بكرى الصحفى الذى نعـرفه وتعرفونه.. و«محـمود» ـ مع حفظ الألقاب ـ يتمسك بتـقاليد الصعيد تمسكاً صارماً لا حدود له ربما بحكم علاقـاته وتوجهاته وهو السند الأوفى لشقيقه وقرة عينه.

أما كـلاهما فلا رذائل له.. بعيـدان عن مواطن الشبـهات.. بران بوالديهما.. حـريصان على صلة الرحم بـأهلهمـا وصلة القـربى بأقـربائهـما وأبـناء بلدتهـما. فك الله أسـرهمـا

وأعادهما إلى ذويهما وأحبائهما وقرائهما وجـعل حبسهما ـ إلى حين عودتهما ـ اعتكافاً له وحده وعبادة له سبحانه وتقرباً إليه عز وجل وتكفيراً عن خطاياهما وعزلة عن الشر وهدنة من المعارك وراحة من أنين المظلـومين وفساد الفاسدين وبقـاء الخائبين فى مواقعـهم وحقد الفاشلين ولعنات الغيورين.. وظلم الظالمين.. اللهم آمين.. آمين.

مجلة أفراح

../٧/ ٢٠٠٣



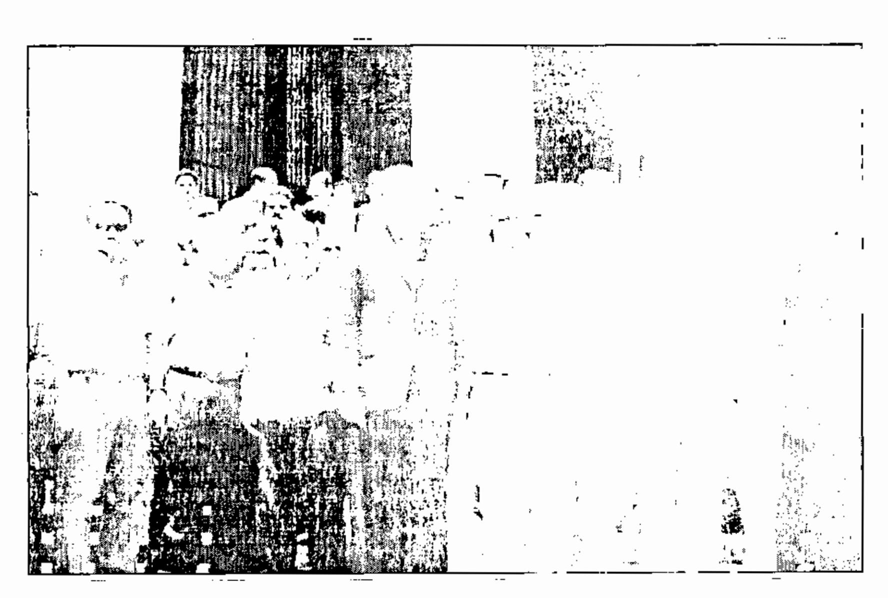
نرفض حبس الصحفيين



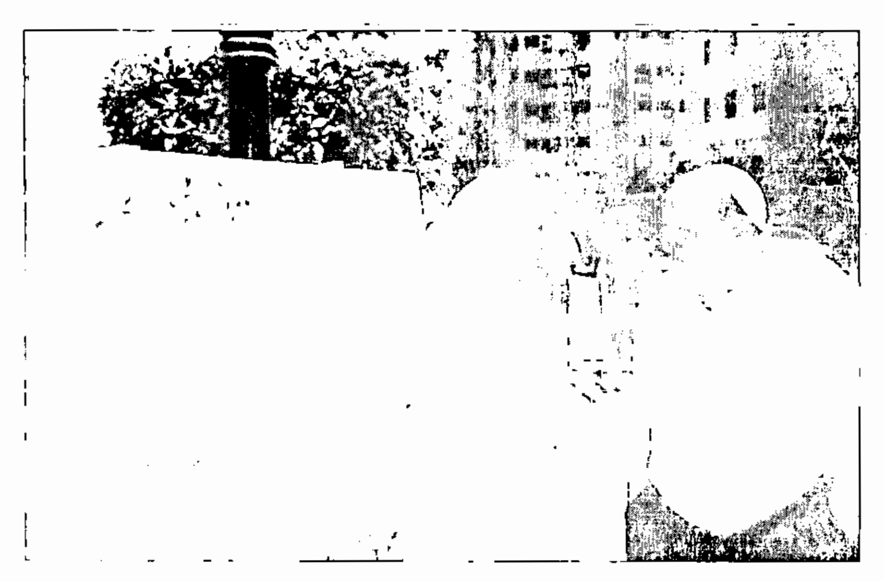
حبس الصحفيين.. اغتيال للحرية



أسقطوا قوانين الحبس للصحفيين



محمود الشناوي وسعيد عبد الخالق مع الزملاء على سلالم نقابة الصحفيين

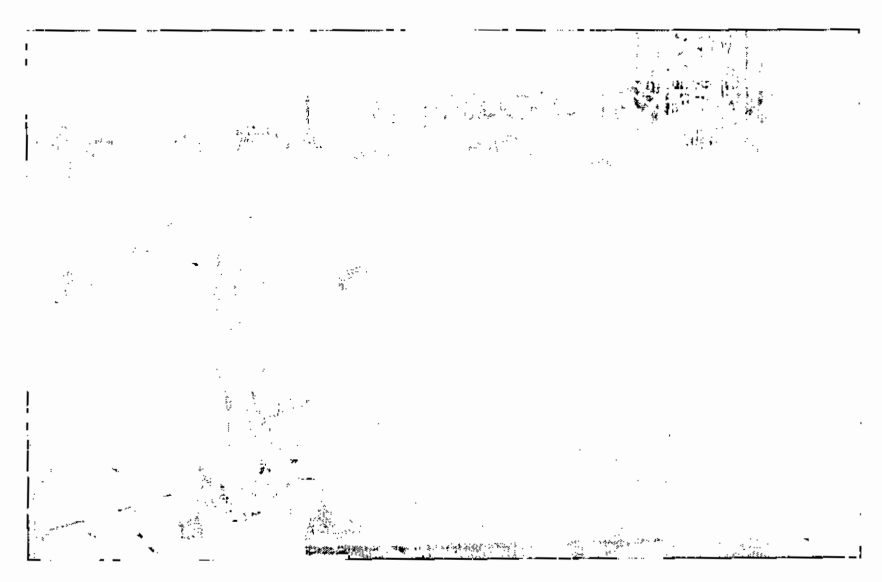


تضامن شعبي.. مواطن يسال والزملية نجوي طنطاوي ترد

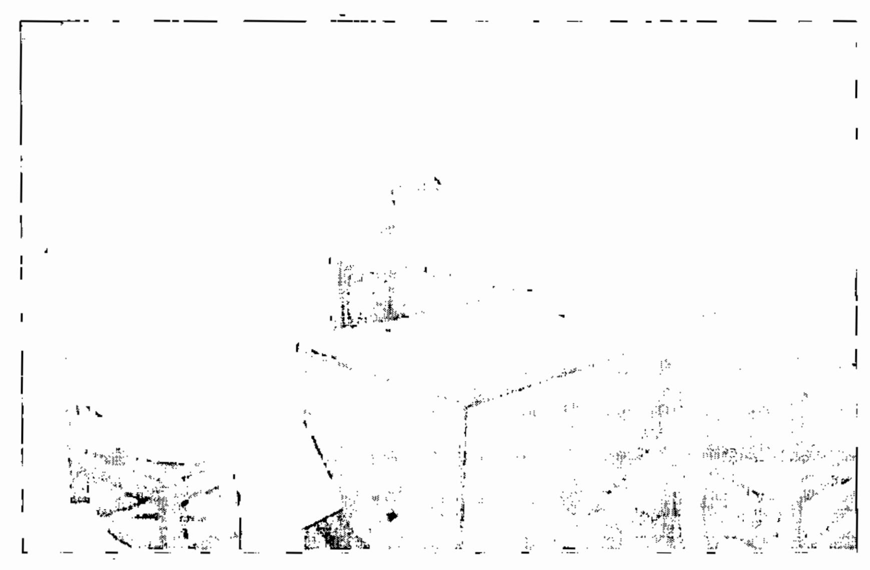


أصوات الغضب في مواجهة قوانين حبس الشرفاء

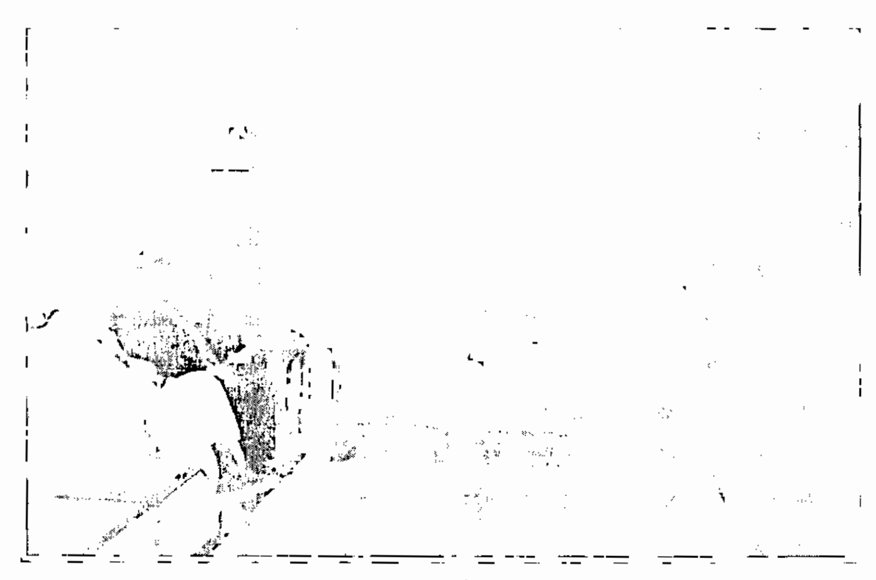
الزميل سيد الحمار يهتف للحرية



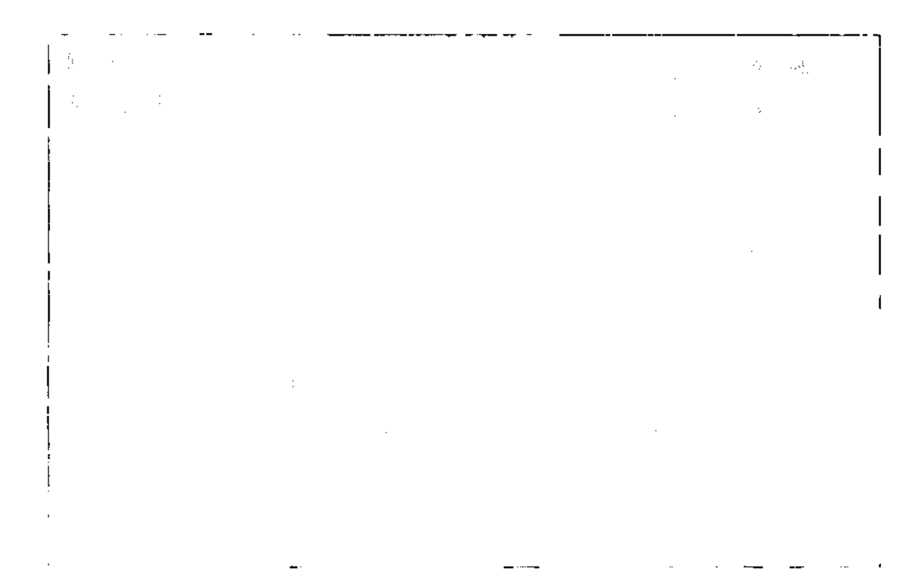
الزملاء بالاسبوع مع نقيب الصحفيين السابق إبراهيم نافع



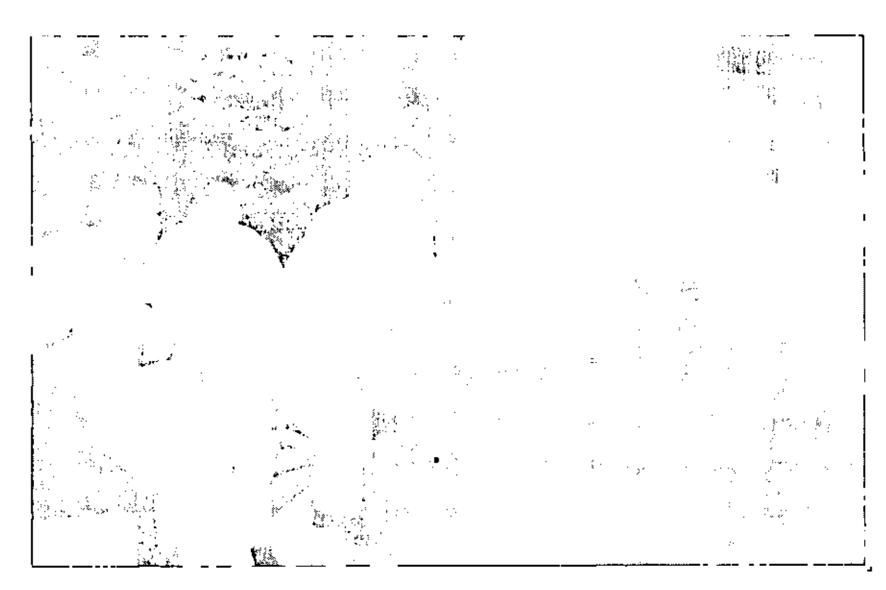
الفنان حمدي أحمد مع الزميل عبدالفتاح طلعت مدير تحرير «الأسبوع» بمقر الصحيفة



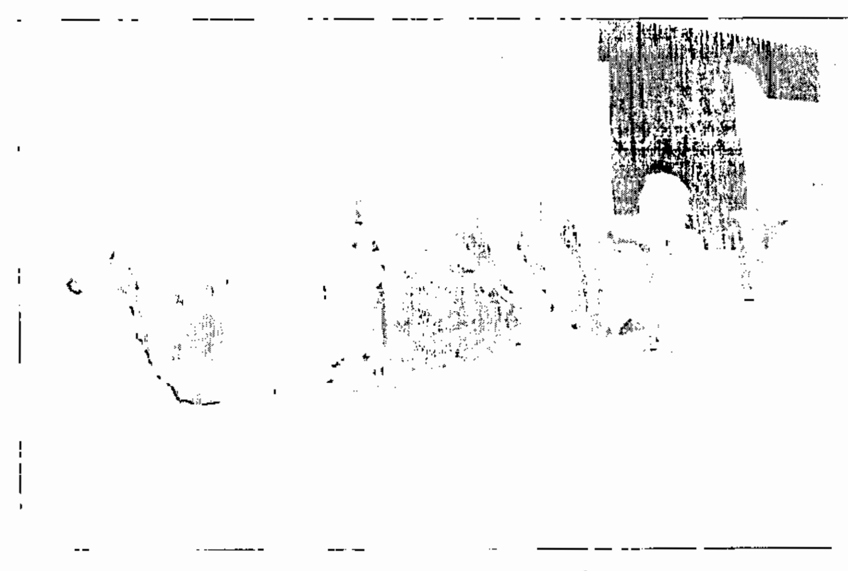
الراحل فكري مكرم عبيد في مقر «الأسبوع» ويبدو الزميلان عزازي علي عزازي وعبدالفتاح طلعت



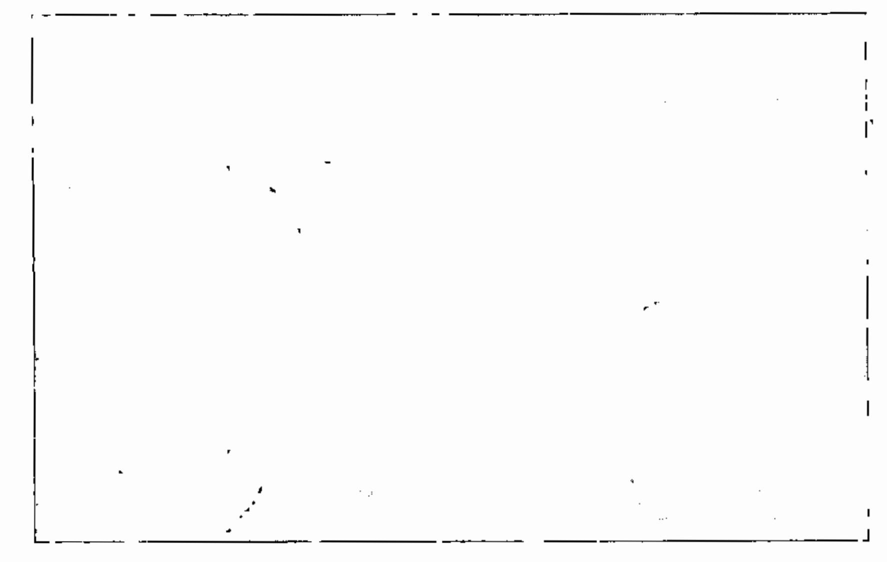
الصحفيان نبيل عمر وعبد الرازق حسين يتضامنان



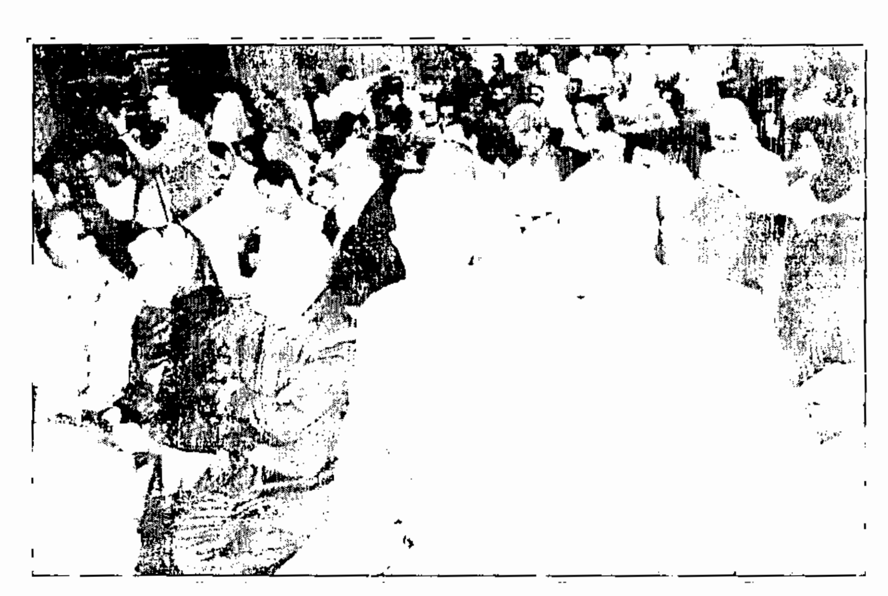
حمدين صباحي ومحمد عبد القدوس في مقر الأسبوع



الراحلون: المستشار عوض المر والنقيب كامل زهيري والمحامي عادل عيد
والدكتور يحيى الجمل في مؤتمر التضامن مع الأخوين بكري



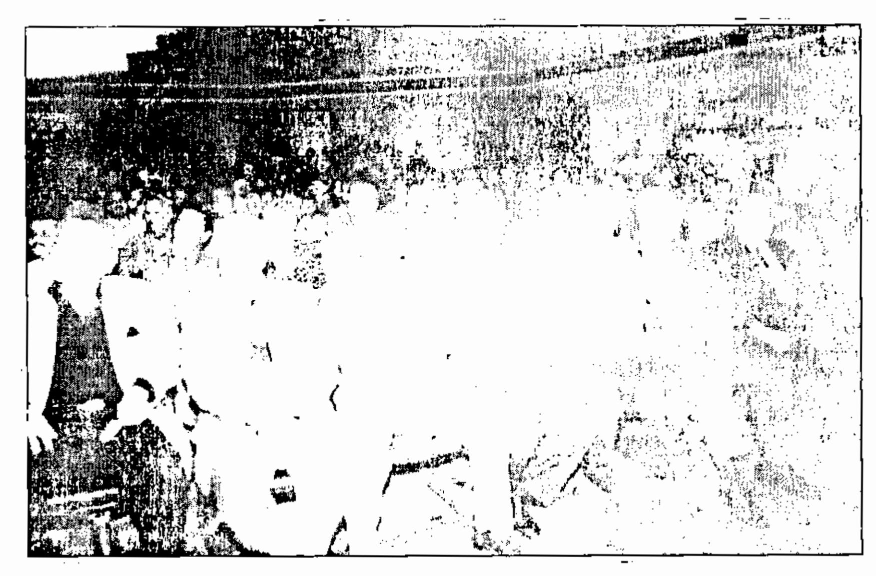
طارق علام ومحمد عبد العليم ومحمود الشاذلي يتقدمون الصفوف



الراحل محمد عودة بين يوسف الشريف وعبد العظيم مناف



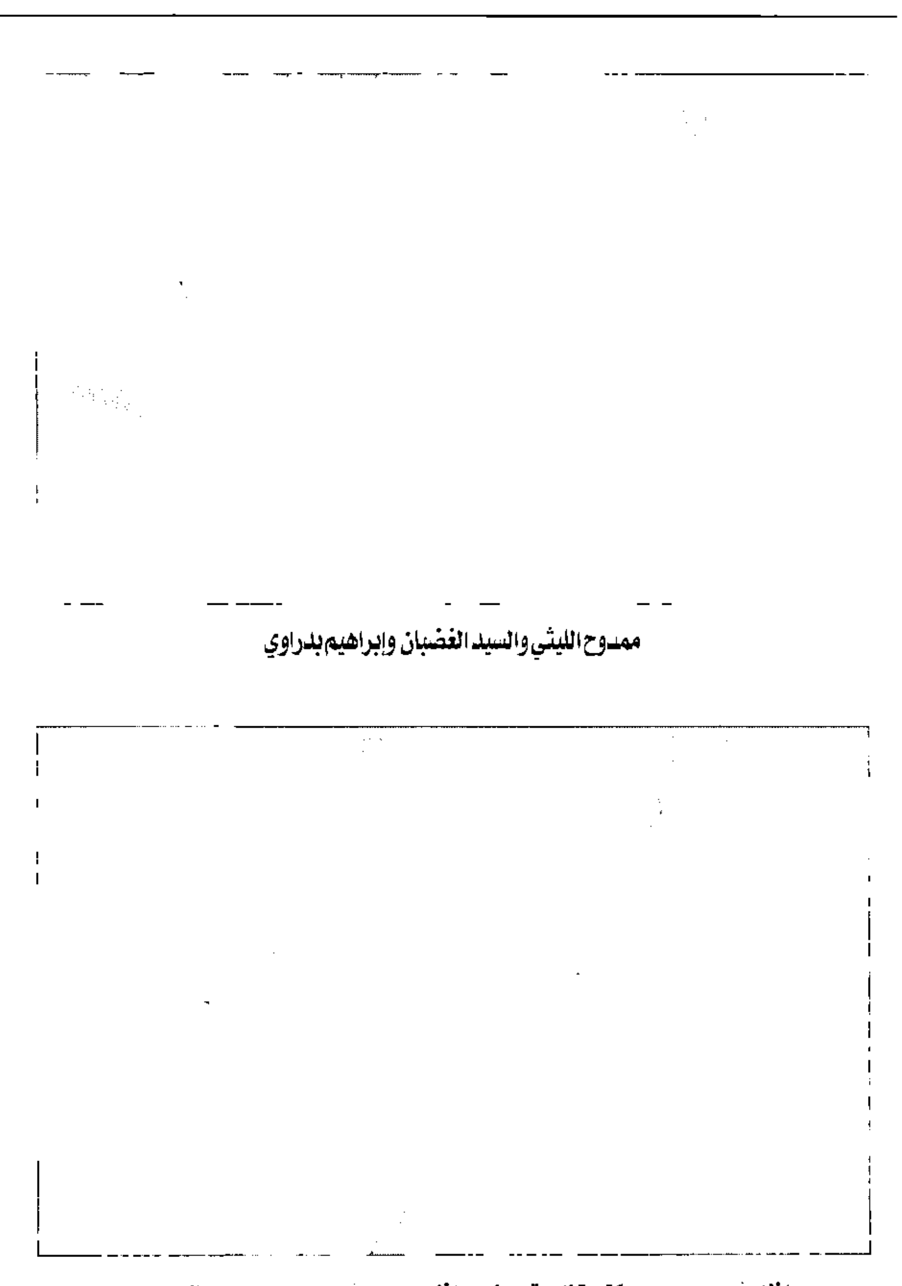
الزملاء عبد العال الباقوري ورفعت رشاد ومسعد إسماعيل ونجوي طنطاوي



الفنان سامح الصريطي والمحامي محمد الدماطي والشاعر محمد بغدادي
والكاتب الكبير خيري شلبي



رفعت بشير عضو مجلس الشعب السابق وتبدو زينب عبداللاه رئيس القسم الديني بالأسبوع

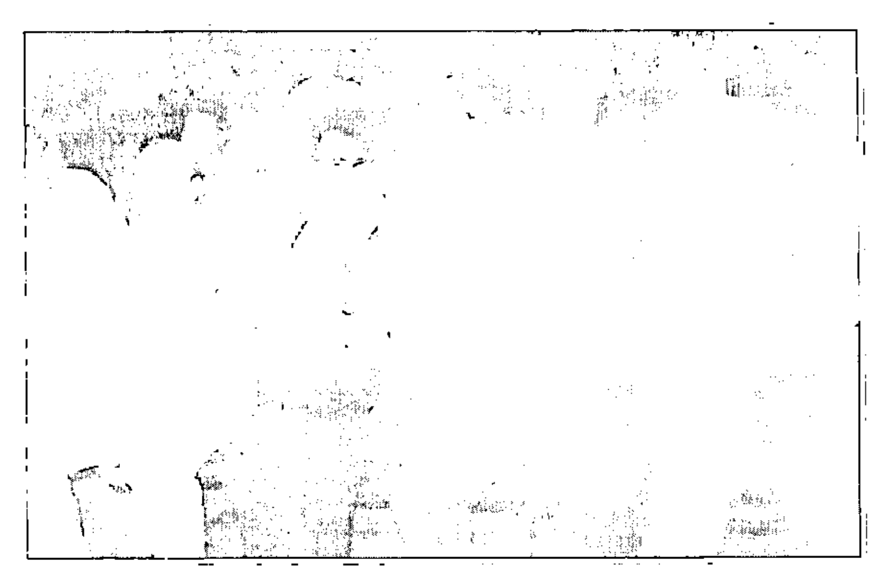


ممدوح الليثي والسيد الغضبان وإبراهيم بدراوي

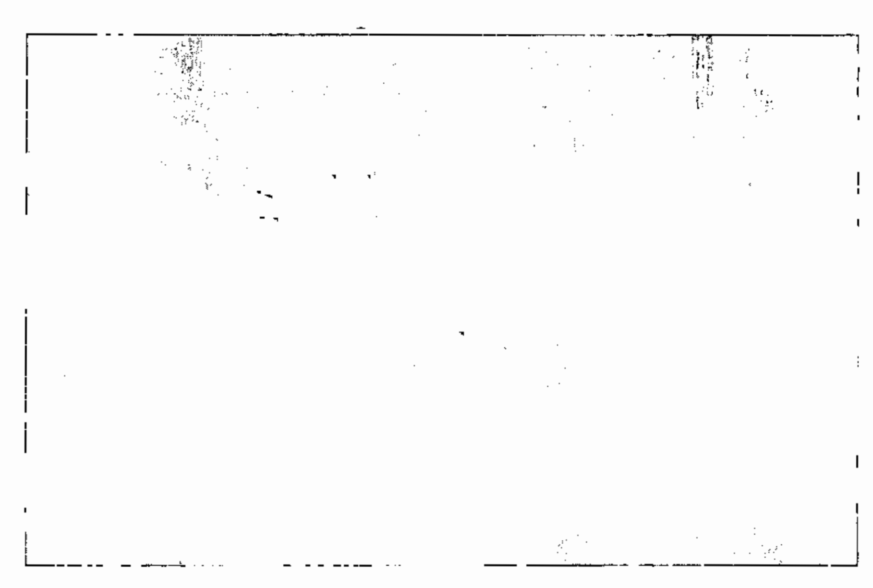
الفنان أحمد بدير والدكتورة نادية حسني والفنان حمدي أحمد والمحامي عبدالمنعم عيسى



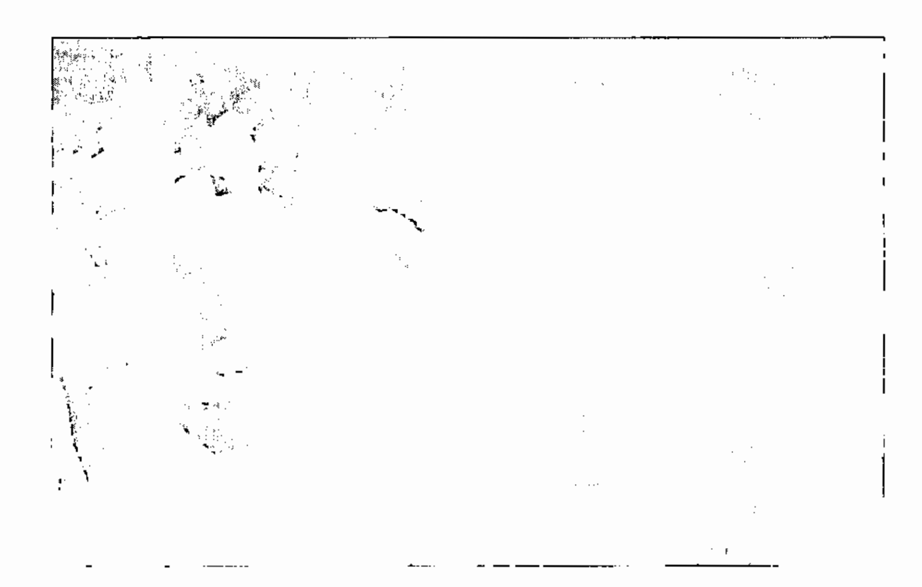
كابتن طيار علي مراد والزملاء صلاح عبادة وأيمن مسعد والشافعي محمد وهاني فتحي



خيري شلبي وسهير المرشدى



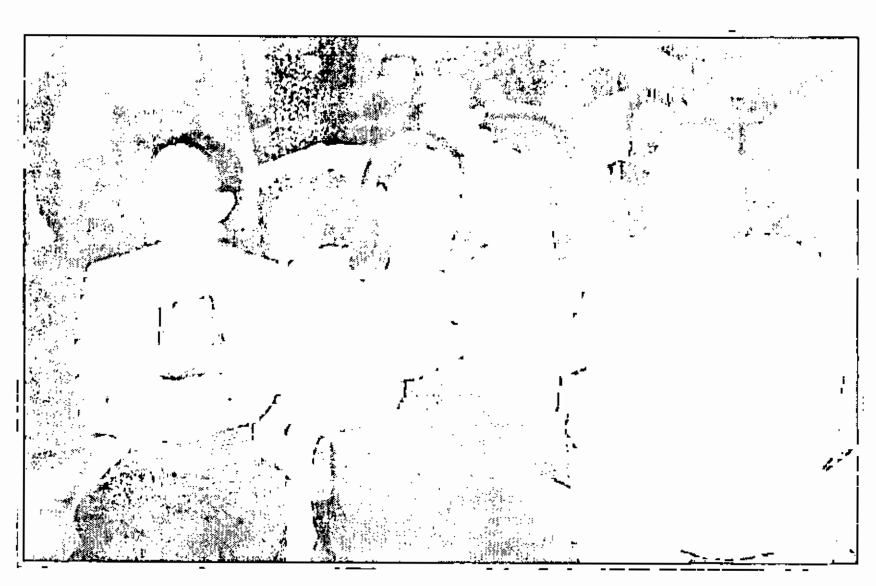
حسين عبد الغني وممدوح رمزي ووحيد الاقصري



ناجي الشهابي ومحمد حاكم



عبدالكريم عبدالمجيد وعبدالحميد بكري وأحمد هاشم



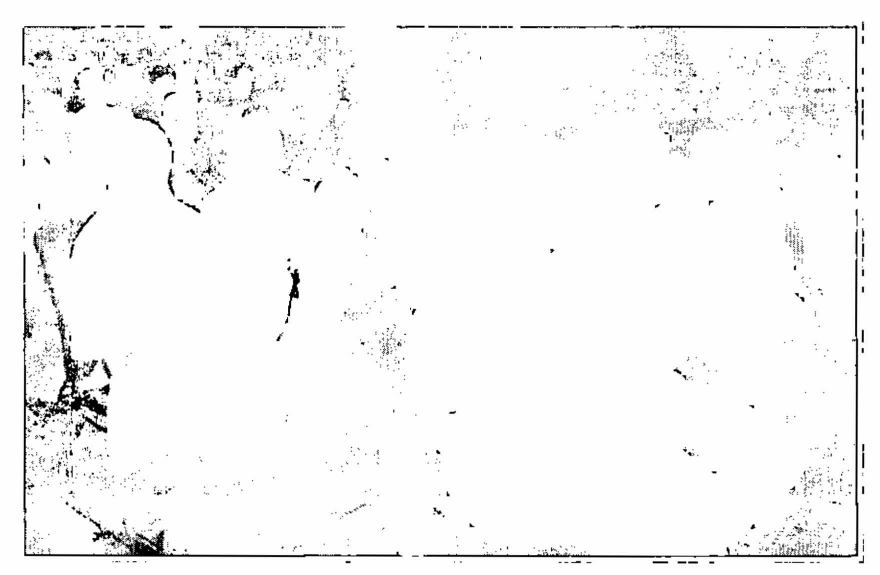
إقبال بركة وكاميليا عتريس



الفنانة لكبيرة سهير المرشي مع حرم الأستاذ مصطفى بكري



لا حرية في بلد يحبس الصحفيين



يوسف القعيد وعمارة إبراهيم ومحمود مبروك وعبدالله المصري



د.أشرف بيومي وحرمه

المحتويات

الصفحة

الموضوع	الصفحة
٢٩ ـ مصطفى ومحمود بكرى	219
ملك إسماعيل	
«الميدان» ١٢/ ٦/ ٢٠٠٣	
٣٠ ـ القبض على آل بكرى .. نكتة الموسم!!	221
محمد عبد القدوس	
«آفاق عربية» ١٢/ ٦/ ٢٠٠٣	
٣١ ـ يوميات صحفى مشاغب	[illegible]
د. أيمن نور	
«الميدان» ١٢/ ٦/ ٢٠٠٣	
٣٢ ـ من معركة النقابة إلى معركة حرية وطن	[illegible]
عباس الطرابيلى	
«الوفد» ١٢/ ٦/ ٢٠٠٣	
٣٣ ـ حكاية الأخوين بكرى	231
حسن الهوارى	
«الراية» ١٣/ ٦/ ٢٠٠٣	
٣٤ ـ حبس الصحفى .. حبس ضمير الأمة!	235
مُحمد حسن الألفى	
«الوفد» ١٣/ ٦/ ٢٠٠٣	
٣٥ ـ الكتابة والزنزانة	237
عادل حمودة	
«البيان» ١٤/ ٦/ ٢٠٠٣	
٣٦ ـ مصطفى بكرى ويوم الصحفى	243
عبد الكريم حشيش	
«الراية» ١٥/ ٦/ ٢٠٠٣	
٣٧ ـ التلفيق	245
جمال الغيطانى	
«أخبار الأدب» ١٥/ ٦/ ٢٠٠٣	